RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

الصحافة الفلسطينية
ثلاث مطارق وسندان



د. وليد العمري

2010

الشبكة العربية للتسامح
Arab Network for Tolerance

بالتعاون مع

foundation
for the future

مونتاج الكتروني : بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف : بشار الحروب

الإهداء

إلى كل صحافي عربي أضاء

شمعة لكشف الحقيقة

بدل أن يغرق بلعن الظلام ...

الفهرس

تقديم

واحد من حراس الحقيقة الأوفياء

حينما حاصرت قوات الاحتلال الرئيس الراحل ياسر عرفات، وضيّقت عليه الخناق، وجعلت حركته محصورة في بضعة أمتار، كان العالم يسمع ما يدور خلف النيران والدخان في مقر «المقاطعة» المستهدف أرضاً وجواً، كان يسمع ذلك من خلال صوت وليد العمري. هذا الإعلامي المسكون بالشجاعة والمسؤولية، الذي ظل منزرعاً في مكانه ليلاً ونهاراً، لم يبرح المكان، والأصح لم يبرح الحقيقة؛ لأن الحقيقة في ظروف الحصار والقمع والتنكيل والتجويع، هي الميدان. فأن تكون متشبثاً بموقعك في الميدان، يعني أن تكون قريباً من الحقيقة، تستطيع أن تتحسسها، وأن تمسك بها بعناية شديدة، فهي أمانتك المهنية، وهي عيناك على الوطن، وعيون الناس التي ترى من خلال عينيك الساهرتين.

وحينما كانت مجنزرات الاحتلال تجتاح المدن الفلسطينية، تأكل جنازيرها الشوارع وتبتلع حجارة الأرصفة، وتدمر كل ما يواجهها، كان صوت العمري يفلت بأعجوبة من بين أنياب المجنزرات المتوحشة، وينطلق إلى كل العالم محذراً من انقضاض حديد وفولاذ على كل متحرك، ومن قناصة يصطادون رجلاً مصلوباً على شرفة منزله، ويصطادون طفلاً يبحث عن قليل من حليب في صدر أمه، أو حبيبة كانت تحلم بفارسها، لكنها مضت ورائحة الحناء الخضراء تفوح من كفيها. . .

لذلك لا نستغرب أن يستقبل وليد بحفاوة أينما حلّ، من كل الذين يناصرون العدل والحق في العالم. ولا نستغرب أن يتحول إلى نجم يشار إليه بالبنان. والنجومية هنا، ليست نجومية فنادق وبارات أو نجومية استعراضية تحتاج كل يوم إلى تغيير ملابس وملامح. إنها نجومية انتزعت شرعيتها من الميدان وشقت طريقها وأكدت ذاتها معفرة بغبار الميدان. نجومية معجونة بعرق ودم، ووجع وأمل، وانكسارات لم تقطع الطريق على انتصارات متوقعة حتى وإن تأخرت وطال انتظارها.

اجل إنها نجومية مستمدة من نقاط التماس، وسخونة الأرض، حيث يتربص الموت بالمراسل والكاميرا وسيارة البث، والمحرر ومدير المكتب. نجومية وليدة اعتقاد عمَّده الكثير من الإعلاميين بالتضحيات الجسام، مفاده أن قلب الحقيقة يجب أن يظل نابضاً بالحياة، ولاسيما لأن من يحاولون اغتيالها منذ سنوات، يسعون في الأساس لقتل شعب وقضية. لكنهم في كل مرحلة يفشلون، لأن فرسان الذود عن الحقيقة يستمرون في إحاطتها بسور منيع من الأمانة والحرص.

والعمري في هذه المرحلة فارس من نخبة الفرسان المتحمسين للدفاع عن الحقيقة. حيث قد يختلف هذا السياسي مع صوت ولون المؤسسة الإعلامية التي يعمل لصالحها، لأسباب شخصية أو فكرية أو سياسية، لكن يجدر عدم خلط الأوراق وزج مهنية الإعلامي ووطنيته في متاهات ومناورات وتصفية حسابات؛ إذ إن نظرتنا لدور أو أداء إعلامي أو مثقف أو مفكر، من المفروض أن تستند إلى ما ينتجه وما يقدمه، في إطار سيرورة تجربته وصيرورتها، لا باللجوء إلى إسقاطات وعبارات جاهزة تُقذف في كل الاتجاهات، دون الخضوع إلى معايير موضوعية.

ومن هنا، فإن قراءة دور الإعلامي والمثقف الفلسطيني د. وليد العمري، تتداخل حلقاتها، نظراً لتعدد أبعاد

شخصيته بين المحلل والمحرر والإداري والمترجم والمراسل ومدير مكتب فضائية ذات ثقل وحضور في ساحة شديدة الأهمية. يضاف إلى ذلك مهارة الباحث والأكاديمي، الذي يؤكد من خلال هذه الدراسة المنهجية، التي نال عليها درجة الدكتوراه بامتياز من جامعة لاهاي في هولندا، أنه قادر على الاستمرار في تنوعه، موجهاً ضربات قوية، لنمطية الإعلامي، أو نمطية الكاتب، لصالح القدرات الإبداعية المتحركة والمتطورة، والتي تنتقل من جهة إلى أخرى، ومن ميدان إلى آخر.

إن الكشف عن الانتهاكات بحق الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من خلال دراسة متكاملة، ووضعها في إطار تحليلي ضمن رؤية منهجية أكاديمية، جاء ليقرع ناقوس الخطر بقوة. فأن يكون الاحتلال المصدر الرئيس للانتهاكات، أمر معروف وليس جديداً، أما أن تأتي الانتهاكات من بني جلدتنا، فالأمر يحتاج إلى وقفة جدية. إن من المفارقات الغريبة العجيبة، أننا بتنا نسمع من بعض السياسيين مقارنات في درجات القمع، كأن يقول هذا المسؤول أو ذاك إن القمع في قطاع غزة هو أشد من الضفة، أو العكس. فهل مقياسنا الآن هو القمع «أكثر أو أقل»؟! . إن المقياس الحقيقي يجب أن ينطلق من الديمقراطية والتعددية وإطلاق الحريات دون قيد أو شرط أو اعتبارات فصائلية أو حزبية. هذا ما رغب الباحث في إظهاره وتأكيده. فمن حق الإعلاميين الذين تلظوا على جمر المعاناة في زمن الاحتلال، وما زالت إجراءاته وقمعه تلاحقهم وتطالهم، من حقهم العمل في ساحة رحبة مفتوحة، لا ملاحقات فيها، ولا رقابة.

فالشمس لا تغطى بغربال، والمعلومة دائمة التمرد على السجن، والتطور التكنولوجي، قد حوّل حاملي المقصات، إلى راقصين بمقصاتهم في العتمة. وأمام هذه المعطيات والمتغيرات وانفتاح أفق الفضاء إلى أبعد مدى، ألا يرى من يحاولون تخفيض سقف الحريات في بلادنا، بصرف النظر عن الأسماء والاعتبارات والمبررات، ألا يرون أن لا أحد في فلسطين، أو في أي بلد في العالم، بمقدوره الآن أن يطمس الحقيقة أو أن يفقأ عينيها، أمام كاميرات متحفزة وأصوات جريئة ولواقط تربض على أسطح المنازل؟!!

لقد انتصرت الحقيقة على القمع في صولات وجولات، ونجحت في اجتياز كل الاختبارات وبقيت حقيقة. ومع ذلك سيستمر استهدافها وملاحقتها، بيْد أنها ستنجو بالتأكيد ما دام حراسها وفرسانها متيقظين أوفياء.

وماذا بعد؟

آمل أن تشكل هذه الدراسة أساساً لدراسات أخرى لاحقة، تشخص وتحلل وتنبه وتستقري وتستنبط، لكي لا يصبح بيننا ثور أبيض ولا أسود، ينتهي أمر أحدهما بمجرد افتراس الآخر. بل المطلوب دائماً وأبداً حراس حقيقة، يرفعون لواءها، فيرتفع لواء الوطن.

د. حسن عبد الله

مقدمة

تتناول هذه الدراسة آثار الضغوط والتحديات التي تعرضت لها الصحافة الفلسطينية على الرقابة الذاتية لدى الصحافيين الفلسطينيين؛ وذلك منذ بدء هذه الصحافة في نهاية عهد الإمبراطورية العثمانية إلى الانتداب البريطاني ثم الحكمين المصري والأردني إلى الاحتلال الإسرائيلي فالسلطة الوطنية الفلسطينية، وما انتهت إليه الحالة الفلسطينية من انقسام.

تتعقب الدراسة سيرة هذه الصحافة ومحطاتها المصيرية على مدار قرن، وكيف أثرت كل محطة منها على مسار الصحافة وأدائها. وتتناول الدور الذي قامت به الرقابة القمعية من إجراءات وقوانين فرضتها السلطات المختلفة التي تعاقبت على فلسطين في تعزيز الرقابة الذاتية، وكيف نكبت الصحافة الفلسطينية مع نكبة فلسطين؛ وكذلك أين هو الجذر الأساس لهذه الرقابة.

وتبحث الدراسة في تبعات قبول منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة التمويل والإشراف على صحف فلسطينية خضعت للرقابة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي. كذلك كيف كان للتسوية بين توجهين قائمين على الدكتاتورية والليبرالية دور في زيادة القيود على الصحافة الفلسطينية بعد إقامة أول سلطة فلسطينية فوق جزء من الأرض الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو للحل الانتقالي. وكيف أثرت حالة الاستقطاب التي ولدها الاحتراب بين الفصيلين الفلسطينيين الأكبرين، حركتي فتح وحماس، على العمل الصحافي في الأراضي الفلسطينية. وأي دور سلبي قام به قمع حرية التعبير وانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

اعتمد الباحث على المنهجين التوثيقي والتحليلي للوقوف على مدى تأثر الصحافة والصحافيين الفلسطينيين بتلك التطورات وتداعياتها على مهنيتهم، وبخاصة في المواقف المصيرية، وذلك لسبر غور الرقابة الذاتية ومدى تأثيرها على العمل الصحفي، وتداعيات ذلك على هامش الحرية الذي كسبه الصحافيون بدمهم وعرقهم خلال الاحتلالات المختلفة التي تتالت على فلسطين.

يوثق الباحث انطلاقة الصحافة الفلسطينية ومسيرتها على مدار قرن في خمسة فصول، بينما اهتم الفصل السادس بالخلاصة والاستنتاجات.

يتناول الفصل الأول تاريخ الصحافة في فلسطين منذ بدايتها حتى إقامة أول سلطة فلسطينية فوق جزء من الأرض الفلسطينية في عام ١٩٩٤. حيث يتعامل معها من خلال الضغوط الناجمة عن التحولات السياسية بمراحلها المختلفة. ويبحث هذا الفصل فيما إذا كانت الرقابة الذاتية لدى الصحافيين الفلسطينيين نشأت مع تتالي الاحتلالات والسلطات الغريبة عن الفلسطينيين. حيث توارثت هذه السلطات القوانين بعضها عن بعض، وحولتها كسلطات احتلال إلى رقابة قمعية لحرية التعبير ولحقوق الإنسان الفلسطيني.

يختص الفصل الثاني في ما آل إليه حال الصحافة الفلسطينية مع إنشاء أول سلطة فلسطينية فوق جزء من الأرض الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية حتى عام ٢٠٠٠. حيث يتعامل هذا الفصل مع ما طرأ من تحولات في العمل الصحفي والتحديات التي واجهت الصحافيين من جانب السلطة الفلسطينية، كما قاس هذا الفصل تداعيات هذه المتغيرات على العمل الصحافي.

اهتم الفصل الثالث بفحص مراحل العلاقات المتبادلة بين الإعلام والسلطة في الأراضي الفلسطينية في ظل تناقض الرؤية الإعلامية، التي خلقت أرضية خصبةً للاعتداء على الصحافيين، حيث لعب التحريض والاتهام بالانحياز من جهات رسمية ضد الصحافيين دوراً هاما في تعزيز الرقابة الذاتية، ويتناول المرحلة الممتدة من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية المعروفة بانتفاضة الأقصى في أيلول عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨. يتلمس هذا الفصل الرؤى المتناقضة لدور الإعلام داخل أوساط السلطة الفلسطينية، ويتعمق بشكل خاص في تأثير الاتهامات بالانحياز والتحريض على عامل الرقابة الذاتية خلال هذا المرحلة.

يتناول الفصل الرابع بشكل خاص موضوع نشر الخوف لتعميق الرقابة الذاتية في الصحافة الفلسطينية. حيث يقف على الإرهاب الفكري والجسدي الذي تعرض له الصحافيون وتأثيره في تراجع حرية التعبير وخنق الحريات في الأراضي الفلسطينية. يدخل هذا الفصل في تفاصيل الضغوط، ويتعامل المبحث في هذا الفصل مع قناة الجزيرة الفضائية كنموذج، ويركز بشكل خاص على الفترة الممتدة من بداية عام ٢٠٠٦ التي أعقبت فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية إلى منتصف عام ٢٠٠٩، حيث يقف بشكل متواصل على عام ٢٠٠٧، وهو عام الصراع الدامي بين حركتي فتح وحماس على السلطة في قطاع غزة. فقد شهدت هذه الفترة تصعيدا غير مسبوق في حجم وطبيعة الانتهاكات والاعتداءات التي مارستها الجهات المتنفذة ضد الصحافة.

يقف الفصل الخامس على دور عنصر الخوف الناتج عن الانتهاكات والرقابة القمعية على تكريس الرقابة الذاتية لدى الصحافيين الفلسطينيين. ويأتي ذلك بعد استكشاف دوافع السلطات من وراء تقييد حرية التعبير، معتمدا في ذلك على مجموعة من النظريات العلمية وأدوات القياس ذات العلاقة.

الفصل الأول :
الصحافة الفلسطينية تاريخ وتحولات

الخريطة الإعلامية للمجتمع الفلسطيني

يكاد المجتمع الفلسطيني يكون أكثر شعوب العالم انكشافاً وتعرضا للإعلام ووسائله المختلفة، وبالتأكيد فإن ذلك أصبح أكثر دقة عندما يتعلق الأمر بالشعوب العربية؛ إذ كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1]، وذلك في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٦ أن نحو ٨٠,٤٪ من البيوت الفلسطينية لديها صحون لاقطة، وأن ٣٢,٨٪ من البيوت الفلسطينية لديها أجهزة حاسوب. وارتفعت هذه النسبة خلال عامين، أي في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨ حسب دراسة أعدتها مؤسسة ألفا العالمية ومقرها مدينة رام الله ونشرتها في أيلول/ سبتمبر٢٠٠٨ وفيها أن نسبة البيوت الفلسطينية التي تملك صحونا لاقطة قد أصبح ٩٢,٨٪، وذلك بواقع ٩٣,٤٪ في الضفة الغربية و٩١,٦٪ في قطاع غزة: وهي موزعة كالآتي حسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٦ :

- **الضفة الغربية**: عدد سكان الضفة الغربية مع القدس الشرقية المحتلة وصل إلى ٢,٣٤٥ مليون نسمة.
  ٨٢,٧٪ لديهم صحون لاقطة، ٣٣,٩٪ لديهم أجهزة كمبيوتر.
- **قطاع غزة**: عدد السكان ١,٤١٦ مليون نسمة.
  ٧٥,٩٪ لديهم صحون لاقطة، ٣٠,٨٪ لديهم أجهزة كمبيوتر.

إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام المواطن الفلسطيني بمتابعة ما يجري لديه ومن حوله وفي العالم، وشغفه بمتابعة الأخبار، وهو أيضا ما أثر فيه إلى حد كبير الاستقطاب السياسي للمجتمع الفلسطيني.

وصل عدد قنوات التلفزة الفضائية العربية التي يمكن التقاطها في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) في عام ٢٠٠٨ نحو ٤١٠ محطات فضائية[2]، تظهر من خلال الصحون اللاقطة التي تنتشر بكثافة في المخيمات والبلدات والمدن والتجمعات البدوية والقروية، موزعة على النحو التالي:

- التلفزة الرسمية التابعة للحكومات في الدول العربية المختلفة: وتضم الفضائيات المصرية، السورية، القطرية، الأردنية، اللبنانية، السودانية، الجزائرية، الليبية، السعودية، دول الخليج المختلقة، اليمنية، العمانية، الإماراتية، العراقية، الكويتية، الموريتانية، التونسية، المغربية، بالإضافة لقنوات تابعة لقوى سياسية مثل المنار التابعة لحزب الله.
- القنوات الدينية: تزايدت بشكل لافت بعد سقوط العراق، مثل قنوات مجد واقرأ.
- القنوات الترفيهية: والتي تبث الأغنيات القديمة والجديدة والمسلسلات والأفلام، منها: قنوات روتانا بكل أشكالها، ميلودي بكل قنواتها، وبانوراما وشبكات أوربت ORBIT وART، فن، الشاشة، النيل.
- قنوات خاصة بالأطفال: بعضها متخصص وبعضها يبث برامج التسلية المعلبة منها: النيل للأسرة والطفل، Carton Network، الجزيرة للأطفال – قناة متخصصة، قنوات أطفال تابعة لقنوات رسمية.
- قنوات الرياضة: منها الجزيرة الرياضية بكل قنواتها، دبي الرياضية، وART سبورت، أوربت سبورت، اكستريم سبورت.
- قنوات إخبارية متخصصة: منها، الجزيرة باللغتين العربية والانجليزية، العربية، العالم، الحرة، النيل للأخبار، روسيا اليوم، وفرنسا ٢٤، BBC الخدمة العربية.

- قنوات تعليمية : منها ليبيا التعليمية والنيل التربوي .
- قنوات الأسرة : تبث البرامج ، الأخبار ، وبرامج الترفيه ، وأشهرها MBC، أبو ظبي ، دبي ، النيل ، وFuture TV, LBC ، دريم ، والنيل .
- قنوات عامة : منها اليوم ، دريم ، دبي ، الرأي ، سما دبي ، البغدادية ، المستقلة ، العراقية .
- قنوات وثائقية : منها الجزيرة الوثائقية ، MBC4. Discovery Channel. Animal Planet .

يلتقط المواطنون الفلسطينيون الذين يملكون صحونا لاقطة فضلاً عن ذلك المحطات الأجنبية على اختلاف أنواعها وأهوائها ومضامينها إن لزم ، ومن أبرزها :

- BBC World & BBC Prime (بريطانية) .
- SKY (بريطانية) .
- CNN (أمريكية) .
- FOX News (أمريكية) .
- فرانس سانك وفرانس دو FRANCE-2 TV, FRANCE-5 TV (فرنسية) .
- Deutsche Welle (المانية) .
- ARD German TV (المانية) .
- روسيا اليوم .
- فرانس ٢٤ .

كما يلتقط المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة القنوات الإسرائيلية الناطقة بالعبرية والعربية والروسية أيضا . منها :

- التلفزيون الإسرائيلي الرسمي (القناة الأولى) ناطقة باللغة العبرية .
- التلفزيون الإسرائيلي (القناة الثانية) ناطقة باللغة العبرية .
- القناة العاشرة ، ناطقة باللغة العبرية .
- الفضائية الإسرائيلية القناة ٣٣ والتي تبث باللغة العربية .

وتنشط في الأراضي الفلسطينية وكالات الأنباء العالمية [٣] بشكل كبير ، وعلى الرغم من أنها تتخذ من القدس الغربية وتل أبيب مقرات رئيسية لها ، إلا أن بعضها أقام مكاتب له في رام الله وغزة ولها نشاط واسع في الأراضي الفلسطينية ، وأبرزها :

- REUTERS ، وهي وكالة توزع الأخبار بالكلمة والصورة والصوت .
- AP (الأسوشييتد بريس) ، وهي أيضا وكالة توزع الأخبار بالكلمة والصورة والصوت .
- AFP (وكالة الأنباء الفرنسية) ، وهي تشتهر بنقل الأخبار المكتوبة وتوزيعها .
- DBA (وكالة الأنباء الألمانية) .

وسائل الإعلام الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية

ظهرت عشية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٤ بدايات محطات إذاعية وتلفزة تبث على نطاق محدود ، سرعان ما تكاثر عددها وبلغ ٨٢ محطة مرخصة من وزارة الإعلام الفلسطينية[٤] ، من بينها ٥٩ محطة إذاعية وتلفزيون موزعة على النحو التالي :

- ٢٨ محطة إذاعية محلية .

• ٢٩ محطة تلفزيون محلية.
• بالإضافة لفضائيتي فلسطين والأقصى.

وقد نشطت المحطات الحزبية الموالية لجهات سياسية بشكل لافت خلال «قتال الإخوة» بين حركتي فتح وحماس، وبرزت بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٠٠٦، والتي انتهت بفوز ساحق لحركة حماس. وقد لعبت المحطات المجندة وتحديداً فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس والفضائية الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية والموالية لحركة فتح دوراً تحريضيا واضحا خلال الاشتباكات المسلحة التي انتهت في حزيران-يونيو من عام ٢٠٠٧ بحسم حركة حماس الموقف عسكريا بقوة السلاح لصالحها، واستولت على السلطة بشكل كامل في قطاع غزة.

ويتأكد الحضور الكبير من خلال تنوع وعدد وسائل الإعلام المحلية الفلسطينية والعربية في الأراضي الفلسطينية، سواء أكانت مرئية، أم مسموعة أم مقروءة[٥].

الإعلام والسياسة في فلسطين

من الصعوبة بمكان التعامل مع الواقعين الإعلامي والسياسي في الأراضي الفلسطينية على النحو الساري من التعامل مع أقطار أخرى. فلا يمكن فهم وتلمس حقيقة الوضع كما هو على أرض الواقع في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية، إلا بفهم تاريخي لما قبل معاهدات أوسلو، أي لعقود من المقاومة ضد إسرائيل، ولاحقا ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهنا تبرز إشكالية مصطلح الإعلام الفلسطيني، «فالأمر هنا مختلف عما لو كان يتناول الصحافة في أي من الدول العربية معروفة المعالم، ففي الحالة الفلسطينية ليس ثمة منطقة جغرافية واضحة المعالم تماما وهو ما يجعل مهمة البحث غير محصورة في نطاق محدد، فليس هناك دولة معروفة الحدود كما أنه ليس هناك كيان سياسي مستقر الحال على مدى زمني معقول[٦]».

عاشت الصحافة الفلسطينية التشتت والتشرد والرحيل، مثلها مثل التاريخ الفلسطيني في النصف الثاني من القرن العشرين؛ «إذ إن تشتت المجتمع الفلسطيني بين كيانات سياسية منفصلة، والتغيرات بعيدة المدى التي طرأت على مكانة الفلسطينيين في الشتات خلال تلك السنوات خلقت صورة مركبة ومتغيرة للصحافة، أشبه بكلايدسكوب يغير طيلة الوقت لوحاته . . . إذ تشكل مركبات الصورة الفلسطينية قطعا من احتلال إلى جانب حكم ذاتي، إسكات وشلل إلى جانب تعبير حر وجريء[٧]».

وهو ما يجعل أسئلة كثيرة عصية على الرد رغم أنها ليست موضوع البحث لكن التطرق إليها من الضرورات في رسم الخريطة الإعلامية الفلسطينية، وهذه الأسئلة تتعلق بوسائل الإعلام التي أنشأها الانتداب البريطاني في فلسطين، هل هي فلسطينية؟ وماذا بشأن وسائل الإعلام التي تم إنشاؤها للفلسطينيين في الشتات؟ أو التي أنشأها فلسطينيون في الأردن لخدمة جمهور غير فلسطيني؟ وما الذي يمكن تصنيفه كفلسطيني إعلامياً عندما لم يكن هناك «فلسطين»؟.

تنبع أهمية الرد على هذه الأسئلة من الأهمية التي أضفاها الانتداب البريطاني مع تطور وسائل الاتصال على هذه المنطقة، التي أطلق عليها اسم «الشرق الأوسط»، وذلك عندما أقامت القوات البريطانية قيادة عسكرية لها في القاهرة في إطار التحضيرات لمواجهة القوات الألمانية النازية التي وصلت إلى منطقة العلمين في مصر، حيث أطلق البريطانيون عليها اسم «قيادة الجيش البريطاني للشرق الأوسط»، وكانت تلك المرة الأولى التي يُطلق فيها

على هذه المنطقة اسم الشرق الأوسط[٨]»، وهذه التسمية كما رديفتها «الشرق الأدنى» مصدرها ومُطلقها هما جهات خارجية، «تعكس نظرة خارج المنطقة وهي المركزية الأوروبية ، التي اتخذت من أوروبا مركزاً للعالم»[٩]، حيث سجل المؤرخون غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ بداية العصر الجديد في الشرق الأوسط.

بدايات الصحافة في فلسطين

يعتبر بعض الباحثين انطلاق أناس في جمع المعلومات ذات الأهمية التجارية مثل مواعيد إبحار السفن ونوع البضائع التي تنقلها وما شابه، ومن ثم تدوينها على رقع وبيعها للتجار مقابل مبلغ مالي، يعتبرون ذلك أنه الولادة الأولى للصحافة في العالم[١٠]. وبدأ ذلك في القرنين الأولين من الألفية الثانية.

ولما كانت البندقية (فينيس) المركز التجاري الأهم قبل اكتشاف العالم الجديد وافتتاح الطرق التجارية إلى أمريكا والشرق الأقصى، فقد ظهر ما عرف «بمدوني الرقع» وقد أطلق عليهم أسم (Gazeteers). وظلت هذه التسمية سائدة حتى يومنا هذا، وتم إطلاقها على الصحف وفي بعض الأحيان في محاولات للتقليل من أهميتها. تكمن المفاجأة في أصل الكلمة؛ إذ إن هناك من يقول إن مصدرها جاء من القيمة المالية للصكوك التي دفعها التجار مقابل الرقع المدونة، وإن المصدر الأساسي جاء من اسم المدينة الفلسطينية "غزة"[١١] حيث تجمع فيها تجار البندقية بعد الحملات الصليبية التي استهدفت بلاد الشام. وقد اشتق أسم Gazeta من اسم Gaza، لأن "الرقع المدونة" كانت منتشرة فيها، وتم اعتبارها صناعة قائمة بحد ذاتها وتواصلت حتى ظهور الصحف الأولى في بداية القرن السادس عشر، حيث شكلت هذه الصناعة بنية تحتية لوكالات الأنباء العالمية فيما بعد؛ وقد اخترع الألماني يوهانس غوتنبرغ في عام ١٤٤٥ في مدينة مينس أحرف الطباعة وآلة الطباعة وذلك بعد خمسمئة عام من اختراع الطباعة في الصين، لكن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الصينية لم تتح تحول الطباعة إلى حجر أساس في تطور «الإعلام الجماهيري» وهو ما أتاحه اختراع غوتنبرغ الذي مات معدما بعد أن استولى مموله على آلته.

وجد الحكام أنفسهم مع انتشار المطابع، أمام تحد ومعضلة جديدة فسارعوا إلى إصدار المراسيم والتشريعات، بهدف المراقبة والإشراف على الرسالة والمضامين التي أتاح الاختراع الجديد إيصالها لأكبر قدر من الناس.

هنا أدرك العثمانيون الذين حكموا الوطن العربي ومنه فلسطين وقع وأثر المطبوعات والنشر على الرأي العام منذ بداياتها. ولذلك سارعوا إلى تقييدها بأوامر وقوانين، حيث كان السلطان عبد الحميد شكاكا وقاسيا، واتخذ الصحافة عدوا منذ البداية فحظر عليها استخدام كلمات مثل «انقلاب، تمرد، عصيان، حرية، استقلال، ديمقراطية... الخ»، وحظر أيضا نقل أخبار عن اغتيالات لحكام، خشية من أن يشجع ذلك على ارتكاب مثلها في بلاده. وكان الصحفيون المخالفون يتعرضون لأشد العقوبات وإحداها كانت «الفلقة»، حيث كان الصحفي المخالف يتعرض للفلقة والتي غالبا ما تم تنفيذها بين أهله وذويه وداخل منزله.

وسن العثمانيون أول قانون للرقابة على الصحف في كانون الثاني/ يناير ١٨٥٧ وذلك في اسطنبول تحت عنوان قانون الطبع والنشر، وقد «ألزم التشريع الجديد من نوعه كل مطبعة على الحصول على ترخيص من السلطات العثمانية، وألزم القانون كل نشرة الحصول على موافقة السلطات –وزارة الشرطة– قبل طباعتها»[١٢].

عندما تم تعريف فلسطين على أنها «وحدة سياسية واحدة قائمة بذاتها» عقب الحرب العالمية الأولى، كان أحد التحديات المركزية التي واجهتها القيادة الفلسطينية آنذاك هو كيفية صياغة مجتمع سياسي قادر على مواجهة

المهمات التي تفرضها التطورات. وذلك في وقت شكل فيه فرض الانتداب البريطاني على البلاد عام ١٩٢٠ واقعا جديدا، تمثل بالانصياع «لسيادة» حاكم أجنبي، كما كان الحال في البلدان العربية المجاورة، هكذا كان الحال في فلسطين أيضا حيث بدأت الحاجة للتحرك من أجل التحرر تبدو أكثر إلحاحا. لكن المهمة في فلسطين كانت أكثر تعقيداً بظهور تحد آخر لم يكن له مثيل في البلدان العربية المجاورة. وهو وجود «الكيان الصهيوني» الفعال والمتنامي، الذي لم يخف رغبته السياسية واعتمد فضلا عن الحركة الصهيونية العالمية على دعم سلطات الانتداب وبخاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. استدعى هذا الواقع من الفلسطينيين إقامة أطر فعالة لمجتمع متماسك مع قيادة وهيئات سياسية قطرية وبالمقابل النضال ضد عدوين صعبين وشرسين. وكانت الصحافة الأداة المثلى لتحقيق ذلك والوصول إلى أكبر عدد من الجمهور.

عندما بدأ الانتداب البريطاني على فلسطين كان لدى الصحافة الفلسطينية تجربة مكتسبة شبيهة بتجربة شقيقاتها في العراق وسوريا، وبدايات هذه الصحافة نشأت عقب ثورة «تركيا الفتاة»، وإذا ما تجاهلنا الجريدة الرسمية التي صدرت آنذاك بشكل غير منتظم في المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية، فيمكن القول إن «أولى المطبوعات كانت في عام ١٩٠٨ حيث صدرت للنور صحيفة الكرمل في حيفا، وصحيفة القدس التي صدرت في القدس، ومن ثم صحيفة فلسطين التي صدرت عام ١٩١١ في مدينة يافا[١٣]».

هناك اختلاف بشأن أولى الصحف التي صدرت في فلسطين، تقول بعض الأبحاث إن أول مطبوعة صدرت عام ١٩٠٣ بينما كانت البلاد تحت الحكم العثماني وحملت اسم «القدس الشريف»[١٤]، وصدرت هذه الجريدة في مدينة القدس، بينما يروي أديب مروة في الصفحة السابعة من كتابه الصحافة العربية الصادر في بيروت عام ١٩٦١ أن أول صحيفة كانت «النفير العثماني» التي صدرت في الإسكندرية عام ١٩٠٤، ثم انتقلت إلى القدس في فلسطين في عام ١٩٠٨؛ وأشار الباحثون إلى أن الكتب المتخصصة المختلفة تحتوي على أسماء لعدة صحف وتواريخ إصدارات لكنهم لم يجدوا معلومات أخرى عنها[١٥]. يشير ناصر الدين النشاشبي، الذي عايش الصحافة العربية والفلسطينية، وعمل فيها منذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي حتى نهايته عام ألفين إلى أن مدينة يافا «كانت بلد الصحافة الفلسطينية فمنها كانت تصدر جريدة الدفاع، وجريدة فلسطين، وجريدة الجماعة العربية، وجريدة الصراط، وكان أعظم ما في هذه الصحف أنها كانت عربية أكثر منها فلسطينية، فكانت أقلامها تضم المصري والسوري واللبناني إلى جانب أصحابها الفلسطينيين[١٦]»، يتحدث النشاشيبي عن أن جريدة الدفاع كانت في عام ١٩٣٤ صحيفة فلسطينية وكان سكرتير التحرير فيها عبد الهادي عرفان، وهو مصري والصحفي الأول فيها هو سامر السراج وهو سوري وشاعرها خير الدين الزركلي وهو سعودي –سوري، وقد خصها ببيت من الشعر كان شعارها الدائم في أعلى صفحتها الأولى[١٧]:

الـــق الأســـنة بالأســـنة والـمدافع بالمـــدافع
إن لم تشن الغارة الشعواء مقتحما . . . فدافع

أشار الباحثون على الرغم من ذلك إلى أن عام ١٩٠٨ كان عام ازدهار للصحافة الفلسطينية، حيث صدرت خلال هذا العام بمفرده إحدى عشرة صحيفة وفق ما يرويه كتاب الصحافة العربية لأديب مروة حول تلك الحقبة، ويشير إلى أن «الكرمل» و«القدس» كانتا من أهمها، وقد تم رد ذلك إلى عاملين:

الأول: تخفيف الرقابة العثمانية عقب الانقلاب الذي قامت به جماعة «الاتحاد والترقي» في العام نفسه.
الثاني: نهوض القومية العربية[١٨].

وصدرت حتى عام ١٩١٤ خمس عشرة صحيفة أخرى في كل من القدس، ويافا، وحيفا. وكانت صحيفة فلسطين الأشهر من بينها.

يروي ناصر الدين النشاشيبي في كتابه قصتي مع الصحافة أن أول مطبوعة صدرت كانت مجلة أدبية سياسية، وقد أصدرها «الفلسطيني المسيحي الأرثوذوكسي» حنا عبد الله عيسى عام ١٩٠٧ وحملت اسم «الأصمعي»، وكان يتولى رئاسة تحريرها الأديب «الفلسطيني المسلم «إسعاف النشاشيبي»، وكان الأستاذ خليل بيدس «الفلسطيني المسيحي الأرثوذوكسي» صاحب ثاني مجلة أدبية تصدر في البلاد وتحمل اسم «النفائس»، إذ يشير النشاشيبي إلى أن يافا «كانت واحة فكرية خضراء مليئة بالنشاط السياسي والأدبي والرياضي والصحافي . . . كانت يافا مثالا طيبا للتسامح الديني بين المسيحي والمسلم وصورة مشرفة للتعايش السمح بين مختلف الطوائف الدينية العربية».

عندما سيطرت بريطانيا على البلاد، وأقامت سلطتها الانتدابية في عام ١٩٢١، حاولت الهيمنة على الصحف. حيث أصدرت أوامر عسكرية خاصة بها، وأنشأت مكتبا للمطبوعات في القدس لسحب التراخيص من الصحف، وفرضت رقابة على المواد المعادية لبريطانيا، وقد طبقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لاحقا إجراءات مماثلة على الصحف استناداً لقوانين الانتداب البريطاني.

كان النشاط الصحفي في فلسطين قد شهد تراجعا في فترة ما بين الحربين العالميتين بسبب تردي الوضع الاقتصادي، ولقلة "دور نشر الكتب" تحولت بعض الصحف إلى منابر للإنتاج الأدبي فضلا عما كانت تقوم به من جهد سياسي وصحفي. كانت صحيفة فلسطين، ومرآة الشرق، والمجلة الأدبية، والمنتدى من أشهر الصحف التي فتحت صفحاتها أمام الأدباء والشعراء[١٩].

يميل غالبية الباحثين إلى تقسيم فترة الانتداب البريطاني على فلسطين إلى مرحلتين متميزتين شكلت فيهما «الصدامات العربية- اليهودية في صيف عام ١٩٢٩ وفي أنحاء مختلفة من فلسطين مفترق طرق لتطور الصحافة الفلسطينية[٢٠]». وتميز العقد الأول الذي سبقها والممتد بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٩، بالهدوء السياسي النسبي مقارنة مع ما كان عليه الحال في المرحلة الثانية.

المرحلة الأولى من ١٩١٩-١٩٢٩:

تميزت بظهور قيادة وطنية وإلى جانبها معارضة تلاقتا في محاربة الأعداء من الداخل والخارج. بدأ في هذه المرحلة المجتمع السياسي الفلسطيني بالتبلور والتشكل مع ظهور القيادة الوطنية القطرية خلال هذه المرحلة ومعها ظهرت معارضة نشطة.

شكلت الصحافة التي استأنفت نشاطها بعد الحرب العالمية الأولى منبرا مركزيا في هذا التطور، رغم أن النشاط الصحفي كان موزعا في عدة مناطق، حيث صدرت عشرون صحيفة في يافا، وحيفا، وغزة، وبيت لحم، وطولكرم، والقدس بطبيعة الحال. كانت هذه الصحف تصدر مرتين في الأسبوع ولم تبدأ الصحافة اليومية إلا في العقد التالي. هنا شُغلت الصحافة الفلسطينية التي استأنفت نشاطها وظهورها بالقضايا والهموم التي أشغلت المواطنين، في هذه المرحلة "اهتمت الصحافة بالتحدي المركزي الذي حظي بوفاق وطني واسع وهو مقاومة الصهيونية ومقاومة الانتداب البريطاني الذي أعطى ضوءا أخضر لتوسيع وتعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين. وكان تأثير الصحافة محدودا وانتشارها قليلا"[٢١]. شهدت هذه الفترة صدور خمس وأربعين مطبوعة ما بين جريدة ومجلة بعضها توقف عن الصدور في أحداث عام ١٩٢٩ والمعروفة بثورة البراق، وكانت

أول صحيفة شهدت النور في فلسطين عقب استعمارها ووضعها تحت الانتداب البريطاني قد حملت اسم «سوريا الجنوبية»، وذلك في عام ١٩١٩ وكان خطها عربيا وحدويا، وفي عام ١٩٢١ استأنفت صحيفة فلسطين صدورها.

عكست الصحف المختلفة بذلك التوتر الخفي بين التيارات السياسية المختلفة التي بدورها قسمت الصحافة إلى معسكرات شكلت امتدادا لعائلات متنفذة، وهو صراع تعمق وامتد إلى العقد التالي أيضا.

ضم التيار الأول قيادات محلية ووجهاء من عائلتي النشاشيبي والدجاني، وهما: الأولى عائلة مقدسية والثانية عائلة يافاوية. وضم كل معسكر عائلات موالية لهما؛ وهؤلاء أرادوا إلغاء وعد بلفور بالاعتماد على النشاط السياسي السلمي فقط.

أما التيار الثاني فقادته عائلة الحسيني، وهي مقدسية. آمن أتباع هذا المعسكر باستخدام القوة وخاضوا نضالا عنيفا ضد كل من اعتبروه عدواً للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتهم الاستعمار البريطاني والمنظمات الصهيونية بالإضافة للعرب «المعتدلين» من وجهة نظرهم.

استحكم التوتر بين المعسكرين وعاد إلى أسباب تاريخية بسبب المنافسة بين العائلتين «النشاشيبي والحسيني» على النفوذ وقيادة الشعب الفلسطيني. وقد «شجع الانتداب البريطاني هذه الخصومة بين المعسكرين كجزء من سياسة- فرق تسد- بهدف إضعاف المجتمع بأكمله»[٢٢].

تضاعف توزيع الصحف الفلسطينية خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٢٩، حيث زاد عدد المواطنين الفلسطينيين بما نسبته ٥٠٪ وبالمقابل زاد توزيع الصحف الفلسطينية بما نسبته ١٥٠٪، وبلغ مجموع ما توزعه الصحف عام ١٩٢٩ نحو ١٢٠٠٠ نسخة، وكانت صحيفة فلسطين أوسعها انتشاراً. وهو ما يشير إلى أن «المجتمع الفلسطيني تأثر بقوة بالتغيرات السياسية الحاصلة التي هزته، وعلى رأسها ظهور الخطر الصهيوني»[٢٣].

المرحلة الثانية من ١٩٢٩-١٩٣٩:
امتدت من ثورة البراق في القدس عام ١٩٢٩ الذي شكلت أحداثه تحولاً في التاريخ السياسي للمواطنين الفلسطينيين إلى ثورة ١٩٣٦. تميزت هذه المرحلة وبخاصة إثر الأحداث الدامية في عام ١٩٢٩ بعلاقات صدامية بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي وأيضا بينهما وبين الانتداب البريطاني، حيث قتل ١٣٣ يهوديا و١٠٠ عربي في صدامات دامية تدخل فيها الجيش البريطاني ووقعت في الخليل وصفد؛ وعلى أثرها «جاءت الفكرة بإخضاع الصحافة في فلسطين الانتدابية إلى إشراف السلطات الحاكمة بشكل كامل، وذلك بدعم من قادة الاستيطان اليهودي حيث كان فريق يمثلهم قد توجه بعد هذه الأحداث إلى بريطانيا»[٢٤].

إثر تلك الأحداث وفي عام ١٩٣٠ شكلت بريطانيا لجنة "شو" التي خلصت في تحقيقاتها إلى أن حرية التعبير في فلسطين مبالغ بها؛ ولذلك أصدر الانتداب البريطاني بعد ذلك "أمر الصحافة"، الذي جاء في البند الرابع منه "أنه لا تجوز طباعة أو إصدار صحيفة في فلسطين إلا بعد حصول صاحبها على رخصة من قائد المنطقة" وقد أسس هذا الأمر لقانون الطوارئ من عام ١٩٣٠.

جاء ذلك كإضافة لصراعات داخلية فلسطينية بين التيارات المتناحرة. وهو ما جعل الصحافة الفلسطينية التي كان لها باع طويل في التعامل مع هذه التطورات توسع من نشاطها وانتشارها وتبني مواقف أكثر تشددا. شكل

ظهور الصحافة اليومية تعبيراً صريحا لمثل هذا الاهتمام والأهمية. بدأت الصحافة اليومية بالظهور في سبتمبر من عام ١٩٢٩ وانضمت صحف جديدة إلى الصحافة القائمة مثل صحيفة فلسطين، فصدرت صحف جديدة على غرار صحيفة "الجماعة الإسلامية" بدأت بالصدور في عام ١٩٣٢، وصحيفة "الدفاع" التي ظهرت في السنة نفسها وتحولت بعد عامين إلى أكثر الصحف انتشاراً وتأثيراً. "عكس ذلك التحولات السياسية في المجتمع الفلسطيني . . . وقد أصبحت يافا مركز صناعة القرار، كما عكست هذه التحولات الحاجة المتزايدة لدى المواطن للمعلومات ولتحليلها لمعرفة ما يدور من أحداث من حوله وهو ما زاد من الطباعة والتوزيع"[٢٥].

شكل النضال ضد الصهيونية في هذه المرحلة كما المرحلة التي سبقتها مركز الاهتمام لدى الصحافة الفلسطينية، وقد تطورت المواجهة العنيفة إثر الزيادة السريعة في حجم الاستيطان اليهودي، حيث تضاعف هذا الاستيطان من ١٧٥ ألفا في عام ١٩٣١ إلى ٣٣٥ ألفا في عام ١٩٣٥ وذلك على حساب الوجود العربي الفلسطيني. أصبح الخطر داهما على الوجود الفلسطيني برمته في البلاد. جاءت على هذه الخلفية ثورة عام ١٩٣٦، حيث بدأت بالإضراب العام الكبير الذي انطلق في نيسان-إبريل من العام نفسه. لعبت الصحافة في هذه المرحلة دورا هاما في نقل المعلومات ونشرها مرفقة مع تحليلات حول الخطر الداهم وتعاون الانتداب البريطاني في تسهيل الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين.

سجل الصدام بين الجانبين العربي واليهودي في فلسطين ذروة في ظل الحكم البريطاني، الذي تحرك بسرعة في عزل ما اعتبره مصادر التوتر، وكانت الصحافة على رأس المستهدفين. سن الانتداب قانون صحافة جديد في عام ١٩٣٣، وعُدّل عدة مرات خلال العقد الذي تلاه، ثم أدخل عليه أنظمة الطوارئ العسكرية على نحو قلص من حرية التعبير وزاد القيود عليها. أغلقت سلطات الانتداب في إطار هذه الإجراءات العديد من الصحف لفترات متفاوتة، وكف البعض منها عن الصدور، كما تم منع إدخال صحف من الدول العربية المجاورة إلى فلسطين الانتدابية. «أصدر الانتداب البريطاني عشرين أمر إغلاق لصحف فلسطينية في عام ١٩٣٧ بمفرده، أكثر مما صدر في الدول العربية في نفس السنة. عاش الصحفيون الفلسطينيون في هذه الظروف تحت ضغوط وملاحقات من السلطات الحاكمة . . . وقد عدّوا أنفسهم مناضلين مجندين لتحقيق أهداف مجتمعهم وأنهم يدفعون الثمن لذلك»[٢٦].

أغلقت سلطات الانتداب البريطانية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية جميع الصحف الفلسطينية باستثناء ثلاث صحف هي (فلسطين، الجماعة الإسلامية، والصراط المستقيم) أبقتها تعمل تحت الرقابة المشددة مستخدمة لذلك قوانين الطوارئ العسكرية.

وشكلت الصراعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني التي تواصلت بين العائلات المتنفذة والتيارات، رغم التطورات وتفاقم المخاطر الخارجية، عقبة كأداء على الرغم من الوفاق حول هوية العدو المشترك.

انقسم المجتمع الفلسطيني ومعه الصحافة منذ بدأ الانتداب إلى قسمين:

- الأول: يدعو لتحقيق المطالب الوطنية من خلال التعاون مع الانتداب البريطاني.
- الثاني: يشكك في جدوى ذلك، ويدعو بالمقابل إلى ضرورة مقاومة الانتداب بالقوة.

جاء موقف المندوب السامي في أحداث عام ١٩٢٩ الذي هاجم فيه ما وصفه «التصرف السلبي للسكان الفلسطينيين»، جاء كافيا لحشد جميع الصحف في موقف واحد يدعو إلى مقاطعته ومقاطعة كل نشاط للانتداب والسلطات البريطانية، لأنها تفضل اليهود على الفلسطينيين؛ وذهب البعض إلى اعتباره عدواً لدوداً واستمر

ذلك حتى ثورة عام ١٩٣٦، حين بدأت في هذه المرحلة تتبلور الحركة الوطنية الفلسطينية حيث كانت الأحزاب قد بدأت بالظهور ما بين عامي ١٩٣٢و١٩٣٥.

تحولت صحف «فلسطين، والجماعة الإسلامية، والصراط المستقيم» إلى صحف يومية خلال هذه المرحلة، والتي ظهرت فيها سلسلة طويلة من الصحف والمطبوعات الأسبوعية والشهرية، وبلغ عددها مجتمعة ثماني وثلاثين صحيفة صدرت في مدن يافا، وحيفا، والقدس، وتأخر ظهور الصحف الفلسطينية في غزة بسبب فقرها المدقع. وقد «تساوى عدد الصحف العربية والعبرية آنذاك رغم أن العرب شكلوا ٦٦٪ واليهود ٣٣٪ من العدد الكلي للسكان في فلسطين الانتدابية»[٢٧]. ومثلما كانت الصحف الفلسطينية منتمية لأحزاب واتجاهات سياسية مختلفة الأهواء، كذلك كانت أيضا الصحف العبرية. «لكن الأخيرة كانت مجتمعة تحت مظلة قيادة الاستيطان اليهودي الذي عرف باسم «اليشوف»، وكان رؤساء تحريرها جزءا من القيادة العامة للمنظمات الصهيونية»[٢٨].

الصحافة الفلسطينية في سنوات ما قبل زوال الانتداب البريطاني

بلغ عدد الصحف الفلسطينية التي صدرت حتى عشية زوال الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨ مئة وخمسا وعشرين صحيفة ما بين يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية[٢٩]، وقد خضعت الصحافة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ لمجموعة من القوانين والإجراءات القاسية، فقيدت بأوامر عسكرية وإجراءات الرقابة، وبلغ عدد مرات منع الصحف الفلسطينية من الصدور في عام ١٩٣٧ بمفرده «ما مجموعه عشرون مرة، وقدر مجموعها من الأيام بـ ٦٧٣ يوما شملت عشر صحف يوميه، وبلغ عدد مرات منعها من الصدور في عام ١٩٣٨ أربع عشرة مرة، بينما كان في عام الثورة عام ١٩٣٦ قد بلغ أربعاً وثلاثين مرة»[٣٠].

لعبت الصحافة الفلسطينية في هذه المرحلة دورا مركزيا على المستوى الثقافي والسياسي، رغم أنها حاولت في البداية الحفاظ على نوع من الحياد بهدف جسر الهوة وتليين المواقف بين المتخاصمين الفلسطينيين أنفسهم. لكنها فشلت وتحولت إلى أدوات للمناكفة بين الفرقاء، رغم أن النضال ضد الصهيونية وتوسعها كان شأنا أساسيا ومركزيا وتصدر الاهتمام في الصحافة الفلسطينية على خلفية تعاظم أمواج الهجرة اليهودية خلال الثلاثينيات.

تجندت الصحافة الفلسطينية مع استفحال الحرب العالمية الثانية، ودعم الانتداب البريطاني لـ «حق اليهود في وطن قومي». حيث ضاعف ذلك من ضائقة المواطنين الفلسطينيين، وقد تجندت الصحافة الفلسطينية في المعركة إثر ثورة عام ١٩٣٦، التي امتدت حتى عام ١٩٣٩، وركزت بشكل خاص على توعية المواطنين على اختلاف طبقاتهم بخطورة بيع الأراضي لليهود والإنجليز، واهتمت بمحاولة تثقيف المواطنين وتعزيز التكافل الاجتماعي والتقارب بين الطوائف وتعزيز روح التطوع والمبادرة وبناء الاقتصاد المستقل، من خلال تشجيع الإنتاج والتصنيع المحلي ومقاطعة المستورد الأجنبي ومنه اليهودي.

سحب صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، وخطة التقسيم التي وضعتها لجنة بيل عام ١٩٣٧ وتبني جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ القضية الفلسطينية كقضية العرب الأولى، سحب «البساط من تحت أقدام القيادة الفلسطينية وأدى إلى إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية وانقسامها ونفي بعض قادتها»[٣١].

جاء قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧والقاضي بتقسيم فلسطين بين دولتين يهودية وعربية[٣٢]، ليشكل نقطة تحول تاريخية للفلسطينيين لأنها أضفت شرعية دولية على تقسيم فلسطين، حيث رفضها الفلسطينيون

والعرب بينما قبلتها قيادة الاستيطان اليهودي. أعلنت اللجنة العربية العليا في عام ١٩٤٨ عن إضراب شامل، وهو ما شكل بداية مرحلة جديدة من الصراع الدامي بين الفلسطينيين واليهود وحرب عام ١٩٤٨.

سلطة دار الإذاعة الفلسطينية الانتدابية PBS

يعود تاريخ الإذاعة في فلسطين إلى عهد الانتداب البريطاني، حيث أنشأت الحكومة البريطانية في فلسطين دار الإذاعة الفلسطينية في القدس ورام الله في عام ١٩٣٦ ووضعتها تحت إشراف الانتداب البريطاني على فلسطين. كانت ثاني إذاعة في العالم العربي بعد إذاعة القاهرة التي أنشئت في عام ١٩٣٤. لكن وكما سبق لم يكن بالإمكان وصفها على أنها إذاعة فلسطينية مع أن إذاعيين فلسطينيين كانوا يقومون على إعداد البرامج وبثها إلا أن القرار النهائي كان بيد البريطانيين[٣٣].

جاءت إقامة هذه الإذاعة في ذروة المواجهات الدامية بين الفلسطينيين واليهود في عام ١٩٣٦، وبعد إعلان الفلسطينيين عن إضراب عام، حيث اتخذت حكومة الانتداب القرار بإقامة دار إذاعة فلسطينية في القدس تحت إشرافها، وجاءت أيضا عقب الدعاية المضادة الصادرة من إذاعة «باري الإيطالية»، حيث كان نظام موسوليني الدولة الاستعمارية الأولى التي أقامت محطة بث إذاعي ناطقة بالعربية وموجهة للعالم العربي وذلك في عام ١٩٣٢[٣٤].

كان البث في هذه الإذاعة الفلسطينية يتم باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وأولت البرامج اهتماما لافتا للشأن الثقافي الذي تكون من الشعر، النثر، الأدب والتمثيليات. لم تتخذ البرامج صبغة وطنية مباشرة، إذ كانت تخضع لرقابة مباشرة من حكومة الانتداب. وقع الاختيار على الشاعر الفلسطيني الشاب والمعروف إبراهيم طوقان ليحظى بافتتاح البث باللغة العربية في محاولة لتهدئة الخواطر إثر تزايد المواجهات المسلحة بين العرب واليهود، أما الشأن السياسي فتم التطرق إليه بشكل غير مباشر[٣٥].

استولت إسرائيل وكانت حديثة الإنشاء مع جلاء أخر جندي بريطاني عن فلسطين في ١٥/ ٥/ -١٩٤٨ بعد قرار التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧ على الأستديوهات في القدس التي احتلتها. كان موقع مقرها في شارع يافا بالقدس الغربية، التي خضعت للسيطرة الإسرائيلية، بينما ظلت القدس الشرقية مع باقي الضفة الغربية تحت السيطرة الأردنية. ظلت إسرائيل تستخدم المقر حتى عام ٢٠٠٨، وأطلقت عليه اسم دار الإذاعة الإسرائيلية ثم صوت إسرائيل من القدس. أما محطة الإرسال في رام الله فاستمرت بالبث حتى عام ١٩٥٠، حيث ضم الأردن الضفة الغربية إلى سيادته فأخذها واستأنف البث منها باللغة العربية، وواصل البث تحت اسم "راديو القدس" حتى عام ١٩٥٦، حيث تأسست "إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية". أصحبت محطة الإرسال في رام الله "إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية" تدار من قبل وزارة الإعلام الأردنية في عام ١٩٥٠، حيث تم توحيد الضفة الغربية مع الضفة الشرقية للأردن، وظلت على هذا الحال حتى سقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران-يونيو عام ١٩٦٧.

نشطت إلى جانب دار الإذاعة الفلسطينية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ إذاعات غير شرعية عبرية وعربية على حد سواء، ومن أبرز الأسماء التي اتخذتها الإذاعات العربية "صوت فلسطين" و"صوت الثورة" و"راديو الإنقاذ" و"الشرق الأدنى". هذه الأخيرة أقامها الانتداب البريطاني، وبدأت بثها من مدينة جنين في أقصى شمال الضفة الغربية ثم انتقلت إلى مدينة يافا في عام ١٩٤٢، ثم انتقلت مرة أخرى في عام ١٩٤٨ إلى القدس، وانتقلت بعد عام ١٩٤٨ ونكبة فلسطين إلى قبرص وعملت كإذاعة تجارية وانتهى وجودها مع بدء العدوان

الثلاثي على مصر "حرب السويس" في تشرين الثاني - أكتوبر عام ١٩٥٦[٣٦].

كان المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص يلتقطون البث الإذاعي للعديد من المحطات لاسيما من الدول العربية المجاورة. أتاح التقارب الجغرافي واللغة المشتركة انكشاف الفلسطينيين لعدد أكبر ومتزايد من المحطات والإذاعات المتنوعة من مصر، سوريا، العراق، إيران، لبنان، بالإضافة لهذا الكم من الإذاعات كان هناك «صوت إسرائيل» باللغة العربية، الذي تمكن الفلسطينيون من التقاطه بسهولة وكانوا من جمهوره المستهدف[٣٧]، هكذا كان الأمر بالنسبة لهيئة الإذاعة البريطانية وبخاصة خدمتها باللغة العربية الـ «بي بي سي»، كذلك صار الحال بالنسبة لمحطات التلفزة العربية التي بدأت بالظهور في مطلع الستينيات في الدول العربية المجاورة لفلسطين، حيث التقط الفلسطينيون في غزة وجنوب الضفة الغربية بث التلفزيون المصري، بينما التقط الفلسطينيون في جميع أرجاء الضفة الغربية وداخل إسرائيل بث التلفزيون الأردني، والتقطوا في شمال الضفة ووسطها وداخل إسرائيل بث تلفزيونات لبنان وسوريا.

سقطت الصحافة مع سقوط يافا

سقطت الصحافة الفلسطينية بسقوط فلسطين ونكبتها عام ١٩٤٨ أيضا، أو كما علق الصحفي المخضرم ناصر الدين النشاشيبي في كتابه "قصتي مع الصحافة"، حيث كتب أسفل صورة للصفحة الأولى لآخر عدد صدر من جريدة فلسطين في آخر آذار - مارس عام ١٩٤٨: سقطت يافا وسقطت معها صحافة فلسطين. وبعد تسع عشرة سنة سقطت صحف يافا التي كانت تصدر في القدس للمرة الثانية، وكانت جريدة فلسطين الكبرى بين الضحايا في الحالتين [٣٨] حيث توقفت صحف يافا وفي مقدمتها صحيفتا الدفاع وفلسطين عن الصدور في ٢٨ مارس ١٩٤٨.

كانت نتيجة الحرب في عام ١٩٤٨ قيام دولة إسرائيل على ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، حيث احتلت إسرائيل في تلك الحرب ٥٤٪ من المساحة المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم من عام ١٩٤٧[٣٩].

هكذا تحطمت الصحافة الفلسطينية مع تحطم فلسطين. ولم تبق منها سوى صحيفة الاتحاد الناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي، مثلما أطلق على نفسه بعد قيام إسرائيل. وكانت هذه الصحيفة تصدر في حيفا.

الصحافة الفلسطينية ما بعد النكبة

عاشت الصحافة الفلسطينية بعد النكبة عام ١٩٤٨ ما اعتبره الباحثون «مرحلة انتقالية» امتدت في الفترة بين انتهاء الانتداب البريطاني إلى حرب حزيران - يونيو عام ١٩٦٧، التي احتلت فيها إسرائيل ما بقي من فلسطين. فقد احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك سيطرت على «فلسطين الانتدابية» الممتدة من نهر الأردن إلى ساحل المتوسط، ومن الحدود مع لبنان شمالا إلى الحدود مع مصر جنوبا. سارعت بعدها إسرائيل إلى ضم القدس الشرقية المحتلة إلى سيادتها بينما أبقت باقي الضفة الغربية التي كان يحكمها الأردن وقطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي.

كانت الإدارة المصرية لقطاع غزة بعد عام ١٩٤٨ قد أتاحت للفلسطينيين فيها ممارسة نشاط سياسي فأقيمت حكومة "عموم فلسطين" لإدارة الشؤون المدنية للفلسطينيين، وسمي الحاج أمين الحسيني رئيسا للدولة وأحمد حلمي باشا رئيسا للحكومة. كان نشاطها محصورا في قطاع غزة وبقيت مكاتبها تعمل حتى عام ١٩٥٩.

سمحت الإدارة المصرية بإنشاء أحزاب، فنشطت أحزاب «حزب البعث الاشتراكي» و « حركة القوميين العرب» و «حركة الإخوان المسلمين» و «الحزب الشيوعي» و «الناصريون». لم يكن تدخل الإدارة المصرية في الصحافة قويا في حينه، فصدرت عدة مجلات أسبوعية وشهرية، وصدرت الصحيفة اليومية الأولى في غزة عام ١٩٥٨ تحت عنوان «التحرير». تم دمجها في عام ١٩٦٥ مع صحيفة أخبار اليوم المصرية، وتحولت إلى أسبوعية تحت اسم «أخبار فلسطين». استمرت حتى عام ١٩٦٧ بتمويل منظمة التحرير الفلسطينية وعكس خطها التأكيد على المقاومة[٤٠].

ضم الأردن الضفة الغربية بما فيها من صحف وإذاعة إلى سلطته في عام ١٩٥٠. حيث انتقلت أشهر الصحف اليافاوية وهي «فلسطين» و«الدفاع» إلى القدس الشرقية، ولم تكن في العاصمة الأردنية عمان سوى صحيفة وحيدة حملت اسم «المنار». انشق بعض محرري صحيفة الدفاع وأقاموا صحيفة يومية تحت اسم «الجهاد» في عام ١٩٥٣. صدرت من ثم ولبعض الوقت صحيفة تحمل اسم «المساء»، وصدرت أول صحيفة باللغة الإنجليزية في القدس الشرقية تحت اسم «The Jerusalem Times»، ولاءمت هذه الصحف خطابها الإعلامي مع الخط الرسمي للقصر الهاشمي في عمان.

لعبت الصحف الفلسطينية الصادرة في القدس الشرقية في ظل السلطة الأردنية دوراً بارزا، وذلك على الرغم من تعرض الصحفيين في سنوات الإدارة الأردنية ومنذ عام ١٩٥٣ للاعتقال والملاحقة وتعرض صحفهم للإغلاق[٤١]. خفت حدة هذه القيود في أواسط الخمسينيات عقب إصدار أول قانون للصحافة في الأردن عام ١٩٥٥، وأعتُبر القانون أساسا بسبب مادته الثانية التي سمحت بحرية الرأي والصحافة، وجاء ليبراليا بالقياس إلى الوضع السائد في العالم العربي في حينه.

تزايدت الصدامات مع إسرائيل بظهور منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة لأنها غالبا ما انطلقت من داخل الأراضي الأردنية، ودفع ذلك إلى احتدام التوتر مع السلطات الأردنية وإلى تشديد القيود في الأشهر القليلة التي سبقت حرب حزيران عام ١٩٦٧.

قضى قانون الصحافة الجديد الصادر عن السلطات الأردنية في آذار/ مارس١٩٦٧ ببطلان جميع تراخيص الصحف، وبألا تمنح تراخيص جديدة إلا باندماج الصحف الأربع التي تصدر في القدس في صحيفتين اثنتين، اندمجت صحيفتا «الدفاع والجهاد» في صحيفة واحدة حملت اسم صحيفة «القدس»، واندمجت صحيفتا «المنار وفلسطين» في صحيفة واحدة حملت اسم صحيفة «الدستور»، لكن حرب حزيران ١٩٦٧ سبقت نفاذ القانون ولم تبق له أثرا، حيث سقطت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي[٤٢].

مما زاد الأمر سوءاً «أن الحالة التعسة التي سادت حرب عام ١٩٤٨ ما زالت تسود العرب ومعاركهم حتى هذه الأيام»[٤٣]، فالصعاب التي يواجهها الصحفي العربي في ممارسة عمله هي كما كانت عليه في حرب ١٩٤٨ «الأكاذيب هي الأكاذيب، والارتجال هو الارتجال، وتعدد الجهات وتصارع القيادات وتضارب الأهواء، مع الأنانية كلها مازالت كما كانت منذ ٣٥ عاما»[٤٤].

وجد الصحفي الصادق مع نفسه أن عليه أن يختار أحد أمرين كلاهما مر: «إما أن يكتب الحقيقة، ويتعرض بالتالي للإرهاب الفكري ويتحدى الحاكم الجاهل، ويكشف الأسرار، فيكون الموت السريع بانتظاره، وإما أن يواكب التيار، أو يساير، أو يكذب وينافق فينتهي كصحافي».

هكذا لخص الأستاذ ناصر الدين النشاشيبي تجربته الطويلة مع الصحافة، كان قد عمل في صحف فلسطين ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ وفي دار الإذاعة الفلسطينية بعد أن ضم الأردن الضفة الغربية لسلطته. ترأس تحرير صحيفة الجمهورية التي كانت لسان حال ثورة ٢٣ يوليو في مصر وذلك بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر، وبقي فيها حتى تأميم الصحافة في عام ١٩٦١ كما روى لي ذلك ودونه في كتبه، وقرر الاحتجاب عن الكتابة الصحفية من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ تحت وقع وتداعيات مأساة فلسطين وصحافتها، وكما قال في كتابه: "رأيت نهاية الحياة الصحافية الحرة عندما أصدر عبد الناصر قرار تأميم الصحف في ربيع ١٩٦١، هكذا شاء لي القدر أن أشاهد موت صحافة فلسطين عندما دخل اليهود مدينة يافا، وشاء لي القدر أن أشهد موت صحافة مصر عندما صدر قرار بتأميمها، وكما يقلد الحكام العرب بعضهم بعضا فقد كان مجيء عبد الكريم قاسم وزميله عارف إلى الحكم في العراق، بمثابة قتل لصحافة العراق وتنوعها وانتشارها ونفوذها. ماذا بقي..؟ بقيت صحافة الأردن التي كان يصدر معظمها في الجزء العربي من مدينة القدس بعد سقوط يافا بيد اليهود".

ويمضي في شهادته ليوثق أنه وفي ٢١ مارس ١٩٦٧ وفي صبيحة عيد الأضحى المبارك، اختفت صحف الدفاع وفلسطين من دنيا الصحافة العربية الأردنية امتثالاً لقانون الصحافة والمطبوعات المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر في عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، وكلنا في الهوا سوا..."(٤٥).

صحافة المقاومة – مع بداية المقاومة حتى عام ١٩٦٧

ظهرت في نهاية الخمسينيات «صحافة المقاومة»، التي عبرت بشكل خاص عن حركات المقاومة الفلسطينية آنذاك. ظهرت صحافة المقاومة وكانت أولى منشوراتها «فلسطيننا» و «نداء الحياة» وقد صدرت على هيئة مجلة شهرية في بيروت عام ١٩٥٩. كانت تمثل الاتجاهات المختلفة للمقاومة، لكنها عكست منهجاً مطابقاً لنهج حركة فتح التي انطلقت عام ١٩٦٤، حيث دعت إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل بانتهاج الكفاح المسلح وسيلة، واضطرت إلى التوقف عام ١٩٦٥. صدرت عوضا عنها نشرة غير منتظمة حملت اسم «فتح»، ثم بدأت تصدر كمجلة تحت اسم «فلسطين الثورة»، وأصدر الفصيلان اليساريان وهما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أصدرت مجلة «الهدف»، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أصدرت مجلة «الحرية».

جاء ذلك بعد أن كانت مصر في عام ١٩٥٤ قد سمحت لإذاعة القاهرة تخصيص وقت من البث للفلسطينيين كي يعرضوا مشكلتهم وقضيتهم، وأيضا لانتقاد الحكومات العربية الأخرى. بدأ البرنامج المخصص للفلسطينيين بخمس عشرة دقيقة ووصل إلى ساعتين ونصف عام ١٩٦٠. وهكذا فعلت إذاعة العراق عام ١٩٦٢، وبعد عامين أقدمت إذاعة سوريا على منح الفلسطينيين مساحة من البث وصلت إلى خمس وأربعين دقيقة. وكانت جميع البرامج تحت الرقابة المشددة للحكومات في تلك البلدان العربية. اختلف الأمر مع إقامة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، فبعد أن كان العاملون عربا غير فلسطينيين، أصبح من يعد ويبث هذه البرامج هم من الفلسطينيين، وقد طلبت منظمة التحرير الفلسطينية إشرافا مباشرا على هذه البرامج.

ظهرت برامج نصف مستقلة عن الأنظمة الحاكمة، وظهر «صوت فلسطين» للمرة الأولى في آذار/ مارس ١٩٦٥، وكان يعمل تحت رعاية الحكومة المصرية، حيث تم تخصيص مساحة زمنية لمذيعين فلسطينيين في راديو القاهرة، ونجح أحمد الشقيري الذي ترأس الفريق المشرف في زيادة مدة البث إلى ست ساعات. ثم في عام ١٩٦٦ صوت «فلسطين– الأردن»، وكان يبث ساعة واحدة يوميا ثم قطع الأردن علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية، وواصل بث البرنامج بمفرده وتحت إشرافه، وبث راديو العراق برنامج «الزاوية الفلسطينية» ومدته خمس عشرة دقيقة.

كان ذلك وجها من أوجه التناقض الرئيسة بين الأسس الديمقراطية وتلك التسلطية الفردية في الجانب السياسي. لم يكن على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن تكتفي بالتركيز على المصالح المختلفة والمتناقضة للشعب الفلسطيني، بل كان عليها الوقوف موقف المدافع في وجه محاولات الدول الأخرى في الشرق الأوسط التي كانت تريد توظيف القضية الفلسطينية لخدمة مصالحها الذاتية.

لم يتسنّ لمنظمة التحرير الفلسطينية التعامل مع المسائل الخفية المزعجة مثل التعاطي مع الجمهور، وقمع المعارضة، ومحاصرة حرية التعبير، وملاحقة لوسائل الإعلام والصحفيين إلا قليلا، وذلك بسبب عدم وجود دولة أو نقطة جغرافية للمقاومة.

لم يكن من الممكن لإذاعة وتلفزة فلسطين أن تعمل من داخل الأراضي الفلسطينية خلال العقود الخمسة التي فصلت بين نكبة فلسطين وإقامة إسرائيل وبين إقامة السلطة الفلسطينية الأولى على جزء من الأرض الفلسطينية؛ لذلك ظهرت «محطات بلا بلاد» [٤٦]. كان من الصعب على المحطات الفلسطينية في الشتات أن تخرج عن كونها محطات عامة شاملة التوجه، تخاطب في وقت واحد المستمعين من البلاد العربية المختلفة إلى المستمعين الفلسطينيين الذين ظلوا يعيشون في وطنهم.

صنفت هذه الإذاعات فيما بعد على أنها إذاعات سرية وإذاعات مقاومة، وكان هذا النوع من الإذاعات قد ظهر في العالم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. «تختلف المحطات السرية عن المحطات العالمية الأخرى بأنها تبث برامج ذات محتوى سياسي بالدرجة الأولى وتعمل خارج نطاق القانون . . . وثمة توجه عندها لعدم إبلاغ مستمعيها بهوية الجهة التي تدير المحطة»[٤٧].

كانت الإذاعات الفلسطينية العاملة من الخارج أشبه بما تصلح تسميته بإذاعات هجينة، إذ عملت من داخل إذاعات رسمية تابعة لأنظمة عربية «فهي برامج تتناول القضايا الفلسطينية أو إذاعات تابعة للحركة الوطنية الفلسطينية تنطلق من محطات حكومية في دول عربية مختلفة»[٤٨].

ازدهر هذا النوع من الإذاعات بعد أن أخذت جماعات سياسية عديدة في المنفى تستخدمه للوصول إلى أعضائها، حيث عملت الحركة الوطنية الفلسطينية على اختلاف مشاربها ليس من أجل الوصول إلى الفلسطينيين بل أيضا إلى الحكومات العربية والغربية وغيرها لإقناعها بالقضية الفلسطينية، أدرك بعضها وجوب مخاطبة الإسرائيليين أنفسهم وبخاصة الذين يعيشون منهم فوق الأرض الفلسطينية «لإقناعهم برسالة الحق والسلام»[٤٩].

مراحل تاريخ البث الإذاعي الفلسطيني

قسم الباحثون تاريخ الإذاعات الفلسطينية والبث الإذاعي الفلسطيني في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٦ إلى ست مراحل، ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات السياسية للقضية الفلسطينية[٥٠]:

المرحلة الأولى: مرحلة التحكم الخارجي: امتدت من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، وتميزت بسيطرة مصالح وتوجهات الدول العربية المختلفة وفي مقدمتها مصر على السياسة الفلسطينية، حيث سيطر الطابع القومي العربي على القضية الفلسطينية. تم خلال هذه المرحلة بث برامج خاصة بالقضية الفلسطينية من خلال البث الإذاعي الرسمي، ولم تظهر إذاعات يديرها ويبث من خلالها الفلسطينيون أنفسهم، رغم نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاقتها في عام ١٩٦٤.

المرحلة الثانية: مرحلة الثورة: بدأت مع هزيمة الأنظمة العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧، وهي مرحلة شهدت تراجع المد القومي لصالح الوطنية المحلية في العالم العربي، لاسيما في مصر عبد الناصر. تعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة دور حركة فتح، مما أدى إلى تنامي أهمية الوطنية الفلسطينية. تأسست عندئذ إذاعات فلسطينية مثل: «صوت العاصفة كذراع إعلامي وإذاعي للثورة الفلسطينية»، كما تولت منظمة التحرير الفلسطينية تسيير صوت فلسطين في مصر. شهدت هذه المرحلة توحيد الخط الإعلامي الفلسطيني واستيعابه ضمن أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية.

المرحلة الثالثة: المرحلة الدبلوماسية: بدأت منذ عام ١٩٧٣، حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية بمعظم فصائلها قد أرست وجودها داخل لبنان فيما يشبه «دولة داخل دولة». حيث بدأت إذاعة صوت فلسطين، «صوت العاصفة، صوت فتح» تبث إرسالها في البداية من داخل الأراضي السورية ثم انتقلت إلى لبنان. انتهت هذه المرحلة مع الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانتفاضة: اندلعت في نهاية عام ١٩٨٧ الانتفاضة الفلسطينية الأولى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فتحول ثقل الكفاح في سبيل الاستقلال السياسي إلى داخل الأراضي الفلسطينية. وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مضطرة للدخول في جو الانتفاضة والخوض في حوارات مع حركة المقاومة الشعبية داخل الأراضي المحتلة للدفاع عن موقعها الريادي. رغم أن كوادر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي فجرت الانتفاضة وقادتها في أشهرها الأولى. ظهرت خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى إذاعة «صوت القدس» التي اتخذت من سوريا مقرا لبثها ونافست «صوت فلسطين»، وكانت معارضة للنهج الرسمي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

المرحلة الخامسة: مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٤: تميزت بإقامة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وأول إذاعة وتلفزيون تعمل من داخل الأرض الفلسطينية وتحت إشراف سلطوي فلسطيني، كما أنها تميزت بالتعددية الإذاعية والتلفزيونية، حيث نشأت عشرات المحطات الخاصة إذاعياً وتلفزيونياً في أنحاء الأراضي الفلسطينية.

المرحلة السادسة: مرحلة الاستقطاب السياسي عام ٢٠٠٦: وتميزت بإذاعات ومحطات تلفزة خاصة بالأحزاب شاركت في حرب تقسيم الوطن بين حركتي فتح وحماس، وكان أخطر ما تميزت به هو تبنيها للخطاب التحريضي الدموي في الحرب بين الفصيلين الأكبرين.

الصحافة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين

مثلما أدت النكبة إلى تغيير الخريطة الإعلامية للصحافة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨، كذلك كانت حرب عام ١٩٦٧ محطة حاسمة في تغيير شكل هذه الخريطة الصحافية الفلسطينية. بذلك أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة خاضعة للأحكام العسكرية الإسرائيلية، بينما ضمت سلطات الاحتلال القدس إلى سيادتها.

استخدمت إسرائيل مع الفلسطينيين سياسة «العصا والجزرة». قمعتهم من ناحية بالقوة واستخدمت الأحكام العرفية ضد كل شكل من أشكال المعارضة والمقاومة للاحتلال، ومنحت من ناحية أخرى تسهيلات للمواطنين في محاولة لإظهار أنها صاحبة «احتلال متنور».

سمحت في هذا الإطار بظهور الصحافة المحلية من جديد، وبناء الجامعات وإجراء الانتخابات البلدية واستمرار الاتصالات مع العالم العربي، وبالمقابل قطعت الطريق أمام تطور الاقتصاد والصناعة الفلسطينية وتوفير أماكن عمل لهم داخل مناطقهم. أصبح خيار الفلسطينيين إما العمل في الأعمال السوداء ذات الأجور المتدنية في إسرائيل أو الهجرة إلى دول الخليج العربي بحثا عن عمل يلبي مؤهلاتهم وتطلعاتهم . . . الخ. جاء ذلك تطبيقا لسياسة «الجسور المفتوحة»، التي وضعها موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي وكان «الهدف الخفي وراء هذه السياسة هو تشجيع هجرة الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى العالم العربي»[٥١].

أهداف متناقضة

نشأت الصحافة الصادرة في الأراضي الفلسطينية بعد سقوط باقي فلسطين بيد إسرائيل على أرضية صراعية واضحة المعالم وليس على أرضية وفاقية تعايشية في أساسها، وذلك بين مجموعتين متناقضتين من الأهداف ولذلك جاءت أهداف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من ورائها متناقضة تماما[٥٢].

تلخصت أهداف المجموعة الأولى وهي إسرائيل في هذه الحالة برغبة سلطات الاحتلال ملء الفراغ الصحفي الناجم عن الحرب، وعدم قدرة «صحيفة الأنباء الإسرائيلية الرسمية» في ملئه رغبة منها في بناء نوع من التطبيع بين الاحتلال وأفراد الشعب الفلسطيني المحتل، فضلا عن تشجيع الإقبال على أعمال مدنية تسهل السيطرة عليها من قبل سلطات الاحتلال، بدل اللجوء إلى أعمال ونشاطات يصعب على الاحتلال السيطرة عليها مثل الصحافة السرية والمقاومة العنيفة، ناهيك عن تسهيل قراءة توجهات الشعب، ومعرفة ما يبطنه بالإضافة لتشجيع الاتصال بالدول العربية من خلال تبادل الأخبار والتحليلات والتعليقات، وتكثيف العمل السياسي وتركيزه في الصحافة على نحو يسهل على سلطات الاحتلال عملية السيطرة من جهة وتهيئة الأجواء لإطلاق الخلافات من على صفحات الصحف المختلفة من الجهة الأخرى.

كان الهدف هو محاولة لإظهار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بمنزلة احتلال ليبرالي، لتخفيف الانتقادات الدولية وكسب الرأي العام العالمي، وإظهار عودة الحياة إلى طبيعتها رغم الاحتلال.

لم تكن أهداف المجموعة الثانية وهي الجانب الفلسطيني بمثل هذا الدهاء، فقد جاء السعي لإصدار صحف تحت الاحتلال في مرحلة الذهول والترقب، وذلك بعد سقوط الرهان على الخيار العربي وتفضيل الرهان على الخيار الفلسطيني في تحرير البلاد. لم تكن آفاق العمل الفلسطيني المستقل واضحة المعالم بعد، وقد استولى اليأس على طبقة رأت إمكانية الإفادة من الهامش المتاح من قبل الاحتلال لكشف حقيقة هذا الاحتلال وتعرية ممارساته، وبالمقابل تطوير نزعة الاستقلال الذاتي الفلسطيني من خلال تطوير إمكانياته العامة ووسائل اتصالاته فضلا عن رؤية الصحافة أداة تعبئة للجماهير وتحويلها لنقطة صدام دائم مع المحتل.

كانت السياسة الإسرائيلية موجهة نحو تحسين الوضع الاقتصادي الشخصي «الفردي»، لكنها بالمقابل قطعت الطريق أمام أي تطور جماهيري من شأنه أن يقود إلى المنافسة مع إسرائيل، وذلك بهدف الحفاظ وصيانة السيطرة الإسرائيلية. كانت السياسة الإسرائيلية على مدى سنوات الاحتلال سياسة تفريق ودمج في آن واحد: «من جهة تميز وتفريق بكل ما يتعلق بمصالح المواطنين الفلسطينيين مجتمعين، ومن جهة ثانية دمج فردي مصحوب بفصل جماهيري- مجتمعي بكل ما يتعلق بالمصالح الإسرائيلية»[٥٣].

لقد توقفت الصحافة الفلسطينية عن الصدور نحو عام بعد الاحتلال. وهكذا بعد الحرب هاجرت صحيفة

فلسطين من القدس إلى عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، وسرعان ما احتجبت عن الصدور، وفعلت مثلها باقي الصحف باستثناء صحيفة «القدس»، التي بدأت بالصدور بعد حرب عام ١٩٦٧ بعام واحد من خلال اندماج صحيفتي «الجهاد» و «الدفاع»، اللتين هاجرتا في النكبة من مدينة يافا التي سقطت بيد القوات اليهودية وأصبحت حيا فقيرا من مدينة تل أبيب. حاول الأردن أن يبقي على شيء من نفوذه من خلال تقديم الدعم لصحيفة القدس.

مراحل تطور الصحافة الفلسطينية بعد الاحتلال عام ١٩٦٧

كان من أهداف إسرائيل في حرب ١٩٦٧ إبعاد الثورة الفلسطينية الناشئة إلى خارج الأراضي الفلسطينية، «ليغدو حلم الثورة الفلسطينية هو العودة إلى الأراضي المحتلة عام سبعة وستين، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس إلى داخل حيفا ويافا وأراضي عام ثمانية وأربعين»[٥٤].

يقسم الباحثون الحقبة الممتدة من بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حتى إقامة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ إلى مرحلتين بما يتعلق وتطور الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال:

المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة من بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢، حيث كان دور الصحافة الفلسطينية الموجودة هامشيا، لأن منظمة التحرير الفلسطينية أكدت في عملية النضال الفلسطينية على الكفاح المسلح كإستراتيجية في مقاومة الاحتلال والنضال من أجل التحرر والاستقلال، وتم خلال هذه المرحلة تهميش دور الإعلام ووظيفته الريادية في النضال الوطني. وكان ذلك خلافا لإسرائيل–سلطة الاحتلال– التي كانت تدرك أهمية دور الإعلام، وعملت على ملء الفراغ الناجم، ومنافسة وسائل الإعلام العربية التي كان يلتقطها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الدول العربية المجاورة.

عملت إسرائيل لتحقيق هذا الهدف من خلال صحيفتين يوميتين ناطقتين باللغة العربية هما: «الأيام» التي أصدرتها نقابة العمال الموحدة –الهستدروت– عام ١٩٤٨، لكن غالبية الفلسطينيين الذين بقوا داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والتي أصبحت دولة إسرائيل رفضتها ولم تتعاط معها بشعبية عالية، بينما رفضتها الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؛ فاضطرت السلطات الإسرائيلية إلى إغلاقها. أصدرت عوضا عنها صحيفة «الأنباء» بتمويل حكومي مباشر، وروجت هذه الصحيفة للسياسة الإسرائيلية الرسمية، لكنها منيت بالفشل فاضطرت إلى إغلاقها عام ١٩٨٥، وطبعا أضيفت عليهما الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية التي واصلت بثها بعد عام ١٩٤٨. جاء التلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية الذي بدأ بثه في ١٥/ ٥/ ١٩٦٨ في إطار الاحتفالات بذكرى إنشاء إسرائيل ليلعب دورا مؤثرا من خلال تخصيص جزء من بثه المسائي لبث نشرة أخبار وبرنامج باللغة العربية.

استفز هذا الوضع صحفيين فلسطينيين مخضرمين، وهو ما أثار نقاشا وجدلا حول جدوى استئناف إصدار صحف فلسطينية من داخل الأراضي المحتلة واستغلال ضم القدس «للسيادة» الإسرائيلية لتحقيق هذا الهدف. حيث لم يتح الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين إصدار صحف إلا في القدس المحتلة التي أخرجها من سلطة القانون العسكرية وفرض عليها القانون الإسرائيلي، لكنه أبقى الأحكام العرفية سارية لأغراض أمنية وما يرتبط بها من شؤون.

اقتضى إصدار الصحف الحصول على ترخيص من السلطات الإسرائيلية وإخضاعها للرقابة العسكرية

الإسرائيلية التي تمسكت بقوانين الانتداب البريطاني وإجراءاته. كان «الصحفيون الفلسطينيون مدركين للقيود الجدية التي كانت أمامهم وبخاصة التناقض الصارخ بين الهامش الضيق لحرية التعبير تحت الاحتلال الإسرائيلي وبين واجبهم الوطني الفلسطيني بخاصة والعربي بشكل عام، ونجاعة دور الصحافة في النضال الوطني؛ وهو ما جعل البعض منهم يقتنع بضرورة مقاومة الدعاية الإسرائيلية[٥٥].

كان محمود أبو الزلف أول من تجرأ وخاطر بطلب ترخيص لإصدار صحيفة وتوزيعها في الأراضي الفلسطينية، وكان قبل عام ١٩٤٨ شريكا في تحرير صحيفة الدفاع التي صدرت في يافا. عاد في عام ١٩٥٣ وأصدرها في القدس من جديد بالتعاون مع محمود يعيش وسليم الشريف[٥٦]. وجمع الصحيفتين، وهما الجهاد والدفاع، في صحيفة واحدة حملت اسم «القدس» قبل حرب عام سبعة وستين وذلك بطلب من العاهل الأردني الملك حسين بن طلال، لكنها توقفت بعد الحرب واحتلال القدس من قبل إسرائيل.

عاد أبو الزلف وتقدم بطلب لإصدارها وحظي طلبه بالموافقة من قبل السلطات الإسرائيلية، وبدأ بإصدار صحيفة القدس من جديد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٨ [٥٧]. اختطف المواطنون النسخ السبع عشرة ألفا التي طبعها بسرعة مذهلة. تميزت صحيفة القدس بخط معتدل ومتوازن مع ميول أردنية، وظلت افتتاحيتها بشكل عام مؤيدة للمواقف العربية المعلنة، وأيضا لحقّ منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني مع تحاشي مهاجمة النظام الأردني. ظهر ذلك بشكل جلي خلال الصدام الدامي بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الأردنية في أيلول- سبتمبر عام ١٩٧٠ الذي انتهى بطرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأراضي الأردنية.

أيدت صحيفة القدس علانية مبادرة الملك الحسين لتوحيد الضفتين «الغربية والشرقية» في عام ١٩٧٢، وغيرت من توجهها عام ١٩٨٦، حيث أكدت على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. كانت صحيفة القدس تلتزم جانب الحذر الشديد في انتقاد أو مهاجمة سلطات الاحتلال الإسرائيلية في السنوات الأولى من الاحتلال، لكنها دعت دائما إلى ضرورة الإسراع في زوال الاحتلال الإسرائيلي وإنهائه.

المرحلة الثانية: اضطرت القيادة الفلسطينية إلى بلورة إستراتيجية جديدة عقب طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، حيث بدأت تركز أكثر على الأراضي المحتلة وضرورة حشد الجماهير فيها لصالح المنظمة. أخذ الإعلام بناء عليه موقعا متقدما في اهتمام قيادة المنظمة كأداة مركزية لتجنيد الجماهير في المعركة الوطنية. هكذا تم في عام ١٩٧٢، وبدعم خفي من منظمة التحرير الفلسطينية وتحديدا من قيادة حركة فتح، تقديم طلب من السلطات الإسرائيلية للحصول على تراخيص إصدار صحيفتين جديدتين هما «الفجر»، التي بدأت بالصدور في نيسان- إبريل ١٩٧٢ ومن ثم صحيفة «الشعب»، التي بدأت بالظهور في تموز من العام نفسه، وبدأت في عام ١٩٨٧ صحيفة النهار الموالية للأردن بالصدور. قد جاء صدورها على خلفية تحول صحيفة القدس الأوسع انتشارا في العام نفسه وانحيازها الكامل لصالح منظمة التحرير الفلسطينية. صدرت هذه الصحف جميعها في القدس الشرقية الخاضعة للقانون الإسرائيلي. بينما لم تصدر أية صحف في باقي الضفة الغربية أو قطاع غزة، رغم أن مطبوعات مختلفة ظهرت لفترات محدودة وبعضها صدر بشكل سري.

لم تكن مهمة الصحف وبخاصة المدعومة والمنحازة لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها سهلة في حشد الجماهير، وذلك بسبب خضوعها للرقابة العسكرية الإسرائيلية المشددة. كما أن العاملين في صحيفتي الشعب والفجر وأيضا الميثاق المقربة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والطليعة الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني كانوا في معظمهم نشطاء سياسيين، رأوا في عملهم رسالة سياسية من الدرجة الأولى.

صحافة تحت رقابة الغير

خضعت الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي في هذه المرحلة إلى ثلاثة أنظمة من القوانين الموروثة عن أنظمة حكمت فلسطين، لذلك بدت وكأنها تأسست على القوانين العثمانية التي سبقتها؛ إذ كان العثمانيون وبعد عام من إصدارهم قانون «الطباعة والنشر» في كانون الثاني-يناير من عام ١٨٥٧ قد سنوا قانون العقوبات ووضعوه حيز التنفيذ، «هذا القانون حدد عقوبات بالإغلاق والاعتقال على نشر أمور تمس السلطان، حكومته وأهل بيته» (٥٨).

كما أصدرت السلطات العثمانية في شباط/ فبراير عام ١٨٦٥ أول قانون موجه للصحافة مباشرة تحت عنوان «قانون المنشورات الصحفية»، واشتمل على عقوبات تمثلت بالإغلاق والحبس والغرامة المالية لكل من يمس السلطان وأهل بيته، ولم تكتف الحكومة العثمانية بذلك بل أعلنت أنها ستعمل ضد كل صحفي لا يلتزم «حسب ما تقتضيه مصالح الدولة وذلك بوسائلها ودون علاقة بقانون الصحافة» (٥٩). وجدت الصحافة الفلسطينية نفسها على مثل هذه الخلفية مقيدة بنظم قانونية موروثة عن القوى التي سيطرت واحتلت البلاد:

- أوامر وأنظمة الطوارئ العسكرية التي أصدرها الانتداب البريطاني لعام ١٩٤٥، وشملت الرقابة العسكرية والإغلاق ومنع التوزيع: «للرقيب أن يأمر بشكل عام أو خاص بمنع نشر (وتعريفه في مادة ٨٦ بأنه بيع أو توزيع أو تسليم أيضا أو جعلها متيسرة لأي شخص أو عدة أشخاص) مادة يكون من شأن نشرها، حسب رأيه، أن يكون أو يتسبب في تعريض أمن فلسطين للخطر أو أن يعرض السلامة العامة أو النظام العام للخطر»(٦٠). نصت هذه المادة في البند الثاني منها بمعاقبة المالك والكاتب والطابع والمصور والمنتج والمصمم والرسام والمخطط وكل من يكون له علاقة بالنشر على اعتبار أنه مخالف للقوانين.

- "لا يجوز لأي ملاحظة، توضيح، إعلان، بوستر، ملصقات، إعلان سياسي، نشرة، أو أي وثيقة أخرى مشابهة تحتوي على مضمون سياسي (سواء كانت بشكل مقال، أو تقرير أخباري –حقائق–أو على أي شيء آخر) أن تنتشر في فلسطين ما لم تحصل مسبقا على إذن –ترخيص– بالصدور، صادرا من قبل قائد المنطقة التي ستنشر أو توزع فيها تلك المطبوعة"(٦١).

- أوامر القانون الأردني الخاص بالمطبوعات والنشر، أصدر النظام الأردني في عام ١٩٥٣ قانون الصحافة والنشر، منح هذا القانون السلطات الأردنية صلاحيات مطلقة في إصدار التراخيص وإلغائها لاعتبارات أمنية وعسكرية وأيضاً متعلقة بشؤون العائلة المالكة والأمور الدينية. أتاح هذا القانون للسلطات إغلاق معظم الصحف، واعتقال العديد من الصحفيين بسبب مقالات انتقدت السياسة الأردنية. وقد وتّر ذلك الأجواء بين الفلسطينيين والقصر الهاشمي، لكن الملك حسين أقدم في آذار عام ١٩٦٧ على تقليص عدد الصحف، وأصدر مرسوما شدد الرقابة على الصحافة.

- الأوامر العسكرية الصادرة عن الحكم العسكري الإسرائيلي: ومن أبرزها الأمر رقم ٥٠ وما تلاه من أوامر بأرقامها المتسلسلة حتى التعديل رقم ١١٤٠ الصادر بتاريخ ٩/٦/ ١٩٨٥ وهو التعديل الرابع للأمر رقم ٥٠، المعنون بأمر بشأن جلب جرائد وتوزيعها، الصادر بتاريخ ١١/٧/١٩٦٧ والموقع من الجنرال عوزي نركيس قائد المنطقة الوسطى وقائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. يجبر هذا الأمر الصحف الفلسطينية على نشر إعلانات وبيانات الحكم العسكري مجانا(٦٢)، نص الأمر العسكري رقم ١٠١ الصادر في ٤ سبتمبر ١٩٦٧ وجاء تحت عنوان «أمر بشأن حظر أعمال التحريض والدعاية العدائية» وفي البند رقم ٨

الخاص بالرقابة على أنه «تكون للقائد العسكري ولكل من عين من قبلي الصلاحيات المخولة للرقيب بموجب نظام الدفاع -الطوارئ- لسنة ١٩٤٥»[٦٣]، وهو ما جعل القائمين على الصحف وأيضا الصحفيين العاملين فيها يشعرون أن لسلطات الاحتلال رغبة جامحة في تحويل الصحافة الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال إلى «وكلاء للترويج لسياستها أو العمل على نشرها على أقل تقدير، غير أنه لم يسجل أي نجاح يذكر في هذا المجال»[٦٤].

كانت جميع الصحف والمجلات مرتبطة على نحو أو آخر بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحصلت على التمويل منها، باستثناء القدس التي كانت تجارية ناجحة لسنوات عديدة واعتمدت في تمويلها على سعة انتشارها وتفضيلها على غيرها للدعايات التجارية ونشر التعازي والتهاني. صدرت مع أواخر السبعينيات ثلاث صحف يومية وست مجلات أسبوعية، وخمس مطبوعات شهرية أو نصف شهرية، علاوة على عدد من المطبوعات غير المنتظمة. شكل ذلك ازديادا ملحوظا في عدد الإصدارات الجديدة بالمقارنة مع السنوات الأولى من الاحتلال الإسرائيلي أو سنوات الحكم الأردني. وأتاح ذلك حضورا قويا للمصالح السياسية لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وقد عبرت عن نفسها بطرق غير مباشرة عن طريق الدعم المالي وبخاصة للصحف الموالية.

شهدت الفترة الممتدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ صدور سلسلة متواصلة من المطبوعات والصحف والمجلات، عكست مجتمعة توجهات المجتمع الفلسطيني في تلك المرحلة، كما ظهر أول مكتب صحفي عمل كوكالة أنباء محلية وقدم خدمات صحفية بتمويل من منظمة التحرير الفلسطينية وذلك في عام ١٩٧٧، وحمل اسم "المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية" وقد ملكته وأشرفت عليه الصحفية ريموندا الطويل، وبدأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ سلسلة واسعة من الصحف والمجلات بالظهور على نحو غير مسبوق.

كان القاسم المشترك لهذه المطبوعات باستثناء صحيفة النهار، هو اعتبارها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتأكيد وإبراز الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني، وجراء سياسة الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته والتأكيد على الثقافة الوطنية الفلسطينية. كانت بين الحين والآخر تظهر في بعض هذه الصحف انتقادات، أغلبها غير مباشر لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. نشرت هذه الصحف أخبارا وقصصا من أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، نقلها وكلاء لتوزيع الصحف في أغلب الأحيان وليس مراسلين متخصصين.

لم تسمح الرقابة العسكرية الإسرائيلية لهذه المطبوعات بنشر أنباء مفصلة عن قضايا حساسة، مثل مصادرة الأراضي والاستيطان والمقاومة الفلسطينية للسياسة الإسرائيلية. كانت هذه الصحف والمجلات كما مثيلاتها في الدول العربية صحافة وطنية مجندة، وهو ما عكسته المقالات التحليلية والافتتاحيات. «كل رأي أو موقف لم يعكس أو يتلاءم مع الخط السياسي للصحيفة تم شطبه. شكلت الهيكلية الداخلية لهذه الصحف وجهاز السيطرة للقائمين عليها عقبة أخرى أمام التطور المهني للصحافة الفلسطينية، لدرجة أن الرسالة الأيديولوجية أصبحت أهم من مضمون الخبر، والتحليلات الذاتية احتلت مكانا بارزا وتصدرت الصفحات فيها»[٦٥].

تحولت الصحافة الفلسطينية في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ حتى توقيع اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى «مؤسسة وطنية». وأصبح الصحفيون العاملون فيها كزملائهم في الدول العربية حيث فقدوا استقلاليتهم الصحفية، وكانت مهمتهم عرض الموقف الرسمي لمنظمة التحرير والترويج له بحكم ارتباطهم معيشيا وماليا بالمنظمة، وهو ما أدى في الكثير من الأحيان إلى تحول معظمهم إلى شركاء في قمع الرأي الآخر من خلال التستر على السياسة القمعية الرسمية، وبالتالي المساس بالديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وقطع الطريق أمام كل تطور.

وجدت الصحافة والصحفيون أنفسهم مكلفين بتحقيق «الوحدة الوطنية» من خلال «توحيد الكلمة» بذريعة تعزيز «الصمود». زادت الأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي والقوانين الأردنية التي ظلت سارية الأمر تعقيدا، حيث منعت مجتمعة أي تنظيم أو نشاط سياسي علني، وعززت من تحول الصحافة إلى الأداة الوحيدة في النضال والتعبير السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هكذا أملى تسييس الصحافة الفلسطينية على هذا النحو في ظل استقطاب سياسي هائل الموضوعات المسموح التقرير عنها. لم تجرؤ أي من هذه الصحف على نشر مظاهر اجتماعية سلبية في المجتمع الفلسطيني باستثناء «المرايا»، التي كان مالكها فلسطيني من داخل مناطق ١٩٤٨-إسرائيل-، وقد صدرت في القدس وتجرأت في تناول القضايا الاجتماعية والمظاهر السلبية بهدف إثارتها لمعالجتها مثل: الكثافة السكانية، الفقر، الاكتظاظ، التلوث في مخيمات اللاجئين، ازدياد السرقات، العنف ضد النساء، وجرائم الشرف واستغلال الفتيات في المصانع والمزارع والمعاملة المهينة والمذلة . . . الخ.

خضعت الصحافة الفلسطينية خلال فترة ما بعد الاحتلال وقبل إقامة السلطة الفلسطينية لرقابة إسرائيلية مشددة استمدت سلطاتها من قانون النشر العثماني وأوامر الطوارئ التي وضعها الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥، وقانون الصحافة الأردني وسلسلة طويلة من القوانين والأوامر العسكرية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي.

وفرت هذه القوانين والأوامر مجتمعة للرقيب العسكري الإسرائيلي صلاحيات وأدوات إجرائية وقانونية واسعة أتاحت له شطب ومنع نشر أي معلومة أو خبر أو مقال أو رسم أو صورة بذريعة أنها تمس «أمن إسرائيل، والنظام العام»، لدرجة أن الأمر وصل بالرقيب العسكري الإسرائيلي لشطب ومنع نشر أخبار أو مقالات مترجمة حرفيا ومنقولة عن الصحافة الإسرائيلية.

قدّر ما كان يشطبه الرقيب بحوالي ٣٠٪ من مجموع ما كان يتم تقديمه من مواد للرقيب العسكري، وقد قضت الأوامر بتقديم الصحافة الفلسطينية موادها مرتين في اليوم. كان الرقيب يسمح بنشر وإبراز ما يهمه من مواد، لدرجة أصبح فيها الرقيب العسكري الإسرائيلي هو «رئيس التحرير الفعلي للصحافة الفلسطينية»[٦٦]. تمادى الرقيب العسكري الإسرائيلي في إجراءاته التي وصلت إلى حد إغلاق مكاتب صحفية بقرار عسكري دون أي إجراء قضائي، ومنع الصحفيين من الوصول إلى مقار عملهم. كما أنه كان يتدخل في مساحة المادة المنشورة، وحجم العناوين والحروف وموقع نشرها في الصحيفة.

الصحفيون الفلسطينيون ينظمون أنفسهم في رابطة

اضطرت الصحافة والصحفيون الفلسطينيون إلى ملاءمة وضعهم مع الضغوط والاعتبارات التي فرضتها الأحكام العرفية المتعاقبة بتتالي الاحتلال والسلطات على حكم فلسطين، وخلقت واقعا مريرا. لم يكن أمامهم من مفر سوى إقامة إطار يرعى مصالحهم ويدافع عنها في ظل الظروف المفروضة عليهم والتي تغيرت مع تغير الحكام من العثمانيين في بداية القرن إلى البريطانيين في نصفه الأول إلى الأردنيين والمصريين ثم الإسرائيليين، وانتهاء بسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في نصفه الثاني.

أسس الصحفيون الفلسطينيون «رابطة الصحفيين العرب في القدس عام ١٩٧٩»، التي كانت اتحاداً للصحفيين الفلسطينيين وتم تعريفها على أنها الفرع الفلسطيني لـ «اتحاد الصحفيين العرب». وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أكرم هنية رئيسها الأول تحت الإقامة الجبرية ثم أبعدته إلى الخارج، حيث انضم إلى قيادة منظمة

التحرير الفلسطينية وأصبح من أبرز المستشارين السياسيين للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومن ثم لخليفته محمود عباس. ترأس تحرير صحيفة الأيام التي بدأت بالصدور في رام الله مع قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤. خلفه رضوان أبو عياش في رئاسة الرابطة، وتخلى عن ذلك بعد أن عُين رئيسا لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية التي أقامتها السلطة الفلسطينية، ثم حل مكانه انتخابا نعيم الطوباسي الذي بقي على رأس عمله أربعة عشر عاما دون انتخابات دورية.

لعبت رابطة أو اتحاد الصحفيين مهمة مزدوجة خلال سنوات الاحتلال، ففضلا عن كونه اتحاداً مهنياً يدافع عن حقوق الصحفيين ودعمهم في المواجهة مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لعب أيضا دورا نشطا في عملية صياغة الرأي العام السياسي في ظل حظر أي تنظيمات حزبية في تلك الفترة، وقد اهتم بمهاجمة إسرائيل وانتقاد سياستها ضد الفلسطينيين، علما أن الصحفيين في الأراضي الفلسطينية لم يتمتعوا بمكانة مفضلة في المجتمع الفلسطيني، حيث كانت رواتبهم متدنية، ومهمتهم محفوفة بالمخاطر.

تعرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي للصحافة والصحفيين الفلسطينيين

لاحقت السلطات الإسرائيلية الصحفيين أنفسهم[٦٧]، بالإضافة للرقابة العسكرية التي لاحقت صحافتهم وقيدت منشوراتهم. كان بينهم من قتل في ظروف غامضة، ومنع الكثيرون من مغادرة الأراضي الفلسطينية، كما قضى كثيرون منهم سنوات في السجون الإسرائيلية.

كانت الرقابة العسكرية الإسرائيلية تتحكم بما ينشر في هذه الصحف، وكان مقص الرقيب يعمل ساعات إضافية. أظهرت نماذج المواد التي شطبتها الرقابة العسكرية الإسرائيلية ومنعت الصحف الفلسطينية من نشرها[٦٨] صورة قاسية جداً، وبخاصة في نيسان عام ١٩٨٧، إذ كان الأسرى الفلسطينيون في هذا الشهر قد بدؤوا إضرابا عن الطعام مطالبين بتحسين أوضاعهم. وقد منعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية الصحف الفلسطينية من نشر أي معلومات من شأنها أن تعكس حجم التضامن الشعبي مع قضيتهم، وقد تبين أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية شطبت ٦٥٪ من المواد التي جهزتها صحيفة الفجر للنشر في هذا الشهر.

الانتفاضة الفلسطينية كنقطة تحول في الأداء الصحفي

عايشت معظم الصحف الفلسطينية الانتفاضتين الفلسطينيتين. امتدت الأولى من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧ حتى توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. وامتدت الثانية من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠ حتى الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس وتنازعهما على السلطة في حزيران عام ٢٠٠٦.

شكلت الانتفاضة الأولى تحولاً في مسار وتطور الصحافة والصحفيين الفلسطينيين، حيث تحولت هذه الأراضي إلى مصدر أول للمعلومة الإخبارية، الأمر الذي قاد إلى تغطية سريعة وموثوقة عن الأحداث الجارية رغم شدة وقمع الرقّابة العسكرية الإسرائيلية لها، ورغم أن القدرات الصحفية كانت متواضعة لدى غالبية الصحفيين الفلسطينيين. حولت الانتفاضة الأولى الأراضي الفلسطينية إلى ميدان إعلامي مركزي، واستمر ذلك حتى الحرب الأمريكية الأولى على العراق عام ١٩٩٠، وهو ما اضطر وسائل الإعلام الأجنبية إلى الاعتماد على القدرات الصحفية المحلية. بدأ هؤلاء بتبني معايير مهنية عالية في سردهم للأخبار. كما أن الانتفاضة أدت إلى دخول عالم الصحافة التلفزيونية إلى الأراضي الفلسطينية، وتلا ذلك مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي التأم في العاصمة الاسبانية في نهاية عام ١٩٩٠.

اكتسب الصحفيون الفلسطينيون تجربة إعلامية في فترة الانتفاضة استثمروها في تغطية مؤتمر مدريد وما تلاه. أعدوا التقارير المكتوبة والمذاعة والمتلفزة حول ما يجري في الميدان السياسي بشكل مهني وشامل، وتميزت الصحافة في الفترة الأخيرة من الانتفاضة الأولى بصبغة جديدة من الموضوعات والتحليلات الصحفية السياسية عبرت عنها أعمدة الرأي لكتاب وصحفيين فلسطينيين من داخل الأرض الفلسطينية.

طرأ تطور نوعي على عمل الصحفيين الفلسطينيين عقب الأجواء العامة التي نشرتها مباحثات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل؛ إذ جرى حوار سياسي ثاقب بين الفصائل الفلسطينية حول هذه المباحثات وجدواها. تجرأت صحيفة القدس، بحكم استقلاليتها النسبية لأنها كانت تجارية ومولت نفسها بنفسها إلى حد كبير، إلى فتح صفحاتها وتحويلها إلى منبر إعلامي لكل الآراء المختلفة بالمقارنة مع الصحف الأخرى التي اعتمدت بشكل كامل على تمويل منظمة التحرير الفلسطينية، كصحيفتي الفجر والشعب اللتين احتجبتا وتوقفتا نهائيا عن الصدور بعد فترة وجيزة لانقطاع التمويل عنهما من منظمة التحرير الفلسطينية. كانت المنظمة بسبب موقفها من الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق وعدم وقوفها مع الدول العربية المتحالفة مع أمريكا قد عوقبت بتقليص لا بل بوقف الدعم المالي والتبرعات لها؛ مما جعلها تمر في أزمة مالية حادة بعد مساندتها نظام الرئيس صدام حسين في العراق، وهو ما انعكس على الصحف الممولة من قبلها في الأراضي المحتلة.

شددت الرقابة العسكرية الإسرائيلية من مراقبتها وإجراءاتها للصحافة والصحفيين الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى، حيث منعت صدور صحيفة الفجر عشرة أيام وصحيفة القدس ثمانية عشر يوما وصحيفة الشعب ثمانية أيام، وأغلقت في آذار/ مارس من عام ١٩٨٨ المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، كما ألغت ترخيص إصدار مجلة العودة وأغلقت في الشهر نفسه مكتبا للصحافة في غزة وفرضت سلسلة من العقوبات على عدد من الصحفيين والصحف. اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ وآب/ أغسطس ١٩٩١ مئتين وخمسين صحفيا فلسطينيا[٦٩].

هكذا تقلص هامش الحرية الضيق أصلا أمام الصحفيين الفلسطينيين، وبلغ الأمر بالرقابة العسكرية الإسرائيلية أن حظرت على الصحف الفلسطينية التعامل مع كلمة «الانتفاضة»، علما أنها كانت مصطلحا مركزيا رائجا في الصحافة الإسرائيلية والعالمية في وصفها للأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية. اضطر الصحفيون الفلسطينيون عوضا عنها إلى استخدام مصطلحات مثل «مظاهرات الاحتجاج» و»إضرابات عامة» و»إلقاء الحجارة». واضطر الصحفيون الفلسطينيون أيضا إلى القبول بذلك للحيلولة دون إقدام الرقابة العسكرية الإسرائيلية على إغلاق مؤسساتهم الصحفية وصحفهم.

لعبت كتابة الشعارات والتعليمات على الجدران وبيانات القيادة الموحدة للانتفاضة ومنشوراتها السرية التي انتشرت في أرجاء الأراضي الفلسطينية دور «الصحافة الوطنية» رغم الإجراءات التعسفية للاحتلال الذي كشر عن أنيابه. نجحت هذه الشعارات والبيانات نجاحا كبيرا رغم محاولات تزويرها من قبل سلطات الاحتلال، فقد كانت فوق الرقيب العسكري ومقصه الذي فتك في الصحافة الفلسطينية. تميزت الصحافة الفلسطينية في الهزيع الأخير من الانتفاضة الأولى بنوعية جديدة من المواضيع لم تظهر فيها من قبل. حيث بدأت تعتمد على الأبحاث الأكاديمية والخبرات العلمية، وظهرت في الصفحات الأولى للصحف اليومية أخبار من مصادر فلسطينية، خلافا لما كان سائدا من أخبار فلسطينية، مصادرها إما إسرائيلية أو أجنبية؛ وعبر ذلك «عن ارتفاع مستوى الثقة بالنفس لدى الصحفيين الفلسطينيين، وإلى حد ما التساهل الإسرائيلي مع بدء الاستعدادات لإطلاق مباحثات السلام»[٧٠].

شهدت فترة الانتفاضة الأولى أيضا وعلاوة على ما سبق ذكره بدء محطات إذاعية فلسطينية في الخارج موجهة إلى المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل:

- «صوت فلسطين» الذي بث من بغداد ونقل تعليمات مباشرة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.
- إذاعة «صوت القدس» وبدأت بثها من دمشق في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٨، وجاءت كإذاعة منافسه لصوت فلسطين وقد قادتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة.

كانت هناك محاولات من حركة فتح لإقامة إذاعات تبث من لبنان. أقيمت أول إذاعة منها في صيدا عام ١٩٨٨ لكن جيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل قصفها ودمرها في العام نفسه. كانت محاولة ثانية لإقامة إذاعة FM في عام ١٩٨٩ في لبنان إلا أن إسرائيل دمرتها بعد عدة أشهر.

لقد تنافست إذاعة صوت فلسطين مع صوت القدس، فبينما دعت الأولى إلى عصيان مدني وحثت المواطنين تحت الاحتلال على انتهاجه، ذهبت الثانية إلى الترويج للكفاح المسلح وسيلة وحيدة لمقارعة الاحتلال. أكدت الأولى وهي "صوت فلسطين" على أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات هي الممثل الشرعي والوحيد، حيث كان عرفات معنيا بمؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية. بينما اعترضت الأخيرة وهي "صوت القدس" وكفرت بالشرعية السياسية لعرفات واتهمته بالاستسلام لأمريكا وإسرائيل. وتعمدت إسرائيل التشويش على الإذاعتين على الرغم من الخلاف بينهما على اعتبار أنهما تعملان في التحريض ضدها.

الفصل الثاني:

الصحافة الفلسطينية في عهد أول سلطة فلسطينية

الصحافة الفلسطينية في عهد أول سلطة فلسطينية

مع بدء عملية أوسلو شرعت إسرائيل بتخفيف تدريجي للقيود المفروضة على النشاط السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد أن انتهجت سياسة «القبضة الحديدية» تراجعت تدريجيا عن سياستها القمعية وكفت يدها عن التدخل بالنشاط السياسي الداخلي للفلسطينيين، حيث انخفض عدد المقالات الصحفية التي شطبتها الرقابة العسكرية الإسرائيلية في الصحف الفلسطينية بنسبة ٥٠٪ بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ –اتفاق أوسلو– ومع تقدم العملية السياسية اتسعت حرية التعبير، وبخاصة ما تعلق منها بحرية الصحافة والتعبير والنشاط السياسي والحزبي. شهدت الساحة الفلسطينية انبعاثا جديدا تمثل في ازدياد عدد الأحزاب السياسية وأيضا الصحف. وصدرت على مدار عام ١٩٩٣ خمس عشرة مطبوعة بين صحيفة ومجلة شهرية ونصف شهرية[١]، وتوقفت بالمقابل صحيفتا الشعب والفجر عن الصدور بسبب الأزمة المالية التي ألمت بمنظمة التحرير الفلسطينية.

بدأت في تلك الفترة عملية انفتاح متبادل، تمثل ذلك في أن الصحافة الإسرائيلية التي تحفظت في إجراء مقابلات صحفية مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية لأسباب «قانونية سياسية إسرائيلية»، استغلت الجو العام الناجم عن عملية السلام وبدأت تجري مقابلات مع قادة فلسطينيين بينهم ياسر عرفات. وهكذا فعلت صحيفة القدس الفلسطينية التي أجرت مقابلة مع رئيس الحكومة الإسرائيلي يتسحاق رابين عام ١٩٩٣. كانت تلك فرصته الأولى لمخاطبة الجمهور الفلسطيني مباشرة من خلال وسيلة إعلام فلسطينية.

أصدرت وزارة الإعلام الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين تموز/ يوليو ١٩٩٤ لغاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ تراخيص لمائة وثمان وأربعين مطبوعة من صحيفة يومية، مجلة أسبوعية ونصف شهرية وفصلية ... الخ.

خصت هذه التراخيص أفرادا ومنظمات غير حكومية وفصائل وقوى سياسية. صدرت جميع المطبوعات في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء صحيفتي القدس والنهار اللتين صدرتا في القدس الشرقية الخاضعة للقانون الإسرائيلي، تدخلت السلطة في شؤونهما ولاحقتهما على الرغم من ذلك؛ ووجدت الصحيفتان أنهما بين المطرقة والسندان، من جهة الرقابة العسكرية الإسرائيلية ومقصها، ومن الجهة الأخرى اليد الطويلة لأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

لم تكن السلطة الفلسطينية مخولة بالتدخل في الصحف الصادرة في القدس الشرقية والمناطق الباقية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي حسب اتفاقيات أوسلو، إلا أنها تدخلت، بينما غضت إسرائيل الطرف، ولم تحتج مثلما كانت تفعل إزاء نشاط جماهيري أو مؤسساتي كان يتعرض لملاحقات من جانب المخابرات الإسرائيلية.

وحسب مصادر وزارة الإعلام الفلسطينية فإن "صحف القدس الشرقية قبلت بمحض إرادتها الانصياع للقوانين الفلسطينية، لأن جمهورها يعيش في المناطق الخاضعة لهذه السلطة". لكن يد السلطة لاحقت هذه الصحف فمنعت صحيفة القدس من الدخول إلى قطاع غزة مرتين في شهر تشرين الثاني وشهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٤.

لم يشفع لصحيفة القدس أنها كانت سباقة في تأييد عملية أوسلو، فقد تعرض رئيس تحريرها للاعتقال من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية سبعة أيام في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥. جاء ذلك بعد أن سمحت

الصحيفة بنشر آراء وتحليلات تنتقد أوسلو وياسر عرفات. "كفت الصحيفة عن نشر انتقادات صريحة ومباشرة ضد قيادة السلطة الفلسطينية أو اعتقالات لمعارضيها منذ ذلك الحين، بدأت الصحيفة بعدها بالحصول على دعم وتمويل محدود من منظمة التحرير الفلسطينية وفق مصادر الرئاسة الفلسطينية. وشكل ذلك مؤشرا صريحا على تراجع وتقلص هامش حرية التعبير والصحافة"[٢].

اضطرت الصحيفة الثانية وهي صحيفة النهار التي كانت متهمة بموالاة الأردن والقصر الهاشمي، والتي صدرت في عام ١٩٨٦ إلى الإغلاق والتوقف في عام ١٩٩٧، بعد أن تعرضت للإغلاق عدة مرات من قبل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية بذريعة أنها غير موالية للقضية الفلسطينية، وقد كبدها ذلك خسائر فادحة أدخلتها في مأزق مالي اضطرت في أعقابه إلى التوقف النهائي عن الصدور. كما صدرت في عهد السلطة ثلاث صحف يومية جديدة هي: الأيام، والحياة الجديدة، والبلاد.

يمكن إجمال التوجهات السياسية للصحف آنذاك على النحو التالي:

- تنتمي اثنتان من الصحف اليومية الثلاث وهما الأيام، والحياة الجديدة إلى معسكر السلطة الوطنية الفلسطينية.
- تلتزم صحيفة القدس وهي أكبر الصحف اليومية الثلاث وأوسعها انتشارا جانب الحذر بعد أن أوصلها توجهها «الأردني بنظر خصومها الفلسطينيين» إلى درجة اتهامها في السبعينيات بأنها صحيفة القصر الهاشمي، وأوصلها نشر آراء مخالفة للموقف الرسمي للسلطة إلى الملاحقة من قبل أجهزتها الأمنية.
- باقي الصحف توزعت بين المعارضة والموالاة على نحو أو آخر. كانت الوطن صحيفة حماس وحلت مكانها صحيفة الرسالة للعب هذا الدور فيما بعد، بينما ظلت الاستقلال صحيفة الجهاد الإسلامي.

وقد سمحت السلطة الفلسطينية للمعارضة الإسلامية بإصدار صحف، وتفاخرت بأنها أكثر ليبرالية من إسرائيل التي منعت هذه المعارضة من إصدار أي مطبوعات خلال فترة الاحتلال.

وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»

انتقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» إلى الأراضي الفلسطينية مع تأسيس السلطة الفلسطينية، وأنشأت لها مقرا في أريحا عام ١٩٩٣، ظل هذا المكتب يعمل كمكتب مركزي إلى أن تم إنشاء المكتب المركزي في غزة عام ١٩٩٤ بدعم وتمويل حكومة إيطاليا واليونسكو، ومن ثم افتتحت لها مكاتب في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر أيضا.

تأسست وكالة وفا كوكالة أنباء رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٢ وأقامت مقرها الرئيس في بيروت بهدف نشر البيانات والتصريحات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونقلها إلى الصحافة المحلية. كان هدفها «التعبير عن خط ومبادئ الثورة الفلسطينية وعرض إنجازات المناضلين وكشف المؤامرات ضدهم»[٤].

رأت القيادة الفلسطينية وفق ذلك «أن الأخبار الفلسطينية كتبتها وصاغتها ونقلتها عيون غير فلسطينية أضر بالنضال الفلسطيني»، حيث كان الإعلام الغربي وبخاصة الإسرائيلي والأمريكي منه يستخدم مصطلحات سلبية ضد الفلسطينيين مثل «الإرهابيون الفلسطينيون» و «المسلحون». واستخدم الإعلام الغربي عبارات مثل «فلسطينيون» كأنهم مجموعة من الناس لا رابط ولا قضية مشتركة لهم، وذلك في محاولة للتقليل من أهمية الفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية كباقي الشعوب. بدأت وكالة وفا مع ظهورها استخدام مصطلحات مثل «الفدائيون» في تسمية المقاتلين على أساس أنهم أناس مستعدون للتضحية بأرواحهم من أجل وطنهم،

واستخدام «الشعب الفلسطيني»، وذلك لإضفاء صبغة شرعية على المطالب والنضال الفلسطيني، خلافا لما كان يفعله الإعلام الأمريكي والإسرائيلي على وجه الخصوص، والهادف إلى تجريد النضال الفلسطيني من الشرعية، وتجريد الفلسطينيين من شرعية حقوقهم.

بدت مهمة وفا عسيرة في منافسة وكالات الأنباء العالمية، إلا أن القائمين عليها أعلنوا «أن وفا الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ستكون من الآن فصاعدا الناطق الرسمي باسم السلطة التنفيذية الوطنية الفلسطينية»(٥).

بدأت وكالة وفا بتشغيل أشخاص غير مؤهلين صحفيا. مثل طلبة جامعات ومقاتلين فلسطينيين سابقين.

كانت البداية متواضعة لكنها سرعان ما حولت الوكالة إلى مصدر أساسي للأخبار الفلسطينية. كانت الأخبار العسكرية قد تصدرت الاهتمام في العقد الأول من تاريخها، وبخاصة خلال المعارك مع الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وتحديدا الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، الذي استهدف فصائل المقاومة المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. لم تهتم وفا آنذاك بما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مصادرة أراض واستيطان إسرائيلي، ولم تهتم بالديمقراطية وحرية التعبير. انصب اهتمامها على عمليات المقاومة المسلحة على أساس أنها شكل من أشكال «الكفاح المسلح». تعرضت وكالة وفا لقيود من العديد من الأنظمة العربية التي منعتها من التعاطي مع أخبار عربية داخلية.

احتفظت وكالة وفا في تقديم الصيغة الرسمية لسياسات منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية. لذلك فرضت نفسها كوكالة الأنباء الرسمية. «وقد تردد أن عددا ممن كانوا يعملون محررين في وفا يقومون مساء وليلا بالاتصال برؤساء التحرير في مكان عملهم بالصحف أو في بيوتهم لبيان الخط الرسمي فيما يتعلق ببعض الأحداث، وفي عدد من الحالات كانوا يملون على رؤساء التحرير حرفيا العناوين الرئيسية، هذه الوظيفة كان يقوم بها في السنوات الأولى للإدارة الفلسطينية مستشارو الرئيس أو العاملون بالأمن الوقائي»(٦).

انتقلت وكالة وفا إلى تونس بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٢ من لبنان، وهو ما أفقدها مركزيتها وخصوصيتها في مواجهة وكالات أنباء عالمية وعربية، حيث توقفت العمليات الفلسطينية العسكرية ما بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ . واحتلت الأخبار السياسية للقيادة الفلسطينية الصدارة عوضا عنها. كانت وكالات الأنباء العالمية والعربية تتمتع باتصال مباشر مع القيادات الفلسطينية، وهو ما حول وفا إلى وكالة هامشية، حاولت خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية أن تستعيد دورها لكن وجود الفضائيات والإذاعات، والمهنية العالية التي تمتع بها البعض منها جعل مهمة وفا عسيرة. قيدت وفا نفسها بقرار القيادة في كل خبر قبل نشره، فاقتصر دورها على مد وسائل الإعلام والصحف الرسمية بالأخبار الرسمية لنشرها بعد أخذ الموافقة عليها من القيادة السياسية، وهكذا عادت إلى لغة الخطابة.

أعرب قياديون عاصروا الإعلام الرسمي وعملوا به مثل نبيل عمرو وقد شغل منصب وزير الإعلام لفترة ما في وقت لاحق، أعرب هو وآخرون في عام ١٩٩٤عن قلقهم خلال ورشة عمل أقامتها وزارة الإعلام في بداية عهد السلطة الفلسطينية بقوله: «... إن نشرة وفا هي ذاتها كما كانت قبل عشر سنوات في الشكل والمضمون- استقبل-ودع- شجب ...»(٧).

وقع وكالة وفا على الصحافة المحلية

طغت الأوصاف على مضمون الخبر، وغلب التهويل في بعض الأحيان الحجم الحقيقي للخبر وأطاح التقليل بحقيقة الواقع المؤلم. انعكس ذلك على التغطية عند بعض الصحفيين وبخاصة العاملين في الصحف الرسمية التي اعتمدت كثيرا على رواية وفا لأحداث رسمية غاية في الأهمية، لم يتحرك مراسلوها ومحرروها للتيقن من صحة ما يصلهم من تقارير، أو حتى متابعة ما يجري من أحداث بأنفسهم، غلبت صفة الرسمية البحتة على التقارير وظهرت هذه التقارير متطابقة في الصحف اليومية والإذاعية والتلفزيون الرسميين، لدرجة تشابهت معها العناوين وكذلك الصورة المرفقة على الصفحات الأولى، وكان عندما يتم نشر نعي مناضل أو مسؤول كبير قتل على يد الإسرائيليين أو بوفاة طبيعية يتم مع رسائل التعزية استخدام عبارات «الشهيد»، و»قضى دفاعا عن الوطن»، و «ضحى بنفسه في سبيل الوطن والقضية»، و «المناضل الكبير».

عندما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتوجيه نقد مباشر للصحافة، لجأ الصحفيون ورؤساء التحرير إلى ما كان دارجا من التفنن في اختيار العبارات المرضية لأولي الأمر. أصبح وصف عرفات بأنه «القائد» أو «الزعيم» أمرا مهما. كما أن عبارة «الحكم الذاتي المحدود» و «سلطة الحكم الذاتي» لما لها من مدلول سلبي مثلها مثل عبارة «المزعوم» و»ما يسمى بـ»، أصبحت محرمة واقتصرت على صحف المعارضة لاسيما الإسلامية منها. لجأ مراسلوها ومحرروها إلى جمع قدر كبير من وجهات النظر المختلفة، ورواية الخبر بعدة روايات مختلفة مما مكنها من إيراد ونشر الآراء المخالفة للسلطة دون أن يكون سهلا اتهامهم بالتحيز أو بالعداء السافر للسلطة.

كانت الموضوعات في الصحف الفلسطينية حتى عشية إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ موزعة على النحو التالي:
نشر الأخبار المحلية والعربية والدولية على الصفحتين الأولى والأخيرة، واتخذ الخبر صيغة بروتوكولية على هيئة «قال الرئيس، صرح، أعلن، استقبل ووصل ... «. ثم تلي حسب الأهمية الأخبار المحلية، فصفحة في معلومات متفرقة، اجتماعيات من أخبار، وفاة، زواج، تهاني ترقيات، رسائل القراء، ثقافة، رياضة محلية وعالمية، أخبار عربية ودولية، تعليقات سياسية وكاريكاتير، وترجمات لمقالات من الصحافة الإسرائيلية والأجنبية وأخرى منقولة من صحف عربية.

أشار مسح أجري على الصحف الفلسطينية الصادرة في الثمانينيات مثل «القدس، الفجر، الشعب» أن ٦٥٪ من مساحتها كانت مخصصة للوضع الفلسطيني، لاسيما تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن ١٥٪ مخصصة للموضوعات والمقالات الإسرائيلية، وكان نصيب القضايا الدولية والعربية ٢٠٪ [٨]، ودلت عملية مسح أخرى شملت أهم الصحف الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين ١٠-٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٥، على أن التغيرات الأساسية التي حصلت بالمقارنة مع الوصف السابق كانت على النحو التالي:

امتزجت الأخبار المحلية مع الدولية ذات الصلة بنزاع الشرق الأوسط وتحديدا القضية الفلسطينية، وأصبحت المناطق الفلسطينية بفضل التطورات السياسية مركز الحدث. أصبح للمعلومة قدر أكبر انعكس من خلال تغيير شكل التقارير. رد البعض السبب في ذلك إلى أن «الأحداث السياسية أصبحت تجري في البيئة نفسها التي يعيش فيها الصحفيون، مما مكنهم بشكل أفضل من إجراء الاتصالات وجمع المعلومات والحصول على التصريحات من مصدرها مباشرة بدل نقلها عن وكالة الإعلام الفلسطينية الرسمية «وفا»، أو وكالات الأنباء العالمية وإعادة نشرها كما هي[٩].

هيئة الإذاعة والتلفزة الفلسطينية الرسمية

نشأت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني في ٦/٦/١٩٩٣، مع توقيع اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. نص الاتفاق على أن تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المشترك والتسامح والامتناع عن التحريض، وذلك دون خرق مبدأ حرية التعبير، وتم إرساء ذلك في المادة ١٢ من اتفاق القاهرة الموقع في ٤ تموز-يوليو ١٩٩٤ امتدادا لما نص عليه اتفاق أوسلو من قبل:

Israel recognizes that the Palestinian side has the right to build and operate separate and independent communication systems and infrastructures including telecommunication network /a television network and a radio network[10].

خلق هذا الوضع مناخاً جيداً أتاح وللمرة الأولى منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ إمكانية إقامة إذاعة فلسطينية داخل الوطن متحررة من قيود الرقابة الخارجية. لكن هذا لم يحمها من ثقل الرقابة الداخلية التي فرضتها السلطة الفلسطينية، فضلا عن الرقابة الذاتية للعاملين فيها، والذين كانوا جميعا من لون سياسي واحد وهو حركة فتح بوصفها الفصيل المهيمن على السلطة. كان ذلك واضحا لا لبس فيه، ولم يتردد المهتمون بتوجيه الانتقاد والاتهام بالتحيز والتحذير من مخاطره علانية.

"بدأ البث التجريبي لصوت فلسطين من غزة وأريحا في أوائل تموز/ يوليو١٩٩٤، - البداية لم تبشر بالخير-. صحيح أن الإمكانات المادية شبه معدومة لكن هذا عذر غير مقبول، فالمستمع لهذه الإذاعة من حقه أن يستمع إلى البرامج المختلفة وأن يحكم على ما يستمع إليه دون أعذار . . .، أما بالنسبة للكادر الإعلامي المضخم، فإنهم جميعا من لون سياسي واحد. وهذا هو القاسم المشترك لكفاءاتهم التي تم تعيينهم على أساسها وآمل أن لا يكون الوضع نفسه بالنسبة للتلفزيون . . . إن صوت فلسطين من المفترض أن يكون صوت الفلسطينيين جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية، ولا مبرر مطلقا لإغفال الكفاءات الإعلامية الفلسطينية المشهود لها من المستقلين والمعارضين"[١١].

لم يكن هذا الوضع خافيا على أصحاب الشأن كما يضيف نبيل عمرو، أحد مؤسسي الإعلام الرسمي "حتى الآن نحن في سباق هائل مع محيط أكثر قدرة مهنية منا في العمل الإعلامي، نحن متخلفون كثيرا عن الأثير العربي عن الصحافة العربية، وعن التلفزيون العربي، ونحن في عصر نستطيع أن نأخذ منه خلاصة التكنولوجيا في العالم ونبدأ بها. وبالنسبة للمال فأنا لا أعرف إلى أي مدى يكون لهذا الأمر مصداقية، بل أرى أنه لا يوجد تأسيس بطرق عصرية وسلمية بل هناك ارتجال وتذبذب وتخوف بالإضافة لقلة المال والكفاءات، هذا الخليط يعطينا بداية إعلامية غير فعالة بالقدر الكافي . . .، مشكلتنا في الإعلام هي كيف يأخذ مساحة واسعة في التعبير بحرية مع احترام عقل المستمع أو المشاهد أو المتلقي . . .، فنشرة وفا هي ذاتها كما كانت قبل عشر سنوات في الشكل والمضمون -استقبل - ودع - شجب"[١٢].

أكد ثلاثة من كبار الصحفيين في ورشة عمل حول دور الإعلام في بناء المجتمع الديمقراطي عقدت في مدينة رام الله[١٣] أنه «لا نستطيع أن نبدأ الآن من حيث بدأت تلفزيونات المنطقة المحيطة بنا، بل نبدأ من حيث ما وصلت إليه الآن وهي ما زالت تتطور. بالنسبة لإسرائيل فقد بدأ الانفلات من القوانين والضوابط المقيدة يأخذ مجراه في الثمانينيات وقد ساهمنا نحن بانتفاضتنا بتطوير أشكال الإعلام عندهم، فكل يعرض معلوماته بشكل جذاب أكثر من الآخر، لدرجة دفعت لتطوير القوانين وقد بدؤوا يفتحون المجال أمام انفلات موجات الإذاعة

على الأقل لملكيات مختلفة، وهذا سبب عدم توصلنا لأي اتفاق حول الموجات للآن. عندما انفتحوا بدأ التأثير المعاكس علينا، أدى تطوير مجتمعهم إلى تضييق الخناق على موجاتنا التي نريدها».

جاءت الإذاعة الفلسطينية ومعها التلفزيون الفلسطيني على خلفية الإذاعات التي عملت في الخارج خلال عصر الثورة، وعكست هذه النقاشات قلقا كان مبررا وثبتت صدقيته مع تقدم الأيام في عمر السلطة الفلسطينية. كان ذلك انعكاسا لفهم القيادة السياسية لتعقيدات الموقف الذي هي فيه «نحن الحركة الوطنية الوحيدة في العالم التي تمارس في وقت واحد مهمة الدولة ومهمة الثورة، فالدولة لم توجد بعد حيث إن شعبنا يعيش نصفه تحت الاحتلال الأجنبي ونصفه في الشتات»[١٤]. كان معظم العاملين في صوت فلسطين، وهو الاسم الذي أطلقته السلطة الوطنية على الإذاعة الرسمية، قد جاؤوا من إذاعات منظمة التحرير الفلسطينية، وقد انتقلوا إلى صوت فلسطين الذي حمل اسم إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

تتشارك بيانات ومنشورات هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية بالتأكيد على توجه القائمين عليها، حيث حددوا الواجب الأول للهيئة «التقدم في صنع السلام وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بلورة الثقافة الفلسطينية الجديدة من خلال الأثير والتأثير على الرأي العام الإسرائيلي»[١٥]. جاء ذلك بعد أكثر من أسبوعين بقليل على بدء إذاعة صوت فلسطين بثها، حيث افتتحت إذاعة صوت فلسطين بثها بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٩٤، ببث خطاب للرئيس ياسر عرفات كان مداه ٢٥ دقيقة ألقاه فور وصوله إلى غزة قبل يوم من ذلك، اشتمل البرنامج في ذلك اليوم على أغان عربية ثورية ووطنية وقومية ومقابلات مع كبار رجال السياسة الفلسطينيين.

تمت إقامة استوديوهات صوت فلسطين في البداية في أريحا، وكان الإرسال يتم لست ساعات يوميا من محطة تقوية البث في رام الله[١٦]. كانت محطة تقوية البث في رام الله هي نفس المحطة التي أسسها الانتداب البريطاني وبثت منها إذاعة فلسطين آنذاك ومن ثم الإذاعة الأردنية الهاشمية وأيضا إذاعة صوت إسرائيل «القدس ورام الله»، جاء الآن دور أصحاب البلاد.

كانت الموجة المتوسطة التي خصصتها وزارة الاتصالات الإسرائيلية لصوت فلسطين هي الموجة (٧٠٢)، وهي نفس الموجة التي تبث عليها إذاعة صوت القدس التابعة للجبهة الشعبية-القيادة العامة. أدى ذلك إلى مشكلة اتهم فيها الفلسطينيون إسرائيل بمحاولة خنق الإذاعة الفلسطينية وهي في بداياتها، بينما اتهمت إذاعة صوت القدس السلطة الفلسطينية بمصادرة موجتها بدل أن تحرر الموجة الفلسطينية المحتلة إسرائيليا، وهي الموجة (٧٣٨)، التي كانت تبث عليها إذاعة فلسطين الانتدابية قبل النكبة في عام ١٩٤٨، إلا أن إسرائيل رفضت لأن الموجة كانت رهينة لخدمة الإذاعة الإسرائيلية الناطقة باللغة العربية[١٧].

اضطرت إسرائيل إلى التخلي عن الموجة (٦٧٥) لصالح السلطة الفلسطينية إثر ذلك وبعد مفاوضات استمرت عشرة أشهر. غطت أبراج البث في منطقة الإرسال في رام الله كل مناطق السلطة الفلسطينية، وكانت الأبراج في محطة الإرسال قد وضعتها السلطات البريطانية عام ١٩٣٦، وقام الأردن بتجديدها في عام ١٩٦٤ بينما صادرتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ واستخدمتها لإذاعاتها وأعادتها للسلطة الفلسطينية في أواسط التسعينيات.

انتقلت إذاعة صوت فلسطين في بداية عام ١٩٩٥ للبث ثماني عشرة ساعة في اليوم. وعمل كثيرون تطوعا دون تلقي مرتبات في البداية وكانت الإمكانيات الفنية والتجهيزية متواضعة جدا، وكان البث يتفاوت في قوته من منطقة إلى أخرى وينقطع أحيانا، وكانت خطوط صوت فلسطين عالة على شركة الاتصالات الإسرائيلية «بيزك»؛ إذ لم يكن الفلسطينيون قد أنشؤوا بعد بنية تحتية لاتصالاتهم السلكية واللاسلكية. فكانت شركة بيزك

الإسرائيلية تقوم بنقل البث بواسطة كوابلها، وهي الوحيدة في الأراضي الفلسطينية «الضفة الغربية وقطاع غزة» آنذاك بحكم الاحتلال وإجراءاته، وكانت تنقل بث الإذاعة الفلسطينية المبتدئة من استوديوهاتها في أريحا إلى محطة التقوية والبث في رام الله.

وحدث في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ أن انقطع بث صوت فلسطين تماما بسبب يوم الغفران «الكيبور»[١٨] وتكرر ذلك على المنوال نفسه خلال العامين التاليين، ففي هذا اليوم تعزل إسرائيل نفسها عن العالم وتتوقف مظاهر الحياة فيها لمدة أربع وعشرين ساعة، تحتجب فيها كافة الإذاعات ومحطات التلفزة الإسرائيلية وتنقطع حركة السير ويضرب الشلل جميع مناحي الحياة وأشكالها في يوم صيام وطلب للغفران على أخطاء العام المنصرم وحزن على خراب الهيكل الثاني في القدس قبل ألفي عام حسب الرواية التوراتية اليهودية. بيد أن الاتصالات الهاتفية لا تتوقف في هذا اليوم، إلا أن شركة الاتصالات الإسرائيلية أقدمت هذه المرة على قطع بث إذاعة صوت فلسطين بذريعة توقفها عن العمل، فاحتجبت الإذاعة الفلسطينية لأربع وعشرين ساعة تماما كما هو الحال مع محطات البث الإذاعي والمتلفز الإسرائيلية الصرفة.

انتقل صوت فلسطين إلى رام الله في نيسان/ إبريل ١٩٩٦ وذلك في نفس المبنى الذي تقع فيه هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية. أصبح البث في ١٥/ ٧/ ١٩٩٧، يغطي جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. تحرر إلى حد كبير من قيود شركة الاتصالات الإسرائيلية، وكانت رقعة تغطية الإذاعة أوسع من رقعة تغطية التلفزيون الفلسطيني إلى أن تم إنشاء فضائية فلسطين.

كانت المحطة الأرضية للتلفزيون قد واجهت هي الأخرى عقبات وعراقيل إسرائيلية في البداية، حيث رفضت السلطات الإسرائيلية منح التلفزيون أبراج بث في رام الله، واشترطت على السلطة الفلسطينية أن يكون ذلك في غزة أو أريحا فقط، متذرعة بقرب رام الله من القدس، وهو ما عرقل الاتفاق على رام الله كموقع لاستوديوهات التلفزيون الفلسطينية في إطار اتفاق القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، وتضمنت المعاهدة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني السماح بإقامة محطات تقوية في رام الله وأريحا وجنين والخليل ونابلس وقطاع غزة.

بدأ في عام ١٩٩٥ البث التلفزيوني من محطة التقوية الموجودة في غزة، وذلك من مقر الرئاسة المعروف «بالمنتدى» الذي اتخذه عرفات مقرا له. بلغ البث ثماني ساعات كانت مقسومة بالتساوي: رام الله قبل الظهر وغزة بعد الظهر. ظل البث على هذا الحال إلى أن قصفت إسرائيل المقر الرئيسي لهيئة الإذاعة والتلفزيون في مدينة رام الله، ودمرته في كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠١.

كانت إسرائيل قبل ذلك وعلى تعاقب حكوماتها، قد تعمدت ولم تتردد في البحث عن سبل للتشويش وتعطيل البث، حيث طلبت ليمور ليفنات وزيرة الاتصالات في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ من المدير العام لسلطة البث الإسرائيلية تشويش بث «صوت فلسطين» من خلال استخدام «صوت إسرائيل» الناطق بالعربية، بذريعة أن صوت فلسطين يحرض ويشجع على العنف. لكن المدير العام لم يستجب لطلبها، وكرر الإسرائيليون مثل هذا الادعاء في عام ١٩٩٨ أيضا ولأن برامجها لا تتلاءم وروح اتفاقيات أوسلو. كانت نتيجة ذلك أن أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة USAID على وقف مساعداتهما لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، حيث كانت إسرائيل والولايات المتحدة تعتبران كل برنامج يتم بثه لا يؤيد عملية أوسلو صراحة أنه برنامج تحريضي.

تعرض بث صوت فلسطين في إثر ذلك للكثير من العراقيل الإسرائيلية، التي بدأت بقطع التيار الكهربائي

لفترات متقطعة، وتشويش بث المحطات الخاصة التي كانت تنقل بثه إلى باقي المناطق في الضفة الغربية، وقد اقتحم جنود الاحتلال الإسرائيلي مكاتب صوت فلسطين في بيت لحم في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٥.

كان صوت فلسطين قد مدد بثه في بداية عام ١٩٩٥ إلى ثماني عشرة ساعة. لكن إسرائيل مع هذا الانتشار سارعت في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥ إلى اقتلاع محطات التقوية التابعة لمحطات التلفزة الخاصة، التي استخدمتها إذاعة صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين لتوسيع رقعة بثها والوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

كانت "هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية" ناطقة باسم السلطة، خلافا لما ورد في دستورها من أنها ملتزمة بتمثيل جميع الاتجاهات والآراء داخل المجتمع الفلسطيني في برامجها. وصف تقرير أعدته منظمة Peace Watch برامج صوت وتلفزيون فلسطين بأنها "تنتهج خطا منظماً على نحو مؤيد للحكم، مع عدم إعطاء أي فرصة حقيقية لشخصيات المعارضة للتعبير عن آرائهم؛ هاتان المحطتان تديرهما السلطة بشكل كامل وتتبعان نمطا من عدم انتقاد الحكومة، إلا إذا كان ذلك من قبيل إيراد انتقادات من حكومات أو منظمات أخرى، وفي العادة يتم إيراد ذلك بهدف دحضه. ولا تمنح المحطتان مجالا للمعارضة، وهما ذواتا طابع دعاوي، ويتضمن ذلك بث الأغاني الوطنية فترات طويلة جدا، وبث التقارير التي تمجد الرئيس عرفات وتبرز نشاطاته، وما أشبه"[١٩].

ظاهرة المحطات الخاصة

انتشرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديداً في الضفة الغربية عشرات المحطات الخاصة من إذاعات وتلفزيونات. عملت هذه المحطات إلى جانب هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني الرسمي، وقد تزايد عددها بشكل لافت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

المقصود بالمحطات الخاصة هي «تلك التي يملكها أشخاص عاديون لا علاقة رسمية لهم بالبنى الرسمية للسلطة»، ولأن الحصول على ترخيص لإقامة محطة كان ميسورا فإن ما ظهر من هذه المحطات وعمل في بدايته بشكل غير شرعي، سرعان ما حصل على ترخيص وواصل بثه أو أغلق أبوابه مثلما أوضح هاني المصري وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية في حديث في ورشة عمل عام ١٩٩٨.

عندما قامت السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ كانت تعمل عدة محطات راديو وتلفزيون بشكل غامض، وقد حصل بعضها على غض الطرف من الجانب الإسرائيلي، بينما كان بعضها يعمل بشكل سري. كان وجود المحطات على هذا الأساس حقيقة واقعة، لا بد للسلطة من العمل معها[٢٠].

كانت السلطة الفلسطينية قد تلقت الوعود من الحكومة الإسرائيلية في اتفاق غزة أريحا عام ١٩٩٤ بالحصول على طيف ذبذبي للموجة المتوسطة MW، بالإضافة لبحث موجات FM التي أرجئ أمرها إلى وقت لاحق.

لم يكف الجانب الإسرائيلي في غضون ذلك عن إبداء انزعاجه من هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، وممارسة الضغط على الرئيس ياسر عرفات لإغلاق المحطات الخاصة "هذا كان سببا رئيسيا لسماح السلطة للمحطات الخاصة بمواصلة عملها، بالإضافة لاستخدامها في إبراز المصالح الفلسطينية وأيضا استخدامها من أجل تعزيز المواقف التفاوضية إزاء إسرائيل، رغم أن السلطة لم تكن راغبة بوجود وسائل إعلام لا تخضع لسيطرتها"[٢١]. فضلا عن ذلك، هناك من يرى أن تجارب وتقاليد الشعب الفلسطيني لعبت دورا بهذا الخصوص، «لاسيما

أنها أعطت أهمية لا يمكن إغفالها لحرية الرأي وحرية الصحافة والتعددية، كما أن الثورة في عالم الاتصالات كان لها دورها وهو ما دفع الفلسطينيين إلى مواكبة هذا التطور. وبخاصة لأن الخشية من غياب وسائل الإعلام المحلية التي تؤثر على الرأي العام الفلسطيني كان من شأنها أن تدفع المواطن الفلسطيني إلى اللجوء إلى وسائل إعلام غير فلسطينية لتكوين رأيه وفكره في المواضيع المختلفة ذات الاهتمام. ناهيك بالطبع عن أن هذه المحطات التزمت بالخط الوطني وبالقوانين المعمول بها». ويضيف الدكتور نبيل الخطيب مؤسس ومدير معهد الإعلام في جامعة بيرزيت في ورشة عمل عقدت في شباط/ نوفمبر ١٩٩٧ برام الله: «أن وجهة النظر التي دعت للإبقاء على مبدأ التعددية في ملكية وإدارة الإعلام المرئي والمسموع، كانت لها الغلبة في الجدل الذي دار بعيد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية حول الموقف من المحطات الخاصة، واستند ذلك إلى نقطتين:

- **الأولى**: الحفاظ على التعددية.
- **الثانية**: الاستخدام غير المشروع للموجات يؤسس لأمر واقع لضمان حق الفلسطينيين في هذه الموجات لدى التفاوض عليها عند تحديد الحل الدائم بين إسرائيل وفلسطين».

لم ينسجم هذا التحليل مع معظم أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية، حيث اعتبروا أن "لا لزوم لهذه المحطات". خشي بعضهم من أنها ستؤثر على الهيمنة السياسية للسلطة. جعل هذا التناقض المحطات الخاصة والعاملين فيها في حالة من التخبط، "المشكلة هي أننا لا نعرف من هو المسؤول عنا، في العادة يجب أن تكون هذه الجهة هي وزارة الإعلام . . . ، لكن يبدو أن كل وزارة ترى نفسها دولة قائمة بذاتها لها قوانينها . . . ، وهناك وزارات كما يبدو لا تقبل بقوانين وزارة الإعلام . . . "، هكذا لخص سمير قمصية رئيس اتحاد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة في فلسطين ومدير تلفزيون المهد في بيت لحم الموقف في ندوة عقدت عام ١٩٩٨.

كان عام ١٩٩٦ عام الذروة من حيث إنشاء المحطات الخاصة، وذلك بعد وقت قصير من إتمام السلطة الفلسطينية تمددها في جميع المناطق التي أحالتها إليها اتفاقية أوسلو الأولى عام ١٩٩٣، وأوسلو الثانية-القاهرة- عام ١٩٩٥. انضمت إلى السلطة بموجبها المدن الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس المحتلة. كان بعض هذه المحطات قد بدأ بالظهور في سنوات الاحتلال الأخيرة لهذه المناطق وقبل نقل السلطة فيها إلى الجانب الفلسطيني[٢٢].

تعتبر محطة «قصر النيل» التي بدأت بثها في مدينة نابلس عام ١٩٩١ أقدم هذه المحطات التلفزيونية. وتبعتها أربع عشرة محطة حتى عام ١٩٩٣، ارتفع عددها إلى إحدى وأربعين محطة بحلول عام ألفين.

لم تكن هناك أي محطة إذاعية خاصة أو تلفزيون خاص في قطاع غزة حتى عام ألفين. فسر المسؤولون السبب «لعدم تقدم أحد من غزة بطلب ترخيص لإذاعة أو تلفزيون حتى حينه يستوفي الشروط، لكن مدير تلفزيون وطن في رام الله رفض هذا الإدعاء وأشار إلى أنه كانت هناك طلبات لكنها رفضت . . . لأن نسبة مشاهدي المحطة الرسمية كان مرتفعا بالمقارنة مع الحال بالضفة، وكل محطة خاصة، كان من شأنها أن تأخذ مشاهديها ومستمعيها من جمهور المحطة الرسمية»[٢٣].

كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أغلقت بعضا من هذه المحطات، مثل راديو المنارة في رام الله وصوت الحب والسلام في رام الله وتلفزيون الرعاة في بيت لحم، ولم يعد فتحها إلا بعد قيام السلطة الفلسطينية. لكن محطات مثل تلفزيون جنين المركزي وتلفزيون السلام في طولكرم أغلقا لفترات متقطعة بسبب برامج سياسية.

ولم تكف سلطات الاحتلال عن ملاحقة هذه المحطات مثلما حصل مع تلفزيون المستقبل في الخليل الذي أقيم

في عام ١٩٩٦ قبل انتشار السلطة الفلسطينية في المدينة، حيث أغلقته في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٧ بعد أن اقتحمته سلطات الاحتلال وصادرت كل معداته. كانت هذه المحطة كغيرها من المحطات الخاصة تنقل نشرات الأخبار عن «قناة الجزيرة»، وكانت للحؤول دون الصدام مع السلطة الفلسطينية تنقل نشرة أخبار واحدة عن تلفزيون فلسطين. «عندما وصلت السلطة إلى الخليل شعرنا أن لدينا هامشا واسعا من الحرية، وليس كما هو الحال في الدول العربية، فنحن في الوسط بين الدول العربية والدول الغربية» وفق شهادة مدير هذه المحطة في إحدى الندوات التي بحثت في قضية المحطات الخاصة.

بدأت معظم هذه المحطات كمحطات تسلية وترفيه، لكن بعضا منها مثل تلفزيون وطن، والقدس التربوي في رام الله، والرعاة في بيت لحم، وإذاعة النجاح في نابلس قد طورت أداءها، وأدخلت على دورتها البرامجية ندوات وتقارير تبحث في المواضيع السياسية والاجتماعية.

دلت الأبحاث والشكاوى على أن ثماني عشرة محطة من أصل نحو إحدى وأربعين عملت منذ إقامة السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥ حتى عام ألفين، تعرضت بشكل أو بآخر لمشكلات مع السلطة الفلسطينية، حيث اصطدمت جهود هذه المحطات متواضعة الإمكانيات الفنية والمهنية «بتدخل متزايد من جانب أجهزة الأمن الفلسطينية التي حاولت وضع خطوط حمراء أمامها وتهديدها بالإغلاق إن خالفت الأوامر. كانت وزارة الإعلام قد رددت على ألسنة القائمين عليها أنها ضد الإغلاق، وأن حالة عدم الاستقرار السياسي والضغط المهيمن تجعل بعضا من المسؤولين يفسر الأمور على أنها تضر بالوطن والمواطن والاستقرار»[٢٤].

عاد سبب ما واجهته المحطات الخاصة من مشكلات مع السلطة الفلسطينية وفق البحث الذي أجراه الباحثان الألمانيان كريستوف رويتر وايرمترأود زيبولد عن الإعلام في الأراضي الفلسطينية في عهد السلطة الفلسطينية، إلى ما وصفاه «الإستراتيجية المزدوجة للسلطة: من جهة تحافظ المحطات على تراخيصها ومشروعيتها، ومن جهة أخرى تبرز المصاعب المتكررة من سعي السلطة إلى الاحتفاظ بسيطرتها على المحطات، كما يظهر أن السلطة إنما تسمح بتعددية شكلية لا حقيقية. في الواقع إن السياسة التي تم انتهاجها بخصوص المحطات الخاصة أدت إلى خلق مناخ يتسم بالحذر والرقابة الذاتية والتوجس من الوضع القانوني».

تمتعت هذه المحطات في العامين الأولين من عمر السلطة الفلسطينية بحرية شبه كاملة وبثت ما تشاء، لكن السلطة الفلسطينية أغلقت في شباط/ فبراير من عام ١٩٩٦ جميع المحطات الخاصة العاملة دون إبداء الأسباب الوجيهة. جاء الإجراء في وقت كان فيه قانون المرئي والمسموع قيد الصياغة وبهدف السماح لها بالعودة للعمل وفق معايير قانونية واضحة، حيث طالبت وزارة الإعلام وبعد شهر من ذلك جميع المحطات أن تتقدم بطلبات للحصول على تراخيص رسمية من السلطة، ولم يستبعد بعض أصحاب هذه المحطات أن السبب يعود إلى ضغوط إسرائيلية أيضا.

لجأ البعض إلى مثل هذه التفسيرات بعد التقرير الذي بثه تلفزيون قلقيلية في فبراير/ كانون الثاني من عام ١٩٩٦ حول اغتيال «يحيي عياش مهندس كتائب عز الدين القسام الذراع العسكرية لحركة حماس»، حيث عرض صوراً لحرق العلم الإسرائيلي ولمسلحين يهددون بالانتقام. لكن جميع المحطات عادت للعمل مع نهاية شهر مارس/ آذار من العام نفسه، ليتم ثاني إغلاق جماعي لها في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٩٦. وذلك عقب الاشتباكات المسلحة التي اندلعت بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني وجيش الاحتلال الإسرائيلي بعد فتح إسرائيل نفقا يمر تحت السور الغربي للحرم القدسي الشريف في نهاية أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٩٦.

غطت المحطات المحلية الصدامات واعتداءات قوات الاحتلال على المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية تغطية واسعة ومكثفة. أغلقت السلطة الفلسطينية هذه المحطات بعد تلقيها كما قالت تهديداً إسرائيليا بقصفها وتدميرها بواسطة سلاح الجو. تم إغلاقها بأمر من الرئيس عرفات في اليوم نفسه الذي أمر فيه بوقف إطلاق النار وبوضع حد للاحتجاجات. كان ذلك اليوم الثالث من تلك الصدامات الدامية، وقد تفهم معظم أصحاب هذه المحطات الأمر واعتبروا أن «الإغلاق يلبي مصلحة السلطة»(٢٥).

عادت السلطة الفلسطينية إلى الإغلاقات في شباط/ فبراير ١٩٩٨، حيث اندلعت الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. أغلقت الشرطة الفلسطينية محطة تلفزيون الرعاة في بيت لحم بعد دعوتها المواطنين على الهواء مباشرة للتضامن مع العراق، وتعرضت إذاعة الحب والسلام لموقف مشابه في الوقت نفسه. أغلقت السلطة الفلسطينية ست محطات أخرى في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٨، عندما أغارت الطائرات الحربية الأمريكية على العراق. كانت هذه المحطات مثل تلفزيون الرعاة، قد بثت ندوات حية مع خط هاتفي مفتوح للمواطنين هاجمت الولايات المتحدة وسياستها العدوانية، بالإضافة إلى أنها عرضت تقارير مصورة لمظاهرات واحتجاجات اجتاحت الأراضي الفلسطينية تضامنا مع العراق وتنديدا بأمريكا(٢٦).

جاءت عمليات إغلاق فردية إلى جانب الإغلاقات الجماعية التي سببها أحداث سياسية، كما جرى مع تلفزيون الفجر الجديد في طولكرم في شباط/ فبراير، وتموز/ يوليو ١٩٩٨، حيث أغلق بعد بثه تقريرا عن فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تعرضت للاغتصاب من شقيقها، وقد سحبت وزارة الإعلام البطاقة المهنية للصحفي الذي أعد التقرير. كانت الحادثة مناسبة للحديث عن سلبيات هذه الظاهرة ومحاولة إخفائها والتغاضي عنها. كما أغلقت محطتي تلفزيون آفاق في نابلس وبلدنا في قلقيلية، حيث أغلقتا لثلاثة أشهر للاشتباه بانتمائهما لحركة حماس وجاء الإغلاق بعد بثهما تقارير حول مظاهرات نظمتها الحركة. كما تعرض مدير تلفزيون القدس التربوي للاعتقال لمدة أسبوع بعد بثه جلسة للمجلس التشريعي في أيار/ مايو ١٩٩٧ ناقشت الفساد في السلطة الفلسطينية.

السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها المهتمة بالإعلام

أصدر ياسر عرفات مرسوما رئاسيا في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٤ مع تأسيس الحكم الذاتي الفلسطيني برئاسته(٢٧)، نص على إقامة وزارة للإعلام كجزء من مؤسسات السلطة الفلسطينية، أقيمت الوزارة في رام الله وافتتحت لها فرعا في غزة وكل من نابلس والخليل. كانت السلطة الفلسطينية «تدرك أن النجاح الإعلامي الفلسطيني الرسمي مرتبط إلى حد كبير بالاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي، لكون الفترة الانتقالية من الحل مع إسرائيل ضبابية ومعقدة الملامح؛ إذ إن الفترة الطويلة من عمر الاحتلال أدت إلى تدمير المجتمع في كل مناحيه»(٢٨).

اعتبرت القيادة الفلسطينية على هذا الأساس أن ضبابية الاتفاقيات مع إسرائيل، وخصوصية الحالة الفلسطينية، تتطلب بناء إعلام نشط ومركزي واسع الانتشار بإشراف وزارة الإعلام، وذلك لمنع أي تأثير غير مرغوب فيه على الرأي العام الفلسطيني. تلخصت مهمة وزارة الإعلام بوضع السياسة الإعلامية العامة للسلطة الفلسطينية، وتحديد ضوابطها والقوانين التي تضبط عملها.

تحدثت التفسيرات الأولية لدى القائمين على وزارة والإعلام عن أن الهدف هو خلق أجواء ملائمة للعمل الصحفي الجيد، إلا أن الواقع كان مشابها لما كان عليه الحال في دول العالم الثالث من حد لحرية التعبير، وملاحقة للصحافة والصحفيين من خلال الأجهزة الأمنية التي لم تسلم ولم تكتف بدور وزارة الإعلام.

أصدرت وزارة الإعلام التراخيص لأكثر من مئة وخمسين فلسطينيا لإقامة إذاعات وتلفزيونات وصحف ومجلات كان بينها تراخيص لوسائل إعلام ممثلة وموالية لفصائل المعارضة، التي لم تتردد بوصم السلطة بالخيانة أحيانا، إلا أن دور وزارة الإعلام وحسن نيتها تراجع لصالح تعاظم دور الأجهزة الأمنية ومكتب الرئيس، الذي لم يتردد في ملاحقة الصحفيين ومؤسساتهم مباشرة دون الالتفات أو الاحترام لدور وزارة الإعلام.

ظن القائمون على هذه الوزارة للوهلة الأولى أن «ثورة الاتصالات والتقليد الديمقراطي للفلسطينيين يلزمان السلطة بإقامة نموذج إعلامي ديمقراطي». هذا حسب هاني المصري أول وكيل لوزارة الإعلام الفلسطينية، وقد تفاخر بأن وزارته لم تغلق إذاعة أو صحيفة أو مكتبا صحفيا. لكن الأجهزة الأمنية فعلت ذلك وأغلقت مكاتب لفضائيات عربية ولمحطات تلفزة محلية، ولاحقت صحفيين واعتقلتهم وأغلقت صحفا دون الرجوع إلى وزارة الإعلام. كانت وزارة الإعلام قد تشكلت من خمسة أقسام: دائرة الصحافة والإعلام المحلي، دائرة الشؤون المالية والإدارية، دائرة الإعلام الخارجي، دائرة العلاقات العامة ودائرة النشر والمطبوعات.

وظائف وزارة الإعلام الفلسطينية

تلخصت وظائف وزارة الإعلام بالمهمات التالية[٢٩]:
❋ تنظيم وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وتوفير الخدمات اللازمة لها.
❋ إعداد مسودة قانون في مجال الإعلام.
❋ جمع المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام المختلفة حول الشأن الفلسطيني.
❋ تنظيم وترتيب عمل المطابع ودور النشر والصحفيين المحليين والأجانب.
❋ نشر البيانات الرسمية الصادرة عن السلطة والوزارات.
❋ عقد المؤتمرات الصحفية للترويج والتعريف بالموقف الفلسطيني.
❋ عقد دورات تأهيل وتدريب مهني للصحفيين المحليين.
❋ تطوير العلاقات المتبادلة مع وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية.
❋ نشر المعلومات حول سياسة السلطة في المواضيع المختلقة.
❋ تنظيم أيام دراسية في مواضيع ترتبط بالسلطة وأدائها وسياستها والشأن الفلسطيني والمفاوضات والصراع مع إسرائيل.

حددت وزارة الإعلام كممثلة للسلطة وسائل الإعلام الرسمية في المرحلة الانتقالية بمحطتي إذاعة، إحداهما على الموجة المتوسطة MW والأخرى محطة FM، ومحطتي تلفزيون، أرضية وفضائية بالإضافة لصحيفة رسمية واحدة. كان الجدل الذي ثار داخل قيادة السلطة حول جوهر العلاقة بين السلطة والإعلام، قد جعل المشاركين ينقسمون في معسكرين:
- **الأول**: أيد إعلاما حرا.
- **الثاني**: طالب إشرافا شديدا على المضامين التي تنقلها وسائل الإعلام.

كان موقف وزارة الإعلام ليبراليا إلى حد ما، وعكس الموقف آنذاك الدعوة لإقامة منظومة علاقات بين السلطة والإعلام تدار من خلال تفاهم متبادل لوظيفة الإعلام، وعارض بشدة فرض رقابة على وسائل الإعلام الخاصة. لكن في المقابل التقى موقف السلطة ووزارة الإعلام في "أن على الصحافة التجند من أجل التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وتوطيد شرعية السلطة وتعزيز عملية السلام".

وقد تكرر ذلك أكثر من مرة في خطابات وتصريحات الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. حيث انطلقت القيادة

الفلسطينية ممثلة بالسلطة الوطنية من أن "على جميع الفلسطينيين في جميع فئاتهم التجند من أجل تحرير الوطن من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس". ويجب أن يتجند الإعلام من أجل التقدم في تحقيق هذا الهدف. توجب بناء عليه أن على كل مواطن فلسطيني أن يدعم السلطة حتى لو كان من معارضي اتفاق السلام مع إسرائيل. اجتمعت التصريحات على تأكيد أن "نجاح السلطة هو نجاح للشعب الفلسطيني بكل فصائلة وقواه". كانت فرضية السلطة أن على الجميع الاتحاد حول الأهداف الوطنية، وكانت قد ألقت على كاهل الإعلام أيضا "مهمة تشبث الشعب الفلسطيني بعملية السلام مع إسرائيل"، وذلك دون مراعاة تصور فصائل المعارضة الإسلامية واليسارية لطبيعة هذه الأهداف. أعلنت السلطة ستة أهداف عامة كان على الإعلام الرسمي والخاص أن يتصرف وفقها وعلى أساسها، حسب الوثيقة التي وضعتها وأعلنتها وزارة الإعلام في عام ١٩٩٦:

- الأول: تعزيز الانتماء الوطني.
- الثاني: نشر أهداف السياسة الداخلية والخارجية للسلطة.
- الثالث: تعريف المواطن على حقوقه وواجباته.
- الرابع: الحفاظ على حق المواطن في معرفة ما يجري من حوله محليا عربيا وعالميا.
- الخامس: المشاركة في رفع مستوى الوعي الوطني للمجتمع وتعزيز العلاقات ومنع الغزو الثقافي الأجنبي.
- السادس: تطوير الوعي بما يتعلق بعملية السلام من خلال نبذ العنف والإرهاب.

وظيفة الإعلام في نظر السلطة الفلسطينية

ظلت العلاقة بين السياسة والإعلام محكومة دائما بتصورات أساسية بشأن الوظيفة «الصحيحة» للإعلام. كان التصور الغربي للإعلام بأنه السلطة الرابعة التي يجب أن «ترمي إلى خدمة السياسة على أن تقوم بتوجيهها مع بقائها هي مستقلة»[٣٠]. حوى هذا التصور بداخله مفهوم «حرية الإعلام». ولا تقيد الإعلام تبعا لهذا التصور سوى مادة قانونية مدونة، تعبر عن المبدأ المعروف القائل إن حرية طرف ما تنتهي عندما تبدأ حرية الطرف الآخر. تمتع الإعلام الغربي إلى جانب هذا النص القانوني بالحصول على الحقائق والمعلومات من أجهزة الدولة كحق.

تمسك بهذا الفهم أفراد النخبة من ذوي التفكير الغربي في السلطة الفلسطينية حديثة العهد والنخب القائمة بشكل خاص، وكادت فئة الفلسطينيين العائدين أن لا تجد لها تمثيلا ضمن هذه النخبة. كان ذلك شكلا من أشكال الصدام «The Conflict" بين القادمين الجدد الذين أتاحت لهم اتفاقيات أوسلو الوصول «العودة» إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الفلسطينيين الباقين في هذه المناطق، حيث تباينت الآمال والتوقعات، وخالفت حقيقة العائدين الصورة التي رسمها لهم الفلسطينيون الذين انتظروا وصولهم على أحر من الجمر، فاكتشفوا أن صورة الفدائي الذي أحاطه المواطن الفلسطيني بهالة من القدسية لا تنطبق على الكثيرين وبخاصة المتنفذين منهم، تماما مثلما صدمت حقيقة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الصورة التي رسمها العائدون، حيث اكتشف هؤلاء أنهم ليسوا بتلك الحال المزرية من الذل والمهانة، وقد تمكنوا رغم الاحتلال وبطشه من إقامة مؤسسات وجامعات. سبب هذا التضارب بين الصور والأفكار النمطية المسبقة Stereo Type التي حملها كل طرف في مخيلته عن الطرف الأخر حالة من التوتر احتدمت حينا وخفت حينا آخر.

مثَل ياسر عرفات ومعظم العائدين معه بالمقابل الصورة المعاكسة للفهم الغربي للإعلام، وهو ما سعوا إلى وضعه موضع التنفيذ في المناطق التي خضعت لحكم السلطة الفلسطينية، ورأى هذا التصور في وسائل الإعلام أداة لتعبئة الشعب وحشده من أجل تحقيق هدف محدد هو إنشاء دولة فلسطينية.

جعل هذا التباين في فهم وظيفة الإعلام العلاقة متوترة بين الصحفيين والسلطة. من جهة ثمة جهود لتجنيد الإعلام في خدمة الهدف السياسي، مما يقتضي إحكام السيطرة عليه، ومن جهة مضادة ثمة مساع لخلق مناخ إعلامي حر وتعددي إلى أقصى حد ممكن.

أصدر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في حزيران من عام ١٩٩٧ أمراً ضمن حرية التعبير لجميع الفصائل والقوى السياسية والاجتماعية، مما أتاح لها إنشاء محطات إذاعية وتلفزة خاصة. وأسند عرفات لوزير الإعلام آنذاك مهمة ترؤس مجلس لتنسيق عمل مؤسسات ووسائل الإعلام الالكترونية، وكانت المهمة إصدار التراخيص لهذه المحطات، ووضع آلية وتعليمات عملها والتعاون مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص.

جاء القرار من السلطة بمنح هذه المحطات تراخيص مؤقتة للعمل من خلال دائرة النشر في وزارة الإعلام بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والاتصالات. ضم المجلس في عضويته فضلا عن ممثلي الجهات الحكومية آنفة الذكر ممثلا عن اتحاد المحطات الخاصة، ومندوبا عن معهد الإعلام في جامعة بيرزيت، وأيضا خبيرين قانونيين.

كانت مهمة هذا المجلس تقديم المشورة والنصح لوزير الإعلام لاتخاذ القرار، لكن هذا المجلس ضربه الشلل، ولم يعمل بسبب تنازع على الصلاحيات والسلطات بين الوزارات الفلسطينية الثلاث وهي: الداخلية والاتصالات والإعلام، ناهيك عن الصراع بين الأجهزة الأمنية الكثيرة والمختلفة التي تسابقت على فرض هيمنتها ونفوذها على الإعلام والإعلاميين.

لم تكن مسألة تدخل إسرائيل في سن القوانين الفلسطينية بعد إنشاء السلطة وخلال المرحلة الانتقالية واضحة بشكل قاطع. حفظت الملاحق الأمنية الخاصة باتفاق أوسلو حق إسرائيل بالتدخل في التشريعات، وبقيت القوانين التي تم سنها قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى عام ١٩٩٥ سارية المفعول بموجب ذلك؛ «إذ ألزمت السلطة الفلسطينية بمنع الأعمال العدائية وتعقب كل منظمة أو مجموعة فلسطينية تحرض كتابة أو شفويا ضد إسرائيل والاحتلال . . . وبهذا تترسخ شرعيا مرجعية الاحتلال ودولته، القانونية لهذا الحكم الذاتي وسلطاته»[٣١].

كان البند التاسع من المادة الخامسة الخاصة بالولاية القانونية قد نص على أن «تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة على توقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة وأريحا . . . ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقا لهذا الاتفاق»[٣٢]،

عرف هذا الاتفاق باتفاق القاهرة وحوى ديباجة و٢٣ مادة ومجموعة من الخرائط والملاحق والرسائل المتبادلة.

شكل ذلك ترسيخا للمفاهيم والمبادئ والعناوين العامة التي حكمت تسوية أوسلو، وجاء كامتداد لاتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني الموقع في واشنطن بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ والذي عرف باتفاق أوسلو.

كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قد حزم أمره وقرر بعد توقيع أتفاق أوسلو الأول في أيار/ مايو ١٩٩٤ إلغاء كل القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية التي فرضها الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، رغم أن الاتفاق نص على بقائها سارية المفعول حتى إشعار آخر. قرر عرفات بالمقابل الإبقاء على قوانين العقوبات، فقد استندت إلى القوانين الأردنية التي ظلت سارية بالضفة الغربية ومثيلتها المصرية سارية في قطاع غزة، وذلك إلى حين سن قوانين فلسطينية جديدة تكون بديلة لها.

كان اتفاق أوسلو رغم ذلك وللوهلة الأولى قد ألزم الجانبين، السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بتطوير

وصيانة التفاهم وروح المصالحة والتسامح والسلام ومنع التحريض والعنف دون المساس بحرية التعبير، وهو ما قضى بوضع إطار قانوني يشرف وينظم عمل وسائل الإعلام:

Relation Between Israel and the Palestinian Authority shall seek to foster mutual» understanding and tolerance and shall according abstain from incitement hostile and propaganda,against each other and,without derogating from the principle of freedom of expression,shall take legal measures to prevent such incitement by any organizations,groups or individuals within their jurisdiction". [٣٣]

كان الهدف من جهة هو الحفاظ على حرية التعبير، وكان الهدف من الجهة الأخرى منع التعبير عن أي معارضة لاتفاقيات أوسلو بروحها ونصها، لأن من شأن إسرائيل أن ترى في ذلك تحريضا. لم تكن لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني أي سلطة على المناطق التي صنفت بمناطق B وC، التي شكلت معظم مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اتفاقيات أوسلو. اقتصرت سلطتها على المناطق A التي لم تتجاوز مساحتها في المرحلة الأولى ٢,٧٪ من مساحة الضفة والقطاع. وهو ما جعل مقاومة السلطة للاستيطان ومصادرة الأراضي مقصورا على التفاوض. كان على السلطة في الوقت نفسه أن تعاقب كل من يحرض ضد ذلك "هذا الوضع أجبر السلطة على لعب دورين متناقضين لا بل مستحيلين: من جهة مواصلة النضال من أجل التحرر والاستقلال بحكم أنها حركة تحرر ومقاومة الاستيطان والاحتلال. من جهة ثانية لعب دور الدولة، وإسكات المعارضة التي عبرت عن انتقادها ومعارضتها للاحتلال، والحفاظ على النظام العام"[٣٤].

قانون النشر والمطبوعات

جاء قانون النشر والمطبوعات على خلفية تناقض فهم السلطة لدورها، حيث تم سنه في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ قبل الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي، وشكل أهم مرجع بالنسبة لعمل وسائل الإعلام الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي. عكس ذلك الأهمية التي توليها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية لدور الإعلام. اعتمد القانون على بندين أساسيين في مشروع الدستور المقترح لهما علاقة بحرية الرأي[٣٥]، وهما:

- المادة ٢٢ الخاصة بضمان حرية التعبير: «لكل فرد الحق في حرية الفكر والاعتقاد والتعبير وفي نشر رأيه شفويا أو كتابة، أو بأي شكل أدبي أو تعبيري، مع مراعاة القيود التي يفرضها القانون بشأن احترام حقوق وسمعة الآخرين وحماية الأمن الوطني والأمن العام والصحة والأخلاق العامة».
- والمادة ١٥ الخاصة بحرية الصحافة: "بالنظر إلى ما ورد في المادة الثانية والعشرين أعلاه من استثناءات فإن حرية الصحافة، والطباعة، والنشر، ووسائل الإعلام مضمونة، والرقابة على الصحف ممنوعة، ولا يجوز تحذير أي صحيفة أو تعطيل صدروها أو إغلاقها بإجراءات إدارية".

لم يشمل القانون على نص بخصوص حق الجمهور بالمعرفة والذي يعتبر أساسيا في الحكم الرشيد. وقع القانون في سبع عشرة صفحة ضمت خمسين بنداً، وأعلن في بنده الثاني «حرية الصحافة والنشر، وأن حرية التعبير مكفولة لكل فلسطيني يستطيع التعبير عن آرائه بالكلمة والصورة والرسم كتابة وشفهيا أو بكل طريقة تعبير أخرى». لكنه قيد في بنده الثالث حرية الصحافة «في إطار القانون والحفاظ على الحريات، والحقوق والواجبات العامة، والحفاظ على الحريات الخاصة للمواطنين».

أشار البند السادس إلى أن «المؤسسات الحكومية ستهتم بتسهيل نشر الصحفيين لبرامجهم». لم يشر إلى أن

واجب هذه المؤسسات تقديم المعلومات للصحفيين، وهو ما أدى إلى إضعاف مبدأ حق الجمهور بالمعرفة، كما لم يلزم البند مؤسسات السلطة بكشف المعلومات للصحفيين، وبأن الأمر مرهون برغبتها وإرادتها فقط.

جاء البند السابع ليضع قيودا إضافية بنصه "على كل مطبوعة أو نشر تحاشي نشر معلومات تتعارض مع مبادئ الحرية، المسؤولية الوطنية، حقوق الإنسان، واحترام الحقيقة". ألزم البند الثامن الصحفيين "بالحفاظ على الموضوعية في عرض الأخبار وتوخي الدقة والمصداقية".

وضع القانون شروطا على كل مطبوعة ووسيلة إعلامية تقضي بالحصول على ترخيص من وزارة الإعلام، وقد أرسى ذلك في بنوده الممتدة من البند الحادي عشر إلى الرابع والعشرين. تعلقت هذه الشروط بجنسية مقدم الطلب، رأس مال أولي والفترة الزمنية للنشر والتوزيع ... الخ، وخول وزير الإعلام مصادرة وإغلاق دور النشر ووسائل الإعلام كما حدد جلب مطبوعات خارجية.

جاء البند ٣٧ وقيد نشر معلومات في مجالات مختلفة مثل: "معلومات سرية عن الشرطة، أجهزة الأمن والسلطة، مواد تهين الأديان السماوية: الإسلام، المسيحية، اليهودية، نشر مقالات أو تحليلات تمس بالوحدة الوطنية أو تحرض على العنف والكراهية والانقسام والطائفية أو الدعوة للعنصرية والتعصب الديني، بروتوكولات الجلسات السرية للحكومة والمجلس التشريعي، نشر معلومات أو مقالات تشكك بمصداقية العملة الوطنية، نشر مواد تمس كرامة الإنسان وخصوصيات المواطن، نشر أخبار، تقارير، رسائل وصور تتعارض والقيم العامة، نشر دعايات للسجائر والأدوية دون تصريح من وزارة الصحة"، كما نص البند ٣٩ على منع نشر أنباء عن مجريات القضاء في قضية قبل إصدار المحكمة الحكم النهائي فيها، ومنع أيضا نشر حادثة تورط فيها قاصرون – دون السن القانونية.

خول القانون المحاكم دون الإشارة إلى طبيعتها محاكمة "المخالفين"، وقد ألغى البند ٥٠ قانون المطبوعات الأردني في الضفة الغربية من عام ١٩٦٧، والمصري في قطاع غزة من عام ١٩٣٣، لكنه لم يلغ باقي القوانين، وبخاصة قانون الطوارئ الذي وضعه الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥ واستخدمه الاحتلال الإسرائيلي. منح هذا القانون السلطات صلاحيات واسعة ضد الصحافة ووسائل الإعلام.

كما لم يلغ القانون المصري من عام ١٩٥٧ الذي حظر نشر معلومات عسكرية وأمنية. "وقد تفاخر وزير الإعلام بأنه جاء بهدف إزالة القيود عن إصدار الصحف وبخاصة السياسية منها، ولم يكن سهلا على الوزراء المصادقة على هذا القانون، فقد ادعى بعض منهم أنه يبقي أمام الصحفيين هامشا واسعا من حرية الحركة وحرية التعبير"[٣٦].

تفاخرت وزارة الإعلام بأنه قانون ليبرالي جاء لحماية الصحفيين والصحافة وحرية التعبير، ومنع الفوضى، وعكس مرونة وليونة وزارة الإعلام في التعامل مع الصحفيين والصحافة. لكن لم يمنع ذلك توجيه النقد للقانون، واتهام السلطة ممثلة بوزارة الإعلام بفرض قيود جديدة مما دفع مسؤولا في وزارة الإعلام إلى الرد «نحن لا نفرض قيودا على الصحافة، وإنما نقوم بتنظيمها لأن الحرية المطلقة معناها الفوضى العارمة»[٣٧].

كان الهدف من وراء إصدار هذا القانون قبل إجراء الانتخابات التشريعية، وانتخاب أول مجلس تشريعي مخول بسن القوانين، هو تشديد قبضة السلطة الفلسطينية على وسائل الإعلام ومن خلاله السيطرة عليها. جاء إصدار القانون مناقضا لاتفاق إعلان المبادئ الموقع مع إسرائيل، والذي نص على أن القوانين يسنها ويصدرها المجلس التشريعي، ويصادق عليها رئيس السلطة الفلسطينية.

لم تعارض إسرائيل ذلك كما أنها لم تحرك ساكنا، لأنه لبى مطالبها من السلطة الفلسطينية. أتاح القانون للسلطة وأجهزتها وحتى المتنفذين فيها إعطاء تفسيرات تخدم مصالحهم لما ينشر، وتفسيرها على أنها مخالفة للقانون وهو ما استندت أجهزة السلطة إليه في إغلاق صحف واعتقال صحفيين، وبخاصة لأنه أبقى أمورا كثيرة قابلة للتأويل مثل: حظر نشر معلومات سرية عن الشرطة وأجهزة الأمن، وتوخي الدقة والمصداقية والموضوعية، وتحديد معنى مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية والحقيقة والأمن القومي والقيم الفلسطينية والتقاليد والمساس بالوحدة الوطنية.

أتاح هذا الأمر للسلطة السيطرة على وسائل الإعلام بطرق مختلفة رغم أن القانون لم يفرض رقابة مباشرة على وسائل الإعلام. نمى ذلك وعزز لدى الكثير من الصحفيين الرقابة الذاتية في عملهم الصحفي على حساب مهنيتهم. وقد قال رئيس تحرير صحيفة القدس ماهر العلمي في ورشة عمل صحفية سبقت اعتقاله من قبل السلطة الفلسطينية، ومن ثم فصله من عمله في الصحيفة الأوسع انتشارا: «أفضل رقابة واضحة من الضبابية التي جاء بها القانون الجديد، قد أخطئ وأعاقب دون أن أعرف ما هو المسموح وما هو الممنوع كتابته، نفترض أنه لا يجوز لنا الكتابة عن الأجهزة الأمنية أو عن الاعتقالات والتعذيب، فهذا خط أحمر. إن سياسة السلطة الفلسطينية مشابهة جدا لسياسة الرقابة الإسرائيلية خلال الاحتلال»[٣٨]. اعترف مسؤولون في وزارة الإعلام بوجود ثغرات في القانون، لكنهم أشاروا في معرض الدفاع «إلى أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بالمقارنة مع القوانين في الدول العربية، هو قانون ليبرالي، لكن المشكلة تكمن في تطبيقه؛ إذ إن هناك أجهزة تتدخل في ذلك».

قانون المرئي والمسموع

بادرت السلطة الفلسطينية إثر تزايد عدد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة والمحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وفي عام ١٩٩٦ إلى وضع صيغة قانون «المرئي والمسموع» الخاصة بوسائل الإعلام الإلكترونية. كان الهدف المعلن تنظيم عملها، إلا أن سنها كقانون تعذر بسبب خلاف مع إسرائيل على موجات البث في المناطق الفلسطينية والتي قضت الاتفاقيات بأنها خاضعة للموافقة الإسرائيلية.

نشأت الحاجة إلى مشروع قانون المرئي والمسموع عند انتشار عدد كبير ومتزايد من المحطات الخاصة في مناطق الحكم الذاتي التابعة للسلطة الفلسطينية، وإثر إغفال قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ مجال الإعلام الإلكتروني.

ضم مشروع القانون واحدا وستين بنداً، وقد استند في معظمه إلى قانون «المطبوعات والنشر» من عام ١٩٩٥ مع إضافات في بعض البنود، مثل البندين الثالث والسابع اللذين ألزما كل محطة بالحصول على «ترخيص من وزارة الإعلام. والبند التاسع الذي ألزم كل وسيلة إعلام «احترام العلاقات مع دول الجوار». طلب المشروع في بنده رقم ٣٧ من هذه المحطات «تعزيز الوحدة الوطنية وعدم التحريض أو الدعوة للحرب»، أضاف هذا البند ثلاثة أمور جديدة تحظر بث أو إذاعة:

- أي مواد من شأنها المساس بالعلاقات الخارجية للسلطة بما في ذلك العلاقات مع إسرائيل.
- أي مواد من شأنها المساس بعملية السلام التاريخية التي بدأت بتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣.
- إلزام المحطات الإذاعية والتلفزة ببث وإذاعة: برامج التوجيه الوطني، برامج تربوية وتثقيفية وسياحية، تزودها بها وزارة الإعلام.

كان عليها التجند لخدمة وتعزيز الأهداف الوطنية التي بلورتها السلطة. أتاح ذلك للسلطة إسكات المعارضة أو كل من عارض توجهاتها السياسية.

نص مشروع القانون أيضا على جوانب مهنية تتعلق بالاستوديوهات، راعت الجوانب الصحية والبيئية، وأيضا حصول صاحب المحطة أو المحرر المسؤول على شهادة حسن سلوك من وزارة الداخلية، بالإضافة لتأهيل اثني عشر من كوادرها وإيداع مبلغ من المال (٦٠ ألف دولار للإذاعة وضعفيه للتلفزيون)، وأن يكون ٢٥٪ مما يبث من إنتاج المحطة نفسها. نظراً لأن إسرائيل كانت تسيطر على موجات البث، كانت وزارة الإعلام تصدر تراخيص مؤقتة لهذه المحطات، حيث كانت أوراقها تحال على المجلس لتنسيق عمل المؤسسات الإعلامية الإلكترونية، ولم تتخذ اللجنة الفنية الفلسطينية-الإسرائيلية المسؤولة عن الاتصالات قرارا بهذا الشأن على نحو يتيح للسلطة الفلسطينية حسم الأمر.

ظل الأمر على هذا الحال إلى أن جاءت مذكرة واي رفر "Wye River Memorandum" الموقعة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، حيث أقيمت بموجبها لجنة مشتركة فلسطينية-إسرائيلية-أمريكية ضد التحريض، وقد ضمت خبراء في الإعلام وقانونيين ومربين وشخصيات منتخبة وسياسيين، وكانت مهمتها عقد اجتماعات دورية لبحث كل شكوى تقدمها الأطراف المشاركة ومنع التحريض المتبادل.

أخفقت هذه اللجنة في تحديد مفهوم واضح «للتحريض». فقد أكد الإسرائيليون على التحريض اللفظي، بينما أكد الفلسطينيون على التحريض العملي مثل: دعوة أريئيل شارون وزير الخارجية في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتياهو في حينه للمستوطنين باحتلال قمم التلال بالضفة الغربية، وتعزيز الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتعرض، وتنكيل جنود الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين على الحواجز العسكرية.

اختلف الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني حول أن يتم فرض الرقابة على المؤسسات الرسمية فقط، أم يمتد ذلك إلى المؤسسات الشعبية أيضا. ضرب الشلل هذه اللجنة منذ البداية بسبب الخلاف حول تحديد معنى دقيق للتحريض. لكن وبعد عام من توقيع هذه المذكرة وقع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مرسوما رئاسيا حمل الرقم ٣ وذلك في تشرين الثاني- نوفمبر من عام ١٩٩٨ قضى «بتعزيز الوحدة الوطنية ومنع التحريض»، وهو ما أضاف قيودا جديدة عل قانون «المطبوعات والنشر»، حيث حظر فيه نشاطات متعددة مثل: «التحريض على التمييز العنصري، تشجيع نشاط عنيف مخالف للقانون، استخدام العنف والتحريض على العنف الذي من شأنه المساس بالعلاقات مع الدول المجاورة والأجنبية، إقامة منظمات غير قانونية من شأنها أن تحرض على الجريمة، استخدام الجماهير لفرض التغير بالقوة، التحريض على الشغب، وعدم احترام الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودول الجوار والأجنبية».

حظر المرسوم على الصحفيين إسماع أي انتقاد لاتفاقيات أوسلو أو مهاجمة إسرائيل، كما حظر المرسوم استخدام عبارة «العدو الصهيوني». جاء هذا المرسوم الرئاسي الفلسطيني ثمرة ضغوط إسرائيلية مدعومة أمريكيا، وتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني وناقض حرية التعبير، ومنح أجهزة مختلفة في السلطة الفلسطينية أدوات للتدخل في عمل الصحفيين.

قاد ذلك إلى إغلاق ست محطات تلفزة خاصة في الضفة الغربية لتغطيتها مظاهرات مؤيدة للعراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، كما أن العديد من الصحفيين ولاسيما العاملين في وسائل الإعلام الرسمية رأوا فيه تقييدا لعملهم؛ مما دفع بعضا منهم إلى اللجوء إلى مصطلحات قابلة للتأويل ويمكن تفسيرها على أكثر من وجه، عبرت عن العداء لإسرائيل دون الخروج على أوامر المرسوم الرئاسي، وبلغ الأمر بالمسؤولين حد حظر إذاعة أغان مثل «جسر العودة» في إذاعة صوت فلسطين كي لا يحسب ذلك من قبل إسرائيل تحريضا ويغضب أمريكا[٣٩].

تقييد الحريات الصحفية

بدأت بعد أيام على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مرحلة المواجهة بين الصحافة القديمة والجديدة من جهة وأجهزة السلطة على اختلاف مسمياتها من جهة أخرى. احتدم التوتر خلال العام ونصف العام الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٤ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، وبلغ ذروته عشية الانتخابات التشريعية الأولى في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، حيث شكلت الانتخابات ذروة المعركة على حرية التعبير ومحاولات السلطة ليَّ ذراع الصحافة وإخضاعها لسيطرتها. انتاب شعور الصحفيين ووسائل الإعلام بعد الانتخابات بالخضوع للوضع القائم، وهو أن الصحافة في قبضة السلطة، حيث نجحت السلطة فعلا في تقليص هامش الحرية لغالبية الصحفيين والمحررين، مما دفع المحررين إلى تطوير رقابة ذاتية حدت من حرية التعبير لدى الصحفيين.

حاولت صحيفتان قديمتان هما القدس والنهار اختبار مدى انفتاح السلطة من خلال إبراز حوار داخلي حول مزايا الكيان العتيد–السلطة الوطنية الفلسطينية أو سلطة الحكم الذاتي– مما أظهر أن حدود السلطة ليست واسعة. نفذت هذه الحدود بسرعة عندما نشرت صحيفة النهار– المتهمة بمحاباة النظام الأردني– مقالا انتقدت فيه قيادة السلطة على ما قدمته من «تنازلات لإسرائيل وطريقتها في إدارة المفاوضات وفشلها في تنسيق المواقف مع الدول العربية». سارعت السلطة من ناحيتها إلى معاقبتها بمنع توزيعها في داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها.

شهدت الصحف المستقلة ومحطات الراديو والتلفزيون الخاصة فترة ازدهار في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات السلام. بيد أنه أعقب هذه الفترة، وفي السنة الأولى من عهد الحكم الذاتي ١٩٩٤، «عهد تميز بصراع حاد: صراع بين الصحفيين الذين أرادوا للاستقلالية السياسية التي تم تحقيقها أن تنسحب على الإعلام، وسلطات الحكم الذاتي الفلسطينية التي أخذت تنظر إلى كل نقد يوجه إلى طريقة تعاملها مع قضية الوطن على أنه خروج عن الصف الوطني»[٤٠].

كان خير شاهد على التدهور هو تحول هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية إلى آلية طاردة للكفاءات، حيث كانت التعيينات فيها تتم وفق ولاءاتهم وليس وفق مؤهلاتهم، وكانت الحرب تشن ضد كل كفاءة تتألق. برزت قصة المذيعة دانييلا خلف التي كانت صحفية ناجحة وقصة نجاح باهر في كشف الفشل الذي غرقت فيه الهيئة، حيث أقدم القائمون على الهيئة على فصلها من عملها في إذاعة صوت فلسطين في عام ١٩٩٦ وذلك بعد إجرائها مقابلة في الإذاعة مع أستاذ من جامعة النجاح في نابلس انتقد فيها الشرطة الفلسطينية[٤١].

كان استقلال صوت فلسطين برامجيا وسياسيا عن السلطة أمرا مشكوكا فيه إلى حد كبير، ورغم محاولات النفي من جانب القائمين عليه وبعض المتنفذين في السلطة إلا أن المؤشرات كثيرة على خضوع الإذاعة والتلفزيون الرسميين بشكل كامل لإرادات السلطة وممثليها، كانت خير شاهد على ذلك عندما بثت إذاعة صوت فلسطين بيانا لحركة الجهاد الإسلامي تعلن فيه مسؤوليتها عن عملية مسلحة ضد باص إسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، حيث سارعت السلطة إلى منع الإذاعة الفلسطينية من العودة على ذلك في نشراتها اللاحقة، وألزمتها بأن أي نشر لمثل هذه الأنباء في المستقبل لا يتم إلا بالتنسيق الكامل والمسبق معها. حدثت عملية إطلاق نار في غزة قامت بها أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في شباط/ نوفمبر ١٩٩٤ قتل فيها ١٤ فلسطينيا ولم يرد ذكر الخبر بتاتا في إذاعة صوت فلسطين[٤٢].

بلغ هذا الصراع أوجه عندما قامت السلطة عام ١٩٩٥ بإغلاق بعض الصحف مستخدمة القوة في بعض الأحيان، حيث كانت السلطة تنظر لكل نقد يوجه إلى طريقة تعاملها مع قضية الوطن على أنه خروج

عن الصف الوطني، بينما أراد الصحفيون للاستقلالية السياسية التي تم تحقيقها في تطبيق اتفاق أوسلو، وإقامة أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية، أرادوا لها أن تنسحب على الإعلام أيضا. بدأت بعد ذلك بزمن قصير مرحلة فرض القيود بأشكال أقل حدة على محطات الراديو والتلفزيونات الخاصة، «تبلور توازن جديد في عالم وسائل الإعلام الفلسطينية منذ ذلك الوقت، بدأت الصحف من جهتها تمارس رقابة ذاتية أقوى، وبدأت السلطة من الجهة الأخرى عملية ممارسة للنفوذ بشكل غير مباشر على وسائل الإعلام»[٤٣].

الرقابة غير المباشرة على حرية الصحافة

خلصت منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقرير لها أصدرته في خريف ١٩٩٥، في ضوء تقديمها عشرين احتجاجا على انتهاكات لحرية الصحافة على مدار عام ونصف العام من عمر سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني إلى أن: «أجهزة السلطة الفلسطينية استخدمت التهديدات والضغوط واليد الحديدية لتقييد حرية الصحافة، وبدا واضحا أن القانون لا يحمي الضحية، ولم تتوان السلطة عن استخدام القوة للوصول إلى أغراضها، ولاسيما صحيفة الأمة؛ قبل أن تتسلم السلطة الحكم كانت السلطات الإسرائيلية تمارس الرقابة على الموضوعات العسكرية والسياسية، والآن يتعرض الصحفيون الفلسطينيون في كل يوم للرقابة وللمعاناة تحت سلطة حكومتهم».

كان قانون المطبوعات والنشر الذي وضعته السلطة الفلسطينية قد فتح الباب لعدة إمكانيات للسيطرة على وسائل الإعلام، وقد لخص المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الموقف على النحو التالي: «إن قانون الصحافة هو سمة مؤسفة جدا لفترة الحكم الفلسطيني، تسعى مواده الإحدى والخمسون إلى السيطرة على الإعلام والاستهانة بحرية التعبير. يعطي القانون في الوقت نفسه السلطة التنفيذية صلاحيات جارفة بينما يسكت قضايا الرقابة القضائية والرجوع إلى المحاكم في حال المس بالحقوق»[٤٤].

عزز ذلك استطلاع للرأي شمل ٢٢٨ صحفيا فلسطينيا أجراه معهد الإعلام في جامعة بيرزيت بالتعاون مع مركز القدس للإعلام والاتصال في شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٩٩، وقد ضم صحفيين من جميع المناطق الفلسطينية المحتلة والتابعة للسلطة الفلسطينية:

٥٤,٥٪ من الضفة الغربية، ٢٧,٦٪ من القدس الشرقية المحتلة، ١٧,٩٪ من قطاع غزة. كشف هذا البحث أن معظم الصحفيين مستاؤون من قانون الطباعة والنشر ومشروع قانون المرئي والمسموع، وقال معظمهم إن القانون ألغى الرقابة المباشرة لكنه اشتمل على الكثير من المواضيع الغامضة التي ألزمتهم بمراقبة أنفسهم كي لا يقعوا بالمحظور ويتجاوزوا الخطوط الحمراء، وقال كثيرون منهم إنهم يفضلون تحديد المواضيع الممنوعة وتلك المسموح بتخطيها.

كانت نتائج هذا الاستطلاع على النحو التالي:
- ٥٩,١٪ قالوا إنهم شعروا بوجود خطوط حمراء لم يجرؤوا على تجاوزها.
- ٥٣,٦٪ قالوا إن المحررين شطبوا من المواد التي أعدوها وكانوا رقباء على موادهم قبل نشرها.
- ٦٢,٩٪ قالوا إنهم تبنوا رقابة ذاتية بشكل تطوعي.
-

تشير الفقرة ١٤ من المادة العاشرة في مشروع قانون المرئي والمسموع لعام ١٩٩٦، وهي المادة التي تسرد الأمور

التي تجب مراعاتها عند إعطاء التراخيص لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، تشير إلى أن على المؤسسات الإعلامية «التقيد بعدم بث أي مما حظر على المطبوعات نشره وفق أحكام المادة ٣٧ في قانون المطبوعات والنشر».

أضافت هذه الفقرة ثلاث نقاط على النقاط الموجودة في قانون المطبوعات والنشر لم تكن موجودة في الأصل، قضت بأن على محطات الراديو والتلفزيون «أن تمتنع عن بث كل ما من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على عملية السلام التاريخية التي تدشنت خطواتها الأولى باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وأن لا تقوم ببث كل ما من شأنه الإساءة إلى العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية»[٤٥]. هذا النص من شأنه تقيد وسائل الإعلام بالتعامل مع ما يستقيم ووجهة نظر وزارة الإعلام في أن «الإعلام رسالة تتمثل في دعم الأهداف الوطنية كما تراها السلطة ورموزها».

التعديات على حرية التعبير في السنوات الأولى للسلطة

أصدرت منظمة حقوق الإنسان الفلسطيني (PHRMG) ومقرها القدس المحتلة تقريراً في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، رصدت فيه واقع حرية الصحافة الفلسطينية في ظل حكم السلطة الفلسطينية. جاء التقرير تحت عنوان "الصحافة الفلسطينية: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية"، ووفق هذا التقرير فإن الخروقات قامت بها عدة أجهزة أمنية فلسطينية وكانت موزعة على النحو التالي:

- ٤٢٪ قام بها جهاز الشرطة.
- ٢٦٪ قام بها جهاز المخابرات.
- ٢٤٪ قام بها جهاز الأمن الوقائي.
- ٨٪ قام بها جهاز الأمن الوطني.

بلغت نسبة الخروقات في عام ١٩٩٤، والتي قامت بها أجهزة السلطة ضد الصحافة والصحفيين ٦٪ من أصل خمسين خرقا قدمت تقارير حولها، وارتفعت إلى ١٢٪ في عام ١٩٩٥ وإلى ٣٠٪ عام ١٩٩٦، وهبطت في عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٪، ثم ارتفعت إلى ٢٤٪ عام ١٩٩٨. لكنها عادت في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٩ وانخفضت إلى ٦٪.

تبين أن ثلثي الخروقات التي قامت بها أجهزة السلطة الفلسطينية ضد الصحفيين جرت في غزة، رغم أن عدد الصحفيين في القطاع أقل منه في الضفة الغربية. يعود السبب إلى أن معظم صحافة المعارضة الإسلامية على وجه الخصوص صدرت في غزة، ولم يكن هناك وسائل إعلام أو صحف لهذه المعارضة في الضفة الغربية إلا ما ندر. كانت هذه الصحافة ناقدة بشكل يصل إلى حد التجريح أحيانا، كما أن معظم الصحفيين الذين اعتقلوا لم يقدموا للمحاكمة.

دل استطلاع أجراه طلبة في معهد الإعلام في جامعة بيرزيت في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠ على مدى تأثير هذه الملاحقات على كتاب أعمدة الرأي، حيث شمل ٢٦ كاتب عمود في الصحافة الفلسطينية يعملون وينشرون في الصحف اليومية الثلاث وهي القدس والأيام والحياة الجديدة، ودار السؤال «حول تداعيات تدخل رؤساء التحرير» وقد دل الاستطلاع على ما يلي:

- ٢١,٠٪ أجابوا أنه تم شطب مقالاتهم أحيانا.
- ٣٦,٨٪ أجابوا أنه طلب منهم إعادة صياغة وتعديل المقال لاعتبارات سياسية.
- ٢٦,٣٪ أجابوا أنه طلب منهم تعديل المقال لإشكالات نصوصية وبلاغية ولغوية.

كانت السلطة الفلسطينية ومنذ بداياتها على حساسية عالية جدا تجاه ما ينشر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية، وهو الأمر الذي دفع متنفذين فيها إلى جانب أجهزتها الأمنية إلى ملاحقة الصحفيين.

تصاعد الانتهاكات الرسمية بعد انتخابات ١٩٩٦

طرأ تحول في التعامل مع الصحافة والصحفيين لاسيما الفلسطينيين بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى التي تمت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، حيث تعززت مكانة الرئيس الفلسطيني وأصبحت السلطة بدءا به أكثر ثقة بنفسها، وهو ما جعلها تكتفي بتوجيه التهديدات لإجبار الصحافة على تبني الرواية الرسمية. ناهيك بالطبع أن الصحافة والصحفيين أصبحوا جاهزين للعب هذا الدور برضاهم إلى حد كبير. خفضت السلطة التعرض للصحافة مع تبني الأخيرة للرواية الرسمية بالمقابل، وهو ما انتهى بإسكات الانتقادات لعرفات وسياسته وإدارته لمفاوضات أوسلو وجوهرها، وهو ما جعل فترة ما بعد الانتخابات فترة مجمدة، «حيث تبنى الصحفيون من ناحيتهم رقابة ذاتية واكتفوا بنشر الأخبار والآراء المقبولة على السلطة لاتقاء شرها»[٤٦].

لم يحل ذلك دون مواصلة السلطة الفلسطينية وأجهزتها ملاحقة الصحفيين، لا بل أصبحت الملاحقة والتعرض لصحفيين معينين ومحدودين وليس لطواقم التحرير ووسيلة الإعلام. تركز ذلك بشكل خاص على أولئك الذين كان عملهم الصحفي ثانويا، وأيضا على الصحفيين الذين يعملون في وسائل إعلام أجنبية بعد أن أحكمت السلطة قبضتها على وسائل الإعلام الفلسطينية. كانت السلطة حتى الانتخابات قد امتنعت عن التعرض واتخاذ إجراءات ضد صحفيين عملوا في وسائل إعلام أجنبية، رغم أنهم تجرؤوا على نقل أخبار غير مرضية لها. لكن السلطة اكتشفت مع الوقت أن لهؤلاء ولوكالاتهم وبخاصة الفضائيات العربية منها تأثيرا غير مرغوب فيه من قبلها على الرأي العام الفلسطيني، وقاد ذلك إلى ارتفاع عدد الخروقات التي تعرض لها الصحفيون من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية خلال عام ١٩٩٦ رغم أنه تقلص في عام ١٩٩٨ وواصل تراجعه في عامي ١٩٩٩ وألفين.

الصراع بين المفاهيم أدى إلى تعزيز الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الفلسطينيين

دار الصراع بين الصحفيين الذين أرادوا للاستقلالية السياسية التي تم تحقيقها أن تنسحب على الإعلام، وبين سلطات الحكم الذاتي الفلسطينية التي أخذت تنظر إلى كل نقد يوجه إلى طريقة تعاملها مع قضية الوطن على أنه خروج عن الصف الوطني في السنة الأولى من الحكم الذاتي. بلغ هذا الصراع أوجه عندما قامت السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥ بإغلاق بعض الصحف مؤقتا أو مؤبدا، وأحيانا بشكل فظ وباستخدام القوة. بدأت بعد ذلك بزمن قصير مرحلة فرض القيود بإشكال أقل حدة على محطات الراديو والتلفزيون الخاصة. تبلور منذ ذلك الحين توازن جديد في عالم وسائل الإعلام الفلسطينية. بدأت الصحف والصحفيون من جهتهم بممارسة رقابة ذاتية أقوى، وبدأت السلطة من ناحيتها عملية ممارسة للنفوذ بشكل غير مباشر على وسائل الإعلام.

كان قانون الطباعة والنشر الذي شرعته السلطة في هذه المرحلة يضمن حرية التعبير لكنه يمنع نشر ما «يمس الوحدة الوطنية وهذا مصطلح مطاط ومرن»[٤٧]. كان بوسع السلطة أن تلجأ إلى ذلك كذريعة لتقييد السلطات وتبرير ملاحقتها للصحفيين، رغم وجود تباين بالمفاهيم بين القائمين على وزارة الإعلام والمسؤولين المتنفذين الذين حملوا معهم تقاليد إعلامية من عهد منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت هذه المفاهيم مطابقة لمفاهيم القائمين على الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر كثيرا من

قربها من المفاهيم التي تعمقت بين بعض المسؤولين في وزارة الإعلام؛ ولذلك لم يتردد بعضهم بالقول: «إن الحرية المطلقة معناها الفوضى». أعاد هذا القول إلى أذهان الكثيرين نمط التفكير السائد لدى أنظمة سياسية مستبدة حكمت وتحكم في المنطقة. كان في هذا القول شيء من المنطق والصحة أيضا نظراً لواقع السلطة الفلسطينية التي كان عليها أن تتصرف كحكومة سيدة في الشأن الحياتي للفلسطينيين، وكسلطة مفوضة لا سيادة لها أو منقوصة السيادة في المجالات الأمنية على وجه الخصوص، حيث كانت هذه السلطة وما زالت غير واضحة المعالم والهوية، فلا حدود ولايتها واضحة على الأرض، ولا معالم سيادتها قائمة.

جعل هذا الحال وهذا التوجه السلطة تندفع في تحركها وملاحقتها للإعلام، والإيغال في قمعها للحريات الصحفية على النحو المفجع، الذي انتشر من قبلها في الضفة الغربية ومن قبل سلطة حركة حماس في قطاع غزة بعد سيطرة هذه الأخيرة على السلطة هناك في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧. جعل هذا الوضع الصحفيين تحت طائلة التهديد السلطوي على اختلاف مسمياته، وعزز بالتالي من «الرقابة الذاتية» وعاد وقلص من هامش حرية التعبير المتوافرة.

أدى توزيع الأدوار وتقاسم النفوذ بين سلطة الحكم الذاتي ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تعارض الدور الرسمي الموثق والدور الحقيقي. انعكس ذلك بين البنى القديمة لمنظمة التحرير ومؤسسات الحكومة الجديدة لدرجة أن الأشخاص أنفسهم في مواقعهم اتبعوا أنماطا سياسية متناقضة، «ففي حين يسمع المرء حديثا عن حرية الكلمة وحرية التعبير، يرى على أرض الواقع أن أصحاب هذا الحديث أنفسهم يمارسون أساليب القمع من اعتقالات عشوائية وتعذيب وما أشبه»[٤٨].

ساد هذا الواقع على الرغم من أن صلاحية إجراء المفاوضات السلمية مع إسرائيل ظلت من حق منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمسكت بذلك بقوة. وهو أيضا ما وافقت عليه حركة حماس بعد فوزها الكبير في ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، والتي جرت في آذار/ مارس من عام ٢٠٠٦، وكانت قد قاطعت الانتخابات التشريعية الأولى واعتبرتها «خيانية»، وذهبت إلى تهديد كل عضو فيها يشارك بالاقتراع والترشح في مثل هذه الانتخابات بالفصل من الحركة، وهو موقف طابق مواقف الفصائل اليسارية العلمانية وتحديداً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكن حركة حماس عدلت عن هذا الموقف في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦، حيث خاضتها وفازت بنحو ٦٠٪ من عدد مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وتعد تلك الانتخابات فاصلة في التاريخ الفلسطيني، وهو أيضا وجه من أوجه التناقض والتقلبات التي ألقت بظلها الثقيل على الصحافة والصحفيين في المناطق الفلسطينية.

الفصل الثالث:
الصحافة الفلسطينية ما بين عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨

التناقض في الرؤية الإعلامية

بدأ تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية يأخذ منحى متغيرا بعد إنشاء دولة إسرائيل على الجزء الأعظم من فلسطين الانتدابية عام ١٩٤٨، ولذلك أفرزت هذه الحركة الوطنية، في العقود الواقعة بين تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣وتأسيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وسائل إعلام شتى.

مع ظهور الراديو برزت جوانب القصور في الصحيفة كوسيلة إعلام؛ إذ لا تستطيع الصحيفة تخطي حدود النخبة المتعلمة خلافا للراديو ومن ثم التلفزيون، وهي كذلك مقيدة بالاعتبارات الجغرافية، مما يؤثر على انتشارها وعلى مادتها في آن واحد. بدا هذا واضحا في صحيفة «فلسطين» حيث اضطرت بعد إقامة دولة إسرائيل إلى الهجرة من يافا إلى القدس الشرقية؛ مما أدى إلى خسارتها لقسم من جمهورها ممن بقي يعيش داخل إسرائيل، واضطرت عام ١٩٦٧ وبعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية إلى الاحتجاب نهائيا عن الصدور.

وتظهر صحيفة تحمل الاسم نفسه بعد قيام السلطة الفلسطينية كصحيفة أسبوعية موالية للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والسلطة حديثة التأسيس. اختفت نهائيا بعد وفاته لعدم حصول صاحبتها الكاتبة ريموندا الطويل «حماة الرئيس الراحل» على التمويل الذي سبق أن حصلت عليه. وكذلك ظهرت صحيفة تحمل الاسم نفسه عشية الانتخابات التشريعية الثانية في آذار ٢٠٠٦ كصحيفة ناطقة باسم حركة حماس المعارضة، واستمرت بعد الحسم العسكري واستيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة في إطار صراعها مع حركة فتح بعد هزيمة الأخيرة في الانتخابات التشريعية في آذار/ مارس من عام ٢٠٠٦.

ليس هذا وحسب وإنما كان القصور الطبيعي لوسائل الإعلام المطبوعة ملموسا في الصراع الذي شهدته فلسطين. وقد بدا هذا واضحا بعد عام ١٩٦٧ من خلال إجراءات الرقابة المتنوعة التي فرضتها السلطات العسكرية الإسرائيلية؛ وبقيت مع ذلك الصحف ووسائل الإعلام التقليدية المرجع المعتمد للمراسلين الأجانب ووكالات الأنباء العالمية لفترة مستمرة.

احتل الراديو ومن ثم التلفزيون وبخاصة الفضائيات العربية بصورة أقوى منذ بداية التسعينيات مكانة مهمة في المجتمع الفلسطيني تخطت مكانة الصحيفة، وحسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المسح الثقافي-النتائج الرئيسية» أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦) وكذلك الجيروزاليم ريبورت في ١٩٩٩/٥/٢٤، يقرأ ثلث الفلسطينيين الجريدة بانتظام بينما يشاهد أكثر من ثمانين في المئة التلفزيون بانتظام، وهم يشاهدون بشكل خاص القنوات غير الفلسطينية. شهدت هذه النسبة ارتفاعاً متواصلاً رغم التدهور الاقتصادي الذي واكب اندلاع انتفاضة الأقصى، وما رافقها من حصارات وإغلاقات إسرائيلية، وحصار مالي وسياسي تفاقم خلال الحصارات التي فرضتها إسرائيل على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في سنوات الانتفاضة الأربع الأولى، وفرض إسرائيل للحصار المحكم إلى حد القطيعة على قطاع غزة بعد انفصالها عنه، ومن ثم خلال سيطرة حركة حماس عليه. حيث أشارت الاستطلاعات إلى أن نسبة الفلسطينيين الذين يملكون صحونا لاقطة قد ارتفع إلى أكثر من ٩٢٪، وقد ارتفعت مع ذلك مشاهدة الفلسطينيين للقنوات الفضائية العربية على وجه

الخصوص، رغم حالة الاستقطاب السياسي ونزوح المشاهدين المسيسين إلى القنوات التي تلبي توجهاتهم السياسية، فقد دلت نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) ونشره في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ على أن نسبة الفلسطينيين الذين لديهم جهاز تلفزة قد وصلت إلى ٩٩,٣٪ وأن نسبة الذين لديهم صحون لاقطة لمشاهدة الفضائيات قد ارتفعت إلى ٩٥,٤٪ بناء على عينة من "١١٩٤" مواطنا في أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

دلت النتائج التي خلص إليها الاستطلاع حول المحطة الأكثر متابعة من حيث البرامج الإخبارية فيها على ما يلي:
- ٥٤,٢٪ – قالوا إنهم يفضلون متابعة البرامج الإخبارية في قناة الجزيرة – عربية مستقلة.
- ١٤,٢٪ – قالوا إنهم يفضلون متابعة البرامج الإخبارية في قناة العربية— عربية مستقلة.
- ٨,٨٪ – قالوا إنهم يفضلون متابعة البرامج الإخبارية في قناة فلسطين— التابعة لحركة فتح.
- ٨,٣٪ – قالوا إنهم يفضلون متابعة البرامج الإخبارية في قناة الأقصى – التابعة لحركة حماس.
- ٦,٤٪– قالوا إنهم يفضلون متابعة البرامج الإخبارية في قناة المنار – التابعة لحزب الله.

كان الواقع الإعلامي الذي سيطر على الأراضي الفلسطينية بعد تطبيق أوسلو قد خلق حالة من الفوضى الإعلامية، ساهمت قلة الخبرة والمهنية والإمكانيات في تعميقها وتعقيدها، ويعترف الخبراء والمتابعون مثل الدكتور غسان الخطيب من مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC)، وداني روبنشتاين من صحيفة هآرتس الإسرائيلية بأنهما لا يستطيعان الجزم على نحو يقيني عندما يسمعون اسم بعض المطبوعات أو وسائل إعلام فلسطينية محلية إن كانت قد صدرت فعلا أم لا، وإن كانت قد صدرت فكم دام صدورها وبأية وتيرة، ولا يجزمون بشأن المحطات الخاصة الكثيرة، أيها يبث فعلا وأيها توقف عن البث.

أجمل الباحثان الألمانيان كريستوف رويتر وايرمترأود زيبولد في كتابهما "الإعلام وحرية الرأي في فلسطين"، الذي رصد تطور الإعلام مع نشوء السلطة الفلسطينية وعلى مدار أربعة أعوام، هذه الصورة من خلال الاستناد إلى مقولتين للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وللمفكر الفلسطيني العالمي إدوارد سعيد. وقد وجدا في التباين بين رؤيتهما "انعكاسا لحالة تلازم المتناقضات" التي كانت وما زالت حتى إعداد هذا البحث تسمم أجواء المجتمع الفلسطيني، ومع ذلك فلكل منهما مسوغات ودواع خاصة، وإنعام النظر يظهر صورة معقدة وحافلة بالمتناقضات فيما يتعلق بتطور الإعلام الفلسطيني في واقعه.

لقد حدد ياسر عرفات رؤيته بالقول: "لطالما عرف الفلسطينيون قيمة التعددية وحرية الرأي اللتين ظلت تتمتع بهما وسائل الإعلام الفلسطينية بصورة رائعة حتى يومنا هذا، ولطالما ترفعنا عن، ونظرنا بازدراء إلى المحاولات المضحكة التي تقوم بها بعض الدول العربية المجاورة لغرض تشديد الرقابة على صحفها، ولذا فسوف نواجه بكل قوة أية محاولة لتقييد وسائل الإعلام الفلسطينية. لقد كانت الحرية دائما أحد الأهداف الرئيسية للكفاح الفلسطيني"(١).

وحدد إدوارد سعيد بالمقابل رؤيته من تجربته الشخصية بالقول: «إن مصادرة كتبي تعكس المسار المأساوي الذي تنتهجه سياسة عرفات، هذا المسار سلب الفلسطينيين روحهم الكفاحية، وأدى إلى تعذيب معارضين حتى الموت، ومصادرة كتب آخرين، دون أن يقر على الملأ بالمسؤولية عن هذه الأعمال. . . معنى هذا أن تقوم نخبة مهيمنة، وبالتحديد من الثوريين والمناضلين السابقين، أي عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بانتهاج سياسة برغماتية. سواء عن قناعة أم بغير قناعة، واستخدامها ذريعة لخنق أية معارضة»(٢).

تعكس هاتان المقولتان النظرة الإستراتيجية لحرية التعبير التي غيبها الاحتلال وضاقت مع وصول السلطة

الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو. مما جعل المجتمع الفلسطيني يفتقد التجانس إلى حد كبير، حيث ضم تشكيلة واسعة وغنية من الفئات والأنماط الحياتية، بعضها كان شديد التباعد لكنها تعايشت، فكان هناك أهل المدينة وأهل الريف وأهل مخيمات اللجوء، وهناك الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة والقدس وداخل فلسطين عام ثمانية وأربعين، فلسطينيون يعيشون في الشتات وفي إسرائيل، مثقفون علمانيون وليبراليون تعلموا بالغرب وآخرون ذوو توجهات اشتراكية وإسلاميون والكادر الذي عاش الثورة وشكل عماد سلطة الحكم الذاتي التي أملتها اتفاقيات أوسلو وعاد في إطارها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها مجموعات تحكمت بها التناقضات أيضا.

«لم يكن هناك توافق على تغير الخطاب الإعلامي كي يتلاءم مع المرحلة الانتقالية المتمثلة بالتحول من الثورة إلى الدولة»[٣]. ذهب معسكر مؤيدي تغير الخطاب الإعلامي إلى النظر إلى ذلك على أساس أنه ينبع من ضرورة احترام الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل وتهيئة الأرضية لإرساء دعائم السلام، بينما معسكر المعارضين لتغير الخطاب الإعلامي واصل الحوار وكأن شيئا لم يحصل على الأرض، وانسحب ذلك على قضية التطبيع في العلاقات، قبل التوصل إلى التسوية النهائية مع إسرائيل وإنهاء النزاع وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه.

مراحل العلاقات المتبادلة بين الإعلام والسلطة الفلسطينية

نشأت على هذه الخلفية ومنذ عام ١٩٩٤ مجموعة من وسائل الإعلام، سعت كل منها إلى البحث عن المستهلك الملائم وسط التباين الضارب أطنابه، فمن المنشور الذي خرج من بين تروس مطبعة عتيقة، إلى المجلة التي تصل بالبريد الإلكتروني، ومن الجرائد العادية إلى المحطات الخاصة، وإلى هذا كله تضاف إمكانية استقبال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

كان على وسائل الإعلام الفلسطينية وأيضا العربية العاملة في الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الناشئة أن تبلور نظام علاقات متبادلة بينها وبين مؤسسات السلطة الحديثة. وقد مرت على هذا الأساس في خمس مراحل متميزة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ولغاية الاقتتال الداخلي الذي بلغ ذروته في سيطرة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ والانقسام الذي ساد الأراضي الفلسطينية.

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة من سبتمبر ١٩٩٣ واستمرت حتى أواسط عام ١٩٩٤، وقد شهدت نموا وازدهارا تمثل في ظهور صحف وإذاعات ومحطات تلفزة محلية بكثرة.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة مع إقامة أول سلطة وطنية فلسطينية فوق جزء من الأرض الفلسطينية في تموز/ يوليو ١٩٩٤ واستمرت حتى أول انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية جرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، وشكلت المواجهة المتواصلة بين الصحفيين ووسائل إعلامهم من جهة وأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية حول دور هذه السلطة على خلفية المفاهيم المتناقضة للجانبين أبرز سمات هذه المرحلة، وقد شهدت اعتقالات طالت عشرات الصحفيين.

المرحلة الثالثة: امتدت من الانتخابات في عام ١٩٩٦ والتي أضفت مزيدا من الشرعية على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وعززت مصداقية سلطته، واستمرت حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وقد تميزت بانتشار الخوف في أوساط الصحفيين وأزمة الثقة بينهم وبين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما دفع

الكثيرين من بين الصحفيين إلى تبني رقابة ذاتية خشية من استبداد الأجهزة الأمنية وتعرض مؤسساتهم للإغلاق رغم أن ما ميز هذه المرحلة هو التعرض المحدود والأقل عنفا من جانب أجهزة الأمن للصحفيين ووسائل إعلامهم.

المرحلة الرابعة: امتدت من بداية انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى الانتخابات التشريعية الثانية في آذار/ مارس ٢٠٠٦؛ ما ميز هذه المرحلة هو أن عمل الصحافة الفلسطينية والعربية انصب على تغطية أحداث الانتفاضة والمواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية التي كانت سببا للمواجهة بين الصحافة والسلطة. لا بل ما ميز هذه المرحلة هو تجانس المواقف حيث شعر الصحفيون أنهم في خندق واحد مع السلطة فكان هناك تجانس إلى حد كبير. وقد تعرض صحفيون ومؤسسات صحفية فلسطينية محلية للقصف والاقتحام والتدمير وإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، وقد سقط خلالها 13 صحفيا شهداء بنيران قوات الاحتلال التي خلفت أيضا ١٥٦ صحفيا جريحا والعديد من المعتقلين، وفق معطيات نقابة الصحفيين الفلسطينيين ومؤسسات حقوق الإنسان المختلفة.

المرحلة الخامسة: امتدت من الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني – يناير ٢٠٠٦، حيث انتهت بفوز حركة حماس أكبر فصائل المعارضة ثم تلاها الاقتتال الداخلي مع حركة فتح والتنازع على السلطة الذي انتهى بسيطرة حماس بقوة السلاح في قطاع غزة. كانت هذه المرحلة انقلابا مؤلما جدا قلص من حرية الصحافة على نحو كبير، تميزت بقمع وانتهاكات غير مسبوقة لحرية التعبير وشيطنة الآخر. ومنافسة محمومة بين سلطات حماس وفتح كل في موقعه في قمع الصحافة والصحفيين. فسقط خلالها صحفيون مضرجون بدمائهم وتعرض كثيرون للاعتقال والملاحقة، كما تعرضت مقرات لوسائل إعلام للاعتداء والحرق والتفجير. وهو ما وضع الصحفيين أمام اختبارات عسيرة أدت إلى تعزز الرقابة الذاتية لديهم وإلى حد ما انجراف البعض وتجندهم في صالح أحد الفرقاء، وبرزت فيها الصحافة الحزبية المجندة وضيقة الأفق على حساب الصحافة الوطنية والمهنية.

الاتهامات بالانحياز عمقت الرقابة الذاتية لدى الصحفيين

انسحبت حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني على النظرة من وسائل الإعلام غير الفلسطينية، وأصبح تصنيفها أو اتهامها بمحاباة طرف على حساب طرف أخر جزءا في عملية التحريض المتبادلة بين حركتي حماس وفتح.

تسبب الاتهام بعدم الحياد وعدم المهنية من جانب الجهات السياسية المتقاتلة، محدودة الأفق ومحدودة الفهم الحقيقي للإعلام ودوره، تسبب في تعزيز الرقابة الذاتية لتجنب المضايقات والانتقادات والاتهامات التي وجهت للصحفيين، وكان له التأثير السلبي على واقع العمل والحريات الإعلامية. لم تستند الاعتبارات التي ساقتها الأطراف الرسمية إلى أسس مهنية وإنما جاءت لاعتبارات سياسية في الغالب، وقادت هذه السياسات الممنهجة من الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية إلى تراجع الحريات الإعلامية، كما حدّت من قدرة الصحفيين الفلسطينيين على تغطية الأحداث بصورة فعالة ومهنية (٤).

كانت فلسطين ونظرا لموقعها ومنذ عشرات السنين هدفا لوسائل الإعلام الخارجية المختلفة، فكانت تصلها ليس فقط موجات بث المحطات الفلسطينية بل البث الإذاعي والتلفزيوني الإسرائيلي الرسمي الناطق بالعربية بالإضافة للبث القادم من الأردن ولبنان وسوريا ومصر وأيضا بث الإذاعات العالمية مثل مونتي كارلو الدولية والبي بي سي وصوت أمريكا وإذاعة برلين، وتبعتها محطات التلفزة والفضائيات على اختلاف أهوائها ومستوياتها، هكذا كان هذا المجتمع الفلسطيني الصغير معرضاً لكثافة إعلامية تفوق ما تتعرض له دول كاملة قائمة، ومجتمعات تزيد في عدد سكانها عليه بأضعاف المرات.

نشأ هذا الوضع أيضا عن الأحوال السياسية الشديدة الخصوصية للمنطقة، فمنذ إقامة دولة إسرائيل والحرب التي خاضتها ضد الفلسطينيين في البلاد، وضد الدول العربية المجاورة، والاهتمام الدولي والتركيز الإعلامي وردود الفعل السياسية منصبة جميعها على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. «لقد أسهم هذا كله في خلق اهتمام دولي غير مسبوق بتلك التناقضات، الأمر الذي عزز أشكال تطور محددة داخل المجتمع الفلسطيني»[٥].

فقد راحت حكومات ومؤسسات غربية، وما زالت حتى يومنا هذا تدعم عدداً كبيراً من المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية وما شابهها. وأخذ يعود إلى الوطن أكاديميون فلسطينيون درسوا في الغرب، لما شعروا به من وجود فرص متاحة رغم الوضع الاقتصادي المتردي. وقد تمسك العديد من الفلسطينيين العاملين مع التلفزيونات والإذاعات والجرائد ووكالات الأنباء الدولية بالحرفية الصحفية، وبالتقاليد الإعلامية التي ترى الإعلام نقلا للمعلومة وفضحا للممارسات المستورة؛ ولم يفعلوا ذلك عن اقتناع بالضرورة، فالحضور الكثير للمراسلين الأجانب جعل العمل الصحفي مصدر رزق مغريا، وجعل للصحفي مكانة مرموقة وجعله عنوانا يلجأ إليه الناس عندما تضيق بهم الحال سواء على يدي الاحتلال الإسرائيلي أو على يدي السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة.

جعل هذا العديد من الصحفيين يحاولون الصمود أمام الرياح العاتية التي انقضت على الحريات وحاولت الحد منها لصالح سوء الأداء والإدارة والفساد والاحتلال. فكانت حرية الصحافة والصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومات، ونقل الحقائق إلى المشاهدين تمثل إحدى وسائل المراقبة والمساءلة، وبالتالي مثلت أي محاولة لمنع الصحفيين عن القيام بواجباتهم انتهاكا واعتداء على حق المواطنين في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة. وهو ما دفع الصحفيين، وأيضا منظمات حقوق الإنسان إلى مطالبة المسئولين في السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية والحكومة المقالة في قطاع غزة، بالكف عن التدخل في عمل المؤسسات الإعلامية، والكف عن التحريض عليها، لأنه يشكل اعتداء على الحقوق والحريات العامة[٦].

غياب التوجهات الديمقراطية

تعود حقيقة غياب التوجهات الديمقراطية إلى أن فهم الإعلام بحسب كل التساؤلات لم يكن ملائما أصلا لوضع منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم تكن توجهاتها ديمقراطية بطبيعتها نظرا لدورها، كما أنها لم تكن قد اكتسبت شرعية من خلال صناديق الانتخاب، علما أن أيا من الفعاليات الوطنية لم يشكك بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات إلى إن اكتسبت حركة حماس قوة رأت أنها كافية للتشكيك بهذا الدور إن لم تحصل على نصيبها من التمثيل.

كان هذا الأمر قليل الأهمية وهامشيا، ما دام العدو المشترك، وهو إسرائيل يغطي على كل التناقضات الداخلية، ويحرم منظمة التحرير الفلسطينية من أي إمكانية لطرح نفسها دون انتخابات ممثلا لا منازع له لكل أبناء الشعب الفلسطيني، ويحرم الفلسطينيين من التصويت على هذا التمثيل. لكن فوز حماس ومن ثم استيلاءها على السلطة في غزة فاقم من تدهور حرية التعبير، وضاعف القيود على الصحافة، فلم تكن توجهاتها أكثر ديمقراطية من توجهات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الباقية في الضفة الغربية.

عاد انشغال الفلسطينيين في قضية تحررهم دون الالتفات إلى طبيعة النظام السياسي الذي يرغبون به، إلى أنهم اضطروا منذ بداية القرن الماضي لمصارعة عدوين لدودين هما: الانتداب البريطاني، والكيان الصهيوني، خلافا لما كان عليه الحال عند أشقائهم العرب في بلدان الجوار، حيث اهتموا بطبيعة النظام السياسي الذي يسعون إلى

إقامته، فتوزعت جهود الفلسطينيين على أمور أصعب وأخطر، تراوحت بين التحرر من الانتداب البريطاني من ناحية والحد من التوسع الصهيوني على أرضهم واستعمارها وتشريدهم من ناحية أخرى، "هذا الواقع أجبرهم على إرجاء قضية النظام السياسي الذي يسعون لإقامته، والهوية الثقافية إلى المستقبل الآتي"[٧].

تلخص الدور الرئيس للإعلام في فترة الاحتلال بتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية والتعبير عن مناهضة سلطة الاحتلال. وتمثل في سياق خدمة الهدف الرئيسي وهو النضال ضد الاحتلال، لذلك غابت التغطية الصحفية النقدية[٨]. لكن كل شيء تغير مع معاهدات أوسلو التي بمقتضاها انسحب الجيش الإسرائيلي من جزء من الأراضي الفلسطينية التي أحتلها عام سبعة وستين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأحيلت السلطة فيها إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وبدأ حكم ذاتي محدود يتحقق على نحو تدريجي، وهذه المعاهدات رغم تباين المواقف حولها «إلا أنها غيرت من فهم الفلسطينيين لأنفسهم»[٩].

لقد كانت هذه أول مرة يتحقق فيها شيء شبيه بصورة دولة ذات برلمان ورئيس منتخبين، وأصبح هناك فوق ذلك، وسائل إعلام فلسطينية تصدر خارج نطاق النفوذ الإسرائيلي، بل ضمن إطار مختلف تماما يتمتع بالتحرر من الرقيب الإسرائيلي، وهناك أيضا قيود جديدة تم وضعها عبر عدد من أشكال التدخل الذي تقوم به سلطات الحكم الذاتي رغم أن الوضع الاقتصادي للكثيرين قد ساء، وفلسطين المأمولة تقزمت على أرض الواقع إلى بانتوستانات مكونة من بقاع ومدن متناثرة حول تكتلات للمستوطنات الإسرائيلية المتزايدة.

الصحفيون بين توجهين في السلطة الفلسطينية

وقعت وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية، سواء المحتل منها أو التابع للسلطة الفلسطينية، بين المطرقة والسندان، وبدت رغم ما واجهته من انتقادات لاذعة أكثر ليبرالية وتنوعا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول العربية التي نشأت ونمت مجندة وموالية ومنحازة؛ فقد سمحت السلطة الفلسطينية الغضة بنمو إعلام خاص إلى جانب الإعلام الرسمي خلافا لما كان عليه الحال في معظم الدول العربية، وهي ميزة لم يتحل بمثلها سوى لبنان حتى أواسط التسعينيات.

كانت التجربة الفلسطينية متميزة بالمقارنة مع العديد من دول الجوار، التي رأى بعض منها في ذلك ضعفا يحسب على السلطة لكونها مقيدة بيدي إسرائيل، وتواصل الصراع بين المؤسسات السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية وداخلها، ودار دون هوادة بين من أراد توسيع هامش حرية التعبير والذين رغبوا وسعوا إلى تقليصه ما أمكن، ووصل هذا الصراع إلى الحسم مع انهيار معاهدة أوسلو عام ألفين بعد سبع سنوات على توقيعها، حيث بدأت مؤشرات تدل على رجحان الكفة لصالح مؤيدي تضييق الخناق وتقليص هامش حرية التعبير على الصحافة. وكان السبب في ذلك أن «لدى أصحاب التوجهات الدكتاتورية داخل السلطة من القوة والنفوذ أكثر مما لدى منافسيهم، كما كانوا أكثر استعدادا وعدة من أصحاب التوجه الليبرالي»[١٠].

أشارت دراسة أعدتها منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم «Peace Watch» في فترة الانتخابات التشريعية والرئاسية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ إلى نتيجة مفادها:

"إن الصحف تعرضت إلى سلسلة من العقوبات من جانب السلطة تتراوح بين تعطيل التوزيع وإغلاق مكاتب التحرير والمطابع، وصولا إلى التهديد بالاعتداء، وإلى السجن الفعلي للصحفيين. كما أن الرقابة بشكلها التقليدي على مضمون الصحف، كما كان معهودا أيام الاحتلال الإسرائيلي، قد مورست: ليس في إطار

مؤسسي، بل عن طريق الإيماءات والتهديدات غير الرسمية".

وربما يكون فيما واجهه مكتب قدس برس وهو مكتب صحفي صغير في رام الله دليل على ذلك. حيث داهمه الجنود الإسرائيليون في عام ١٩٩٥ بدعوى أنه تابع لحركة حماس، وداهمته أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في آذار/ مارس ١٩٩٦ واعتقلت صاحبه بعد أن حطمت محتوياته للسبب ذاته. وهو ما يكشف الحالة التي عاشتها وعايشتها الصحافة والصحفيون الفلسطينيون حيث كانوا بين سندان السلطة الفلسطينية من ناحية ومطرقة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى.

انسحب هذا الوضع أيضا خلال سنوات الانتفاضة الثانية والمعروفة بانتفاضة الأقصى، وذلك بعد أن عادت إسرائيل واحتلت بقوة جيشها المناطق التي كانت خاضعة للسلطة الفلسطينية، فعادت للتحكم بالفلسطينيين داخل مدنهم وقراهم ومخيماتهم لا بل داخل منازلهم أيضا، حيث تعرض العديد منها للاحتلال والسيطرة من قبل جنود الاحتلال، بسبب مواقع بعض منها لاءمت مصالحهم العسكرية. كما لم يتردد في احتلال مقار لمحطات تلفزة وإذاعات واستخدامها إن لزم الأمر للترويج لتهديداته أو بث أفلام إباحية جنسية، مثلما حصل مع بعض المحطات في رام الله، مثل تلفزيون وطن المحلي في حينه، خلال الاجتياح الكبير والحصار الأول على الرئيس الفلسطيني في ابريل/ نيسان عام ٢٠٠٢.

وجاء ذلك لإدراك سلطة الاحتلال للدور الكبير الذي لعبته هذه المحطات واستقطبت من خلاله المشاهدين. وزاد وضع الصحفيين تعقيداً وخطورة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية والصراع بين حركتي فتح وحماس، فأصبحت فوق رأسه ثلاث مطارق هي: فتح، وحماس، والاحتلال الإسرائيلي، بينما هو ممدد على سندان هيئة التحرير في وسيلة الإعلام التي يعمل فيها.

السياسة الإعلامية الرسمية أضرت بمصداقية الإعلام الرسمي

يعود سبب تفوق التلفزيون في المجتمع الفلسطيني ليس فقط لأنه أقدر على تقديم الترفيه، ولأنه أسهل استخداما من الصحيفة، فهناك عامل على نفس الدرجة من الأهمية وهو المصداقية. ففي السنوات الأولى من عهد السلطة الفلسطينية كانت وسائل الإعلام الفلسطينية تعد مصدر المعلومات الأكثر ثقة بين الناس، لكن السياسة الإعلامية المتشددة للسلطة إزاء وسائل الإعلام الواقعة في نطاق نفوذها أضرت بالمصداقية السياسية لهذه الوسائل، فاتجه الجمهور بدل مشاهدة التلفزيون الفلسطيني أو قراءة الصحيفة الفلسطينية إلى الإعلام غير الفلسطيني، عندما أراد الحصول على المعلومات الموثوقة. هكذا أصبحت قناة الجزيرة الفضائية التي تتخذ من دولة قطر مقرا لبثها عالميا وفي غضون عامين من تأسيسها عام ١٩٩٦، القناة الأكثر شعبية عند الفلسطينيين الذين اعتبروها، وبسبب شمول تغطيتها وإفساح تقاريرها المجال لوجهات النظر المتضاربة "سي إن إن العرب"(١١).

اعتمدت الإذاعات والتلفزيونات المحلية وفي كثير من الأحيان وتحديداً خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية على نقل ما تبثه الفضائيات الرائدة، وبخاصة عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني. أدت محاولات التقليد إلى زيادة الموقف تعقيدا أمام الصحفيين الذين تعرضوا للاتهام على أخبار لم ينقلوها واتضحت عدم دقتها، يشهد على ذلك تسرع المحطات التلفزيونية الخاصة-المحلية الفلسطينية في تقليد نقل «الخبر العاجل» الذي انطلقت به قناة الجزيرة خلال الانتفاضة، حيث استسهلت محطات التلفزة المحلية بثه بينما هي تقوم بنقل غير مشروع لبث قنوات أخرى؛ وقد تأذت الجزيرة بشكل خاص من وراء ذلك، فقد تكرر عدة مرات أن قامت بعض هذه التلفزيونات بنقل أنباء على أنها خبر عاجل وعلى شاشتها صور منقولة عن الجزيرة مع إشارة القناة حتى

ظن المشاهد أن الخبر مصدره الجزيرة، وقد اقتضى ذلك لفت انتباه القائمين على هذه المحطات للخطأ الحاصل وتنبيههم إلى أن تكراره سيؤدي إلى منعهم من نقل بث الجزيرة في المستقبل.

بلغت الفوضى ذروتها عندما أقدم تلفزيون الاستقلال في رام الله، التابع لعضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، على إعادة بث كامل امتد عدة ساعات كانت قناة الجزيرة قد نقلته حيا حين حصوله. كان الحدث محاصرة قوات الاحتلال الإسرائيلي لمقر الرئاسة في المقاطعة برام الله، وذلك عندما بدأت إسرائيل عملية «السور الواقي، التي بدأتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في ٢٨/٣/٢٠٠٢، حيث اجتاحت جميع المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية، وحاصرت في إطارها الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في مقر الرئاسة بالمقاطعة في رام الله، وقد حصلت قصة البث المعاد في محطة الاستقلال في الذكرى السنوية الثانية لبدء العملية العسكرية الإسرائيلية المذكورة. حيث كانت الجزيرة قد نقلت ببث حي الحصار وتدمير المباني وصور الدبابات الإسرائيلية تحيط بالمقر مع تعليق حيٍّ لمراسليها.

وما قام به تلفزيون الاستقلال المحلي بعد عامين هو إعادة البث في الذكرى السنوية الثانية للاجتياح وكان الزعيم الفلسطيني ما يزال على قيد الحياة، أي سبعة أشهر قبل وفاته، وبث التلفزيون المذكور تسجيلا كاملا لما نقلته الجزيرة مع إشارتها ببث متواصل امتد لأكثر من ساعة ونصف الساعة؛ ما جرى أهو ن من شاهد البث اعتقد لتوه أنه يشاهد بثا حيا مباشرا للقوات الإسرائيلية تجتاح رام الله وتحاصر مقر الرئاسة في المقاطعة، لا بل إن كثيرين هاتفوا مكتب الجزيرة ومراسليها مستفسرين عما يجري وبعض من هاتف كان مذهولا، رغم التأكيد أن لا شيء يحدث وأن الجزيرة لا تنقل هذا البث.

كان هناك من حاول حتى اتهام الجزيرة بالكذب والفبركة، واعتقد من سذاجته أنه يتابع شاشة الجزيرة والتبس الأمر عليه، ونسي أنه يتابع محطة محلية تعيد بثا عمره عامان. دفع ذلك مكتب الجزيرة في رام الله إلى إرسال طاقم تصوير إلى محيط المقاطعة للتحقق مما يجري. وكان من بين المتصلين إدارة جامعة بيرزيت حيث اتصلت نائب رئيس جامعة بيرزيت إلى مكتب الجزيرة في رام الله تستفسر عن حقيقة ما يجري في رام الله وحول المقاطعة ومقر الرئيس، لأن الطلبة يدعون إلى تعليق الدراسة والاحتجاج؛ إذ كانت الأخبار التي وصلت إلى الجامعة بسبب ذاك البث، تتحدث عن اجتياح إسرائيلي لرام الله، ومحاصرة الرئيس عرفات، وأن الجزيرة تقوم بنقله مباشرة. كان ذلك شكلا من أشكال التسرع وقلة المسؤولية التي مهدت فيما بعد للانزلاق في نفق الاقتتال الداخلي والتحزب الإعلامي.

كان المؤسف هو انزلاق العديد من المؤسسات الإعلامية الفلسطينية المحلية فيما بعد، وبخاصة في مرحلة الصراع بين فتح وحماس، «إلى حدود التورط في الصراع الداخلي والاحتراب، ومع ذلك لم تتوقف التخوفات والمحاذير عند هذا الحد، بل إن ما أثار قلق النخب الثقافية والمجتمعية هو أن يصبح الخطاب الإعلامي مؤججا للصراع ومحرضا عليه من خلال التعبئة المتعصبة وشيطنة الآخر إلى حد استباحة دمه وتصفيته بدم بارد» (١٢).

زاد ذلك الأمور تعقيدا وخطورة أمام الصحفيين الذين حاولوا الحفاظ على شيء من الموضوعية والحيادية في الصراع الداخلي. وهو ما جعلهم عرضة لاتهامات متنوعة راوحت بين التكفير والتخوين والانحياز وعدم الحيادية. وترتب على ذلك تضييق هامش الحرية المتوافر للعمل الصحفي، مما جعل الكثير من الصحفيين يؤثرون تغطية إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وقمعه على نقل الأخبار المحلية ومعالجتها صحفيا.

العام ٢٠٠٠ : واقع الأراضي الفلسطينية – اندلاع انتفاضة الأقصى

شهد عام ألفين تصعيدا في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطنين الفلسطينيين تمثل في الاستخدام المفرط للقوة، وإغلاق الأراضي الفلسطينية، وتزايد النشاط الاستيطاني، ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، إضافة إلى التنصل من تنفيذ استحقاقات اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسجل العام نفسه تصعيدا نوعيا في استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي لوسائل قتالية حربية في قمع الاحتجاجات الفلسطينية، وقد شارك المستوطنون بشكل واضح وبحماية جيش الاحتلال في مسلسل الاعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم[١٣].

يؤكد تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن لعام ألفين أن هذا العام بدأ بسقوط سبعة فلسطينيين شهداء، وذلك عندما قمعت قوات الاحتلال مسيرات سلمية فلسطينية انطلقت في مناطق فلسطينية عدة في هبة تضامن مع الأسرى في السجون الإسرائيلية بلغت ذروتها في شهر أيار من العام نفسه ليرتفع العدد إلى خمسة عشر شهيدا في يوم واحد، وهو العام الذي انتهى بارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين إلى ٣٢١ شهيدا بينهم ثلاثة عشر شهيدا من أبناء الفلسطينيين داخل إسرائيل، بالإضافة إلى جرح أكثر من عشرة آلاف آخرين مع تصاعد انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ .

كان من بين الشهداء عدد كبير من الأطفال وبعض أفراد الطواقم الطبية والأمنية الفلسطينية. وقد مارست قوات الاحتلال الإسرائيلي الاغتيالات والقتل العمد بدم بارد، كما كثفت من استخدام العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين، والتي اشتملت على إغلاقات، وتشديد الحصار وإحكامه على القرى والمدن الفلسطينية، وذلك على نحو لم يسبق له مثيل منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في حزيران من عام ١٩٦٧ . وقد تركت هذه السياسة آثارها السلبية المدمرة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الفلسطينية. وقد تسبب ذلك في فقدان نحو ربع مليون فلسطيني مصادر عملهم، وامتد إلى إغلاق المعابر الحدودية والميناء الجوي الفلسطيني الوحيد وهو مطار غزة الدولي، مما أدى إلى شلل شبه تام في أغلب المرافق الحيوية في المناطق الفلسطينية.

تواصلت الاعتقالات خلال عام ألفين حيث بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مع نهايته ١٨٠٠ أسير، ودمرت قوات الاحتلال في إطار الأشهر الأولى من انتفاضة الأقصى حتى نهاية عام ألفين حوالي ١٩٠٠ منزل جراء قصفها بالمدفعية والمروحيات العسكرية والزوارق الحربية الإسرائيلية، فضلا عن تجريف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية واقتلاع آلاف الأشجار المثمرة ولاسيما من شجر الزيتون.

وتصاعدت اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المقدسات الفلسطينية عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث طالت أكثر من أربعة عشر مسجدا وكنيسة بالإضافة لكنيس تابع للسامريين في منطقة نابلس. كما تصاعدت أيضا سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر – إسرائيل– والذين يشكلون نحو ٢٠٪ من المجموع الكلي لسكان إسرائيل، حيث شهدت نحو ثلاثين مدينة وقرية عربية في إسرائيل نشاطات تضامنية مع باقي أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار انتفاضة الأقصى، انتهت بسقوط ثلاثة عشر منهم شهداء وإصابة نحو ٥٠٠ آخرين بجراح بنيران عناصر الشرطة الإسرائيلية التي قمعتهم بقوة النار في بداية أكتوبر من عام ألفين.

الصحفيون هدفا للانتهاكات مع تصاعد الانتفاضة

لم يسلم الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تصاعدت هذه الانتهاكات مع اندلاع انتفاضة الأقصى وامتدادها، حيث كان العديد من الصحفيين وبخاصة المصورين عرضة لإطلاق الرصاص من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ وقد سجلت مؤسسات حقوق الإنسان ٧٨٧ انتهاكا تراوحت بين قتل صحفيين والتنكيل بهم في الفترة الممتدة من ١/ ١/ ٢٠٠٠ حتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧ على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي[١٤]، ولم تحمهم أحكام المادة ٧٩ من بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧ المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع والتي نصت على أنه:

«أ. يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولى من المادة ٥٠.

ب. يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول".

وقد جرح ثلاثون صحفيا ومصورا فلسطينيا وأجنبيا حتى ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٠ كانت جراح بعضهم خطيرة للغاية [١٥]. وشبهت اللجنة الدولية لحرية التعبير ما تعرض له الصحفيون من اعتداءات في الأراضي الفلسطينية بالهجمات التي شنها الحلف الأطلسي «الناتو» ضد التلفزيون الصربي في شهر نيسان/ إبريل عام ١٩٩٩، والتي شكلت انتهاكات للقانون الدولي.

نصبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٠ حاجزاً عسكرياً مفاجئاً عند مدخل القرى الشرقية لمدينة نابلس، واعترضت سيارة الصحفي ناصر اشتيه وفتشتها ثم حطمت زجاجها، كما اعتدت الشرطة الإسرائيلية مستخدمة القوة على الصحفي خالد عمار ويعمل مع القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي أثناء تغطيته للأحداث داخل باحة الحرم الشريف بالقدس في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠. وأصيب في الاعتداء المصور الصحافي محفوظ أبو الترك برصاصة مطاطية في خاصرته اليسرى، كذلك اعتدت القوات الإسرائيلية بالضرب على الصحفي خالد الزغاري مصور في وكالة رويترز وأيضا على عوض عوض المصور في وكالة الأنباء الفرنسية، وأطلق جنود الاحتلال في الخليل النار على عمر الجعبري الصحفي في شبكة إن بي سي الأمريكية، وقد أصيب برأسه.

وأصابت رصاصة معدنية الصحفي ناجي دعنا المصور في القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي، كما تعرض عطا عويسات للضرب المبرح من قبل سبعة جنود إسرائيليين في القدس في أثناء تغطيته جنازة الشهيد محمد السرخي في ٤/ ١٠/ ٢٠٠٠ وأفقده ذلك وعيه. وأصيب في الأحداث التي وقعت في تلك الفترة عدد من الصحفيين المحليين والأجانب، بينهم الصحافي الفرنسي ديليا المصور في مجلة نيوز ويك وقد أصيب برصاصة مطاطية في جبهته بتاريخ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٠، وأصيب الصحافي باتريك ماز المصور في وكالة فرانس بريس برصاصة مطاطية في يده، وأصيب الصحفي جان ماري بورجيه محقق في مجلة باري ماتش الفرنسية برصاصة حية في رئته اليسرى [١٦].

انتهاكات ارتكبتها السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية

استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام نفسه، وممثلة بأجهزتها الأمنية في انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي، وشهد عام ٢٠٠٠ العديد من الانتهاكات لحرية الرأي والتعبير، وتحديدا حرية العمل الصحفي والإعلامي، وأخذت هذه الانتهاكات أشكالاً مختلفة كالاعتقال وإغلاق محطات التلفزة والإذاعة الخاصة[١٧]. وبلغ مجموع الموثق منها ثلاثة عشر انتهاكاً. وشملت إغلاق تلفزيون النورس في الخليل بذريعة

بث مواد تحريضية في إطار برنامج بصراحة، وإغلاق إذاعة الحب والسلام وتلفزيون وطن في رام الله على خلفية برنامج حول إضراب المعلمين، وبث أغان وطنية خلال إضراب الأسرى وصور تشيع جنازات الشهداء، وهو ما تعارض مع اتفاق منع التحريض المبرم مع إسرائيل.

كما تم إغلاق تلفزيون النصر وإذاعة المنارة في رام الله ووقف بثها بشكل فوري، وداهمت قوةٌ من المباحث الجنائية مقر تلفزيون المهد في بيت لحم واعتقلت مديره سمير قمصية بذريعة بثه بياناً صادراً عن اتحاد محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية، احتجاجا على تدخلات الأجهزة الأمنية في شؤون وسائل الإعلام المحلية.

واعتقلت المخابرات العامة في غزة الصحفي عبد الله عيسى مراسل صحيفة الشرق الأوسط بتهمة تسريب ونشر أخبار تسيء لشخصيات فلسطينية، وشملت الاعتقالات صحفيين مثل فتحي البرقاوي نائب مدير إذاعة صوت فلسطين وغازي حمد مدير تحرير صحيفة الرسالة الناطقة باسم حزب الخلاص الوطني الإسلامي، والصحفي ماهر العلمي حول مشاركته بندوة تلفزيونية بعنوان «مساحة رأي».

العام ٢٠٠١: تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية مع تصاعد الأحداث الميدانية

تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني بشكل غير مسبوق خلال العام ٢٠٠١، وقد وصلت ذروة هذه الانتهاكات إلى اجتياح المدن والقرى والمخيمات والبقاء فيها ثم الانسحاب بعد فترة معينة، وشملت هذه الانتهاكات انتهاك الحق في الحياة، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وتقييد حرية الحركة والتنقل. وقابلت قوات الاحتلال الأعمال الاحتجاجية للفلسطينيين باستخدام مفرط للقوة مما أدى إلى استشهاد ٥٣٤ فلسطينيا وجرح أكثر من أربعة ألاف آخرين، وقد استخدم الاحتلال أساليب مختلفة في القتل والتدمير، بينها إطلاق الصواريخ وتفجير العبوات الناسفة بالقرب من المستهدفين أو إطلاق الرصاص عليهم من قبل جنود الاحتلال وعملائه، وأدت بعض عمليات الاغتيال إلى مقتل وإصابة مواطنين بينهم صحفيون تواجدوا على مقربة من المكان، كما مارست قوات الاحتلال القتل العمد ضد الجرحى الفلسطينيين، وبلغت في انتهاكاتها منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى أماكن تواجد المصابين [١٨].

لم يسلم الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، فقد تعرض إعلاميون لإطلاق النار من قبل هذه القوات؛ مما أدى إلى إصابة عشرات الصحفيين بجرح ومقتل البعض منهم. كما تعرض صحفيون للضرب والإهانة، ومنعوا من تغطية أحداث الانتفاضة أو الدخول إلى أماكن وقوع الأحداث في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تعرضت بعض الأبنية والمقار الصحفية للقصف الصاروخي الإسرائيلي، وقد «استهدفت هجمات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين دون أي استثناء، ومنهم الصحفيون الأجانب والعاملون في وكالات الأنباء العالمية. وقررت سلطات الاحتلال سحب البطاقات الصحفية والاعتمادات الرسمية لعشرات الصحفيين العرب والفلسطينيين بعد اتهامهم بالتحيز وعدم الموضوعية في نقل الأحداث الجارية. وذهب مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي إلى حد إعداد قائمة سميت بـ «القائمة السوداء» تضمنت أسماء الصحفيين والمراسلين والمصورين الذين تقرر سحب بطاقاتهم. وقد وثق التقرير السنوي السابع للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بعضا من تلك الانتهاكات.

خالفت هذه الاعتداءات أحكام المادة ٧٩ من بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧ المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع والتي نصت على أنه «يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصا مدنيين ضمن نص الفقرة الأولى من المادة ٥٠-ب يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول». كما شكلت خرقا للمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أنه لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»، وشكل أيضا خرقا للمادة ١٩-٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن «لكل فرد الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى[١٩] [٢٠].

انتهاكات بحق الصحفيين ارتكبتها السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية

لم يخل العام ٢٠٠١ من انتهاكات رغم انتفاضة الأقصى التي اشتد أوارها وما رافقها من ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لمختلف الجرائم بحق المواطنين والسلطة الفلسطينية وأجهزتها، فقد شهد هذا العام انتهاكات تعلقت بحرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي والإعلامي. وذلك بشكل مخالف لقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ الذي كفل حرية الصحافة والإعلام، ونصت المادة الثانية منه على أن «الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولا، كتابة وتصويرا ورسما في وسائل الإعلام»؛ وامتدت الخروقات والانتهاكات لتطال مؤسسات إعلامية عربية غير فلسطينية محلية مثل مكتب قناة الجزيرة الفضائية في رام الله لبثه ترويجا لفيلم وثائقي ظهر فيه متظاهرون من المعارضة الفلسطينية في لبنان يحملون صورة لياسر عرفات عليها حذاء، كما احتجز كبير مراسلي قناة الجزيرة وليد العمري في غزة لقوله في بث حي ومباشر «إن عرفات تمكن من العودة إلى غزة بعد أن حصلت تركيا على تعهد من السلطات الإسرائيلية بعدم تفتيش طائرته»، واعتدت عناصر من أجهزة الأمن الفلسطينية في مدينة غزة على مجموعة من الصحفيين لتغطيتهم مواجهات بين عناصر الأمن وطلبة من الجامعة الإسلامية. كما أوقفت السلطة الفلسطينية صحف الرسالة والاستقلال التابعتين لحركتي الجهاد الإسلامي وحزب الخلاص.

العام ٢٠٠٢: إرهاب الدولة

جاء العام ٢٠٠٢ ليجعل الفلسطينيين شعبا وقيادة هدفا «لإرهاب الدولة العبرية»[٢١]، فقد جرب الفلسطينيون ذاك الإرهاب بأبشع صوره، ودفع المدنيون الفلسطينيون ثمنا باهظا، بشريا وماديا جراء استمرار الاحتلال وتصاعد إجراءاته القمعية، وهي إجراءات وصلت وحشيتها حد استعمال الطائرات المقاتلة والمروحيات الحربية والدبابات والجرافات العسكرية لقصف وتدمير المقرات الأمنية والمدنية، والمنازل والمصانع، والميناء والمطار ومحطات الإذاعة والتلفزة، والسجون ومراكز التوقيف والمنشآت العامة والخاصة؛ وأدت هذه الإجراءات الإسرائيلية القمعية، التي شملت ارتكاب جرائم الحرب في مخيم جنين والمدينة القديمة في نابلس، كما في أماكن أخرى في نيسان من هذا العام إلى مقتل مئات الفلسطينيين وجرح الآلاف «استشهد خلال العام ألفين ١٠٧١ فلسطينيا بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي من بينهم ١٧٨ طفلا و٤٨ امرأة، ومن بين القتلى كان هناك ٨٢ فلسطينيا اغتالتهم قوات الاحتلال بأساليب مختلفة بالإضافة إلى ٢١ فلسطينيا قتلوا في ظروف غامضة و٢١ توفوا على الحواجز العسكرية الإسرائيلية بسبب عرقلة جنود الاحتلال وصولهم إلى المشافي لتلقي العلاج.

وارتكبت قوات الاحتلال الغازية عددا من المجازر خلال عملية عسكرية أطلقت عليها اسم - السور الواقي-

التي أعادت في إطارها احتلال كافة المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو (اتفاقية إعلان المبادئ المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣) كما استخدم الجيش الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية أثناء اقتحامه بعض المواقع والمنازل»[٢٢]. طالت عمليات الاعتقال عشرات الآلاف في ظروف غير إنسانية ومهينة، إلى جانب تدمير مئات المنازل وتشريد الآلاف من سكانها وبخاصة في رفح وجنين، وانتهاك جنود الاحتلال لحرمة المئات وربما الآلاف من المنازل فضلا عن حصار الناس وإخضاعهم لحظر التجوال الذي امتد شهورا، وزعزعة الحس بالأمان لديهم، حتى داخل غرف نومهم .

الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية

شهد عام ألفين واثنين تصعيدا غير مسبوق في اعتداء سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يسلم الصحفيون ومؤسساتهم الإعلامية من ذلك. وطالت الاعتداءات الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، فقد تعرض بعض منهم في أثناء عملهم لإطلاق النار من قبل جنود الاحتلال؛ مما أدى إلى استشهاد بعضهم وإصابة آخرين بجراح، وتعرض آخرون للضرب والاهانة، ومنعوا من تغطية بعض أحداث الانتفاضة، أو الدخول إلى بعض أماكن وقوع الأحداث، وتعرضت بعض المقار والأبنية الصحفية للقصف والتفجير والاقتحام.

واتخذت السلطات الإسرائيلية ممثلة بمكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي قرارا غير مسبوق، تمثل بسحب البطاقات الرسمية من عشرات الصحفيين العرب والفلسطينيين بعد اتهامهم بالتحيز وعدم الموضوعية في تغطية الأحداث في الأراضي المحتلة، وذهب مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي Government Press Office–GPO إلى حد إعداد قائمة سوداء، تتضمن أسماء الصحفيين والمراسلين والمصورين الذين تقرر سحب بطاقاتهم. ووفق ما تمكنت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الفلسطيني والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيقه في تقاريرهما السنوية أدت الاعتداءات إلى استشهاد الصحفي عماد أبو زهره من جنين وعصام التلاوي وريفائيل تشيريبلو في رام الله، وفتحت النار على طواقم صحفية مثل سيارة طاقم قناة النيل للأخبار مما أدى إلى إصابة مصورها كارلوس حنظل بجراح خطيرة.

كانت قوات الاحتلال قد فرضت تعتيما إعلاميا على الجرائم التي اقترفتها في مخيم جنين، حيث طاردت الصحفيين في الجبال والأودية ومنعتهم من الوصول إلى مدينة ومخيم جنين خلال المعارك الضارية فيه. وطاردت في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٢ طواقم صحفيين محلية وأجنبية كانت تحاول الدخول إلى المخيم والمدينة، وتعرض صحفيون كثيرون لمضايقات واعتداءات كثيرة من قبل الجنود على الحواجز وعلى مداخل منطقة جنين.

اقتادت دورية مجنزرة طاقم للجزيرة ضم مراسلها وليد العمري والمصور مجيد الصفدي ومساعده السائق عبد الناصر بعيرات إلى خارج منطقة جنين في ٩/ ٤/ ٢٠٠٢، وهناك عند معبر سالم –غرب جنين– صادر الجنود شريط تصوير فيديو وأتلفوه، واعتدى الجنود المتمركزون في منطقة سينما بيت لحم سابقا على عدد من المصورين والصحفيين في ٩/ ٤/ ٢٠٠٢ بينما كانوا يغطون الحصار الإسرائيلي لكنيسة المهد في مدينة بيت لحم، واعتدوا عليهم بالضرب مما أدى إلى إصابة بعضهم بجراح مثل مصور قناة الجزيرة مجدي بنورة.

وكانت قوات الاحتلال في مطلع العام نفسه قد دمرت بالقصف الجوي والمدفعي مبنيي الإذاعة والتلفزيون الفلسطينيين في كل من رام الله بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠٠٢، وغزة بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٢، واستولت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢ على مقر ومبنى وزارة الثقافة الفلسطينية في رام الله، حيث ضم المبنى مكاتب

ومرافق تلفزيون «أمواج» و«تلفزيون الاستقلال» المحليين. ولم تغادر المبنى إلا بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٢ مخلفة دمارا وأضرارا بالأجهزة والمعدات، فضلا عن تعطيل البث. وكان قد سبق لها أن اقتحمت المبنى نفسه بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢ بعد أن فجرت الباب الرئيس للمبنى وباب المصعد الكهربائي، واستولت على الطابق الذي تتواجد فيه محطة أمواج وحولته إلى ثكنة عسكرية لقربه وإطلاله على مقر الرئاسة الفلسطينية في مجمع مباني المقاطعة.

وسيطرت قوات مماثلة في نفس التاريخ على مبنى اتحاد الإغاثة الزراعية، الذي يحوي مقار لخمس محطات تلفزيونية محلية، عربية مثل تلفزيون وطن المحلي، وفضائيتي أبو ظبي واليمن بالإضافة لوكالات الأنباء العالمية رويترز والاسوشييتد برس، وفتحت دبابة نيران رشاشاتها على مقر قناة الجزيرة في مبنى بنك الأردن في مدينة البيرة المجاورة لمدينة رام الله خلال الاجتياح الأول لمدينة رام الله، واخترق الرصاص النوافذ حيث كان معظم الطاقم يبيت داخل المكتب نظرا لمنع التجوال وانتشار القوات الإسرائيلية، ووقع ذلك بينما كان أحد المصورين يلتقط صورا من إحدى النوافذ لما يجري في الخارج.

انتهاكات السلطة الفلسطينية لحرية التعبير

كان لتصاعد العدوان الإسرائيلي خلال عام ٢٠٠٢ وما نتج عنه من تخريب وتدمير لمقرات ومؤسسات السلطة الفلسطينية «أثر كبير ومباشر على تراجع بعض الانتهاكات من قبل السلطة الفلسطينية وأجهزتها»[٢٣]. وتجلى ذلك بشكل خاص على الصحفيين ومقارهم بكونهم وجدوا أنفسهم في خندق واحد مع السلطة والمواطن الفلسطينيين، مستهدفين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانهمكوا في تغطية أحداث الانتفاضة والاجتياحات الإسرائيلية وأغفلوا مرغمين وبإرادتهم أحيانا انتهاكات السلطة الفلسطينية وسوء أداء أجهزتها، وهي ما كانت تجر عليهم غضبها في الكثير من الأحيان. كان عدد الانتهاكات قليلا ونوعيتها خفيفة بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وفق ما رصدته الهيئة المستقلة لحقوق المواطن من انتهاكات لحرية العمل الصحفي في تقريرها لعام ألفين واثنين.

العام ٢٠٠٣: قسوة الظرف ورداءة الزمن

لم ترحم قسوة الظرف ورداءة الزمن الفلسطينيين شعبا وقيادة. وقد جاء عام ألفين وثلاثة ليرسم فترة حرجة ومعقدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث أصبح هذا الشعب وقيادته تحت الحصار والضغط الخانقين أكثر مما كان عليه حالهما في السنوات السابقة، وشهد العام المذكور استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإجراءاتها الحربية القمعية ضد شعب أعزل.

لقد أمعنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكاتها لحقوق المواطنين الفلسطينيين خلال عام ألفين وثلاثة، فقابلت أفعال المقاومة الفلسطينية، المسلحة منها وغير المسلحة، باستخدام القوة المفرطة؛ إذ استخدمت الوسائل القتالية الثقيلة، كطائرات (اف-١٦) والمروحيات المقاتلة والدبابات والرشاشات والمدفعية ضد شعب لم تتوافر له سوى بضع بنادق قديمة، مما أضاف ستمئة وسبعة وعشرين شهيدا جديدا كان خمسهم من الأطفال، بالإضافة لآلاف المعتقلين وتدمير مئات المنازل وتجريف الأراضي ومصادرتها، لغرض الاستيطان وامتداده المتمثل بمواصلة إقامة جدار الفصل العنصري الذي التف كالثعبان في جسد الضفة الغربية، وقطع الطرق بعشرات لا بل بمئات الحواجز العسكرية، وهو ما حول الضفة إلى كنتونات معزولة بعضها عن بعض؛ وأدى ذلك فيما أدى إلى إنهاك السلطة الوطنية الفلسطينية، وإحباط وتعطيل جهودها للإصلاح وإعادة البناء الديمقراطي في مناطق سيطرتها، وقد شل ذلك عمل المؤسسات السيادية على اختلاف أنواعها ومهماتها؛ مما

أفقدها القدرة والموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين(٢٤).

أدى استمرار الممارسات القمعية الإسرائيلية وبخاصة الحصار والأطواق والحواجز العسكرية التي جسدت إعادة احتلال الضفة الغربية والاجتياحات المتكررة لبعض المناطق في قطاع غزة، أدى إلى تعثر الجهود لإجراء الانتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي الفلسطيني والهيئات المحلية خلال عام ٢٠٠٣.

واصل الوضع الاقتصادي تدهوره بسبب تلك الممارسات وتفشت ظواهر أخذ القانون باليد واستشرت ظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، الذي استغله بعض المتنفذين في السلطة الفلسطينية لتحقيق مآرب شخصية وتصفية حسابات. وقد أخفقت الأجهزة الأمنية الفلسطينية على اختلاف مسمياتها بالقيام بواجبها؛ إذ لم تفلح في وضع حد لحالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح وظاهرة أخذ القانون باليد، وانتشرت ظاهرة المركبات غير القانونية والمسروقة، لا بل عمل بعض أفراد الأجهزة الأمنية وقادتها والمتنفذين على خرق القانون بأنفسهم، وقد عرض ذلك الحق في الحياة للانتقاص والانتهاك على نحو غير مسبوق، فشهد العام نفسه «٤٨ حالة قتل لسوء استخدام السلاح أو الفلتان الأمني، و٢٥ حالة وفاة ناتجة عن إهمال الجهات الرسمية و١٤ حالة وفاة بسبب أخطاء طبية، واعتقلت الأجهزة الأمنية ٦٤ مواطنا واحتجزت هذه الأجهزة عشرات المواطنين دون توجيه تهم لهم وتعرض ٥٥ منهم للتعذيب . . . ولم تتم محاسبة أحد» (٢٥).

شهد العام نفسه تصعيدا في العمليات الفدائية الفلسطينية على نحو تذرعت به إسرائيل لتصعيد سياسة اغتيال القيادات الفلسطينية وبخاصة في حركتي الجهاد الإسلامي وحماس. فاغتالت الشيخ إسماعيل أبو شنب وفشلت في محاولتها اغتيال الدكتورين محمود الزهار وعبد العزيز الرنتيسي والشيخين أحمد ياسين وإسماعيل هنية. لكنها تمكنت من الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي في العام التالي. وقد أدت عمليات الاغتيال هذه إلى زيادة عدد الضحايا من المدنيين، حيث كانت تستخدم طائرات (اف- ١٦) لقصف المنازل التي اشتبهت بأنهم تواجدوا فيها.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية في أعقاب عمليتين فدائيتين متتاليتين في معسكري تسريفيم جنوب تل أبيب وفي القدس بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠٠٣ قراراً مبدئياً بتاريخ ١١/ ٩/ ٢٠٠٣ بإزاحة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (إبعاده أو قتله) بعد أن اعتبرته مسؤولا شخصيا عن عمليات تفجيرية ومسلحة داخل إسرائيل لكنها غلفت ذلك بذريعة أنه «عقبة أمام عملية السلام»(٢٦)، وجاء القرار بعد عامين من محاصرته وعزله في مقر المقاطعة بمدينة رام الله.

قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف الصحفيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية؛ وذلك على خلفية تصعيد عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية، إذ تعرض صحفيون لإطلاق نار من قبل جنود الاحتلال، وأدى ذلك إلى استشهاد وإصابة عدد منهم، فقد أضيف إلى قائمة الصحفيين الذين قتلوا بنيران قوات الاحتلال اسمان جديدان. حيث قتلت قوات الاحتلال بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٣ الصحفي نزيه عادل دروزة في مدينة نابلس وكان يعمل مصورا في تلفزيون فلسطين. فقد اخترق عيار ناري أطلقه احد الجنود رأسه في أثناء تغطيته أحداثا جرت في نابلس. وقتلت بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٣ الصحفي البريطاني جيمس ميلر وكان يعمل في مؤسسة HPQ الإعلامية الأمريكية، حيث أصابه عيار ناري أطلقه جنود الاحتلال بينما كان يقوم بتصوير فيلم وثائقي عن حياة الفلسطينيين في حي البرازيل في مدينة رفح جنوب قطاع غزة. وأصيب من نيران الجنود الإسرائيليين الصحفي ناصر سليمان شتيه ويعمل لصالح وكالة أسوشييتد بريس الأمريكية خلال تغطيته أحداثا في نابلس. كما تعرض العديد من الصحفيين للضرب والإهانة من قِبل جنود الاحتلال

الإسرائيلي ومنع العديد من الصحفيين من تغطية الأحداث الجارية.

انتهاكات السلطة الفلسطينية

كانت انتهاكات السلطة الفلسطينية للحريات الصحفية في عام ألفين وثلاثة أقل بالمقارنة مع السنوات التي سبقته، لكنها شكلت رغم قلة عددها تطورا نوعيا؛ إذ شارك فيها مسلحون من مليشيات تبعت لفصائل أو متنفذين معظمهم في السلطة الفلسطينية.

فقد واصل جهاز الشرطة الفلسطينية إغلاق صحيفة الرسالة واقتحم عناصر من المخابرات مكتب قناة الجزيرة الفضائية في مدينة غزة واعتقلوا المراسل سيف الدين شاهين بعد مقابلة أجراها مع شخص ملثم أعلن أنه يتحدث باسم كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، وأعلن مسؤوليتها عن عمليتين مسلحتين داخل إسرائيل، وحاولت إجباره الكشف عن هوية المتحدث.

واقتحمت مجموعة مسلحة مقر راديو وتلفزيون نابلس المحلي واعتدت على العاملين بالضرب تحت تهديد السلاح، واقتحم خمسة مسلحين ملثمين مكتب قناة العربية الفضائية في رام الله، واحتجزوا ثلاثة موظفين داخل غرفة مغلقة وحطموا محتويات المكتب، وجاء ذلك بعد تهديد تلقاه أحد الموظفين من شخص تحدث باسم حركة فتح والسلطة الفلسطينية، وهدده على خلفية نبأ نقلته القناة عن مشاحنات داخل القيادة الفلسطينية.

العام ٢٠٠٤: رحيل عرفات في ظروف غامضة

كان عام ٢٠٠٤ مأساويا بشكل لافت بالنسبة للفلسطينيين، ففضلا عما تعرضوا له من قمع دام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي واستفحال مظاهر الفلتان الأمني فقدوا زعيمهم التاريخي ياسر عرفات، حيث توفي في ظروف مأساوية بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٤ ظلت ملابساتها غامضة إلى أن ألقى المؤتمر السادس لحركة فتح والذي التأم في مدينة بيت لحم بتاريخ ٤/ ٨/ ٢٠٠٩ بالمسؤولية على إسرائيل، وذلك بعد تبادل مخجل للاتهامات حول المسؤولية عن وفاته والتواطؤ مع إسرائيل. جاء رحيل عرفات بعد سلسلة اغتيالات نفذتها إسرائيل كان من أبرز ضحاياها الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس والدكتور عبد العزيز الرنتيسي من أبرز قادتها.

شهد هذا العام تصعيدا ملموسا بالانتهاكات الإسرائيلية للحريات في الضفة الغربية وقطاع غزة وبشكل خاص تجاه الصحافة والعاملين فيها. فقد سجلت منظمات حقوق الإنسان وحماية الحريات أكثر من ثمانين انتهاكا تراوحت بين القتل والجرح ومنع الحركة والاعتقال والقصف من الطائرات الحربية ومصادرة معدات صحفية، والضرب والاهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، ومداهمة مكاتب ومقار ومنازل لصحفيين ومنعهم من السفر، وشارك المستوطنون في العديد من هذه الاعتداءات [٢٧].

وقد صنفت لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك في بيان أصدرته بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠٠٤ بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الأراضي الفلسطينية بأنها من «أسوأ الأماكن في العالم بالنسبة للصحفيين». وكانت منظمة مراسلون بلا حدود من مقرها في باريس قد أصدرت هي أيضا سلسلة بيانات دانت فيها ممارسات قوات الاحتلال ضد الصحفيين العاملين في الأراضي الفلسطينية.

لم تقتصر سياسة العزل التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاعتداءات والانتهاكات بحق

الصحفيين العاملين في داخل هذه المناطق، وإنما امتدت إلى فرض قيود مشددة على دخول الأجانب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذلك في خطوة كان الهدف منها عزل هذه الأراضي عن العالم للتعتيم إعلاميا على ما تقترفه آلتها الحربية من جرائم بحق الفلسطينيين[٢٨].

انتهاكات لا حد لها

كان الصحفيون العاملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عرضة لاعتداءات قوات الاحتلال، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي التي نصت على أن "الصحفيين الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق النزاعات المسلحة يعدون أشخاصا مدنيين . . ."[٢٩]. لكن إسرائيل لم تأخذ بهذه القاعدة، فحاصرت الصحفيين داخل مناطق سكناهم، حيث منعوا من مغادرتها بسبب الحواجز العسكرية الكثيرة التي تقطع السبل وتسد منافذ المدن والقرى والمخيمات.

شكلت جريمة قتل الطالب الصحفي محمد عادل أبو حليمه بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٤ وكان مراسلا متطوعا في إذاعة صوت النجاح التابعة لجامعة النجاح الوطنية بنابلس وكان طالبا في قسم الصحافة فيها، شكلت ذروة في الاعتداءات الإسرائيلية، حيث فتح الجنود الإسرائيليون الذين اقتحموا مخيم بلاطة بأربع سيارات عسكرية محصنة النار عليه لحظة رفع الهاتف النقال الذي كان بحوزته وباشر بإبلاغ زميله في الإذاعة معاذ شريدة بخبر الاجتياح وكانت بحوزته كاميرا تصوير فوتوغرافي أيضا، وقد تواجد في تلك اللحظات عند مدخل مطعم يملكه والده قريب من مدخل مخيم بلاطه للاجئين شرق نابلس[٣٠].

كان هناك علاوة على جرائم القتل التي تعرض لها الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية عمليات إطلاق نار واعتداءات مختلفة كان من أبرزها تنكيل جنود الاحتلال بمجموعة من الصحفيين على حاجز قلنديا بين القدس ورام الله، واعتقال العديد من الصحفيين وإطلاق النار وقنابل الصوت والأعيرة المطاطية على الصحفيين؛ مما أدى إلى إصابة العديد منهم، وذلك بهدف منعهم من القيام بمهمتهم الصحفية خلال عمليات اجتياح للمناطق الفلسطينية.

يروي العديد من الصحفيين الفلسطينيين أن قوات الاحتلال كانت تستهدفهم لمنعهم من تغطية ما تفعله قواتها داخل المناطق الفلسطينية. يسرد علي السمودي مراسل لقناة الجزيرة الفضائية في جنين ومصور لصالح وكالة رويترز في شهادة قدمها إلى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أنه وبينما كان هو وزميله محمد بلاص يصوران عملية اغتيال نفذتها قوات كوماندوز إسرائيلية في منطقة جبل أبو ظهير في جنين بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٤ «تحركت سيارة جيب عسكرية نحوي وتوقفت بجانبي أنا وبلاص، ترجل منها جنود غاضبون، صوبوا أسلحتهم نحونا، وأمرونا بالمغادرة فوراً، استجبنا لطلبهم، وشرعنا بالابتعاد وكان علينا المرور من مكان تتوقف به سيارات عسكرية، وعلى بعد خمسين متراً ناداني محمد بلاص وما إن التفت نحوه وإذا بعيار ناري يصيبني في أنفي، ورغم أنني كنت على مقربة من سيارات الجيش وطلبت منهم إسعافي إلا أن أحداً منهم لم يتحرك . . .».

تكررت مثل هذه الصورة والمعاناة في كثير من المواقع. وتكشف رواية عبد الرحمان خبيصة المصور في وكالة أسوشيتد برس صورة لا تقل فظاظة وفظاعة، حيث هاجمه الجنود بينما كان يلتقط صوراً لمواطنين فلسطينيين قيدهم الجنود وطرحوهم أرضاً في مخيم العين غرب نابلس بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٤. وحسب شهادته للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان «صرخ عليَّ الجنود وحاولوا أخذ الكاميرا، فابتعدت عنهم، إلا أن أحدهم أطلق قنبلة صوت بين ساقي، لم أصب بأذى، فصرخ في وجهي قائلاً: في المرة القادمة سأطلق عليك رصاصاً حياً».

وصل الأمر بقوات الاحتلال إلى درجة قصف مقار صحفية من الطائرات، كما كان حال العديد من المكاتب في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث قصفت مروحيات عسكرية إسرائيلية بالصواريخ مقار لصحف الرسالة، والجيل للصحافة، وإذاعة صوت الأقصى.

الأسى والحزن وحدا الجميع

أدى الحزن العميق على القادة الذين اغتالتهم إسرائيل والرحيل المأساوي للرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى استمرار المعاناة تحت وطأة الاحتلال إلى توحيد مشاعر الحزن، حيث وجد الصحفيون الفلسطينيون أنفسهم في بوتقة واحدة مع أطراف السلطة وفصائل العمل الوطني والإسلامي، مما جعلهم ينصرفون عن التحديات الداخلية ويلتفتون أكثر لانتهاكات واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، حيث شكلت تهديداً لمجرد الوجود الفلسطيني. وشكل عام ألفين وأربعة مرحلة أشد قساوة بالنسبة لهم في الوصول إلى عين الحدث بسبب الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية.

وحدت حالة الحزن والأسى الفلسطينيين، وما ألم من تراجع في مكانة القضية الفلسطينية عالميا بسبب أحداث دولية جسام، مثل الاحتلال الأمريكي للعراق ومن قبله الحرب في أفغانستان، وتشتت الجهد والصوت العربي الرسمي بين مؤيد ومعارض، أدى بدوره إلى تعمق مشاعر الإحباط؛ وهو أيضا ما انعكس على عمل الصحفيين، الذين وعلى الرغم من انخراطهم في الحزن العام ومشاعر الإحباط، وجدوا أنفسهم يراوحون بين التشبث بما تبقى لهم من هامش حرية تعبير وبين التجند بمحض إرادتهم أو مرغمين إلى جانب «المصلحة الوطنية» بالصيغة التي عبرت عنها المليشيات المسلحة.

العام ٢٠٠٥: حصار مزدوج وخنق للحريات

واصلت سلطات الاحتلال خلال العام ٢٠٠٥ ممارساتها وقمعها للفلسطينيين وضاعفت من إجراءاتها المعيقة للحريات. حيث تواصل الإغلاق المحكم للمدن الفلسطينية بواسطة الحواجز العسكرية والسواتر الترابية، وواصلت بناء جدارها العازل الذي بدا تأثيره ملموسا ومدمرا لحرية وحركة الفلسطينيين؛ إذ باعد بين الطالب ومدرسته والمريض ومشفاه، والعامل ولقمة الخبز. وكان ذلك انتهاكا للقانون الدولي لأن الجدار يحرم الفلسطينيين من حقهم في العمل والصحة والتعليم. ومن أخطر آثار هذا الجدار منع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة الأجزاء [٣١].

شكل الاعتداء على الحريات بكونه عقابا جماعيا يحظره القانون الدولي الإنساني عقاباً لأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، وامتهانا لكرامة الإنسان «حيث واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تكريس سياسة الإغلاق المزدوج والحصار الشامل للأراضي المحتلة كنوع من العقوبة الجماعية للسكان المدنيين؛ وهو ما يتنافى مع المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والتي تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها . . .»[٣٢].

استمرت قوات الاحتلال كذلك في فرض إجراءات الحصار الداخلي الخانق وفي تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية على نحو حولها إلى معازل منفصلة. عزلت القدس المحتلة بالكامل عن باقي الضفة الغربية، وأقامت على مداخل التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وحدها ما يزيد على ستمئة حاجز عسكري؛ مما جعل تنقل المواطنين الفلسطينيين وبينهم الصحفيين أمرا مستحيلا في الكثير من الأحيان.

سارعت السلطات الإسرائيلية إلى منح معظم هؤلاء الصحفيين الذين تذرعت بمبررات أمنية للحد من حرية حركتهم تصاريح وبطاقات صحافة تتيح لهم الانتقال من الضفة الغربية إلى غزة، أو إلى حدودها مع إسرائيل، من أجل تغطية الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وإعادة الانتشار العسكري على حدوده، وأخضعت بعد إعادة الانتشار بقرارها المنفرد معابر قطاع غزة لقيود مشددة وبخاصة معبر رفح بين قطاع غزة ومصر، فقد أغلقته مدة ثمانين يوما خلال الأشهر الأربعة التي أعقبت انتشار القوات الإسرائيلية خارج القطاع في منتصف آب من العام نفسه حتى نهاية عام ٢٠٠٥، والتي عرفت بالانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب عن قطاع غزة.

ازداد عدد الحواجز العسكرية الثابتة ونقاط التفتيش العشوائية في أرجاء الضفة الغربية ووصلت مجتمعة إلى ٦٠٥ على نحو شكل امتهانا لكرامة الإنسان وانتهاكا لحقه في التنقل والحركة[٣٣]. استمرت المعاناة من حظر التجوال المتواصل والمكثف الذي فرضه جيش الاحتلال الإسرائيلي على البلدات الفلسطينية حيث تم تسجيل ٢٣ حظرا للتجوال في شهر أيار بمفرده، و١٦ حظرا للتجوال في شهر حزيران الذي يليه، وقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون ٢٠٧ فلسطينيين بينهم ٤٦ طفلا خلال عام ٢٠٠٥ مما رفع مجمل الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٤٠٤٣ شهيدا[٣٤].

تداخل الأحداث الفلسطينية وتداعياتها على الصحفيين

كان عام ألفين وخمسة غريبا على الفلسطينيين شعبا وقيادة. فقد ودعوا في الهزيع الأخير من العام الذي سبقه زعيمهم ياسر عرفات الذي لم يعرفوا منافسا له، وتقدموا فيه نحو المجهول في العام الذي تلاه، حيث دخلوا نفقا لا بصيص أمل في نهايته، تمثل بالتنازع على السلطة بين الفصيلين الأكبرين، فتح وحماس، بدا أحدهما كأنه شيخ يعد آخر أيامه وبدا الآخر كأنه شاب مقبل على الحياة. ولم يكن هناك أدنى شك بأن النظام السياسي الفلسطيني قد دخل منعطفا هاما برحيل عرفات وبما تمخضت عنه انتخابات المجلس التشريعي في الخامس والعشرين من كانون الثاني لعام ٢٠٠٦.

انعكس ذلك برمته على حقوق المواطن وعلى حرية التعبير. شهد العام نفسه أحداثا هامة، منها الانتخابات الرئاسية في ٩/ ١/ ٢٠٠٥، وانتخاب محمود عباس رئيسا خلفا لياسر عرفات، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد قريع، وأجريت ثلاث مراحل من الانتخابات البلدية كانت الأولى منها في نهاية عام ٢٠٠٤، وتم تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥ إلى ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦. كان سبب ذلك الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في منتصف آب عام ٢٠٠٥، وواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، الذي تضاعفت معه الانتهاكات الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم. تصاعدت في العام نفسه أيضا مظاهر الفلتان الأمني على نحو خطير جدا دفع ثمنه المواطن الفلسطيني وانعكست آثاره على جميع مناحي الحياة، حيث طال الأفراد والمؤسسات والأجانب، وأدى في الكثير من الأحيان إلى الوفيات والإصابات وتخريب الممتلكات العامة والخاصة.

شهد هذا العام على الرغم مما سلف ذكره تراجعا ملموسا في درجة تدخل الجهات الأمنية المختلفة في شؤون المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وبرز دور وزارة الإعلام في منع تدخل جهات أمنية أو مسها بحرية الرأي والتعبير. رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في مثال نادر محاولة محافظ طولكرم التدخل في شؤون محطات التلفزة المحلية من خلال إصداره بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٥ أمرا إداريا منع بموجبه هذه المحطات من بث الدعايات الانتخابية لانتخابات الهيئات المحلية، حيث ألزم في الأمر نفسه الكتل الانتخابية باعتماد الصحف المحلية للدعاية، وطالب جهازي الشرطة والأمن الوقائي في محافظته بإغلاق أي محطة تخالف الأمر

دون إنذار مسبق، لكن تدخل وزارة الإعلام جعل المحافظ يتراجع عن أمره ويصدر أمرا بديلا له يحدد فيه أوقات الدعاية الانتخابية، لم تقم الأجهزة الأمنية بأي إجراء ضد محطات التلفزة المحلية التي لم تلتزم بالأمر، وكان الأمران مخالفين لنص القوانين الفلسطينية.

تقول الهيئة المستقلة إنها لم تتلق في عام ٢٠٠٥ أي شكوى حول قيام أي جهاز أمني بإغلاق أي محطات تلفزة أو إذاعة. وهي إجراءات دأبت هذه الأجهزة عليها بكثرة في السنوات السابقة. وكان ذلك يتم دون أمر قضائي.

لم تكن الصورة وردية بالكامل، علما أن وزارة الإعلام منحت حوالي ١١١ رخصة عمل لمؤسسات إعلامية جديدة، وبذلك بلغ مجموع التراخيص الممنوحة لمؤسسات إعلامية ١٤٧٣، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥ حتى نهاية عام ٢٠٠٥. لكن وزارة الإعلام في المقابل وعلى مدار العام نفسه توقفت بموجب قرار اتخذه مجلس الوزراء في تاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٤ عن إصدار تراخيص جديدة لمحطات تلفزة وإذاعة محلية، بلغ عدد المحطات حتى ذاك العام ٢٧ محطة إذاعة و٣١ محطة تلفزيون كانت جميعا في الضفة الغربية. لم يتمكن أي مواطن في قطاع غزة من الحصول على ترخيص لمحطة تلفزيون، ولم تكن هناك شكاوى من مواطنين غزيين عن رفض وزارة الإعلام أو أي جهة أخرى منحهم تراخيص «لا يوجد حاليا لدى وزارة الإعلام أي سياسة لعدم منح تراخيص لمحطات تلفزيونية في قطاع غزة، وإذا كان يوجد سياسات تحول دون ذلك خلال السنوات السابقة، فهي سياسات ليست ذات علاقة بوزارة الإعلام»[٣٥].

شهد هذا العام ازديادا ملحوظا في هامش حرية الرأي والتعبير، وتجلى ذلك للمرة الأولى بازدياد نسبة المشاركين والمتحدثين باسم الفصائل المعارضة في برامج الإذاعة والتلفزيون الرسمية والمحلية. كانت الأحاديث تتطرق لجوانب نقدية لعمل السلطة الفلسطينية. «وأصبح من المألوف مشاهدة برامج نقدية لسياسات السلطة الوطنية على شاشات هذه المحطات بحرية أكبر»[٣٦].

الصحفيون هدفا لحالة الفلتان الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية

شهد ٢٠٠٥ ارتفاعا بعدد الصحفيين الذين تعرضوا للاعتداء من قبل عاملين في الأجهزة الأمنية وللاختطاف من قبل أشخاص مسلحين، وذلك على الرغم من التحسن الحاصل للوهلة الأولى.

فقد وقعت سلسلة اعتداءات على صحفيين فلسطينيين من قبل أفراد عاملين في أجهزة أمنية فلسطينية ومن قبل أشخاص مسلحين أيضا، تم فيها استخدام العنف الجسدي واللفظي واستخدام الأدوات الحادة.

١. اعتدى عدد من رجال الشرطة على ثمانية صحفيين فلسطينيين كانوا يغطون زيارة الرئيس محمود عباس لمقر قيادة الشرطة في مبنى الجوازات في مدينة غزة بتاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٥. وقد تضررت وتحطمت كاميرات ومعدات كل من محمود عبيد مصور قناة الجزيرة الفضائية، ووسام العشي مصور فضائية العالم الإيرانية، ونجيب أبو الجبين مصور الأسوشييتد برس، وإسماعيل الزعنون مصور وكالة رامتان المحلية للأنباء، في حين تعرض للضرب كل من محمد شناعة مصور وكالة رويترز العالمية، وحمدي الخور من الفضائية التركية ومحمد شبات وإسماعيل الزعنون من وكالة راماتان.

٢. اعتدى مجهولون على ثلاثة صحفيين قرب الحاجز العسكري الإسرائيلي أبو هولي القريب من مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥. فأصيب الصحفي شمس شناعة ومحمد عودة من

وكالة رويترز بجراح بعد أن طعنهم المجهولون بالسكاكين، وأصيب المهندس في البث الفضائي فايز أبو حلاوة من القدس، الذي كان برفقتهما، بجراح أيضا.

٣. أقدمت مجموعة من أفراد أحد الأجهزة الأمنية في بلدة الطيبة شرق رام الله على مصادرة كاميرا تخص الصحفية بثينة خوري وذلك بتاريخ ٣/ ٩/ ٢٠٠٥، لم يتم تمييزهم لأنهم ارتدوا زيا مدنيا، نظرا لأن البلدة تخضع لسيطرة كاملة للاحتلال الإسرائيلي. وكانت الصحفية بثينة خوري وهي من سكان القرية نفسها، حيث كانت تعد فيلما وثائقيا عن جرائم الشرف. وقد حطم هؤلاء الكاميرا وصادروا الأشرطة.

شهد قطاع غزة خمس محاولات اختطاف لصحفيين وعاملين في وسائل إعلام أجنبية ومحلية تم خلالها اختطاف ثمانية صحفيين محليين وأجانب في مقابل حالة واحدة عام ٢٠٠٤ وفق ما رصدته الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وطبقا لتقرير الهيئة وتحقيقات الشرطة فإن الهدف لم يكن المساس بحرية الرأي والتعبير بقدر ما ارتبط بأهداف أخرى كالحصول على عمل، وانتهت جميعها بسلامة المختطفين. لكن السلطة امتنعت عن القيام بأي إجراء قانوني بحق الخاطفين. وهو ما ساهم في ازدياد عدد حالات الاختطاف لتشمل فئات أخرى من غير الصحفيين.

شمل استهداف الصحفيين ووسائلهم الإعلامية منع نشر أي معلومات حول قوات الأمن الفلسطينية دون إذن من وزارة الداخلية. حيث أصدر مكتب الإعلام التابع لهذه الوزارة إعلانا في ١/ ٨/ ٢٠٠٥، جاء فيه «يحظر على وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، نشر أي أخبار مقروءة أو مسموعة أو مرئية، تخص قوات الأمن والشرطة الفلسطينية دون إبلاغ مكتب الإعلام في وزارة الداخلية والأمن الوطني . . . القرار المذكور جاء بعد تكرار نشر أنباء وصور مغرضة تمس بالأمن القومي والمصلحة الوطنية العليا؛ وذلك استنادا للمادة ٣٧ من قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام ١٩٩٥».

كان هذا الموقف من جانب مكتب الإعلام التابع لوزارة الداخلية مخالفا للمادة ١٩ من القانون الأساسي الفلسطيني وقانون المطبوعات والنشر، حيث حدد هذا القانون في نص المادة ٣٧ المعلومات التي لا يجوز نشرها على النحو التالي: «يحظر على أية مطبوعة نشر أي معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام أو أسلحتها أو عتادها أو أماكن تحركاتها أو تدريباتها». وهو ما لم يفعله الصحفيون الذين تعرضوا للملاحقة والاعتقال، وقد انتهكت الوزارة المذكورة حقوقهم وحرياتهم الصحفية.

بلغ العام ٢٠٠٥ في خرق حرية التعبير درجة غير مسبوقة عندما أوقف المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الدكتور حسن الجوجو رئيس محكمة استئناف غزة الشرعية، وأحيل للتحقيق على خلفية تصريحات صحفية أدلى بها، ونشرتها صحيفة صوت النساء التي تصدر عن طاقم شؤون المرأة في رام الله بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥، حيث كان جرمه أنه قال فيها «إن القضاء الشرعي كله يعاني بسبب غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمله، لذا انتشرت الارتجالية والفوضى».

العام ٢٠٠٦: استباحة غير مسبوقة

وجد الفلسطينيون أنفسهم يرقبون استباحة حرياتهم، ويواجهون تحدي المطرقة الإسرائيلية ومعها الدولية، وسندان أوضاعهم الداخلية التي شهدت تحولات وأحداثاً وانفلاتاً أمنياً وغيابا للقانون كادت تتحول إلى نمط حياة. وذلك على الرغم من الأمل الذي علقوه، وبعد مخاض عسير على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية،

التي فرضتها الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦، وانتهت بفوز ساحق لقائمة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس، التي حصلت على ٧٤ مقعدا في المجلس التشريعي من أصل ١٣٣ مقعدا تشكل المجلس الجديد، بينما لم تحصل قائمة حركة فتح إلا على ٤٥ مقعدا، وتوزعت المقاعد الثلاثة عشر الباقية على عدة قوائم ومستقلين. ناهيك عن النتيجة التي انتهت إليها الانتخابات التشريعية التي لم يشكك أحد بنزاهتها.

تعرضت الحكومة الفلسطينية التي تشكلت في ٢٨/٣/٢٠٠٦، إلى حصار دولي، وقطعت معظم الدول مساعداتها المالية، وتوقفت إسرائيل عن دفع المستحقات الجمركية للسلطة الوطنية، وألزمت الولايات المتحدة الأمريكية جميع البنوك العالمية بالامتناع عن التعامل المالي مع السلطة الفلسطينية وتحديدا مع الحكومة الفلسطينية. استكملت إسرائيل هذا الحصار المالي والسياسي باعتقالها عشرات النواب والوزراء في المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية مما شل قدرتهما على العمل. جاء ذلك انتقاما على عملية عسكرية نفذتها المقاومة الفلسطينية ضد موقع عسكري على الحدود شرق مدينة رفح في جنوب القطاع بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٦.

حيث تمكن المقاتلون الفلسطينيون من قتل عدد من الجنود وأسر أحدهم ونقله إلى داخل القطاع، حيث احتجزته حركة حماس واستخدمته كورقة مساومة للإفراج عن مئات من الأسرى الفلسطيني المعتقلين في إسرائيل. لجأت إسرائيل إلى ممارسات انتقامية وعقابية ضد المواطنين المدنيين في قطاع غزة، فاستهدفت في هجماتها البنى التحتية والممتلكات العامة الحيوية المدنية وغير الحربية التابعة للسلطة الفلسطينية، وسدت كافة المعابر محولة قطاع غزة إلى سجن كبير.

ازدادت بذلك حدة الصراع والاستقطاب السياسي بين القوتين الرئيستين على الساحة الفلسطينية، وهما حركة فتح التي انفردت وتربعت على رأس قيادة السياسة الفلسطينية لأكثر من أربعة عقود، وحركة حماس التي فاجأت الجميع بقوتها الجماهيرية، عندما فازت بمعظم مقاعد المجلس التشريعي. تنامى الصراع على هذه الخلفية بين القطبين، وبدل أن يدار في المؤسسات الدستورية انتقل إلى أطر أخرى، وكانت أدواته عنيفة وضعت المجتمع الفلسطيني برمته على شفا هاوية الحرب الأهلية، وبدل أن تقسم فتح وحماس السلطة كما يجري في معظم بلدان العالم قسمتا الوطن.

هكذا نشأت سلطتان إحداهما يمثلها الرئيس محمود عباس وتدعمها حركة فتح بجميع تشكيلاتها وسلطة تمثلها الحكومة برئاسة إسماعيل هنية تدعمها حركة حماس، وادعت كل من السلطتين تمثيلها للشرعية القانونية والمجتمعية. انعكس ذلك بالصراع على مؤسسات السلطة الفلسطينية وبخاصة الأمنية منها، التي بدت كأنها تعمل وفق مرجعيات غامضة أحيانا وفي أحيان أخرى متناقضة، ولم تستطع القيام بالدور الوطني المنوط بها.

هكذا أدى ضعف السيطرة المركزية للسلطة إلى تنامي دور المنظمات والمجموعات المسلحة والعشائر على حساب السلطات المركزية، انعكس ذلك بتنامي ظاهرة الانفعالات الأمنية وازدياد مظاهر الاعتداء على حياة المواطنين وممتلكاتهم إضافة إلى الاعتداء على المؤسسات العامة.

أصبحت هذه القوى تشكل مصدر قوة يفوق قوة السلطة المركزية، وأصبح النظام السياسي الفلسطيني بمجمله مهددا بالانهيار، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام سلطة عاجزة مترهلة غير قادرة على أداء مهماتها الأساسية، في طليعتها الحفاظ على سيادة القانون وشموليته وثبات تطبيقه والفصل بين السلطات الثلاث والمحافظة على الحقوق والحريات العامة والفردية؛ مما جعل استمرار وجود السلطة الوطنية وعدمه مثار جدل ونقاش.

أرضية خصبة للاعتداء على الصحفيين

تزايدت مظاهر الاعتداء على الصحفيين ومؤسساتهم، وتزايدت معها عمليات اختطاف صحفيين محليين وأجانب من قبل مجموعات مسلحة. تصاعدت الاعتداءات على الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام من قبل مجهولين ومجموعات مسلحة وأجهزة أمنية فلسطينية، وتعرضت محال تقديم خدمات الإنترنت وبيع الكاسيت والأسطوانات إلى التفجير، وانحصر الحق في إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون بالسلطة الوطنية وتراجعت حيادية وسائل الإعلام الرسمية بعد ربطها بمؤسسة الرئاسة بدلا من مجلس الوزراء؛ حيث اتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني قرارا بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ عدل من خلاله المادة ١٧ من نظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية والفضائية واللاسلكية لسنة ٢٠٠٤ لتصبح «إنشاء المحطات الإذاعية والتلفزيونية حق حصري للسلطة، ويجوز منح هذا الحق للمؤسسات والهيئات المحلية والشركات الخاصة». هكذا أصبح النص بعد أن كانت هذه المادة تقر «بأن تنظيم وترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية حق حصري للسلطة الوطنية». شكل ذلك تغيرا خطيرا تترجم في تقييد حرية الرأي والتعبير.

اعتبر الصحفيون ومعهم منظمات حقوق الإنسان والتي تعنى بالحريات «أن حصر حق إنشاء المحطات الإذاعية والتلفزيونية بالسلطة الوطنية فيه تقييد لحرية الرأي والتعبير، ولحرية العقيدة. وشكل التعديل الجديد قيدا أكبر لحرية الرأي والتعبير، باعتباره أن السلطة الوطنية هي جهة تنظيم وترخيص لوسائل الإعلام، وليست صاحب حق حصري لإنشائها». كانت المادة ٢٧- الفقرة ٢ من القانون الأساسي قد نصت على أن «حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقا لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة». وهو ما وجد تفسيره في أن حق الإنشاء مكفول للمواطن بموجب القانون الأساسي وأن قرار مجلس الوزراء شكل تقيدا لهذا الحق.

جاء المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأعاد بموجبه وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، والهيئة العامة للاستعلامات، وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وقناة فلسطين الفضائية، واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، إلى رئاسة السلطة الوطنية بعد أن كانت تتبع وزارة الإعلام في عام ٢٠٠٥ في إطار إصلاحات إدارية ومؤسساتية، جاء المرسوم ليشكل تراجعا كبيرا يؤثر على نحو كبير على حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية وعلى حيادية هذه المؤسسات التي أصبحت منحازة بشكل كامل لرئيس السلطة ولحركة فتح التي تزعمها. هنا اختلط مفهوم حرية التعبير بالتحريض، وهو ما جعل الكثير من وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والفصائلية تخرج عن قواعد حرية التعبير وتدخل في عملية التحريض في ظل الصراع بين حركتي فتح وحماس.

كانت تغطية بعض وسائل الإعلام المحلية الفلسطينية تساهم في تأجيج الصراع وحدوث أعمال مخالفة للقانون وتبرر مثل تلك الإعمال. أكد ذلك رصد للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وقفت فيه على أن بعض الإذاعات المحلية في قطاع غزة كانت تحرض المواطنين بصورة مباشرة على العنف تجاه الآخرين، وكانت تنشر أنباء غير صحيحة بهدف تأجيج المشاعر مما ساهم في زيادة حدة الاقتتال الداخلي. لكن السلطة وأجهزتها المعنية تجاهلت ما يجري ولم تلاحق وسائل الإعلام المتهمة بالتحريض. بالمقابل لجأت إلى إجراءات تحد من حرية الرأي والتعبير، مثل وصف بعض الكتاب بالأقلام المأجورة والصفراء [٣٧]، وذلك لأنها انتقدت بعض ممارسات الحكومة التي كانت بقيادة حركة حماس في تعاطيها مع الشأن العام. هذا بدوره شكل تربة خصبة للاعتداء على الصحفيين ووضعهم في دائرة الاستهداف.

تفجير وحرق واعتداءات لا حد لها

تصاعدت الاعتداءات كما ونوعا في الضفة الغربية وقطاع غزة وتنوع المعتدون فيها. فقد ارتفع عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاختطاف من قبل أشخاص مسلحين. رغم أنها لم ترتبط بالضرورة بحرية الرأي والتعبير بقدر ارتباطها بأهداف أخرى، انتهت جميعها بإطلاق سراح المختطفين، وكشف الخاطفون عن هوياتهم الشخصية والفصائلية في الكثير من الأحيان، إلا أن السلطة الوطنية امتنعت عن القيام بأي إجراءات قانونية ضد المجرمين.

تزايدت، في هذا العام، بشكل ملموس الاعتداءات من قبل أفراد مجهولين ومجموعات مسلحة محسوبة على تنظيمات سياسية على صحفيين ووسائل الإعلام المحلية والأجنبية، والتي زادت على عشرين اعتداء بينها انتهاكات اقترفتها أجهزة أمنية [٣٨]، كان أبرزها اقتحام مكتب التلفزيون الألماني في مدينة غزة واختطاف عدد من الصحفيين العاملين فيه، واختطاف المذيع سليم أبو عمر والصحفي الاسباني إيميليو موريناس في غزة، والاعتداء على مقر قناة الجزيرة الفضائية في رام الله وإحراق سياراتها ومن بينها أستوديو نقال وسيارة مدير المكتب وليد العمري.

بينما اقتحم عشرات المسلحين من حركة فتح مقر صحيفة منبر الإصلاح الناطقة باسم حركة حماس في رام الله، اقتحم مسلحون من حركة حماس مقر التلفزيون الفلسطيني في خانيونس، وأصيب المصور الصحفي أسامة السلوادي بجراح خطيرة شلت حركته من نيران أطلقها مسلحون من فتح كانوا يحتفلون قرب مكتبه في رام الله. وتعرض نحو ثلاثين محلا لخدمات الإنترنت وبيع الاسطوانات وأشرطة الأغاني لاعتداءات مختلفة في قطاع غزة.

انتهاكات إسرائيلية

اعتمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحصار والإغلاق لتصبح السياسة الرسمية لها؛ مما جعل العام ٢٠٠٦ يشهد فترات إغلاق وحصار طويلة شملت جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، شملت سياسة تجويع جماعية على المواطنين الفلسطيني في قطاع غزة؛ مما أنذر بوقوع كارثة إنسانية وصحية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لنحو مليون ونصف مليون مواطن فلسطيني يعيشون في القطاع.

أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعابر الدولية إلى الضفة الغربية وإلى قطاع غزة ٢١٥ مرة [٤٠]، كما قيدت حركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال تنفيذ خطة فصل محكم بين مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية وعزلها عن القدس، وشددت الإجراءات على معابر محورية مثل معبر زعترة الذي يربط شمال الضفة بجنوبها وشرقها بغربها، وكذلك فعلت بحاجز قلنديا بين رام الله والقدس الذي يربط الشمال والوسط بالقدس والجنوب[٤١]؛ وقد شكل ذلك عقوبات جماعية حظرها القانون الدولي الإنساني[٤٢].

بلغت التصرفات الحاطة من كرامة الإنسان ذروتها في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٦ حيث أجبر جنود الاحتلال الإسرائيلي على حاجز إيرز «بيت حانون» شمال قطاع غزة الصحفية السويسرية كارين وينغر مراسلة صحيفة «نيوز ورشر ويتونغ» على خلع ملابسها ثلاث مرات والبقاء بملابسها الداخلية، والعبور ست مرات عبر جهاز الأشعة بذريعة الفحص الأمني وأن خللا أصاب الجهاز، وذلك لدى محاولتها العبور من قطاع غزة إلى إسرائيل، كانت في كل مرة تعود وترتدي فيها ملابسها يجبرها الجنود على خلعها ثانية وهي تصرخ وتبكي مثلما أفاد زميلها[٤٣].

صادرت قوات الاحتلال معدات تصوير خاصة بالمصور الصحفي عماد برناط في أيلول عام ٢٠٠٦ ويعمل

لصالح وكالة رويترز، بينما كان يصور احتجاجا فلسطينيا ولمتضامنين أجانب وإسرائيليين ضد إقامة الجدار العازل في قرية بلعين، كما صادرت معدات التصوير الخاصة بالصحفي ناصر إشتيه الذي كان يعمل لصالح وكالة أسوشييتد برس بينما كان يغطي توغلا عسكريا إسرائيليا في مدينة نابلس بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٦.

شكل ذلك أرضية خصبة لمزيد من الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. أبرزها عملية اختطاف الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات ورفاقه الأربعة المتهمين باغتيال الجنرال الإسرائيلي الوزير رحبعام زئيفي، انتقاما ورداً على اغتيال إسرائيل لأبي علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية في صيف عام ٢٠٠١، واختطفت معهم العميد فؤاد الشوبكي المتهم بتمويل تهريب أسلحة بسفينة كارين «A“ من سجن أريحا التابع للسلطة الفلسطينية بتاريخ ١٤/ ٣/ ٢٠٠٦.

جاءت العملية الإسرائيلية في أريحا خدمة لمعركة الانتخابات التي خاضها إيهود أولمرت كخليفة لأريئيل شارون الذي شل المرض دماغه. واعتقلت سلطات الاحتلال ثمانية وزراء وعشرين عضوا من أعضاء المجلس التشريعي في معظم محافظات الضفة الغربية بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٦، بالإضافة لعدد كبير من قيادات حركة حماس في الضفة انتقاما على أسر المقاومة للجندي جلعاد شليط.

اعتقلت قوات الاحتلال في هذا العام نحو ٥٦٧١ فلسطينيا، وارتفع مجموع الأسرى في السجون الإسرائيلية بذلك إلى أكثر من عشرة آلاف أسير[٤٤]. استشهد ٤٦٧ فلسطينيا في قطاع غزة بمفرده في الفترة الممتدة ما بين ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦ و٢٦/ ١١/ ٢٠٠٦ وجرح ما يقارب ١٣٠٠ مواطن. كان العام بمجمله قد شهد ارتفاعا بأعداد الضحايا بالمقارنة بالعام ٢٠٠٥، حيث استشهد ٦٦٠ فلسطينيا بينهم ١٤١ طفلا و٣٢٢ مدنيا بنيران قوات الاحتلال والمستوطنين[٤٥].

لم يسلم الصحفيون في ظل هذا التصعيد الإسرائيلي، حيث تعرضوا لاعتداءات مستمرة من قبل قوات الاحتلال؛ فقد استشهد الصحفي زكريا أحمد عندما استهدفت طائرة إسرائيلية منازل للمواطنين شمال مدينة خانيونس، وبلغ عدد المصابين من الصحافيين ستة وثلاثين مصابا خلال عام ٢٠٠٦ جراء إطلاق النار عليهم، أو ضربهم من قبل جنود الاحتلال، كما بلغ عدد حالات الاعتقال والاحتجاز وسحب البطاقات وإطلاق النار على الصحفيين إحدى وثلاثين حالة [٤٦].

كانت إسرائيل قد شنت حربها الثانية على لبنان في تموز من العام نفسه واستمرت ثلاثة وثلاثين يوما، وقد شددت السلطات الإسرائيلية من قبضتها وملاحقتها للطواقم الصحفية العربية التي كانت تغطي الحرب من الجانب الإسرائيلي، فتعرضت طواقم الجزيرة لأربع عمليات احتجاز. حيث احتجزت في المرة الأولى المراسل الياس كرام والمصور مجيد الصفدي ومساعده عبد الناصر بعيرات مدة ساعة داخل سيارة مغلقة في مركز شرطة حيفا، ثم احتجزت في اليوم التالي مدير مكتب الجزيرة مع فريقه مجيد الصفدي وعبد الناصر بعيرات أكثر من ساعتين في المرة الأولى في مركز شرطة حيفا، حيث اعترضتهم قوة أخرى عند مدخل مدينة عكا بذريعة تلقيها اتصالات من إسرائيليين قلقين من وجود طواقم صحفية عربية في المنطقة.

عادت السلطات الإسرائيلية واعتقلت وليد العمري في بلدة كفر ياسيف ونقلته إلى مركز الشرطة في مدينة عكا حيث تعرض لتحقيق استمر ست ساعات. حاولت المخابرات فيها إلصاق تهمة نقل معلومات عن أماكن سقوط الصواريخ إلى حزب الله. ترافق ذلك مع حملة تحريض رعناء من قبل بعض الصحفيين ووسائل الإعلام الرسمية الإسرائيلية؛ مما تسبب بإثارة الشارع الإسرائيلي ضد الجزيرة والتعامل مع طواقمها في منطقة شمال إسرائيل على أنها تخدم طرفاً معادياً.

العام ٢٠٠٧ : صراع دام على منافع السلطة بين فتح وحماس

أسفرت الاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي استهدفت الصحفيين منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ عن استشهاد ثلاثة عشرة صحفيين بنيران قوات الاحتلال وإصابة ٤٥٦ صحفيا بجراح، واعتقال وسحب بطاقات وإطلاق النار على صحفيين دون إصابات لـ ٤٨٥ صحفيا. وبلغت حالات الاعتداءات على المؤسسات والمعدات الصحفية من قبل قوات الاحتلال ٢٢٠ حالة، وأصبح مجموع الانتهاكات ضد الصحفيين خلال السنوات الست الأولى من عمر انتفاضة الأقصى ١١٤٧ حالة اعتداء[٤٧].

كان العام ٢٠٠٧ مثقلا بأحداث جسام ومتغيرات مفصلية تركت آثارها على مجمل القضية الوطنية والكفاح الفلسطيني. بلغ الصراع الداخلي على السلطة بين أكبر فصيلين فلسطينيين ذروته بالاقتتال الدامي في شهر حزيران، مما أدى إلى انقسام في النظام السياسي بين غزة والضفة الغربية على نحو عزز من الانفصال الجغرافي، الذي طالما تمنت المخططات الإسرائيلية فرضه بشتى الوسائل والمبررات. انتهى الأمر بالفلسطينيين إلى وجود حكومتين لكل منهما أجهزتها المدنية والعسكرية والأمنية والقضائية، وكان المجلس التشريعي الضحية الكبرى، ففضلا عن انقسامه عانى من حالة شلل شبه تام.

كانت هناك تداعيات بعيدة التأثير على التراجع في منظومة الحقوق واحترامها، وكأنه لم يكن يكفي الفلسطينيين ما كابدوه على يد الاحتلال حتى كانوا عرضة لانتهاكات جسيمة غير مسبوقة.

فلا غرابة أن تصف الأدبيات والتقارير العام ٢٠٠٧ بأنه الأسوأ فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني وحرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. وأدى ذلك بالأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة "مناطق السلطتين" إلى المكانة الحادية عشرة في ذيل قائمة التصنيف العالمي السنوي لحرية الصحافة، الذي أعدته منظمة "مراسلون بلا حدود" خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع أيلول ٢٠٠٦ إلى نهاية آب ٢٠٠٧. فجاء ترتيب فلسطين في المرتبة ١٥٨ بين ١٦٩ دولة شملها هذا التصنيف[٤٨].

استمر الاحتلال بسياسة العقوبات الجماعية وفرض الحصار وتقطيع أوصال الضفة الغربية بالحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري وأحكام الحصار على قطاع غزة، شهدت مناطق السلطة الفلسطينية تطورات سياسية خطيرة وغير مسبوقة، جراء تفاقم الخلافات الفلسطينية الداخلية، وازدياد حالة الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي بين فتح وحماس. بالتالي سيطرت حركة حماس على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة وبسطت سيطرتها بقوة السلاح وإعلان حالة الطوارئ وتحولت إلى سلطة الأمر الواقع. آلت الأمور إلى انقسام بين شطري الوطن بعد أحداث حزيران، ورافق ذلك الاستقطاب السياسي على الساحة الفلسطينية الذي أثقل على العمل الصحفي إثر محاولة كل طرف اتخاذ إجراءات وتدابير، وتبني سياسات مختلفة تحد من الحقوق والحريات العامة للمواطن الفلسطيني.

لجأت كل «نصف سلطة» سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية إلى القانون الأساسي والتشريعات الفلسطينية لتبرير أعمالها، وتميز العام ٢٠٠٧ بغياب حكم القانون وسيادته. انعكس ذلك بشكل غير مسبوق في خطورته على الحريات، وتذرع كل طرف بالاعتبارات الأمنية وحفظ النظام والأمن لتسويغ سلوكه وانتهاكاته. واصلت إسرائيل من ناحيتها سطوتها على السلطة الفلسطينية والتأثير على قدراتها في تسيير أعمال مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية، وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

محاولات وحدة وتصاعد الفلتان

استمر منذ بداية عام ٢٠٠٧ حتى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار من نفس العام الوضع القائم كما كان عليه منذ فوز حركة حماس في الانتخابات عام ٢٠٠٦. وتميزت باستمرار الخلافات الداخلية وتصاعد حالة الفلتان الأمني وقتل وإيذاء الناس والاعتداء على المسؤولين ورموز السلطة القضائية والدوائر الرسمية.

خفت حدة الاعتداءات وأعمال الفوضى الداخلية عندما تم توقيع اتفاق مكة في شباط عام ٢٠٠٧ برعاية المملكة العربية السعودية، حيث نص على وضع حد للاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

تم في ١٧ آذار من عام ٢٠٠٧ تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت وزراء من حركتي حماس وفتح ومستقلين وأحزاب فلسطينية أخرى، حيث كان الرئيس الفلسطيني قد قبل استقالة حكومة حركة حماس السابقة برئاسة إسماعيل هنية من حماس وأعاد تكليفه بترؤس حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة[٤٩].

استقبلت إسرائيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بمزيد من العداء، وهي حكومة كان الهدف منها رفع الحصار، فاستمر الحصار واستمرت معه الخلافات بين حركتي فتح وحماس. تجسدت الخلافات بشكل خاص في قيادة المؤسسة الأمنية وسلبت وزير الداخلية سعيد صيام من قادة حماس البارزين أياً من الصلاحيات الإدارية أو التنظيمية للأجهزة الأمنية[٥٠].

لم تمض سوى أيام حتى تجددت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين، وانهارت سلسلة اتفاقات وقف إطلاق النار الواحد تلو الأخر رغم أنها أبرمت في ظل حكومة الوحدة الوطنية. وهو ما ترتب عليه تدهور متواصل في حقوق الإنسان والحريات على اختلافها.

تصاعد الاقتتال الداخلي في قطاع غزة في السابع من حزيران عام ٢٠٠٧، وذلك في إثر اشتباك بمدينة رفح انتشر بعده آلاف المسلحين وعناصر الأمن على المفترقات والشوارع وأسطح المباني السكنية وتبادلوا إطلاق النار والقنص بشكل غير مسبوق، وترافق ذلك مع انتهاكات صارخة ومخجلة لحقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي، واستمر في الفترة الممتدة من السابع حتى الرابع عشر من حزيران حيث أكملت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة بأكمله، بعد أن كانت ذراعها العسكرية «كتائب القسام» قد أتمت سيطرتها على مقار الأجهزة الأمنية وفرض سيطرتها بالقوة كسلطة أمر واقع.

اصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد ذلك وفي اليوم نفسه من مقره في رام الله مرسوماً أقال بموجبه رئيس الوزراء إسماعيل هنية وحكومة الوحدة الوطنية، وأعلن حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الفلسطينية. وتلا ذلك بمرسوم أمر فيه بتشكيل حكومة جديدة لإنفاذ أنظمة وتعليمات حالة الطوارئ، وأصدر في السابع عشر من حزيران مرسوما جديدا كلف بموجبه سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ، في حين استمرت الحكومة المقالة بمن تبقى من وزرائها التابعين لحركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة، بينما توقف وزراؤها في الضفة الغربية عن العمل.

باشرت حكومة إنفاذ الطوارئ برئاسة فياض عملها، وأعاد الرئيس عباس تكليف فياض بتشكيل حكومة جديدة بعد أن انتهت فترة الطوارئ التي نص عليها القانون وهي شهر واحد فقط. شكل فياض حكومة جديدة وطلب بكتاب خطي عرضها لنيل الثقة على المجلس التشريعي، الذي قبلت رئاسته بذلك لكنها لم تفلح بحشد نصاب قانوني لمنح الثقة فتحولت حكومة فياض الأولى وهي حكومة إنفاذ الطوارئ إلى حكومة لتسيير الأعمال.

انهيار القيم وانتهاك الحريات في تصاعد

شكلت أعمال الاقتتال الداخلي منعطفا خطيرا، حيث انهارت معها منظومة القيم واستبيح الدم الفلسطيني وتعرضت حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته لانتهاكات جسيمة لم يشهد لها المجتمع الفلسطيني مثيلا. سجلت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان أسماء ١٦١ مواطنا قتلوا على خلفية تلك الأحداث، واستهداف المدنيين واستخدامهم كدروع بشرية، واستخدام المنشآت المدنية والمباني السكنية في العمليات القتالية. وقعت سلسلة اعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة وأصاب الشلل المؤسسات الحكومية وجميع مناحي الحياة في قطاع غزة.

بلغ الانقسام في السلطة التنفيذية خلال العام ٢٠٠٧ حدا غير معقول بين سلطة في الضفة الغربية ممثلة بالرئيس محمود عباس وحكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض من جهة، وسلطة في قطاع غزة ممثلة بحكومة مقالة برئاسة إسماعيل هنية من الجهة الأخرى، وانعكس تضارب السياسات والقرارات والممارسات بين السلطتين على الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني، ومس ذلك حق الإنسان وحريته الشخصية.

تصاعدت الانتهاكات في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ بسبب استمرار حالة الانقسام وما تبعها من أعمال انتقام، وفعل ورد فعل. كان الإنسان الفلسطيني الضحية الأولى دون رحمة، حيث تم اعتقال الأشخاص وحجز حريتهم بصورة منافية للأعراف والقوانين، وتخلل ذلك القبض التعسفي على المواطنين لانتماءاتهم السياسية وتعرض نحو ٥٠٠ شخص لعمليات اختطاف. تمثلت انتهاكات حرية التعبير والرأي والحريات الإعلامية في تعرض الصحفيين للقتل والإيذاء والخطف والتهديد، وتعرضت مؤسسات صحفية وممتلكات الصحفيين للإغلاق والنهب والاعتداء، وتقييد حرية الرأي والتعبير وعمل الصحفيين واستخدام وسائل الإعلام كأداة تحريض.

انزلقت أجهزة الإعلام الفلسطينية بمجملها إلى حدود التورط في الصراع الداخلي والاحتراب، ولم تتوقف التخوفات والمحاذير عند هذا الحد بل إن ما أثار قلق النخب الثقافية والمجتمعية أن يصبح الخطاب الإعلامي مؤججا للصراع ومحرضا عليه من خلال التعبئة المتعصبة وشيطنة الآخر إلى حد استباحة دمه وتصفيته بدم بارد[٥١]. هذا بالإضافة للاعتداء على الشخصيات العامة والحريات الأكاديمية، وتفجير مؤسسات ومقاهي الإنترنت. وضعت منظمة مراسلون بلا حدود بسبب هذه الممارسات أراضي السلطة الفلسطينية في المرتبة ١٥٨ بعد أن كانت في عام ٢٠٠٦ في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٦٩ دولة من حيث مدى توفر حرية الرأي والتعبير خلال العام ٢٠٠٧.

الانتهاكات بحق الصحفيين، من قِبل فتح وحماس

تراجع مستوى حماية الحقوق والحريات العامة ومنها حرية التعبير والرأي بشكل ملموس خلال العام ٢٠٠٧، تمثل ذلك في تقييد حرية الرأي والتعبير وتقييد الحريات الإعلامية وانتهاك حرية المجتمع السلمي وحق النقابات والجمعيات والاعتداء عليها وانتهاك الحريات الدينية وحق العبادة[٥٢].

تعد منظمات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٧ أنه الأسوأ بالنسبة للمساس بالحريات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام ١٩٩٥، حيث ألقت أجواء النزاعات السياسية والاقتتال على سلطة منقوصة دون سيادة، ووهمية بنظر الكثيرين، ظلالا قاتمة على حرية التعبير والحريات الإعلامية والصحفية الفلسطينية

والعربية؛ فقد أشارت دراسة استندت إلى معطيات تتعلق بحال الحريات الإعلامية في الضفة الغربية والقطاع، إلى أن الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٧ شهدت ١١٠ انتهاكات ضد صحفيين ومؤسسات إعلامية مختلفة في الأراضي الفلسطينية، كان الجاني فيها الطرف الفلسطيني، بينما بلغ عدد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على الصحافة والصحفيين في الفترة نفسها ٣١ اعتداء[٥٣].

تعرض الصحفيون الفلسطينيون لتهديدات مباشرة وغير مباشرة حدّت من حريتهم في القيام بعملهم ونقل الحقائق. تعرضت مؤسسات إعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة لسلسلة اعتداءات عكست التراجع الحاصل في الحريات الإعلامية، بينما استمرت وسائل إعلام محلية مجندة لصالح أحد الطرفين المتنازعين في ممارسة دور تحريضي زاد من الاحتقان وعمق الانقسام. لا بل ارتقت في تحريضها وانتهاكها لحرية التعبير ببث أفلام كرتونية تصغر الآخر، وتحقره وتتعامل معه على أنه مسخ ومقيت، مثلما فعلت فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس في آب من عام ٢٠٠٧، عندما أنتجت وبثت فيلماً كرتونياً تحريضياً بثته على شاشاتها في الأيام الأخيرة من آب أظهرت فيه الموالين لحركة فتح فئراناً تعيث في البلد فسادا. أثار ذلك حفيظة العديد من المواطنين وامتعاضهم فتراجعت عنه[٥٤].

رصد المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» أكثر من مئتين وخمسين انتهاكا للحريات الإعلامية خلال عام ٢٠٠٧. أوقفت سلطة الأمر الواقع في غزة بقيادة حركة حماس عمل فضائية فلسطين وأغلقت مقرها ومقر وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» وإذاعة صوت فلسطين والإذاعات المحلية، راديو الحرية وصوت الشباب وصوت الشعب، ومنعت توزيع صحيفة الصباح في القطاع، ومنعت بث برنامج «خط أحمر» الذي كان يعده ويقدمه الصحفي حسن الكاشف في تلفزيون فلسطين من استوديوهات وكالة راماتان في غزة. منعت السلطة التي تقودها فتح في الضفة الغربية بالمقابل صحف فلسطين والرسالة من الطباعة والتوزيع وأغلقت مكتب فضائية الأقصى في الضفة، وأوقفت عمل إذاعة جبل النار وتلفزيون آفاق ومكتب رواد للصحافة في نابلس، ناهيك عن قمع الصحفيين في قطاع غزة والضفة الغربية ومنعهم من تغطية أخبار وصور الانتهاكات وإغلاق واقتحام واستيلاء على مقرات بعض المؤسسات الإعلامية.

الاستقطاب بين وسائل الإعلام عزز الرقابة الذاتية عند الصحفيين

أدى احتدام الصراع والانقسام السياسي إلى تعزيز حالة الاستقطاب في وسائل الإعلام، وما زاد من حدّته هو أن وسائل الإعلام الموالية لحركة فتح أو التابعة للسلطة الفلسطينية أصبحت ممنوعة من العمل في قطاع غزة، بينما منعت وسائل الإعلام التابعة أو الموالية لحركة حماس من العمل في الضفة الغربية، «الأسوأ في كل هذا ما أصاب الخطاب الإعلامي المنتج من طرفي الصراع الداخلي من حدية وتعصب ونزق أبعدته عن العقلانية والموضوعية ورجاحة العقل، إلى حد أضحى فيه الإعلام عاملاً من عوامل التفجير بدل أن يكون عنصر تهدئة وتقريب بين الأطراف المتصارعة»[٥٥]. ترافق ذلك مع تزايد الضغوط على وسائل الإعلام القليلة المستقلة للانحياز إلى أحد الطرفين، كما أصبح الصحفيون في كثير من الأحيان يخشون تغطية الأحداث الداخلية ونشرها، خوفا من إغضاب هذا الطرف أو ذاك، وهو ما أدى إلى تعزيز الرقابة الذاتية لديهم ولدى إدارات المؤسسات الصحفية التي يعملون فيها.

تحولت صحف الرسالة وفلسطين وتلفزيونا الأقصى وفلسطين وإذاعة صوت فلسطين إلى ما يشبه ساحة حرب إعلامية كلامية بين السياسيين والإعلاميين من كلا الطرفين المتقاتلين، تحولت إلى محطات دعائية للكراهية والتحريض على الاقتتال وتعزيز الفرقة والانقسام بدل أن تكون محايدة ونزيهة في نقل الخبر.

أشار استطلاع للرأي أجرته جامعة النجاح الوطنية بنابلس في الضفة الغربية بعد ثلاثة أشهر من سيطرة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة، أي في الفترة الممتدة ما بين ١٣ و١٥ من أيلول عام ٢٠٠٧ إلى أن غالبية الجمهور الفلسطيني لا تصدق إعلام حركتي فتح وحماس؛ فقد أجاب ٤٢٪ أنهم لا يصدقون إعلام أي من الحركتين، وأجاب ٣١٪ من الباقين أنهم يصدقون إعلام حركة فتح، بينما حصل إعلام حركة حماس على تأييد ١٤٪ فقط، أما الذين يصدقون إعلام الحركتين فلم يتجاوز ٤٪.

قتل وإيذاء وخطف وتهديد وإغلاق ونهب للصحفيين ومؤسساتهم

تعرض العشرات من الصحفيين والمؤسسات الصحفية خلال عام ٢٠٠٧ لجميع أشكال الاعتداء في الضفة الغربية وقطاع غزة. تزايدت الاعتداءات بشكل ملحوظ على الصحفيين من جانب القوة التنفيذية التي أنشأتها حماس لحماية سلطتها في قطاع غزة ومن جانب الأجهزة الأمنية في محافظات الضفة الغربية والموالية لحركة فتح. شملت هذه الاعتداءات القتل والخطف والتهديد وإغلاق المؤسسات ونهبها[٥٦].

كانت عمليات إطلاق النار على سيارات البث المباشر لاستوديوهات شركة فلسطين للإعلام والاتصالات في رام الله وتفجير مكتب قناة العربية الفضائية في غزة، وإحراق منزل ومكتب حسن التيتي مراسل قناة الجزيرة في نابلس، واختطاف صحفيين بينهم آلن جونستون من البي بي سي، ناهيك عن قتل الصحفيين سليمان العشي ومحمد مطر ومحمد الحوحو في غزة، واعتداء عناصر من الأمن في رام الله على مراسل الجزيرة وائل الشيوخي وتحطيم ذراعه__ كانت تلك العمليات من أخطر الاعتداءات التي زرعت الرعب والخوف في صفوف الصحفيين قاطبة ولاسيما في قطاع غزة؛ إذ فقدوا الشعور بالأمن والأمان، وأصبحت ظهورهم مكشوفة لاعتداءات من جهات فلسطينية على نحو عمق الرقابة الذاتية أكثر لدى الكثيرين منهم، لما لذلك من خطر ليس على أدائهم المهني وحسب وإنما لما له من خطر على حياتهم وحياة عائلاتهم.

الانتهاكات الإسرائيلية

كان عام ٢٠٠٧ قاسيا على الفلسطينيين قاطبة لما اقترفته سلطات الاحتلال من انتهاكات بحقهم. شهد هذا العام الذي صادف الذكرى السنوية الأربعين للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية ومنها القدس الشرقية، تشديد قوات الاحتلال إجراءات حصارها الخانق على الضفة والقطاع، وإغلاق المعابر واستخدام القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات السلمية وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وهدم المنازل وحملات الاعتقال.

حولت الضفة الغربية إلى كنتونات وقطاع غزة إلى سجن كبير وواصلت إسرائيل بناء الجدار العازل وأعمال التوغل والاجتياح للبلدات الفلسطينية وتوسيع الاستيطان، وتخلل ذلك انتهاك مفزع لحقوق الإنسان الفلسطيني وشل السلطة الفلسطينية وعزز عجزها بالإيفاء بأبسط الخدمات للمواطنين، حيث اقتحمت قوات الاحتلال المنشآت المدنية واستخدمت الكلاب للتنكيل بالعائلات التي تعرضت منازلها للاقتحام من قبل وحدات المستعربين وهي وحدات خاصة يتخفى عناصرها بزي مدني عربي[٦٠].

أشار ما جمعته مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية المختصة بمتابعة الحريات إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اقترفت في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٣١٦ اعتداء ومخالفة ضد الصحافة والصحفيين ووسائل إعلامهم، شملت جرائم وانتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين. تعرض صحفيون للضرب على أيدي جنود الاحتلال، وتعرض آخرون للإهانة والمعاملة السيئة من اعتقال واحتجاز، ومنع

الصحفيين من الدخول إلى مناطق معينة، أو العبور من الحواجز العسكرية على أمهات الطرق وعند مداخل المدن الكبرى، وبخاصة منطقة نابلس، بالإضافة لمنعهم من السفر إلى خارج البلاد ورفض تزويد الصحفيين الفلسطيني بتصاريح من الحكم العسكري الإسرائيلي تتيح ذلك، بالإضافة لقصف مقار صحفية ومداهمة منازل صحفيين كان أخطرها إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠٠٧ على مصور فضائية الأقصى عماد غانم مما أدى إلى بتر ساقيه[٦١].

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي التعرض للصحفيين الذين دأبوا على تغطية النشاط السلمي الأسبوعي للمتضامنين الأجانب والإسرائيليين وأهالي قرية بلعين غرب رام الله للاحتجاج على التهام جدار الفصل العنصري لأراضيهم وضمها للمستوطنات، مثلما حصل في قرية بلعين بتاريخ ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، حيث تعرض العديد من الصحفيين للقصف بقنابل الغاز المسيل للدموع وللضرب من قبل جنود الاحتلال، الذين كانت مهمتهم قمع هذه النشاطات السلمية في القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية التي تحتج على جدار الفصل العنصري.

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سلسلة من الانتهاكات والاعتداءات على الصحفيين الفلسطينيين خلال الفترة الممتدة ما بين ١/ ٥/ ٢٠٠٧ حتى ١٧/ ٨/ ٢٠٠٧ [٦٢]، فقد أصيبت الصحفية شيرين أبو عاقله مراسلة قناة الجزيرة الفضائية والمصور رمضان عفانة وهو يعمل مصورا في قناة الجزيرة، والمصور إسحق الكسبة ويعمل في شركة بالميديا، أصيبوا بحالات إغماء ورضوض بعد أن استهدفتهم قوات الاحتلال بقنابل الصوت والغاز المدمع وخراطيم المياه الملونة خلال تغطيتهم مظاهرة في قرية بلعين ضد جدار الفصل.

وتعرض أربعة صحفيين في جنين بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٧ وهم: سيف الدحلة وهو مصور لصالح وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، ومحمد بلاص ويعمل مصورا لصالح وكالة الأسوشييتد برس، وعلي السمودي مصور ومراسل قناة الجزيرة الفضائية وشبكة فلسطين الإخبارية، ومحمد التركمان مصور لصالح وكالة رويترز، تعرضوا جميعا لمحاولة دهس من قبل جرافة عسكرية إسرائيلية خلال قيامهم بتغطية اجتياح إسرائيلي جديد لمخيم جنين. أصيب مأمون عثمان مساعد فني وسائق في قناة الجزيرة بجراح من قنبلة صوت أطلقها جنود الاحتلال الإسرائيلي وأصابته في بطنه، وذلك خلال قيام طاقم الجزيرة بتغطية احتجاجات فلسطينية في منطقة واد الجوز بالقدس المحتلة في ٧ آذار ٢٠٠٧. وقال أفراد الطاقم إنهم كانوا مستهدفين وقد أطلق الجنود القنبلة باتجاههم متعمدين.

أصيب وائل طنوس مهندس بث في قناة الجزيرة الفضائية لإصابة نارية في ساقه بينما كان ينقل اجتياح قوات الاحتلال لمدينة نابلس وتدميرها لما تبقى من مجمع الأجهزة الأمنية المعروف "بالمقاطعة" بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠٧، وتعرض عبد الكريم قنديل مصور تلفزيون آفاق المحلي في نابلس للضرب على أيدي قوات الاحتلال وذلك خلال تغطية للعملية العسكرية ذاتها، كما تعرضت الصحفية جيفارا البديري مراسلة قناة الجزيرة الفضائية لمحاولة دهس من قبل إحدى السيارات العسكرية التي كانت تشارك في العملية. أصيب خمسة صحفيين بجراح جراء اعتداء جنود الاحتلال عليهم بينما كانوا يغطون خطوبة لعروسين من حركة التضامن الدولية أقيمت على مقربة من جدار الفصل في قرية بلعين غرب رام الله بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٧.

كان عشرات الصحفيين قد أصيبوا بحالات اختناق من قنابل الغاز خلال تغطيتهم تظاهرات أسبوعية في قرية بلعين في الفترة الممتدة ما بين ١/ ٥/ ٢٠٠٧ إلى ١٧/ ٨/ ٢٠٠٧. وقد اعتبرت تقارير مؤسسات حقوق الإنسان أن معظم الانتهاكات نفذتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية قد جاءت بشكل "متعمد ومقصود وفي إطار سياسة إسرائيلية ممنهجة، تهدف إلى فرض حالة العزل على الأراضي الفلسطينية المحتلة كخطوة أولى نحو تصعيد جرائم القتل والتنكيل بحق الفلسطينيين العزل"[٦٣].

الفصل الرابع:

ضغط جسدي وفكري ومادي لحرف الصحفي عن مهنته

قمع الحريات الصحفية ونشر الخوف لتعميق الرقابة الذاتية في الصحافة الفلسطينية

تنوعت أنماط الانتهاكات التي تعرضت لها الحريات الإعلامية على أيدي السلطات المنقوصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يؤشر هذا التعدد «بما لا يدع مجالا للشك إلى سياسة ممنهجة يؤسس لها تجاوز حدود القوانين النافذة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنفذ بإصرار من المستويات الأمنية في كل من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية والحكومة المقالة في قطاع غزة»[١].

خلصت إلى هذا الاستنتاج مجموعة من المؤسسات التي تتابع الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام والإعلاميون الفلسطينيون بعد الانقسام الذي ضرب الساحة الفلسطينية. حيث رصدت هذه المجموعة اعتقال ٤٥ صحفيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ألفين وثمانية، تم ذلك في عملية ملاحقة كانت أشبه بمنافسة أو سباق بين السلطة في الضفة الغربية وسلطة الأمر الواقع في غزة. ألقى ذلك بظلاله الثقيلة والسلبية على العاملين في هذا الميدان، مما شكل هاجسا لدى كثيرين وحال دون قيامهم بمهماتهم ونقل الأخبار عن الأحداث الجارية طبقا للمعاير المهنية الأساسية خشية من الملاحقة والاعتقال.

شكل مجمل الانتهاكات التي اقترفتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خرقا واضحا وصريحا ومدويا للقانون الأساسي الفلسطيني، وللمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وبشكل خاص للبند التاسع عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها، وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية».

»Everyone has the right to freedom of opinion and expression; this right includes freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media regardless of frontiers"[٢].

أضافت السلطتان الفلسطينيتان في الضفة الغربية وقطاع غزة بذلك مزيداً من الانتهاكات إلى تلك التي اقترفها الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافة والصحفيين، لا بل تفوقتا على هذا الاحتلال في الكثير من المواقع والأوقات؛ إذ تشير الإحصائيات إلى نتائج مرعبة بعد الانقسام والحسم العسكري في حزيران من عام ٢٠٠٧، الذي انتهى بالفلسطينيين إلى سلطة في الضفة الغربية تسيطر عليها حركة فتح وسلطة أمر واقع في قطاع غزة تسيطر عليها حركة حماس. كانت الأجهزة الأمنية والأجنحة العسكرية التابعة للفصيلين الأكبرين على الساحة الفلسطينية وأدواتهما السلطوية مسؤولة عن هذه الانتهاكات، إن لم تكن كلها فعلى الأقل معظمها: «يعتقد أن معظم الانتهاكات التي تمت في قطاع غزة ارتكبتها المجموعات المسلحة التابعة لحركة حماس والقوة التنفيذية، وفي الضفة الغربية المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح وأجهزة الأمن الفلسطينية»[٣].

كان عام ٢٠٠٧ أكثر الأعوام انتهاكا بحق الحريات وبخاصة الصحافة والصحفيين، بل «مجزرة بحق الإعلام الفلسطيني على أيدي فلسطينية خلال شهر حزيران الماضي» [٤]، حيث أخذت هذه الانتهاكات طابعا ثأريا

وانتقاميا، كما أن وسائل الإعلام التي تعرضت للاعتداء، محسوبة إما على حماس أو فتح، أو يعتقد أحدهما أنها محسوبة على الآخر، كما تعرضت بعض وسائل الإعلام المستقلة إلى التهديد والضغوط من أجل الترويج لوجهتي نظر طرفي الصراع؛ شجع على سبيل المثال لا الحصر اتهام قناة الجزيرة بالانحياز إلى حركة حماس مجموعة مسلحة تابعة لفتح على إحراق مكتب مراسلها في نابلس حسن التيتي، وهو مكتب تابع لشركة بالميديا للاتصالات في الأصل.

تحولت وسائل الإعلام، وبخاصة المحطات الإذاعية والتلفزيونية والمواقع التابعة لفتح وحماس أو القريبة منهما إلى أبواق تحريض وصب الزيت على نار الخلافات، وقد تحولت إلى أداة رئيسية في الصراع الدائر بين الحركتين خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. استفحل الأمر بشكل لافت وخطير بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٦. «لقد عكس الخطاب الإعلامي للعديد من الإذاعات والمواقع الإخبارية والحوارية الإلكترونية، إضافة لقناتي فلسطين والأقصى الفضائيتين، طبيعة ما يجري على الأرض من اقتتال، حاول كل فريق تسويقه إعلاميا بما يخدم أهدافه الخاصة، وهي تغطية في كثير من الأحيان أبعد ما تكون عن المهنية أو المصداقية»(٥).

دل حجم الانتهاكات من منتصف عام ٢٠٠٦، وعلى مدار عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠٠٩ على صورة قاتمة ودامية؛ مما جعل المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» يصف ما جرى من انتهاكات بأنها «مجزرة بحق الإعلام الفلسطيني بأيد فلسطينية».

كان الإعلام الفلسطيني والعربي والأجنبي العامل في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل مستهدفا من قبل السلطة الفلسطينية التي تقودها فتح بالضفة الغربية وسلطة الأمر الواقع بقيادة حماس في غزة، بالإضافة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والسلطات الإسرائيلية داخل إسرائيل.

الانتهاكات من أيار ٢٠٠٦ حتى حزيران ٢٠٠٩

ما مر على الإعلام الفلسطيني وصل إلى حد "المجزرة" من انتهاكات في الفترة الممتدة بين مايو/ أيار من عام ألفين وستة إلى حزيران من عام ألفين وتسعة. وقد بلغ ذروته في حزيران من عام ألفين وسبعة وهو شهر الحسم العسكري والصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس، حيث قسمت الحركتان الوطن الباقي، بدل أن تقسما السلطة بينهما على أساس نتائج الانتخابات التشريعية كما هو الحال في بلدان العالم الأخرى. وكان ذلك على حساب الوطن والمواطن وحرية التعبير والرأي والصحافة.

شكلت الانتهاكات مساسا خطيرا بحرية الرأي وحرية التعبير. لقد فضح ما جرى على أرض الواقع من انتهاكات حقيقة ما ردده المسؤولون في الجانبين من تأكيد مزعوم حول الالتزام والحرص على حرية الإعلام. وأظهر أن ذلك لم يكن إلا كلاما عاريا عن الصحة، لا يمت للحقيقة على الأرض بصلة.

أدى ذلك إلى هجر الصحفيين الأجانب قطاع غزة، بينما أصبح الصحفيون الفلسطينيون والعرب يخشون من تغطية الأحداث وتداول المعلومات ونشرها وفقا للمعايير المهنية، خشية من أن يؤدي ذلك إلى إغضاب أحد طرفي الصراع. كما أدى إلى "نشوء ظاهرة سيادة الخوف والحذر الشديد في أوساط الصحفيين الذين باتوا يخشون من التعبير عن آرائهم بحرية، وأدى كذلك إلى توقف بعض المحطات الإذاعية عن البث؛ وذلك خوفا على حياة العاملين فيها... هذا الوضع الخطير عمل على تعزيز الرقابة الذاتية لدى الصحفيين ووسائل

الإعلام المستقلة، وعلى حدوث انقسام عمودي في وسائل الإعلام المحلية، التي أصبح معظمها مواليا إما لحماس، أو حكومة الطوارئ المعينة من السلطة الفلسطينية، وأدى هذا الوضع إلى غياب الموضوعية في تناولها للأحداث"[٦].

إرهاب فكري وجسدي ضد الصحفيين

كان عام ٢٠٠٧ الأسوأ بين الأعوام التي مرت على الإعلام الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية عام ١٩٩٣. فقد شهد هذا العام بمفرده نحو ٢٥٠ انتهاكا للحريات الإعلامية.

كان نصيب الجانب الفلسطيني ممثلا بفتح وحماس وامتداداتهما صاحب النصيب الأكبر في اقترافها، وكانت الأشهر التالية: شباط، أيار، حزيران حتى تشرين الثاني، التي احتدم فيها الصراع الدامي بين حركتي فتح وحماس أسوأها. فقد تم خلالها قتل ثلاثة إعلاميين هم: سليمان العشي، ومحمد عبدو من صحيفة فلسطين التابعة لحركة حماس، وعصام الجوجو من الموقع الإخباري فلسطين مباشر، وذلك بعد اختطافهم، وتعرض العشرات للاحتجاز والاعتقال والتهديد، كما تم الاستيلاء على مقرات مؤسسات إعلامية ومصادرة وتدمير معداتها مثل مقر تلفزيون فلسطين، وإذاعة العمال وإذاعة صوت فلسطين في قطاع غزة. ومكتب فضائية الأقصى وإذاعة جبل النار وتلفزيون آفاق ومكتب الرواد للصحافة في الضفة الغربية، كما تم منع صحف من الطباعة والتوزيع مثل صحيفة فلسطين والرسالة في الضفة الغربية، والصباح ومن ثم الأيام والحياة الجديدة في قطاع غزة.

استمرت ظاهرة خطف الصحفيين الأجانب في قطاع غزة، فقد تم خطف خايمي رازوري مصور في وكالة الأنباء الفرنسية، وخطف آلن جونستون مراسل بي بي سي، الذي تعرض لأطول عملية اختطاف امتدت من ١٢ آذار حتى ٤ تموز من عام ٢٠٠٧. كان العام الذي سبقه قد شهد ست عمليات اختطاف لصحفيين أجانب، وكشف عن استفحال ظاهرة الفلتان الأمني، الذي دفع بالصحفيين الأجانب إلى مغادرة قطاع غزة خوفا على حياتهم وسلامتهم، وقد جعل ذلك وسائل الإعلام العربية والأجنبية تعتمد على صحفيين محليين في قطاع غزة.

امتدت الانتهاكات إلى وسائل الإعلام العربية أيضا. لقد أدى التحريض والاتهامات من جانب حركة فتح لقناة الجزيرة بالانحياز لحركة حماس إلى إحراق سيارات الجزيرة في مكتبها برام الله، وأدت اتهامات حركة حماس لقناة العربية بالانحياز لحركة فتح إلى تفجير مكتب العربية في غزة.

هذه الاعتداءات التي كانت توصف دائما بأنها من جهات مجهولة، ولكنها معروفة للجميع، جاءت «ضمن استهداف علني وحاد من قبل شخصيات فلسطينية للقنوات التلفزيونية العربية فقد وصف أحد السياسيين المعروفين قناة الجزيرة بأنها قناة الإخوان المسلمين وقلل من شأنها، ولم يفوت فرصة للنيل منها. وشكت وسائل إعلام محلية من تهديدات تلقتها من أحد الناطقين باسم حركة فتح.

ووجدت حركة حماس فرصة للنيل مما أسمته: بالفكر الظلامي، الذي بات يسود لدى بعض المتحدثين الإعلاميين ومحاولتهم العمل على تكميم الأفواه وكبت الحريات، ووصل بهم الأمر إلى حد التهديد باتخاذ إجراءات ضد وسائل الإعلام، وفق قول إن لم تكن معي فأنت ضدي. وكانت الحركة في خضم الصراع مع

حركة فتح قد لجأت إلى الهجوم على القيادي الفتحاوي عزام الأحمد، واتهمته بأنه أساء للذات الإلهية في برنامج بثته قناة المنار وطالبت بمحاسبته. لم تمض إلا أربعة أيام حتى وجدت حركة حماس نفسها ملاحقة بتهمة شبيهة، بعد أن بثت قناة العربية برنامجا عرضت فيه شريطاً يتحدث فيه القيادي الحمساوي إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس يكرر تقريبا ما نسب للأحمد الفتحاوي.

ومثلما فعلت حركة فتح مع قناة الجزيرة، شنت حماس هجوما لاذعا على قناة العربية، وقالت إن الشريط الذي تم بثه مقطع ومجزوء من حديث لهنية مع مستشاريه حول ما ورد على لسان الأحمد في قناة المنار، ولم تكتف حماس بمطالبة العربية بالاعتذار، بل أعلنت عن مقاطعتها، وطالبت المتحدثين باسمها الالتزام بهذا القرار» (٧).

كشفت هذه الحادثة التي وثقها الباحثان زياد عثمان وغازي بني عودة في كتابهما الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين الصادر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، عن تبادل حركتي فتح وحماس اللكمات من خلال توجيهها لوسائل الإعلام. تشهد هذه الحادثة كيف أن الدور جاء على حركة فتح لتستنكر موقف حماس من قناة العربية مثلما استنكرت حركة حماس موقف حركة فتح من قناة الجزيرة. كانت المفارقة أن بيان فتح ضد حماس استخدم مفردات وألفاظ مشابهة إلى حد كبير لتلك التي استخدمها بيان حماس ضد فتح، حيث وصف الفتحاويون موقف الحمساويين بأنه «روح ظلامية» تمارس ضد الإعلاميين . . . من قبل حركة حماس وحكومتها التي فقدت إتزانها وتوازنها عبر التهديدات المجنونة الموجهة ضد قناة العربية. ووصف الحمساويون الفتحاويين بأنهم أصحاب فكر ظلامي بات يسود لدى بعض المتحدثين الإعلاميين ومحاولتهم العمل على تكميم الأفواه وكبت الحريات.

تراجع حرية التعبير لصالح الانحياز

أسفر مسلسل الاعتداءات المتواصلة والمتصاعدة على الصحفيين ووسائل الإعلام عن تراجع الإعلام الفلسطيني شوطا كبيراً من النقطة التي وصل اليها بعد طول عناء وكثير من التضحيات. حمل هذا التراجع نذر نشوء لونين من الإعلام في الأراضي الفلسطينية:

- الأول، تابع لحركة حماس وسلطة الأمر الواقع، أو منحاز لها في قطاع غزة.
- الثاني، تابع لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، أو منحاز لها في الضفة الغربية.

نسف ذلك معظم الجهود المبذولة من أجل تطوير الإعلام، وأدى إلى الحد من التعددية الإعلامية وتنوعها؛ وبالتالي فقدانها لحريتها. حمل الوضع معه نذر سيادة وجهتي نظر فقط، وحرمان الجمهور الفلسطيني من الاطلاع بشكل موضوعي ونزيه على حقيقة ما يجري في الأراضي الفلسطينية.

كانت السلطتان كل في ما يسيطر عليه من باقي أرض تتحكم إسرائيل بمعابرها وسمائها ومياهها وهوائها متى شاءت، كانت كل منهما قد انشغلت في إصدار الأوامر البوليسية التي تحد من حرية التعبير والحركة أمام الصحفيين. فقد اشترطت سلطة الأمر الواقع التي أقامتها حماس في غزة، وبتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٧ على من يرغب في عقد اجتماع عام أن يحصل على إذن أو ترخيص مسبق من وزارة الداخلية قبل القيام بأي تجمع أو اعتصام أو تظاهرة (٨).

شكل ذلك تجسيدا لتقييد حرية التجمع السلمي. ولم تتردد القوة التنفيذية التابعة لحكومة حماس في إطلاق النار بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٧ على مشاركين في مهرجان عقدته حركة فتح في الذكرى الثالثة لرحيل الزعيم

الفلسطيني ياسر عرفات في مدينة غزة، وقد قُتل اثر ذلك سبعة مواطنين وتعرض عدد من الصحفيين للضرب من قبل عناصر هذه القوة.

لكن بالمقابل منعت الحكومة الفلسطينية في رام الله بتاريخ ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧ مسيرات وتجمعات سلمية مؤيدة ومعارضة لمؤتمر أنابوليس واعتدت الأجهزة الأمنية بوحشية على المشاركين وعلى الصحفيين الذين حاولوا تغطيتها وبخاصة في مدن رام الله وبيت لحم والخليل، فقتلت مواطنا وحطمت ذراع مراسل الجزيرة وائل الشيوخي، واعتدى عناصر الأمن على نعيم الطوباسي نقيب الصحفيين عندما حاول حماية الصحفي الشيوخي.

وصف عام ٢٠٠٧ بأنه الأسوأ في مجال انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة حتى حينه، بينما سجل العام ٢٠٠٨ ارتفاعا واضحا في أعداد الصحفيين الذين تم اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اعتقالات وتحقيقات سياسية

انعدمت ضمانات المحاكمة العادلة، وتعرض الكثير من المعتقلين للتعذيب والاهانة وسوء المعاملة. فقد اعتقلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ٣٢ صحفيا واعتقلت أجهزة الأمن التابعة للحكومة المقالة في غزة ١٣ صحفيا، وذلك خلال عام ألفين وثمانية.

أكد الصحفيون الذين تم اعتقالهم من قبل سلطتي فتح وحماس في شهادات قدموها لمنظمات حقوق الإنسان والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان(٩)، أكد كل من أدلى بشهادته لهذه المؤسسات أن التحقيقات معه دارت حول عمله ونشاطه الصحفي والمهني، من تغطية للأحداث، أو التصوير، أو الكتابة أو إعداد التقارير الصحفية، سواء أكانت مكتوبة أم مرئية.

وواجه بعض منهم تهما مثل العمل مع محطات منعت من العمل، مثل فضائية الأقصى التابعة لحماس بالنسبة للموقف في الضفة الغربية، وفضائية فلسطين التابعة للسلطة التي تسيطر عليها حركة فتح بالنسبة للموقف في قطاع غزة.

هكذا مثلا وجد نفسه الصحفي سمير خليفة بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٨ يعاقب بتهمة مراسلة فضائية تلفزيون فلسطين من غزة، رغم أنه أبلغ أفراد القوة التنفيذية الذين اقتحموا مكتبه لاعتقاله بأنه يعمل مراسلا لصالح تلفزيون السودان. ولم يتم الإفراج عنه وعن زميله المصور إلا بعد أن تحققوا من أنهما لا يعملان لصالح تلفزيون فلسطين.

كما وجد الصحفي علاء الطيطي نفسه معتقلا في الضفة الغربية بتهمة العمل مع فضائية الأقصى المحظورة، وكان الصحفي نواف العامر قد اعتقل هو أيضا من قبل أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتركز التحقيق معه حول نشاطه الصحفي المهني والاتصال مع محطات ممنوعة من العمل مثل إذاعة الأقصى ومراسلة جرائد مثل الرسالة وفلسطين التابعة لحماس في قطاع غزة والممنوعة في الضفة الغربية. كما أبلغه المحقق أنه موقوف على ذمة القضاء العسكري لمدة ستة أشهر، لم يمثل أمام النيابة المدنية أو العسكرية أو المحكمة العسكرية وإنما تم اطلاعه على فحوى أمر التوقيف داخل مقر المخابرات العامة. لا بل ذهبت الأجهزة الأمنية إلى أبعد من ذلك، حيث رفضت الإفراج عن بعض الصحفيين بعد صدور قرارات من محكمة العدل العليا بالإفراج عنهم(١٠).

ذهبت هذه الأجهزة في تحقيقاتها مع الصحفيين إلى أبعد من ذلك. كانت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة التابعة لحماس في قطاع غزة تحقق مع الصحفيين الذين تعتقلهم دون اتباع الإجراءات الأمنية السليمة، ودارت التحقيقات حول علاقة المحطات والفضائيات والقنوات المختلفة بحركة فتح والحكومة في رام الله، حيث كانت الحكومة المقالة قد حظرت نشاط جميع المؤسسات الحكومية والإعلامية في قطاع غزة وصادرت محتويات مكاتبها، هذه المؤسسات مثل وكالة وفا، وصحيفتي الأيام والحياة الجديدة اللتين تصدران في رام الله وفضائية فلسطين. كما أبلغت العاملين فيها بمنع ممارستهم لأي عمل صحفي أو اتصال مع رام الله، مثلما جرى بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٨ مع الصحفي رياض حسن رئيس الهيئة العامة لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا».

لم يكن الحال أفضل في الضفة الغربية، حيث كان المحققون يسألون الصحفيين المعتقلين لديهم عن مصادر تمويل بعض القنوات والمحطات الفضائية التي يعملون لديها وعن كيفية وطريقة عملهم، وعن علاقة تلك الفضائيات والقنوات والصحفيين والصحف بحركة حماس أو الحكومة المقالة في قطاع غزة، أو مع شخصيات سياسية من حركة حماس بالضفة الغربية وقطاع غزة. اتهم المحققون في أجهزة الأمن التابعة للسلطة في الضفة الغربية بعض الصحفيين الذين حققوا معهم بإقامة علاقة مع شخصيات أمنية في الحكومة المقالة بغزة، كما جرى مع الصحفي عوض الرجوب مراسل الجزيرة نت في الخليل بالضفة الغربية. هذا حسب ما أفاد به في شكواه للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨. كان قبل اعتقاله بدقائق قد حاول الاتصال بطاهر النونو الناطق باسم الحكومة المقالة في غزة لأخذ تعقيب منه على حدث معين، وقد سئل حول هذا الاتصال الذي لم يفلح بإجرائه، لأن طاهر النونو كان في اجتماع، وطلبوا منه الاتصال مرة أخرى. لا بل حسب شهادته فقد سئل عن الجهات الإعلامية التي يعمل معها في السابق وحاليا، وحول كيفية التحاقه بها وبالجزيرة، وحول ماهية علاقته بوضاح خنفر مدير عام شبكة الجزيرة.

بلغ الأمر أن استخدم المحققون العنف في تعاملهم مع الصحفيين، مثلما حصل مع الصحفي صخر أبو العون مسؤول وكالة الأنباء الفرنسية ومسؤول نقابة الصحفيين في قطاع غزة، حيث تعرض للضرب والشبح والإهانة وسوء المعاملة في أثناء احتجازه من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة، ولم يتم إخلاء سبيله إلا بعد شرطين طلب منه الإيفاء بهما: الأول الاتصال بتلفزيون فلسطين في رام الله لوقف خبر كان يبث على الشريط الإخباري حول «اختطافه»، الثاني أن يصدر بيانا يوضح فيه أن اعتقاله جاء على خلفية نقابية، وقبل الإفراج عنه أجبر على التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بعدم إثارة موضوع اعتقاله إعلاميا.

أكد معظم الصحفيين الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن في الضفة الغربية تعرضهم للتعذيب خلال التحقيق معهم، وبخاصة الشبح وسوء المعاملة. وطبقا لما رواه أسيد عمارنة المصور في فضائية الأقصى التابعة لحماس، في شهادة أدلى بها للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، فإن أفراداً من المخابرات في بيت لحم أدخلوه إلى حمام دون حذاء، وأبقوه نائما في غرفة التحقيق عدة أيام دون فراش أو غطاء، ثم زجوا به داخل غرفة ضيقة ومكتظة لا تتسع لأكثر من شخصين، وكان بها خمسة أشخاص كان يضطر أحدهم للبقاء واقفا كي يتسنى للباقين النوم.

وروى الصحفي مصطفى صبري من قلقيلية بأنه تعرض للضرب على يد أحد أفراد المخابرات العامة، وأعيد اعتقاله في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٧ بعد نشره مقالة بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٧ بعنوان «هكذا تمت إهانتي في مقر المخابرات ولن أتخلى عن حقي القانوني»، كما تعرض منزله بتاريخ ٦/ ١٢/ ٢٠٠٨ لإطلاق نار من مسلحين مجهولين، أصابت خمس رصاصات منها باب المنزل. كما أجبر الصحفي نواف العامر على فتح بريده الإلكتروني الخاص تحت الضغط والتهديد «بدعوى أن فيه معلومات خطيرة تهم جهاز الأمن الوقائي». وكان نواف العامر ككثيرين

غيره تعرض للضغط لإجباره العمل كمخبر لدى جهاز المخابرات في نابلس حسب ما ورد في شكواه للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

لم يكن الصحفيون الذين اعتقلتهم القوة التنفيذية والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة أفضل حالا. يروي الصحفي سواح أبو سيف قصته، بأنه اقتيد معصوب العينين إلى مقر السرايا، وتم شبحه عدة ساعات هناك وضربه على منطقة البطن وأعلى الكتفين، ثم نقل إلى سجن المشتل للتحقيق وكانت تهمته أنه قدم مواد إعلامية تمس بأمن حماس إلى قناة التلفزيون الألماني، الذي يعمل معه. وقد حذره المحققون من الحديث مع وسائل الإعلام عن قصة اعتقاله، وفق ما رواه في شكواه للهيئة المستقلة لحقوق الانسان بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

لقد تصرفت أجهزة الأمن الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة بشكل يتعارض على نحو فاضح مع القوانين المعمول بها، حيث ينص قانون الضابطة القضائية في المادة ٢٩ بأنه «لا يجوز القبض على أحد أو حبسه، إلا بأمر من الجهة المختصة بذلك قانونا، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامته ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا». وما جرى على أرض الواقع كان عكس ذلك تماما.

مضايقات وتهديدات لا نهاية لها

وثقت الهيئة الفلسطينية المستقلة عام ٢٠٠٨ وقوع ١٤ حالة اعتداء قامت بها أجهزة أمنية ضد صحفيين ومصورين ومراسلين لمؤسسات إعلامية في الضفة الغربية، كما وثقت عددا مماثلا من حالات الاعتداء في قطاع غزة.

فقد تعرض العديدون للاعتداء عليهم في أثناء تغطيتهم لبعض الأحداث من قبل أجهزة الأمن التابعة للحكومة المقالة في غزة، مثل منعهم من تغطية مسيرات لحركة فتح في ذكرى استشهاد الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ومنعت قوات الأمن التابعة للحكومة برئاسة حماس مسيرات للقوى الوطنية والإسلامية، حيث تعرض صحفيون للضرب والاهانة مثلما جرى مع الصحفي علاء عبد العزيز محمد سلامة مراسل إذاعة القدس خلال تغطيته سفر الحجاج على معبر رفح بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٨.

فقد روى في شهادته للهيئة الفلسطينية المستقلة ما جرى معه على النحو التالي: «إنه بينما بدأت بالعودة بعد أن أنهيت عملي على المعبر نحو الواحدة والنصف ظهرا، أمرني أحد عناصر الشرطة على سلوك طريق ترابي وحذرني من السير على الشارع الرئيسي، وبعد سبعين مترا لاقتني مجموعة أخرى من الشرطة فاتصل أحدهم بي من خلفي وطلب مني الاقتراب منه فحاولت الاتصال بمقر إذاعتي لكنهم منعوني، ومن ثم وضعوا عصبة على عيني ونقلوني بسيارة وتهكموا علي وضربني أحدهم على رأسي بعد أن سألني عن إذاعة القدس (إذاعة تبث من سوريا تابعة للمعارضة الفلسطينية -تديرها الجبهة الشعبية القيادة العامة - الباحث)، بينما اتهمني آخر بالعمل لصالح حركة فتح، فضربني آخر على فمي، ولما أبلغتهم بأني صائم احضر أحدهم قطعة خبز عليها رمل وحاول وضعها في فمي وإجباري على تناولها رغما عني، فطلبت منهم ماء لأغسل فمي من التراب فأخبروني أنه لا يوجد ماء. واستمر التحقيق معي لمدة عشرين دقيقة، ثم أخذوني في السيارة وطلبوا مني عدم رفع العصبة، ثم أنزلوني من حيث أخذوني وأعادوا إلي هاتفي».

وهكذا كان الحال بالنسبة لصحفيين تعرضوا لاعتداء عناصر الأمن في الضفة الغربية. مثلما حصل مع المصور يسري الجمل في الخليل بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٨. حيث اعتدوا عليه بالضرب بالهراوات والعبارات النابية من

أفراد الأمن الوطني في مدينة الخليل، كما حطموا الكاميرا التي كانت بحوزته، وذلك بينما كان ينتظر سماح أفراد الأجهزة الأمنية له بتغطية مسيرة لحزب التحرير نظمها في ذكرى سقوط الخلافة (حسب الشكوى التي قدمها ووثقتها الهيئة الفلسطينية المستقلة).

الاتهام بالانحياز وبعدم الحيادية وعدم المهنية

يتعرض العديد من الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية في أثناء تغطيتهم للأحداث إلى التشكيك في مهنيتهم، مثلما حصل مع الصحفيتين فاتن علوان من قناة الحرة وهديل وهدان من قناة بي بي سي. كلتاهما أفادت بتلقيها اتصالات وتهديدات من مسؤولين في الرئاسة تتهمها بعدم المهنية. وقد استخدم هؤلاء إلى جانب التهديد كلمات نابية والشتائم والألفاظ النابية والقاسية[١١]. ناهيك عن التشكيك بالمهنية والمصداقية والتخوين والتكفير مثلما حدث مع قناة العربية حيث تعرض طاقمها لمضايقة في أثناء تغطية الأخبار والأحداث في غزة، ووصفت بأنها ليست قناة «العربية» وإنما «العبرية»، كما كان الحال مع قناة الحرة المتهمة بالانتماء للمخابرات الأمريكية سي آي إيه. وكذلك الحال أيضا بالنسبة لقناة الجزيرة الفضائية التي عادة ما تتهم بأنها تابعة لحركة حماس.

سجلت الاعتداءات على الإعلاميين ووسائل الإعلام ذروتها في بداية عام ألفين وسبعة. وقد جاءت ضمن استهداف علني وحاد من قبل شخصيات فلسطينية للقنوات الفضائية العربية آنذاك. فعلى سبيل المثال «وصف أحد السياسيين الكبار في حركة فتح قناة الجزيرة الفضائية بأنها قناة الإخوان المسلمين، وقلل من شأنها ولم يبق مناسبة إلا وسعى فيها للنيل منها»[١٢]. ولم تمض سوى أيام على هذا الاتهام لقناة الجزيرة من جانب مسؤول في حركة فتح، حتى وجدت قناة العربية الفضائية نفسها عرضة لاتهام من جانب مسؤول في حركة حماس ليتهمها بالانحياز لسلطة حركة فتح. ولم تسلم وسائل إعلام محلية من تهديدات وتهم مماثلة. وبلغ الأمر بحركة حماس إلى مقاطعة التعامل مع قناة العربية، بينما دعا مسؤولون في الرئاسة الفلسطينية وقيادة حركة فتح إلى مقاطعة قناة الجزيرة.

كانت المصطلحات المستخدمة في البيانات المتبادلة بين حماس وفتح، وهما الحركتان اللتان انبرت كل منها لمهاجمة الأخرى لموقفها من هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك، كانت قد تشابهت من حيث التعبير والمفردات المستخدمة، فقد سارعت حركة حماس إلى مهاجمة حركة فتح على ما وصفته «بالفكر الظلامي الذي بات يسود لدى بعض المتحدثين الإعلاميين ومحاولتهم العمل على تكميم الأفواه وكبت الحريات، حتى وصل الأمر بهم إلى حد التهديد باتخاذ إجراءات ضد وسائل الإعلام». وبينما استنكرت حركة حماس موقف حركة فتح من قناة الجزيرة، استنكرت حركة فتح موقف حركة حماس من قناة العربية، حيث دانت ما وصفته «بالروح الظلامية التي تمارس ضد الإعلاميين ووسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية بأشكال مختلفة، من قبل حركة حماس وحكومتها، التي فقدت اتزانها وتوازنها عبر التهديدات المجنونة»[١٣].

عكست الاتهامات التي يحاول المسؤولون في الجهات المتقاتلة إلصاقها بوسائل الإعلام وبخاصة وسائل الإعلام العربية الأكثر مشاهدة في العالم العربي، عكست محاولات واضحة لرغبة كل طرف إجبار وسائل الإعلام على تبني روايته، وذلك لإدراك الفرقاء للتأثير الكبير لهذه الوسائل على الرأي العام. كما كان الحال بالنسبة لقناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين المتخصصتين بالأخبار، والأكثر مشاهدة في الأراضي الفلسطينية والعالم العربي أيضا. أدت الملاحقات والمضايقات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للصحفيين إلى الحد من الحريات الصحفية وأثرت عليها، ووضع ذلك العاملين فيها أمام تحديات ومخاطر كبيرة.

لقد انتقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجزيرة في لقاء مع مدير مكتبها ومراسلتيها في الأراضي الفلسطينية، وذلك في لقاء دعاهم إليه مكتب الرئيس في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٨ وحضره كبار مساعديه. كان سبب الدعوة ما ورد على لسان معد ومقدم برنامج الاتجاه المعاكس الذي تبثه قناة الجزيرة قبل ثلاثة أيام من ذلك حيث قال الصحفي فيصل القاسم وسط ضجيج ضيوفه «هذا عباس وشلته في المنطقة المظلمة السوداء في رام الله...». وقد قال الرئيس الفلسطيني انه «لا يضيره لو تجندت الجزيرة بكاملها لصالح حركة حماس أو غيرها وهذا لا يزعجه، لكن أشد ما يزعجه هو أن يقوم مذيع في الجزيرة وليس ضيف خلال برنامج أو نشرة أخبار بشتمه مثلما فعل فيصل القاسم»[١٤].

لم يكن موقف مستشاري الرئيس الفلسطيني وكبار مساعديه وبعض قادة حركة فتح التي يتزعمها عباس ينسجم مع ما سلف ذكره. فقد تعرضت الجزيرة إلى انتقادات وتحريض واتهامات عديدة من قبلهم بعدم الحيادية وعدم الموضوعية والانحياز لطرف على حساب الأخر ولم يتردد البعض بتلفيق الأكاذيب لتبرير تحريضه وحملته. مثلما كان الحال بالنسبة لياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حينما أخذ على نفسه مهمة قيادة هذه الحملة «إن الجزيرة لم تبث خمس التغطية التي قامت بها أثناء الإفراج عن سمير قنطار واستمرت يومين- أسير من المقاومة اللبنانية عمل لصالح المقاومة الفلسطينية وأطلقت إسرائيل سراحه ضمن صفقة تبادل للأسرى مع حزب الله بعد ٣٠ عاما من الاعتقال، الباحث- ولم تستضف الجزيرة الأسير الفلسطيني المحرر سعيد العتبة الذي أمضى أكثر من ٣٢ عاما في سجون الاحتلال ليقول كلمتين في هذه المناسبة ... لو أنه كان هناك مؤتمر لسعيد صيام أو سامي أبو زهري لقامت الجزيرة ببثه مباشرة»[١٥].

كان يريد بذلك تأكيد قناعته التامة بعدم توازن الجزيرة وبأنها قناة اللون الواحد، حيث أضاف عبد ربه يقول: «من يراقب يجد أن الموضوعية في قناة الجزيرة تنتهي عندما تتعلق الأمور بالشأن الفلسطيني، فكل ما يتعلق بحماس والإخوان المسلمين يبرز بشكل إيجابي ويعطى زمنه الكافي، وأكثر من زمنه الكافي بكثير ويغطى ويبالغ به ويصور ما يقومون به على أنه الطريق الصحيح، وما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية من إنجازات تطمس بل وتشوه وتضرب ... لا موضوعية. هناك انحياز سياسي وانحياز يؤدي إلى تعميق الهوة داخل صفوف الشعب، انحياز يؤدي إلى زيادة الكراهية وزيادة إشكال التشاحن الداخلي، هذا أمر ودور خطر لتغطية الجزيرة» [١٦].

عكس هذا نفسه على تصريحات الناطقين باسم حركة فتح أيضا، فقد اتهم هؤلاء الجزيرة «بعدم الحيادية وبالتدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي... وتأجيج الصراع الفلسطيني الداخلي». وذهبت «نقابة الموظفين العاملين في الوظيفة العمومية» وهي نقابة غير منتخبة، ظهرت في عهد حكومة حماس الأولى بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وكانت مهمتها مقارعة الحكومة لعجزها في تأمين الرواتب للعاملين بسبب الحصار الدولي المفروض عليها، وعملت لصالح متنفذين في حركة فتح وبعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقد أخفقت في حشد الموظفين، إذ لم يشارك في نشاطاتها سوى عشرات من الموظفين. ذهبت هذه «النقابة» إلى مهاجمة الجزيرة بتهمة عدم تغطية نشاطات النقابة. ودعت في بيان أصدرته بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٤ إلى «وقف عمل مكتب قناة الجزيرة في رام الله ومنعها من العمل في الأراضي الفلسطينية نظرا لعدم حياديتها ...». وذهبت أيضا إلى أبعد من ذلك حيث اتهمت في بيان نشرته في صحيفة الحياة الجديدة الموالية للسلطة الفلسطينية وحركة فتح وجاء تحت عنوان «نعي قناة الجزيرة»، ذهبت إلى اتهام قناة الجزيرة بأنها «من خلال الأخبار التي تغطيها لا تساهم إلا في زيادة الفجوة والشرخ داخل المجتمع الفلسطيني»[١٧].

تعرض مقر قناة الجزيرة في رام الله لاقتحامات من مسلحين محسوبين على حركة فتح وعلى بعض الأجهزة

الأمنية في السلطة جراء عملية التحريض، هذا فضلا عن إحراق سيارات الجزيرة في مرآب مقرها برام الله وإحراق مكتب وجزء من منزل مراسلها المساعد في نابلس، وكذلك الاعتداء بالضرب وتحطيم ذراع مراسلها الاقتصادي من قبل عناصر في أمن السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية. كان العاملون فيها قد تعرضوا لتهديدات عبر الهاتف وملاحقات في الشارع، فضلا عن حملة التحريض على صفحات الإنترنت[١٨].

لم تكن الجزيرة وحدها من تعرض للتحريض والاتهامات الملفقة، فقد تعرض الكثير من الصحفيين إلى تهديدات وتوعدات، كما كان حال فاتن علوان مراسلة قناة الحرة، وكذلك هديل وهدان مراسلة البي بي سي، حيث أفادت بأنه «قام أحد أفراد عناصر جهاز المخابرات العامة الفلسطيني في رام الله بالاتصال معي، كان مستاء وغاضبا من التغطية التي قمت بها حول أحداث جامعة الخليل، واتهمني بالانحياز وعدم المهنية . . . كما وجهت لي اتهامات من حركة حماس بعدم المهنية والحيادية من قبل مشير المصري عضو المجلس التشريعي والمتحدث باسم حركة حماس بعد إعدادي تقريرا عن أحداث عائلة حلس، –حيث كانت القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة في غزة قد هاجمت الحي الذي تقطن به هذه العائلة وقتلت عددا من أبنائها في تبادل لإطلاق النار»[١٩].

لم يكن الصحفيون في قطاع غزة الخاضع لسلطة حركة حماس أفضل حالا. فقد اتهمت وزارة الداخلية التابعة للحكومة المقالة، وكذلك وزارة الإعلام في هذه الحكومة وحركة حماس الصحفيين ووسائل الإعلام بالعمل بطريقة غير مهنية، وبعدم الحياد والانحياز لطرف على حساب آخر، مثلما حصل مع قناة العربية في قطاع غزة. حيث أفادت بأنه «يتم التضييق علينا بشكل واضح، وهناك توجه واضح بالتحريض علينا، تحت إطار أن قناة العربية غير محايدة ومتحيزة»[٢٠].

الخطاب الدموي وأثره على حرية التعبير

كان شهر حزيران من عام ألفين وسبعة، وهو الشهر الذي سيطرت فيه حركة حماس على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة بعد صدامات دامية مع حركة فتح، كان الأسوأ بالنسبة للصحافة والصحفيين الفلسطينيين وغيرهم ممن يعملون في الأراضي الفلسطينية؛ إذ سجلت الانتهاكات ذروة غير مسبوقة في هذا الشهر، وبلغت خمسة وثلاثين انتهاكا واعتداء اقترفتها جهات فلسطينية تمثل أو مرتبطة بحركتي فتح وحماس. دلت الإحصائيات وعمليات الرصد على أن ١١٠ انتهاكات وقعت ضد صحفيين فلسطينيين في الفترة الممتدة من شهر كانون الأول عام ٢٠٠٦ حتى نهاية حزيران من عام ٢٠٠٧، وأن ٤٢ منها وقعت في قطاع غزة و٣٤ بالضفة الغربية، وقعت جميعها بأيد فلسطينية بينما الباقية نفذتها السلطات الإسرائيلية؛ وقد شهدت هذه «الانتهاكات والاعتداءات ضد الصحفيين صعودا ارتبط بمستوى الوفاق الوطني الداخلي وحدة الأزمة والأحداث»[٢١].

جاء ذلك نتيجة الخطاب الدموي المتبادل بين الجانبين المتصارعين على الساحة الفلسطينية؛ وما فرضه ذلك من استقطاب سياسي، امتد إلى أجهزة الإعلام غير المنتمية لأي منهما، فلسطينية كانت أم عربية.

وأدى ذلك إلى استحداث مفردات ومصطلحات بدأت تغزو وتسيطر على الخطاب المستخدم في وسائل الإعلام، سواء أجاءت نتيجة نقل تصريحات لمسؤولين في الجانبين في وصف الواحد منهما الآخر، أم في حرب الكلمات القاتلة التي غطت صفحات الجرائد ووسائل الإعلام الإلكترونية التابعة لكل منهما.

كان الهدف من الاستخدام المتكرر للتوصيفات وعمليات التجريح والقدح والذم تضخيم سلبيات «الآخر».

فقد لجأ المتصارعون إلى استخدام مفردات ولغة خطاب حاطة من قيمة الآخر إلى أبعد الحدود. مثل توصيفات الخيانة، الكفر وشيطنة الآخر، ومفردات مسيئة مثل: القطعان، المارقون، الفوضويون، القوة التخريبية، المحتلون الجدد، الحكومة الشرعية، الخارجون على القانون، الانحطاط الوطني، أمن عباس، قطعان القسام، الفئة الباغية، الفئة الضلالية، سلطة رام الله، الاحتلال الحمساوي. أذناب دحلان، الشيعة، التيار الخياني . . . إلى آخره من مفردات مسيئة وتحريضية وغير عفيفة.

عكس ذلك انحدارا إلى الدرك الأسفل في الخطاب الإعلامي الفلسطيني، الذي ذهب إلى حد مساواة الآخر الفلسطيني بالاحتلال، والتحريض المباشر على القتل والتعامل معه انطلاقا من هذه الرؤيا، وبالمقابل تبرير كل السلوكيات والجرائم التي يرتكبها الطرف المعني بارتكابها باسم الوطن.

ألقى ذلك بظلاله المقيتة على الصحفيين وطريقة عملهم. ودفع الخوف بعضا منهم إلى تبني مفردات هذا الطرف أو ذاك، وبخاصة لأن عددا لا بأس به منهم كان مستهدفا بشكل واضح، وبعضهم فقد حياته بنيران واعتداءات أحد الفريقين المتناحرين.

لعب الخطاب الإعلامي التهييجي دورا في تأجيج الصراع لأنه كان يضرب على وتر حساس، يعزف على العواطف ويطنطن وراء الساسة وهو «أكثر ما ضر بأعلامنا وبتنا لا نستطيع التمييز بين الصحفي والمحلل السياسي والطخيخ»[٢٢].

كان التغيير الحاصل في الخطاب الإعلامي الفلسطيني أحد الأسلحة المستخدمة في الصراع الداخلي، وهو ما يفسر تصاعد الاعتداءات التي استهدفت الصحفيين، وبخاصة لأن ذلك ساهم إلى حد كبير في غياب الإعلام المحلي المستقل، إلى جانب أسباب مختلفة أبرزها مصادر التمويل وحالة الاستقطاب وضعف الإعلام لجهله طبيعة دوره كسلطة رابعة، وكانت المأساة تكمن في المؤسسة الصحفية أكثر منها في الصحفي نفسه «الصحفي الفلسطيني يبدع في الخارج ولا يبدع هنا والسبب يعود للسياسة الإعلامية»[٢٣].

كانت الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٧ قد سجلت ذروة جديدة؛ إذ وقع ١١٠ اعتداءات ضد أهداف صحفية، سبعة وسبعون منها نفذتها جهات فلسطينية وبخاصة من حركتي فتح وحماس، وشملت حرق مكاتب وسيارات وإغلاقات لمؤسسات صحفية. وقعت خمسة وثلاثون من هذه الاعتداءات في شهر حزيران من السنة نفسها في مناطق الضفة الغربية الخاضعة للسلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح وقطاع غزة الذي تسيطر عليه سلطة الأمر الواقع بقيادة حركة حماس. كان هذا الشهر قد شهد ذروة الصدام المسلح، وبالتالي حسم حركة حماس بقوة السلاح صراعها مع حركة فتح وسيطرتها على قطاع غزة بأكمله.

انفجرت جولة جديدة من الصدام بين الحكومة المقالة بقيادة حماس وبين من تبقى من حركة فتح في قطاع غزة، وذلك بعد شهر ونصف من إتمام حركة حماس سيطرتها بقوة السلاح على قطاع غزة. جاء هذا بينما الجهود تبذل لرأب الصدع الذي هز الوجدان الفلسطيني. وقع في أثر تفجير قضى على خمسة من قادة كتائب القسام الذراع العسكرية لحماس التي سارعت إلى إلقاء المسؤولية على جهات معينة في حركة فتح. وقد تجسد بشن حماس حملة اعتقالات ضد نشطاء فتح وقادتها، وسارعت فتح إلى الرد بحملة اعتقالات ضد قادة وكوادر حماس في الضفة الغربية نفذتها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بقيادتها.

كان نصيب الإعلام وافرا حيث عادت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة إلى اتخاذ إجراءات

ضد الصحافة والصحفيين، فأغلقت إذاعة الشعب التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومكتب تلفزيون أبوظبي واعتقلت صحفيين ومصورين. تم إغلاق إحدى عشرة مؤسسة إعلامية محلية في قطاع غزة من قبل حركة حماس بذريعة موالاتها لحركة فتح، وأغلقت حركة فتح بالمقابل صحيفتين في الضفة الغربية بذريعة موالاتهما لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، واعتقلت صحفيين عملوا في الصحيفتين وأيضا لصالح فضائية الأقصى الناطقة باسم حماس.

عكس ذلك تنامي المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون في تغطية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تحديدا داخل الأراضي الفلسطينية التي عانت من فوضى أمنية عارمة امتدت إلى جميع مناحي الحياة. أصبح وضع الصحفيين أشبه بالذي يراوح بين المطرقة والسندان. مطرقة سلطات الاحتلال وسندان الاقتتال الفتحاوي الحمساوي.

انعكست تعقيدات الوضع على عمل الصحفيين وحركتهم. كانت تجربة طاقم الجزيرة المكلف بتغطية الأحداث في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأيضا في القدس المحتلة وداخل إسرائيل، تجسد بشكل جيد حالة باقي زملائهم الصحفيين، إذ عكست ما يكابده العاملون في هذا الحقل. فقد عانى الصحفيون الفلسطينيون من حظر إسرائيلي حد من حريتهم في الحركة والتنقل داخل الضفة الغربية وبينها وبين القدس والمحتلة، وأيضا بينها وبين قطاع غزة.

الملاحقة الرسمية والتحريض على وسائل الإعلام - قناة الجزيرة نموذجا

لو رجعنا في الذاكرة إلى بداية انطلاق الجزيرة لوجدنا أن سياسة الجزيرة الإعلامية كان مرحبا بها من غالبية الأطراف السياسية، ولم يخف كثيرون من المسؤولين والقادة إعجابهم بها. اعتبر الغرب بغالبيته نشأة الجزيرة وانطلاقتها بداية انطلاقة للإعلام الحر عند العرب. أقر الغرب هذا على المستويين السياسي الرسمي والإعلامي في حينه بأنها المرة الأولى التي يكون فيها للعرب هامش من حرية التعبير، وكان ذلك يعكس نظرة منشؤها عنصري في أساسه. لقد نظر كثيرون منهم إلى العرب على أنهم حالة من التخلف والعجز في تطوير الذات، وهم دائما بحاجة لليد الغربية لتعينهم على ما هم فيه. وكان لافتا أن بعض الأنظمة الغربية التي تدعم الأنظمة المستبدة في العالم العربي، هي أكثر من يعادي هذا التطور في توسيع هامش الحرية للشعوب والنخب المختلفة.

جاءت الجزيرة وأسهمت منذ بداياتها في تغيير النظرة النمطية لدى الكثير من الغربيين ومنهم الإسرائيليون. تركز التغيير في أساسه على تلك الصورة النمطية المشوهة المعشعشة في عقول الكثيرين في الغرب، وقد أسفرت عن قلب بعض المفاهيم المستوحاة من الطريقة التي نقل فيها الإعلام الغربي والإسرائيلي صورة العربي وبخاصة المسلم.

ترافق ذلك مع غضب وحملات تحريض، كان سببها النجاح الذي حققته قناة الجزيرة وبخاصة في عقدها الأول، حيث لم يقو أحد على اتهامها بالانحياز، إذ كانت المشكلات في العالم العربي والاستقطاب أقل حدة مما أصبحت عليه بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر وسقوط العراق في مطلع صيف عام ألفين وثلاثة بيد قوى التحالف الغربي- العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ضاق صدر الغربيين ومعهم الإسرائيليون ومعظم مواطن النظام السياسي العربي من قناة الجزيرة مع تتالي النجاح الإعلامي الذي حققته تلك القناة، وتتالى مع الأحداث التي عصفت بالعالم العربي وأولها انتفاضة الأقصى التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية مع نهاية أيلول من عام ألفين.

"During the second Palestinian intifada AL-Jazeera became a forum for those involved in the uprising and a window for those outside. For the Israelis this was a shock. Their traditional hegemony over the media came to an end and they realized that they had to develop new strategies to win world public opinion"[٢٤].

كان سبب الضيق عند الغربيين منبعه عدم قدرتهم على تقبل انطلاق وسيلة إعلام من العالم الثالث وتحديدا العربي، وتحقيقها اختراقا تمكنت من خلاله كسر احتكار الإعلام الغربي والإسرائيلي للحقيقة الصحفية في العالم العربي على وجه الخصوص وهو ما جعل الكثير من وسائل الإعلام أداة في حملات التحريض التي حركتها الأنظمة السياسية على اختلاف أنواعها، وقد انجرت أنظمة سياسية عربية وأبواقها الإعلامية مع هذا التيار.

بثت قناة الجزيرة بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠٨ حلقة على الهواء مباشرة ضمن برنامج حوار مفتوح الذي يعده ويقدمه غسان بن جدو مدير مكتب بيروت، استضاف فيه سمير قنطار الذي أطلق سراحه ضمن صفقة تبادل بين إسرائيل وحزب الله قبل أربعة أيام من ذلك. اللافت أن البرنامج كان عبارة عن احتفال بقنطار حيث شاركت فيه فرقة موسيقية وتم تقديم كعكة له بالمناسبة مع ألعاب نارية.

اعترفت الجزيرة أن الحلقة كانت خروجا على معاييرها المهنية، وأعدت لجنة قيمته واتخذت القرار بشأنه وذلك قبل أن تغضب إسرائيل وتهدد بإجراءات ضد مكتب الجزيرة في القدس. لكن التطورات لم تكن مرهونة بمعالجة الجزيرة بإدارتها وهيئة التحرير فيها لهذا الإخفاق المهني الذي تعهدت بعدم تكراره.

أقدم داني سيمان مدير عام مكتب الصحافة الحكومي في إسرائيل على مهاتفة مدير مكتب الجزيرة في القدس، ليبلغه بأنه عازم على اتخاذ إجراءات عقابية بسبب ما وصفه "الاحتفال الذي نظمته الجزيرة لمخرب قتل طفلة في الرابعة من عمرها"، الاتفاق بين مدير مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي ومدير مكتب الجزيرة في القدس قضى بأن يلتقيا فور عودة الأخير من الخارج، تم تحديد صبيحة السادس من شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨ للاجتماع المذكور. لكن داني سيمان سارع في اليوم نفسه إلى إبلاغ صحيفة الجيروزاليم بوست[٣١] بأنه يدرس اتخاذ إجراءات عقابية ضد مكتب الجزيرة والطاقم العامل فيه في إسرائيل، لكنه سيتريث إلى حين الالتقاء بمدير مكتب الجزيرة في القدس. تكرر المشهد نفسه أيضا بعد اللقاء الذي تم بين داني سيمان مدير مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي ووليد العمري مدير مكتب الجزيرة في القدس، وهو المكتب الذي يدير عمل الجزيرة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

كنت بصفتي مدير مكتب القدس، الذي يدير مكاتب رام الله والقدس غزة التي تشغل طواقم الجزيرة أدرك حجم المسؤولية وخطورة الموقع، مثلما وصف ذلك الكاتب والباحث الانجليزي هيوج مايلز في كتابه « الجزيرة »[٣٢].

«وليد العمري يقوم بعمل من أخطر الأعمال في العالم، لكنه يواجه ذلك دون خوف لإيمانه بقوة أنه يؤدي واجبه في نقل شهادات لما يجري في الجانبين . . . ».

»Walid Al-Omary,He has one of the most dangerous jobs in the world,but he faces it fearlessly because he blieves passionately that he has a duty to bear witness to what has happened to both sides under the Israeli occupation"

اطلعت من الزملاء في مكتب القدس وأيضا من الزملاء في مقر الجزيرة بالدوحة على تفاصيل الحلقة المذكورة من برنامج حوار مفتوح، بعثت بعدها بواسطة البريد الإلكتروني رسالة إلى مدير عام شبكة الجزيرة برسالة، تطلعه على تفاصيل ما جرى في الاتصال الذي أجراه معي مدير مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي، وأضفت عليه «إنه وبغض النظر عن الاحتجاجات الإسرائيلية هل ترى الجزيرة أن البرنامج يلبي الحد الأدنى من معاييرها المهنية»[٣٣].

لم يتأخر الرد من المدير العام لشبكة الجزيرة السيد وضاح خنفر، حيث أوضح أن الموضوع قيد التقييم، وبعث في اليوم التالي تقريرا مهنيا مفصلا أعده مدير البرامج السيد عارف حجاوي عن الحلقة المذكورة[٣٤]، بناء عليه أصدرت الجزيرة بيانا مقتضبا أقرت فيه بأن البرنامج «خالف قواعدها الأخلاقية»[٣٥]. صدر هذا البيان في الثاني من أغسطس/ آب ٢٠٠٨. أكد البيان أن شبكة الجزيرة تملك من الجرأة ما يجعلها تعترف بوقوع الخطأ. وهو تصرف قلما تقدم على مثله وسائل الإعلام لا سيما في العالم العربي، والتي هي في معظمها أبواق للسلطات على اختلاف مسمياتها، وأثبتت الجزيرة مجددا أنها ليست واحدة منها.

تم اللقاء الموعود بين مدير مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي ومدير مكتب الجزيرة في القدس صبيحة السادس من أغسطس/ آب، وحضر إلى جانب كل منهما مساعدون عن الطرفين. امتد اللقاء نحو ساعتين وشهد نبرة تصاعدت ووصلت إلى حد التهديد من الجانب الإسرائيلي بإغلاق مكتب الجزيرة، والتلويح من جانب ممثلي الجزيرة بالانسحاب من الاجتماع. انتهى اللقاء بأن الجزيرة ستبعث رسالة توضح فيها الموقف من البرنامج المذكور.

لم يمض على انتهاء الاجتماع سوى ساعتين حتى كان مدير مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي قد خرج إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية يبلغها بأنه يستعد لاتخاذ إجراءات ضد الجزيرة، وينتظر من مدير مكتب الجزيرة في القدس تفسيرا رسميا لما جرى في حلقة الحوار المفتوح[٣٦]، وأعلن الخبر «مقاطعة الجزيرة بعد حفلة قنطار». عندها بدأت وسائل الإعلام تسعى للحصول على تعقيب من الجزيرة، لقد تم إرسال البيان الصادر عن إدارة شبكة الجزيرة لكل من أراد، كان البيان قد صدر قبل أربعة أيام من الاجتماع بين مدير الجزيرة في القدس ومدير مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي. إلا أن موقع صحيفة هآرتس اختار العنوان التالي: «الجزيرة تعتذر لإسرائيل»[٣٧].

كان هذا العنوان كافيا لتتلقفه وكالة وفا التابعة للسلطة الفلسطينية وحركة فتح في رام الله، وتنشره في الصحف التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التي تملكها حركة فتح والمقربة منها، وذلك بعد أقل من أسبوع على هزيمتها الثانية أمام حركة حماس في غزة[٣٨]. كانت صحيفة القدس الوحيدة التي نقلت خبرا مفصلا دون أن تقع في الفخ الإسرائيلي أو تنجر وراء عملية التحريض[٣٩]. وغطت صحيفة السفير اللبنانية النبأ تحت عنوان «إسرائيل تنتقم من الجزيرة لاحتفالها بتحرير القنطار»[٤٠].

كان الإخوة الأعداء الفلسطينيون قد دخلوا جولة دموية ثانية انتهت بمصرع أحد عشر من الجانبين وجرح أكثر من ثمانين، وتبادلت حماس وفتح اعتقال النشطاء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن تغطية الجزيرة لذلك لم تنحز لأي منهما، إلا أن تيارا متنفذا في السلطة الفلسطينية وحركة فتح ذكرته تقارير الفساد والفشل قبل طيها[٤١]، هذا التيار تمرس على مهاجمة قناة الجزيرة وشتمها، وحافظ على نبرة تصعيدية تحريضية في كل مناسبة.

جاء ما نقلته صحيفة هآرتس الإسرائيلية كقشة تمسك بها البعض. كان العنوان في صحيفتي الأيام والحياة

الجديدة الفلسطينيتين على صفحاتهما الأولى منقولا عن المصادر الإسرائيلية وقد وزعته وكالة وفا الفلسطينية. كان العنوان قد تحدث عن الاعتذار المزعوم، بينما لم يأت نص التقرير الإخباري على مثل هذه المعلومة العارية عن الصحة.

كان ما ادعته صحيفة هأرتس الإسرائيلية عن اعتذار الجزيرة عاريا عن الصحة، كما يستدل من نص البيان الإعلامي الذي وزعته الجزيرة عن مكتب مديرها العام، لم يكن ذلك كافيا بنظر المنظمة الإسرائيلية لضحايا الإرهاب، لكنه كان كافيا لدى صحيفتي الأيام والحياة الجديدة الفلسطينيتين محدودتي الانتشار والتوزيع ومعهما صوت وفضائية فلسطين لالتقاطه ونشره على صفحاتهما الأولى بشكل بارز. جاء ذلك في وقت حافظت فيه صحيفة القدس الأوسع انتشاراً على شيء من التوازن، كان الهدف جليا، وهو الإساءة للجزيرة في الشارع الفلسطيني، الذي تمتعت بين أوساطه بمصداقية قوية وشعبية عالية لم تقترب لها أي من وسائل الإعلام الأخرى، الفلسطينية وغير الفلسطينية.

كان اللافت أن أيا من الصحف لم تكلف نفسها عناء الاتصال بمكتب الجزيرة في رام الله للحصول على نسخة من البيان، بدل أن تلتقط ما نشرته صحيفة هأرتس الإسرائيلية. لم تقم أي من الصحف الفلسطينية المذكورة بنشر نفي الجزيرة للنبأ، الذي كانت قد نقلته عن صحيفة هأرتس الإسرائيلية العبرية، وادعت فيه الأخيرة اعتذار الجزيرة لإسرائيل على الاحتفاء بقنطار، علما أن وسائل إعلام عربية وأجنبية وإسرائيلية قد تناولته ونقلته.

دخلت إلى الصورة منظمة إسرائيلية، بدا وكأن هناك أصابع خفية حركتها، تطلق على نفسها اسم المنظمة الإسرائيلية لضحايا الإرهاب. بعثت هذه المنظمة إلى مكتب الجزيرة في القدس وأيضا مكتب الجزيرة في رام الله رسالة عبر الفاكس قالت فيها: «بالاحتفال الذي أجرته الجزيرة ضمن برنامج حوار مفتوح للمخرب سمير قنطار أظهرته على أنه منتصر. هذا المخرب قتل طفلة عمرها أربع سنوات ونصف وشرطي ووالد، وبذلك فقد أسأتم إلى مشاعر ذوي الضحايا وللتقليل من هذه الإساءة فإننا نطالبكم بدفع تعويض مالي . . . ونعدكم بأننا سنستخدمه في إقامة نصب تذكاري للضحايا الذين قتلوا في العملية الإرهابية التي شارك قنطار في تنفيذها وسيكون ذلك باسم الجزيرة . . . »(٤٢).

كان الهدف الذي تبرزه الصحافة الإسرائيلية وتؤكد عليه هو أن الجزيرة تقف مع المتطرفين «الإرهابيين» ضد إسرائيل. وذلك في عملية تحريض واضحة هدفها تأليب المؤسسة والشارع الإسرائيلي على الجزيرة، فقد أقلقتها المصداقية العالية التي تتمتع بها هذه القناة حتى داخل إسرائيل، وقد ثبت ذلك في الأحداث المفصلية الهامة، مثل الانفصال الإسرائيلي عن قطاع غزة وحرب تموز عام ٢٠٠٦ على لبنان، والرحيل المأساوي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتغطيات كثيرة أخرى تفوقت فيها الجزيرة على جميع وسائل الإعلام من عربية وفلسطينية وإسرائيلية وأجنبية. كانت وسائل إعلام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالمقابل تعتقد أنها بنقلها ما روجت له وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «اعتذار الجزيرة لإسرائيل» وهو ما كان كذبا بالطبع تثير بدورها الرأي العام الفلسطيني ضد هذه القناة، التي أكن لها الفلسطينيون على اختلاف انتماءاتهم احتراما شديداً وثقة ومصداقية عالية، أثبتتها استطلاعات الرأي المختلفة التي صدرت تباعا في الأراضي الفلسطينية بعد أحداث داخلية دامية (٤٣).

في التاسع من شهر أغسطس عام ٢٠٠٨ نشرت صحيفة الأيام الفلسطينية وعلى صدر صفحتها الأولى خبرا يفيد بأن "الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش يتعافى من عملية قلب مفتوح في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية"(٤٤). كان درويش قد أدخل إلى المستشفى قبل ثلاثة أيام من نشر هذا الخبر.

كانت الجزيرة تتابع الموقف دون ضجيج وكانت حالة الشاعر درويش بعد يوم من إجرائه العملية قد تدهورت وشهدت انتكاسة خطيرة، كان الوضع الصحي لدرويش يوصف «بالحرج جدا جدا» في اليوم نفسه الذي نشرت فيه صحيفة الأيام خبرها. هذا التطور نقلته الجزيرة بهدوء على شريطها الإخباري وضمن نشراتها الإخبارية. كانت المعلومات المؤكدة في اليوم نفسه من خمسة مصادر على اطلاع مباشر بحالة درويش في المستشفى في هيوستن بولاية تكساس، وهو أيضا ما أكده لمراسل الجزيرة أحد أشقاء درويش في قرية الجديدة شرق مدينة عكا، بينما كان موقف مصادر الرئاسة الفلسطينية ينفي وبإصرار.

أجتمع أطباء درويش في الساعة السادسة من مساء ذاك اليوم بتوقيت فلسطين، وكان التاسع من أغسطس، وأبلغوا مرافقيه أن لا أمل وأنه في حالة موت سريري، ولم تعد هناك جدوى من إبقائه معلقا بالأجهزة المساندة لأنه عمليا لم يعد على قيد الحياة. فصل الأطباء درويش عن الأجهزة بعد أن أخذوا موافقة مرافقيه في الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة بتوقيت القدس. لم يكن درويش شخصا عاديا، وكانت حياته ومماته قضية رأي عام فلسطيني وعربي وعالمي أيضا، كانت للمعلومات أهمية إخبارية خاصة.

أكدت المصادر التي استندت إليها الجزيرة أن الأطباء ابلغوها بحصول الوفاة. تم إرجاء نشر الخبر في الجزيرة نحو ساعة ونصف الساعة، وذلك مراعاة لمشاعر والدته العجوز وأهله في قرية الجديدة، الذين لم يطلعهم أحد على حقيقة الحالة، سجلت الجزيرة سبقا بنشرها نبأ الوفاة في خبر عاجل في الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من بعد حصول الوفاة. نقلت وسائل الإعلام المحلية والفلسطينية والعربية ووكالات الأنباء العالمية والإسرائيلية عن الجزيرة نبأ وفاة الشاعر درويش، لكن بعد نحو عشر دقائق بدأت هواتف مكتب الجزيرة في رام الله تدق دون انقطاع وكان على الطرف الأخر مسؤولون ومتحدثون من مقر الرئاسة في رام الله ينفون ويتهمون بلهجة غير لطيفة.

تراجعت وسائل الإعلام المنافسة وغير المنافسة عن نشر خبر وفاة الشاعر درويش وأبرزت النبأ على النحو التالي: «مصادر في الرئاسة الفلسطينية تنفي ما نقلته قناة الجزيرة حول وفاة الشاعر محمود درويش»، بدأت ما تشبه الحملة من قبل وسائل الإعلام التابعة للسلطة وحركة فتح ومعها بعض الفضائيات العربية المنافسة. ظلت الجزيرة رغم الضغوطات على موقفها من النبأ ولم تتراجع رغم الضغوط والتهديدات. كان طاقم الجزيرة الوحيد عند منزل عائلة درويش في قرية الجديدة شرق عكا داخل إسرائيل، وقد تعرض لمواقف محرجة عندما أصرت الرئاسة الفلسطينية على نفي نبأ الوفاة، بينما أصرت الجزيرة على نشر النبأ إلى جانب تقرير حول سيرة الشاعر الراحل.

ظلت لعبة الشد والجذب والمزايدات متواصلة مع ضغوطات من خلال اتصالات هاتفية وصلت إلى الزميلة شيرين أبو عاقله وهي مراسلة كانت في عطلتها الأسبوعية بالإضافة للزميلة ميساء سلامة – منتجة الأخبار المناوبة تلك الليلة– التي كانت على رأس عملها كمنتجة أخبار. بلغ الأمر بمسؤول الإعلام في الرئاسة الفلسطينية إلى تنقيل الزميلة ميساء هاتفيا نص بيان من الرئاسة ينفي وفاة درويش ويطالب باعتماد الأخبار من مصدرها الرسمي وهي الرئاسة فقط. تم بعد ذلك إرسال البيان من خلال الفاكس وبخط اليد على ورقة بيضاء لا تحمل رمز الرئاسة ولا إشارتها وذلك إلى مكتب الجزيرة في رام الله[٤٥].

لم تفلح تلك الضغوطات وما سببته من قلق وحرج في ثني الجزيرة عن نشر الخبر، الذي كانت واثقة من صحته ودقته رغم مأساويته. بيد أن الشك اعترى الزملاء في غرفة الأخبار وهيئة التحرير في قناة الجزيرة في دولة قطر.

بدأت اتصالاتهم القلقة تتوالى تارة من خلال نظام التواصل داخل الجزيرة عبر الإنترنت وتارة بالهاتف. وكانت اتصالات النفي من مسؤولين في الرئاسة الفلسطينية قد وصلتهم إلى جانب ما رددته قناة فلسطين الفضائية ووكالة الأنباء الفلسطينية وفا وأيضا وكالات الأنباء العالمية. وصل الموقف إلى نهايته قبل عشر دقائق من الساعة العاشرة ليلا من اليوم نفسه، عندما استضافت قناة العربية الفضائية طبيبا عربيا في المستشفى، الذي تواجد فيه محمود درويش، وأكد ما نقلته قناة الجزيرة قبل أكثر من ساعتين عن رحيل الشاعر الكبير محمود درويش وأنه أصبح في ذمة الله. كانت قناة العربية قبل ذلك قد نقلت خبر الوفاة ثم تراجعت وتبنت موقف الرئاسة وتقلبت عدة مرات في نقل الخبر.

أعلنت الرئاسة الفلسطينية بعد عشر دقائق من ذلك أن الرئيس محمود عباس سيتلو بيانا يعلن فيه وفاة درويش، وهو ما تم بالفعل بعد أربعين دقيقة حيث نعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس الشاعر محمود درويش، وأعلن الحداد ثلاثة أيام، وذلك في بيان تلاه من مقره برام الله، ونقلته العديد من وسائل الإعلام وفي طليعتها قناة الجزيرة على الهواء مباشرة(٤٦).

كان جليا أن هناك من أراد من الجزيرة أن تتراجع عن خبر وفاة درويش، وتتبنى موقف مقر الرئاسة الفلسطينية كي يتم إظهارها بمظهر المحطة التي تنقل الأكاذيب، غير أن السحر انقلب على الساحر. كان خبر الجزيرة موثوقا منه وصحيحا، وكان نفي الرئاسة ووسائلها الإعلامية كاذبا. وغير ذوو درويش ومعارفهم في قرية الجديدة من موقفهم الغاضب والمستاء، بعد أن أيقنوا الحقيقة، بينما كان مصورا قناة الجزيرة تحرير فخر الدين ونبيل مزاوي متواجدين عند منزل العائلة كأنهما جزء من وسيلة إعلام غير مرغوب فيها خلال التوتر بين مكتب الجزيرة في رام الله والرئاسة الفلسطينية خلال لعبة الشد والجذب، وقد وقف أهل درويش على الحقيقة، وسرعان ما أدركوا أن الجزيرة كانت صادقة وما عداها اعتراه الكذب.

نفذت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أيهود اولمرت في الخامس والعشرين من آب/ أغسطس ٢٠٠٨ بادرة "حسن نية تجاه الرئيس الفلسطيني" كما أسمتها، تمثلت هذه البادرة بالإفراج عن ١٩٨ أسيرا فلسطينيا، بينهم وللمرة الأولى أسرى حكم عليهم بالمؤبد، هما سعيد العتبة بعد أن أمضى اثنين وثلاثين عاما وأبو علي يطا الذي أمضى ثمانية وعشرين عاما.

قامت الجزيرة بتغطية عملية الإفراج على القناتين – الجزيرة الأم الإخبارية والجزيرة مباشر وأيضا على الجزيرة الإنجليزية – وقد شارك ثلاثة مراسلين هم الياس كرام ووائل الشيوخي وحسن التيتي في تغطية الحدث من ثلاثة مواقع هي: معسكر عوفر على معبر بيتونيا غرب رام الله، حيث تم نقل مباشر لانتقال الأسرى من الحافلات الإسرائيلية التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية إلى الحافلات التي أحضرتها السلطة الفلسطينية. نقل الياس كرام على الجزيرة الإخبارية مباشرة التطورات، بينما كانت الجزيرة مباشر تبث العملية بكاملها دون انقطاع.

انتقل الأسرى المفرج عنهم إلى مقر الرئاسة في المقاطعة برام الله حيث كان الرئيس الفلسطيني في استقبالهم مع الأهالي وحشد من المواطنين، وقد نقلت الجزيرة مباشر حفل الاستقبال بأكمله مع الخطابات بينما غطى وائل الشيوخي الحدث في نشرات الأخبار بلقاءات مباشرة.

كانت مدينة نابلس الموقع الثالث، حيث كان هناك طاقم نقل ببث مباشر احتفالا كبيرا وسط المدينة وقد نقلته الجزيرة مباشر كاملا بينما غطاه حسن التيتي في نشرات الأخبار مباشرة، انفردت قناة الجزيرة في نقل مهرجان نابلس على الهواء مباشرة. غطت الجزيرة هذا الحدث بأربعة تقارير أحدها أعدته عشية الإفراج وبثته في

الساعات الأولى، والثاني أعده الياس كرام بعد أن أنهى النقل من معسكر عوفر، ومن ثم بث بعد انطلاق الأسرى إلى عائلاتهم بعد انتهاء الاستقبال في مقر الرئاسة، من ثم بثت تقريراً جديداً بعد وصول أبرز الأسرى المفرج عنهم مثل سعيد العتبة إلى مساقط رؤوسهم، وشمل التقرير على مقتبسات صوتية لكل من الرئيس الفلسطيني والأسيرين المحررين سعيد العتبة وحسام خضر ووزير شؤون الأسرى أشرف العجرمي.

كان الخبر يتصدر نشرات الأخبار في الجزيرة على النحو التالي: "إسرائيل تفرج عن نحو مئتي أسير فلسطيني والرئيس الفلسطيني يؤكد في حفل استقبالهم أن السلام لن يتحقق إلا بالإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين". كانت قناة الجزيرة قد استبقت عملية الإفراج بأربعة تقارير أعدتها المرسلتان شيرين أبو عاقلة وجيفارا البديري، اشتملت على تصوير عائلات الأسرى وبخاصة الأسيرين سعيد العتبة وأبو علي يطا. ظهر الخبر على الشريط الإخباري لأكثر من عشرين ساعة على النحو التالي: "إسرائيل تطلق سراح ١٩٨ أسيرا فلسطينيا "استقبال رسمي للأسرى الفلسطينيين المفرج عنهم في مقر الرئاسة برام الله". "عباس: لن يكون هناك سلام دون الإفراج عن كل الأسرى المعتقلين في إسرائيل". كانت مقدمة الخبر التي تسبق التقرير بنفس الروح. "أفرجت إسرائيل عن نحو مائتي أسير فلسطيني، وقد وصل الأسرى إلى مقر الرئاسة برام الله حيث جرى لهم استقبال رسمي، أكد فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه لن يكون هناك سلام قبل الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين في إسرائيل".

لم يمنع هذا أحد المسؤولين الكبار في الرئاسة الفلسطينية، وعضو عربي في الكنيست الإسرائيلي من التحريض على الجزيرة بتهمة عدم تغطية عملية الإفراج عن الأسرى، حيث سارعا في نفس اليوم إلى مهاتفة "جال بيرغر" مراسل إذاعة صوت إسرائيل باللغة العبرية –ريشت بيت – وإبلاغه أن الرئاسة غاضبة على الجزيرة لأنها لم تقم بتغطية الإفراج عن الأسرى، وقد قللت من أهمية الخبر ولم تنقل خطاب الرئيس. وأضاف المتحدث مع المراسل الإسرائيلي قائلا "سنتخذ إجراءات ضد الجزيرة فلسنا مثل إسرائيل دولة ديمقراطية". هذا نص ما قيل من مصدره، وقد رواه الصحفي الإسرائيلي للباحث، عندما طلب تعقيبه على تهمة عدم تغطية الإفراج عن الأسرى كما ادعى المسؤولان. كان ذلك مثيرا للغضب في أوساط أطقم الجزيرة في مناطق السلطة الفلسطينية، لكنه كان مثيرا للقلق أيضا؛ إذ كان هدفه التحريض والافتراء، وهو ما من شأنه تعريض حياة أعضاء فريق الجزيرة للخطر.

اختصر الباحث التعقيب على الادعاء الكاذب بالقول لمراسل الإذاعة الإسرائيلية "لسنا مضطرين للتعقيب على الكذابين وكذبهم والفاسدين وفسادهم". نقلت الإذاعة الإسرائيلية خبر الإفراج ضمن نشرتها الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم نفسه، وكان موقعه الثالث في سياق الأخبار، وقالت فيه "مسؤول في الرئاسة الفلسطينية أبلغ مراسلنا أن السلطة غاضبة من الجزيرة فهذه القناة بوق لحماس ولم تغط الاحتفال في مقر الرئاسة بالمقاطعة. لكن مسؤولا في الجزيرة نفى ذلك رغم أنه اعترف بأن الجزيرة القناة الإخبارية لم تنقل مباشرة كلمة الرئيس الفلسطيني".

عاد صوت إسرائيل باللغة العبرية على خبره في نشرته الإخبارية الموسعة في الساعة الخامسة من عصر نفس اليوم، وما هي إلا ساعة حتى وزع مكتب يديره ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو مكتب ظل في عهدة عبد ربه بعد أن انهي عمله كوزير للإعلام في الحكومة الفلسطينية الأولى ويسمى "Palestine Media Center" مركز الإعلام الفلسطيني بيانا وزعه برسالة E-MAIL [٤٧]، بدأ البيان بما يلي: «تتقدم دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية بالشكر والتقدير إلى كل من قناة العربية الفضائية وتلفزيون فلسطين وجميع القنوات والمحطات التلفزيونية والإذاعية التي قامت بتغطية مباشرة للحدث

الاستثنائي في تاريخ النضال الفلسطيني ممثلا في تحرير ١٩٨ أسيرا . . . »، واستطرد البيان يقول: « . . . ومما يثير الدهشة والغرابة أن محطة الجزيرة التي عرفت بتحيزها التام وتشجيعها لأعمال الانقلابيين ضد وحدة الشعب والوطن لم تغط هذا الحدث الوطني الكبير مباشرة . . . ». لم تكن قناتا العربية التي تبث من دبي وفلسطين التي تبث من رام الله قد نقلتا مباشرة الحدث من كافة مواقعه مثلما فعلت الجزيرة. كانت الجزيرة الوحيدة التي غطت هذا الحدث بصورة متكاملة وكاملة. كان المدهش أن الفضائية الفلسطينية التي تجندت بقضها وقضيضها في عملية التحريض، وخصصت برامج لساعات كانت في الوقت نفسه تتوسل لقناة الجزيرة التي تبث من قطر أن تمدها بالصور من مهرجان نابلس.

كانت قناة الجزيرة قد غطت الموضوع بسلسلة تقارير إخبارية منذ مصادقة الحكومة الإسرائيلية في جلستها الأسبوعية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧ على الصفقة، وأضافت إليها تقارير في ٢٠٠٨/٨/١٨ بعد مصادقة لجنة وزارية خاصة على قائمة أسماء الأسرى المئتين، حيث تم شطب اسمين من القائمة أحدهما أسير من غزة والآخر اتضح انه جنائي، وذلك إلى عشية تنفيذها. تناولت قناة الجزيرة القضية من جوانب عدة، كما أنها خصت الأسيرين أبو علي يطا وسعيد العتبة واستعدادات عائلاتهما في نابلس وبلدة يطا بتقارير خاصة، نظرا لوضعيهما وكونهما الأبرز والأقدم. تميزت قناة الجزيرة في يوم التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٥ في تغطيتها، ونقلت تطورات عملية الإفراج على مدار يوم كامل ومن مواقع مختلفة.

هاجم السيد ياسر عبد ربه وبحكم منصبه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الجزيرة واتهمها بموالاة حماس والإخوان المسلمين، وبأنها قللت من أهمية "الإنجاز الكبير" ولم تغط الإفراج عن الأسرى وفي طليعتهم سعيد العتبة أقدم أسير فلسطيني. وقد ساعده أحمد زكي مقدم برنامج استضافه في تلفزيون فلسطين في حشد الاتهامات [٤٨].

كانت تغطية الجزيرة للإفراج عن الأسرى ثلاثة أضعاف أي قناة أخرى وفي مقدمتها قناتا العربية وفلسطين. كانت الجزيرة الوحيدة التي نقلت الاحتفال الشعبي الكبير في نابلس وكلمة مطولة لسعيد العتبة، كما كانت الأولى التي منحها العتبة لقاء منفردا، وهو في المقاطعة، كما أنها استضافته مع والدته من منزلهما في نابلس، استضافته بعد أيام لساعة كاملة على الجزيرة مباشر.

عرض ما قام به السيد عبد ربه من تحريض حياة طواقم الجزيرة للخطر المباشر، وتطلب تحركا سريعا. ظنت إدارة الجزيرة في قطر وهيئة التحرير أن معالجتها تكون ببيان ينفي ما ادعاه السيد عبد ربه وتؤكد على الحجم الهائل للتغطية. كان رأي الباحث «وليد العمري – مدير مكتب الجزيرة في فلسطين» في أرض الحدث مخالفا تماما، فقد رأيت أنه وبما أن السيد عبد ربه تحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية يجب أن يتحمل هؤلاء المسؤولية. لذلك تم إعداد ملف كامل احتوى على رسالة سردت عملية التحريض ونفت الاتهامات [٤٩]، تم توجيه الرسالة وكانت تحوي ردا مفصلا على ما قاله ياسر عبد ربه إلى الرئيس الفلسطيني بحكم أنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأرسلت نسخا منها إلى اثنين وعشرين عنوانا، هم جميع القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، بالإضافة لنقابة الصحفيين شبه المشلولة ومنظمة الصحفيين الأجانب وجمعية حماية الصحفيين ومقرها نيويورك، وتضمنت الرسالة المرفقات التالية:
- قرص ممغنط تضمن تسجيلا تلفزيونيا لما قاله السيد عبد ربه في فضائية فلسطين.
- صورة البيان الذي أصدره عبد ربه، ووزعته وكالة وفا ونشرته صحيفة الحياة الجديدة، لسان حال السلطة الفلسطينية.
- جدول مفصل للتغطية التي تمت في ذلك اليوم.

كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأسرع ردا، حيث بعث بعد ساعتين من تلقيه الرسالة ومرفقاتها بتعقيب كتبه بخط يده على أعلى الرسالة الرئيسية قال فيه: لن يصيبكم شيء، ولن يجرؤ أحد على الاقتراب منكم . . . وأنتم تحت مسؤوليتنا»[٥٠]. وصلت اتصالات هاتفية ورسائل من قوى مختلفة تندد بحملة عبد ربه وتتضامن مع الجزيرة، بينها رسالة من حزب الشعب تحدثت «عن رفض أي حملات تحريضية قد تتعرض لها المؤسسات الإعلامية» وتنتهي بالقول «نتمنى على إدارة قناة الجزيرة في قطر، التوازن في نقل المواقف والأخبار والقضايا المتعلقة بالساحة الفلسطينية»[٥١]، كان الموقف مبهما وغير ملزم.

دأب عدد من المسؤولين على اتباع أسلوب السيد ياسر عبد ربه في مهاجمة الجزيرة بمناسبة ودون مناسبة. وإذا كان عبد ربه قد اتخذ من إذاعة وتلفزيون فلسطين أداة لحملته، فإن آخرين كان دأبهم التخفي وراء نشطاء ميدانيين أو كتاب أعمدة وصحفيين للتحريض على وسائل إعلام، أو مهاجمة صحفيين زملاء لهم في المهنة، نزولا عند رغبة ومصلحة هذا المتنفذ أو ذاك.

ربما يكون بعضهم مجندا لخدمة تيارات سياسية، أو تجند بمحض إرادته لخدمة أهداف غير صحفية وليست من قضايا الرأي العام. فقد أشهر العديد من كتاب الأعمدة أقلامهم متأثرين بالحملة ضد الجزيرة، بما يتعلق والرواية الملفقة حول عدم تغطية الجزيرة للافراج عن دفعة الأسرى بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩. فقد ذهب حسن البطل إلى اختصار زاويته في صحيفة الايام إلى رسالة من شخص قال إن اسمه باسل ناصر من غزة وكتب تحت عنوان «الجزيرة ومعايير التغطية»، لعل من الغرابة بمكان أن تقوم قناة الجزيرة نفسها بإتاحة مساحة محدودة للغاية ولمدة قصيرة لتغطية عملية الإفراج عن مائتي أسير فلسطيني قبل أيام، بل وكان هناك تحريض مبطن بالقول إنه تم الإفراج عن عشرات وما زال الآلاف يقبعون في سجون الاحتلال، وكأن ما أنجزه حزب الله إنجاز (وهو كذلك بلا شك) وأن ما أنجزته السلطة الفلسطينية إخفاق (وهو بالتأكيد ليس كذلك). . . »[٥٢].

ولم يخف الكاتب أنه لم يشاهد مما نقلته الجزيرة سوى التقرير الذي تم بثه في منتصف الليلة في إطار قضية الحصاد.

شاركت أطر نقابية للوهلة الأولى بعملية التحريض، مثل نقابة العاملين في الوظيفة العمومية وذلك غداة اجتماع أمين سر النقابة بسام زكارنه مع أمين سر حكومة تصريف الأعمال سعدي الكرنز ليعلن في خبر نقلته وكالة الأنباء المحلية «معا» ومن ثم «صحيفة الحياة الجديدة» بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٠٨ عن أن «نقابة الموظفين تطالب بوقف نشاطات مكتب الجزيرة في رام الله»[٥٣].

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل ذهبت صحف السلطة الفلسطينية – الأيام والحياة الجديدة بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٨ إلى شطب اسم الجزيرة من خبر كانت مصدره، وهي تصريحات لوزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها الجزيرة الإنجليزية لصالح شبكة الجزيرة، تحدث فيها عن أن أحياء كبيرة في القدس الشرقية ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية. نقلت الخبر معظم وسائل الإعلام العربية والإسرائيلية مع الإشارة لمصدره نظرا لأهميته وإلى أن الجزيرة هي مصدره. لكن صحيفتي الحياة الجديدة والأيام الصادرتين في رام الله نشرتا الخبر بالقول «في خبر أذيع أمس». وكانت صحيفة القدس الوحيدة التي احترمت المعايير المهنية وأشارت إلى مصدر الخبر[٥٤].

كانت صحف السلطة الفلسطينية ومتحدثوها يراوحون في تحريضهم بين اتهام قناة الجزيرة بالعمل لصالح إسرائيل تارة ولصالح حماس تارة أخرى، وفيما كانت أوساط رسمية وإعلامية إسرائيلية تتهم الجزيرة بالتعاون ودعم الإرهاب.

حملة إسرائيلية عمادها التخويف والملاحقة

كان مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي قد هدد في شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٨ بمقاطعة قناة الجزيرة، ووقف ما وصفها «التسهيلات» المقدمة لطواقمها. كان يقصد بذلك عدم تجديد بطاقات الصحافة المعتمدة والتي تسهل الحركة بين مناطق الضفة الغربية والقدس المحتلة وإسرائيل لحملة بطاقات الهوية الإسرائيلية من أفراد الطاقم. لأن باقي أفراد الطاقم هم من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة وهؤلاء لم يتمتعوا بأي تسهيلات.

عكس ذلك قلقا تزايد في أوساط صناع القرار في إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث صعدت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها ضد الجزيرة ورأت أنه لها «تأثير حاسم في تطرف الرأي العام الفلسطيني والعربي من خلال تغطياتها ونقلها الحي والمباشر للأحداث بسرعة ومن الميدان»[٥٥].

لم يكن هذا من قبيل التكهن، لا بل أكدت استطلاعات الرأي في إسرائيل تزايد شعبية قناة الجزيرة وبخاصة في أوقات التوتر والحروب. فقد أشار استطلاع أجراه معهد Millward Brown بعد الحرب على غزة، أن قناة الجزيرة كانت الخيار الأول لنحو ٨٠٪ من العرب في إسرائيل البالغ عددهم قرابة مليون ونصف مليون مواطن عربي، حيث كانوا يشاهدون ويتابعون الاخبار على هذه القناة الفضائية القطرية خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في ٢٨-١٢-٢٠٠٨ وامتدت اثنين وعشرين يوما. وحسب الاستطلاع نفسه لم يفضل سوى ٢٦٪ منهم متابعة الاخبار على القناة الثانية الإسرائيلية الأكثر شهرة في اسرائيل[٥٦].

أشار نفس الاستطلاع إلى أن نصف المشاركين فيه أكدوا صدقية الأخبار التي نقلتها قناة الجزيرة من الميدان «وهذا يجب أن يثير القلق، لقد نقلت القناة بثا متواصلا دون انقطاع عما يجري، وكان بثها وتقاريرها منحازة للفلسطينيين ومعادية للصهيونية وفي بعض الأحيان غير دقيقة، وهذا يجب أن يثير القلق. لكن ما يثير القلق أكثر هو أن نصف الذين شاركوا في الاستطلاع أكدوا أن قناة الجزيرة أتت بألاخبار الأكثر مصداقية»[٥٧].

وكانت استطلاعات مماثلة قد أشارت إلى نتائج متقاربة خلال حرب تموز على لبنان في عام ألفين وستة.

وجد قلق الإسرائيليين تعبيره في مقالات الرأي التي نشرتها الصحف اليومية الثلاث. لقد كان بعضها تحريضيا بشكل قوي لدرجة أن أحد كتاب الاعمدة في صحيفة يديعوت أحرونوت – أوسع الصحف انتشارا في إسرائيل – وقد أصبح فيما بعد عضو كنيست في انتخابات عام ٢٠٠٩، دعا صراحة إلى مصادرة حق وليد العمري مدير مكتب الجزيرة بالعيش داخل إسرائيل ودعا إلى سحب بطاقة هويته وحرمانه من ممارسة عمله الصحفي، مع العلم أن العمري من فلسطينيي الداخل- أي إسرائيل- ويعيش ذووه وعائلته في مسقط رأسهم بإحدى قرى مرج ابن عامر منذ مئات السنين، وهم من بين مليون ونصف مليون فلسطيني ظلوا في بلادهم بعد نكبة فلسطين وفرضت عليهم الهوية الإسرائيلية، «حقيقة أن رجال قناة التلفزة العربية الجزيرة يحملون بطاقات صحافة لا تجعل منهم صحفيين.

وإذا كانت الصحافة في العالم الحر ترمز إلى القيم الليبرالية، فإنهم في الجزيرة يلعبون في ملعبين، فهم يطالبون بالحرية وهي حق لكل صحفي في النظام الديموقراطي، ومن جهة ثانية يغرقون شاشتهم ببث تحريضي، وكأنهم متحدثون باسم حماس وحزب الله، يقومون بما تفعله المنار ويطالبون بأجر السي إن إن. ماذا نفعل؟ يجب أن لا نخاف ونتصرف حسب المبدأ القائل إن الديمقراطية تخدم مؤيديها والمؤمنين بها. صحيح أن وليد العمري أصبح في إسرائيل نجما لامعا، لكن هذه اللعبة يجب أن تنتهي، فقناة تقاريرها دعائية، وتسمع كمواد دعائية وتظهر

بوتيرة المواد الدعائية، ليست قناة حرة للأخبار، فليس هناك سبب واحد كي يشارك الساسة الإسرائيليون في هذا النفاق، ولا يجب إعطاء المخربين بطاقة هوية إسرائيلية، ولا بطاقة صحافة لأبواق حماس»[٥٨].

كان هذا واحدا من سلسلة مقالات نشرتها الصحافة العبرية في تلك الفترة من نهاية شباط عام ٢٠٠٨ التي شهدت العملية العسكرية الإسرائيلية التي حملت اسم «شتاء ساخن»، وسبقت عشرة أشهر الحرب الإسرائيلية واسعة النطاق على غزة والتي حملت إسرائيليا اسم «الرصاص المصبوب».

جاءت كتابات المعلقين الاسرائيلين كتصريحات قادتهم غاضبة على تغطية الجزيرة، مع العلم أن الاستاذ أوليفر هان من Information Technology School Business and Technical for Journalism والباحث في معهد إريك بروست للصحافة في اوروبا بجامعة "Technical University for Journalism" في دورتموند بغرب ألمانيا، قد علق على التغطيات الصحفية لتلك العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة بالقول "إنه في حين غلب على التغطية الإعلامية الغربية الميل لإبراز تحركات القوات والمهام العسكرية، فإن قناة الجزيرة في قطر راحت تركز على الضحايا، وكشفت بأكثر مما فعلت أي وسيلة إعلامية أخرى الوجه القبيح للحرب" [٥٩].

كانت العملية العسكرية الإسرائيلية شرسة جدا «لقد تمركزت كاميرا الجزيرة على سطح منزل في مخيم جباليا، ونقلت منه التطورات في جبل كاشف والمنازل المجاورة، حيث يدوي صوت انفجار في كل لحظة، ويتصاعد الدخان من المنازل. تطلق مروحية صليات من الرصاص في الهواء، المراسل يطلع مشاهديه على عدد القتلى الذي يواصل ارتفاعه، المذيعة في الاستوديو في الدوحه، تسأل بغضب ما إذا يتم قصف أحياء سكنية، يوافق المراسل على ذلك دون أن يتكبد عناء القول إن محاربين من حماس يختبئون بين المنازل. تظهر في الوقت نفسه على الشاشة سلسلة من الصور المؤلمة، ولا تتردد قناة الجزيرة المتمرسة على البث من ميادين القتال في الشرق الأوسط، بتحذير مشاهديها من أن الصور قاسية ومؤلمة للمشاهدين» [٦٠].

كان الصحفيون الإسرائيليون ينقلون الأخبار عن بعد. انتهت عملية شتاء ساخن دون أن تطأ أقدام صحفي إسرائيلي أرض غزة، حتى المراسلين العسكريين الذين عادة ما «ينقلون أخبار بطولات قواتنا من داخل السيارات المصفحة، لم يتم أخذهم لينقلوا أخباراجتياح جباليا والشجاعية . . .»[٦١].

كان الصحفي التقدمي جدعون ليفي في صحيفة هآرتس يشير بذلك إلى ما وصفه خيانة المهنة والتقصير من جانب الإعلام الإسرائيلي في تغطية أحداث دامية هامة. كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت في اليوم الأول من عمليتها العسكرية نحو ستين فلسطينيا، لكن الخبر لم يحظ باهتمام في الصحافة العبرية. كانت الصحيفتان المركزيتان والأوسع انتشارا في إسرائيل وهما يديعوت أحرونوت ومعاريف، قد قللتا من أهمية مقتل عشرات الفلسطينيين في الهجوم الاسرائيلي، ولم يكن هناك ذكر لقتل الجيش الاسرائيلي نحو ستين فلسطينيا في يوم واحد، هو يوم السبت الأول من آذارعام ٢٠٠٨ وكان الخامس من أيام الهجوم على غزة.

لم يكن هناك ذكر على الصفحات الأولى للصحيفتين في اليوم التالي (٢-٣-٢٠٠٨). نشرت معاريف صورة كبيرة ملونة لجندي اسرائيلي جريح مع عنوان بالأحرف الكبيرة يهدد بقتل قادة حماس، ولم تذكر نبأ مقتل عشرات الفلسطينيين إلا في صفحتها الثالثة وبأحرف صغيرة قالت فيه «٩٥ فلسطينيا قتلوا منذ يوم الأربعاء»، وهكذا فعلت أيضا صحيفة يديعوت أحرونوت، وأعلنت في العنوان الرئيس الوحيد على صفحتها الاولى إلى جانب صورة كبيرة لجندي جريح ينقل إلى مروحية لإسعافه «أنها ليست العملية العسكرية الكبرى».
كان خبر مقتل عشرات الفلسطينيين هامشيا في الصفحة الثالثة. هكذا كان الحال أيضا في وسائل الاعلام

الإلكترونية الإسرائيلية، كالإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية في نشرتها الإخبارية الصباحية يوم الأحد ٢/٣/٢٠٠٨. حيث ذهبت إلى أبعد من ذلك وتحدثت لعشرين دقيقة عن مدينتي اشكلون وسدروت وعن عصفور أبيض قتلته شظايا صاروخ تم إطلاقه من غزة وفي نهاية تغطيتها قال المذيع «وقد ادعى الفلسطينيون أن ٦١ منهم قتلوا الليلة الماضية»[٦٢].

كانت الصحافة الإسرائيلية قد «اختارت بمحض إرادتها الأسوأ وهو فرض رقابة ذاتية على نفسها، علما أنها حرة من أنواع كل الرقابة تقريبا، رقابة ذاتية لا تثير معارضة، إنه موقف أسوأ من برافدا في أيامها السوداء، إنها برافدا بمحض الإرادة طوعية وخنوعة»[٦٣].

كانت الجزيرة محط اهتمام من قبل صناع القرار في إسرائيل، وهم «مستشرقون وساسة وعناصر أمنية ومخابراتية ورجال إعلام، يهتمون بالعالم العربي يتابعون بشغف ومنذ ١٢ عاما ثورة الجزيرة . . . »[٦٤]. كانت هذه المتابعة حسب محررة الشؤون العربية في صحيفة يديعوت أحرونوت، تعكس اهتماما لافتا. وجاء مقالها بعد أسبوع من أزمة بين الجزيرة ووزارة الخارجية الإسرائيلية، التي أغضبتها تغطية الجزيرة للعملية العسكرية التي شنها الجيش الاسرائيلي على غزة في نهاية شباط من عام ألفين. ومضت الكاتبة إلى القول: «لقد اتخذوا في الجزيرة قرارا غير مسبوق في الإعلام العربي، وهو استضافة متحدثين إسرائيليين على شاشتهم، ومن الجانب الآخر تعذيبهم بأسئلة لحوحة. لإسرائيل حساب طويل مع الخطاب المزدوج لقناة الجزيرة، صحيح لن تجد أحدا يقول كلمة سيئة على مهنية وليد العمري كبير المراسلين، لكن لن تجد أيضا من يقول كلمة طيبة على محرري الأخبار في غرفة الأخبار القطرية . . . .

«الصورة القاسية لقصف مكتب الرئيس في غزة أدت إلى استدعاء السفير المصري في تل ابيب إلى القاهرة، لقد اتهموا لدينا الجزيرة خلال الحرب الثانية على لبنان برسم وتصوير خارطة المواقع التي استهدفتها صواريخ حزب الله. الآن يتهمونها بقضية جثث الأولاد الفلسطينيين الذين قتلوا في عملية الجيش الاسرائيلي في غزة، صور أخرجت الكثير من المتظاهرين إلى الشوارع مع لافتات عليها الموت لإسرائيل. يعترفون في إسرائيل بذلك لكنهم ينتقدون التغطية الإخبارية بالقول أين هي صور صواريخ القسام التي سقطت على سدروت وأشكلون؟ . . . يجب أن نتذكر أنه في طرف صور الجزيرة هناك مرآة مثبتة دوارة. يرانا العالم العربي من خلالها من جهة، ومن الجهة الأخرى نحن مدعوون للنظر على أنفسنا».

كان اللغط والتهديد الإسرائيلي بمقاطعة الجزيرة ونبذها على خلفية تغطيتها لتلك العملية العسكرية في غزة التي خلفت ضحايا معظمهم من المدنيين، كان قد دفع افي واينبرغ الأمين العام لمجلس الصحفيين في إسرائيل إلى القول «خسارة أنه ليس في إسرائيل المزيد من المقاطعات والحرمان من قبل جهات رسمية ضد وسائل إعلام وصحفيين. لأن مثل هذا الحرمان معناه أن الصحفي وفي لرسالته المهنية. لقد استيقظت إسرائيل عن بكرة أبيها في صبيحة يوم وقررت فرض الحرمان على شبكة الجزيرة، لقد حصل لنا ذلك في الماضي مع تلفزيون البي بي سي، عندما لم يرق لنا مضمون تغطياته . . . الصحافة بطبيعتها هي معارضة للسلطة، وهذه وظيفتها في النظام الديموقراطي . . . والصحفي الذي يقاطعه المسؤولون ويفرضون عليه الحرمان هو صحفي جيد. . المشكلة ليست في الجزيرة، وإنما هي في وسائل الإعلام والصحفيين الذين لا يتم فرض الحرمان والمقاطعة عليهم من حين إلى آخر من جانب السلطات. لأن ذلك معناه أنهم لا ينتقدون السلطة بما فيه الكفاية. وهذا مبدأ إضافي لخدمة مستهلكي الإعلام، احذروا الصحفيين الذين يحبهم ويرضى عنهم النظام»[٦٥].

كانت الخارجية الإسرائيلية قد قررت فرض «حرمان قناة الجزيرة ومقاطعتها وعدم التعامل مع طواقمها، وقد

أعلن ذلك مجلي وهبي نائب وزيرة الخارجية في حديث أدلى به لإذاعة الجيش، وبرر اتخاذ القرار بأنه جاء عقب بث أحادي الجانب وتغطية غير متوازنة لما جرى في الأسابيع الأخيرة »(٦٦).

كانت الخارجية الإسرائيلية وكذلك ديوان رئاسة الوزراء قد بحثوا على مدار اشهر أمر قناة الجزيرة وبخاصة تغطيتها في أسابيع العملية العسكرية المعروفة باسم "شتاء ساخن" في غزة. وحسب صحيفة هآرتس التي أوردت ذلك فإن نائب وزير الخارجية الإسرائيلية قال لمراسلها «إنه يعتقد أن تصريحه سوف يردع الجزيرة ويجبر مراسليها على الاستجابة للمطالب الإسرائيلية»(٦٧).

كان إحساس وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تغطية الجزيرة للعملية العسكرية في غزة قد زادت من كراهية العرب لإسرائيل. لكن تصريحات وهبي أحبطت تحركا إسرائيليا «لإرسال كتاب إلى المدير العام لشبكة الجزيرة في قطر ولمسؤولها في إسرائيل، وإجراء اتصالات بقنوات سرية مع الدوحة، لكن الهجوم العلني الذي شنه وهبي أحبط ذلك وبدد الأمل بالوصول إلى نتائج، حسب مسؤولين كبار في وزارة الخارجية الإسرائيلية»(٦٨).

كانت هيئة الإعلام الوطني الإسرائيلية، وهي هيئة بدأت عملها بناء على توصيات لجنة فينوغراد – التي حققت حول الإخفاق الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية في تموز ٢٠٠٦ – قد عقدت سلسلة من الاجتماعات» في الأسابيع الأخيرة بحثت فيها بث قناة الجزيرة في أعقاب الأزمة مع غزة، وقد تم في هذه الاجتماعات بحث أن الجزيرة تحرض الجمهور الفلسطيني على تصعيد العنف، وحسب جهات إسرائيلية رسمية فإن الجزيرة شريك في ذلك وتتعاون مع حماس في تنظيم الأحداث الإعلامية، وتصويرها على نحو يمس بدولة إسرائيل» (٦٩).
كانت مثل هذه الافتراءات قد راجت في إسرائيل ودفعت بها جهات رسمية.

The official statement came a day after Foreign Minister Tzipi Livni ripped into the Qatar –based network at a meeting with ambassadors posted here Saying that 'when depicting Israeli attacks, ALJAZEERA abuses the situation on the ground by telling lies. Unfortunatly, during these attacks, civilians were killed. I am not trying to change facts. But,of course, when it comes to ALJAZEERA everything is exaggerated (٧٠)

جاء ذلك بعد العملية العسكرية الإسرائيلية وبعد أن أوقفت إسرائيل تزويد قطاع غزة بالوقود، وترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائي. حيث خرج مئات الغزيين يحملون الشموع عندما حل الليل والتقطت وسائل الإعلام الصورة ونقلتها للعالم، كان الأمر معروفا ومتوقعا ونقلته جميع وسائل الإعلام. كانت الجزيرة من بين وسائل الإعلام التي اهتمت بنقل ذلك على الهواء. وأضاف الإسرائيليون إلى غضبهم من هذه التغطية بث الجزيرة ترويجاً لصورة طفل استشهد بنيران القوات الإسرائيلية.

كانت الفعاليات الوطنية والإسلامية وفي طليعتها حماس وبعد انقطاع الكهرباء لتوقف محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بسبب توقف إسرائيل عن إدخال الوقود لتشغيلها، قد خصصت الخامس والعشرين من شباط عام ألفين وثمانية للقيام بخطوة احتجاجية سلمية على الحصار المحكم الذي فرضته إسرائيل، تمثلت بسلسلة بشرية من معبر رفح على الحدود مع مصر إلى معبر إيرز المدخل الشمالي لقطاع غزة من إسرائيل.

صبيحة ذاك اليوم وكان ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٨ نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت مقالة بقلم أحد كبار المعلقين في الشؤون الأمنية فيها جاءت تحت عنوان «لا تسقطوا في الفخ الحمساوي» وقال الكاتب «هذا هو الاستعراض

الذي تتمناه حماس اليوم، مواطنو غزة المجوعون ينقضون بيأس على الحدود ويتعرضون لنيران الجيش الاسرائيلي. تطبخ وزارة الإخراج المسرحي لدى حماس هذه المسرحية بالتعاون مع الجزيرة، إذا ما شعر الجنود أنهم في خطر فلديهم أمر بإطلاق النار وإيقاع إصابات، وهذه بالضبط هي المسرحية التي يتطلعون اليها في حماس. مواطنون غزيون مجوعون ينقضون بيأس على الحدود ويتلقون بصدورهم نيران الجيش الإسرائيلي، هذه المسرحية أعدتها حماس مع شبكة الجزيرة التي أثبتت انها آلة الدعاية المركزية للإخوان المسلمين. إخراج مشترك . . . »(٧١).

كانت الحملة الإسرائيلية قد حظيت باستنكار من فعاليات سياسية عربية وأخرى تهتم بالاعلام وحقوق الانسان داخل الخط الاخضر. عكست الاستنكارات للحملة الإسرائيلية تأييدا للجزيرة، فتحت عنوان «الخارجية الإسرائيلية ضد دولة الجزيرة» قال مركز إعلام في مدينة الناصرة «إن النقاشات الدائرة في الخارجية الإسرائيلية مؤخرا حول تغطية الجزيرة لعمليات الذبح التي يمارسها الجيش الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، تعكس التأثير والمصداقية التي وصلت لها هذه القناة».

وقال عضو الكنيست جمال زحالقة رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في تصريح صحفي «إن قرار مقاطعة الجزيرة من قبل إسرائيل تم اتخاذه بسبب مهنيتها وموضوعيتها وشعبيتها وتأثيرها. وهو سيزيدها قوة وتأثيرا ومصداقية لدى عشرات الملايين من مشاهديها في كافة المعمورة». واعتبر زحالقة أن اسرائيل تضغط على قناة الجزيرة لإخفاء صور الشيوخ والنساء والأطفال الذين قتلتهم في عمليتها العسكرية في غزة، وانتهى في تصريحه ورسالة التضامن التي بعثها إلى الجزيرة إلى أن « هدف القرار هو الضغط على وسائل الإعلام ومحاولة خطيرة لإرهابها، وسعي بائس للتأثير على التغطية الإعلامية المهنية التي تتميز بها الجزيرة» (٧٢).

كان عضو الكنيست محمد بركة رئيس كتلة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة قد بعث رسالة شديدة اللهجة إلى وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ردا على قرار المقاطعة جاء فيها «إن ما تضمنته رسالة وزارتك إلى قناة الجزيرة يعكس أفكارا سوداوية مأخوذة من عالم كبت الحقيقة. وحكومتك آخر من يحق لها إلقاء المواعظ حول النزاهة الاعلامية، كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية لا تمتاز بنزاهتها، وهي تشكل منبرا تحريضيا على الفلسطينيين والشعوب العربية والإسلامية . . . معروف عن الجزيرة أنها وبشكل استثنائي تعطي مساحة للأفكار الإسرائيلية الرسمية من على شاشتها في إطار السعي لعكس الصورة من جوانبها المختلفة . . . لقد لفت انتباهي في رسالتكم لقناة الجزيرة الحديث عن المشاهد الواردة من قطاع غزة، فإذا كنت تشعرين بالحرج من مشاهد أشلاء الأطفال في قطاع غزة، فالحل ليس من خلال تعتيم الشاشات والإعلام، وإنما بوقف الجريمة»(٧٣).

الحقيقة أن الجزيرة لم تتلق رسالة من الخارجية الإسرائيلية، لكن وسائل الإعلام الإسرائيلية وبعض المتحدثين رددوا أخبارا عن رسالة كهذه وعن مضمونها.

جاء اعتبار نائب وزيرة الخارجية الإسرائيلية لقناة الجزيرة بأنها «لا تعكس سوى نصف الأحداث وتساعد «الإرهابيين»، ومن ثم القرار الإسرائيلي بمقاطعتها، ليكشف عن عقلية التعالي والتدليل الإعلامي التي اعتادها الإسرائيليون من تغطيات وسائلهم الإعلامية ومعها وسائل إعلام أمريكية، مثل السي إن إن وال اي بي سي والفوكس نيوز، التي اعتادت التعامل مع إسرائيل على أنها فوق القانون والإعلام والإنسانية، وهو ما جعل الاسرائيليين يعتقدون أن كل تغطية موضوعية هي انحياز سافر، بعد أن أصبحت قاعدة التعامل مع قضايا العرب وحقوقهم هي الانحياز العنصري المطلق لها. وهو ما أبرز قاعدة إعلامية تقول: «إن التركيز الإخباري على الحفرة التي يحدثها الصاروخ القسام في أرض خلاء في سديروت وصور الأطفال الإسرائيليين الخائفين

من أذى محتمل يمكن أن يلحقهم مستقبلا أهم من نقل أشلاء الأطفال المحترقة مع ركام المنازل في جباليا»[٧٤].

ما كان التحرك الاسرائيلي ضد الجزيرة ليحدث من زمن قريب، انفردت فيه الجزيرة بتمثيل الإعلام العربي في إسرائيل التي كانت مسرورة حينها بتواجد تمثيل لمؤسسة إعلامية كبرى كالجزيرة فيها. لكن انقلاب اسرائيل على الجزيرة جاء بعد أن بدأ الإسرائيليون بمقارنة أسلوب الجزيرة الذي يحترم عقل ومشاعر المشاهد العربي والحقوق الفلسطينية والعربية بتغطيات قنوات إخبارية تسخر من عقل المشاهد وتستفز مشاعره وتجبره على متابعة تغطية أقل انحيازا لإسرائيل.

ضغط ثلاثي: ترهيب وترغيب لأهداف سياسية

اجتمعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح في الضفة الغربية وسلطة الأمر الواقع بقيادة حماس في قطاع غزة في يوم واحد على توجيه الاتهامات ومعها التهديدات إلى الجزيرة.

كانت مراكز القوى الثلاثة قد اتفقت وعلى غير عادتها بتوجيه الاتهامات للجزيرة كل لأسبابه الخاصة به.

انزلقت معظم أجهزة الإعلام الفلسطينية إلى حدود التورط في الصراع الداخلي والاحتراب بين فتح وحماس.

ولم تتوقف مع ذلك التخوفات والمحاذير عند هذا الحد، بل إن ما أثار القلق لدى النخب الثقافية والمجتمعية هو أن يصبح الخطاب الإعلامي مؤججا للصراع ومحرضا عليه من خلال التعبئة المتعصبة وشيطنة الآخر إلى حد استباحته وتصفيته بدم بارد. أصبح كل صحفي أو وسيلة إعلام مدينا سلفا بالانحياز للطرف الأخر، وهو ما سهل على المتحاربين ملاحقة الصحفيين واتهامهم. وبلغت الاتهامات ذروتها بتكفير الصحفيين وتخوينهم في الكثير من الأحيان.

هكذا وجدت قناة الجزيرة نفسها مستهدفة في يوم واحد من السلطات الإسرائيلية ومن حركتي حماس وفتح وأجهزتهما الأمنية[٧٥]. حدث ذلك في يوم نفذت فيه قوات الأمن الفلسطينية عملية أمنية ضد مسلحين من حركة حماس في مدينة قلقيلية يوم الأحد ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩، تخلل اشتباك مسلح العملية الأمنية، قتل فيه ثلاثة من قوات الأمن واثنين من مسلحي حماس.

كانت الجزيرة أول من نقل الخبر. حيث تحدث وليد العمري مدير المكتب على الهواء وعلى نشرتين متتاليتين صبيحة ذاك اليوم عنه وسرد رواية قوات الأمن الفلسطينية ورواية حماس مع إضافة أن المزيد من التفاصيل ستنقلها للمشاهدين مراسلة الجزيرة من الميدان عندما تصل إلى قلقيلية. لكن مسؤولين من حركة حماس في غزة تقدمهم المتحدث مشير المصري، سارعوا إلى مهاجمة العمري والتحريض عليه من خلال فضائية الأقصى الناطقة باسم حماس من غزة، لقد ذهب المصري إلى حد التهديد بوقف العمري عن العمل بالجزيرة والعمل على طرده منها واتهمه بالكذب.

وسارع موقع إلكتروني تابع لحماس بمهاجمة العمري والمراسلتين جيفارا البديري وشرين أبو عاقله واتهامهم بالكفر والخيانة وركز التحريض ضد مكتب الجزيرة برام الله. وتعرض طاقم الجزيرة بعد وصوله في نفس اليوم إلى مدينة قلقيلية لتغطية الحدث من الميدان وكان بقيادة المراسلة جيفارا البديري، لمضايقات من بعض عناصر الأمن الفلسطيني، حيث أقدم أحدهم على تهديد أفراد الطاقم بطردهم إن شاهدهم يلتقطون صورا، وبرر

تصرفه باتهام الجزيرة بأنها تعمل لصالح حركة حماس، مما اضطر الطاقم للعمل بشكل شبه سري في وقت تمتعت فيه باقي الطواقم الصحفية ومنها الإسرائيلية بحرية عمل وتحرك.

وتعرض طاقم للجزيرة بقيادة جيفارا البديري خلال توجهه في اليوم التالي إلى معسكر عوفر الإسرائيلي غرب رام الله لمتابعة جلسة المحكمة العسكرية التي كانت تنظر بقضية عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقل إلى مضايقات من جنود إسرائيليين، حيث هاجم الجنود الإسرائيليون المراسلة والمصور رغم التزامهم بالتعليمات، وبدأوا بالصراخ ومنعوا الطاقم من العمل بذريعة أنه تابع لقناة تلفزيون عربي ومن ثم أخرجوهم بالقوة وبشكل استفزازي من منطقة المحكمة.

كان وليد العمري مدير مكتب الجزيرة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل مستهدفا بشكل لافت في منتديات حركة حماس ومدوناتها، كانت من أبرزها الحملة التي انطلقت في شبكة فلسطين للحوار التابعة لحركة حماس بتاريخ ٨/ ٥/ ٢٠٠٦، تحت عنوان «لحساب من يعمل وليد العمري»، وجاءت عقب خبر نشرته الجزيرة عن مكتبها في غزة مفاده «إن مسلحين من حماس حاولا خطف مرافق لأحد المسؤولين هناك وتزامن مع خبر في الأردن عن أن نشطاء لحماس حاولوا تهريب أسلحة في المملكة[٧٦].

قال الموقع «على حركة حماس وعلى الحكومة أن تتعامل بحزم مع شخص كوليد العمري»، و»ماذا تتوقع من الرويبضة وليد العمري». كانت التهمة من جانب المعلقين في الموقع التابع لحماس أنه «هو أي وليد العمري يسعى في كل يوم وليلة لتشويه صورة القسام وحماس»، وتوالت الردود على السؤال المطروح على النحو التالي:

- « لصالح من يعمل وليد العمري ؟ فهو يحمل هوية إسرائيلية ومن حقه أن يرضي أسياده»
- « يعمل لأسياده في مقاطعة رام الله وفي تل أبيب»
- «هو فتحاوي ويفتخر أنه فتحاوي»
- «وليد العمري فتحاوي أكثر من الفتحاوية ويملك من الحقد على حماس ما لا يمكن تصوره»
- «هل يستطيع أحد أن يأتيني بتقرير الأحمق وليد العمري، يا ريت بالصوت والصورة»
- «المشكلة ليست في الحقير وليد العمري فقط بل في أغلب إن لم يكن كل المراسلين! حتى الدحدوح عليه غضب الله تحدث بنفس القصة !الدحدوح وسيف الدين شاهين! اللهم انتقم منهم»

بدأت في اليوم التالي وعلى نفس الموقع ما سميت بـ»الحملة الكبرى لفصل وليد العمري»[٧٧]، وذهب أحد المعلقين إلى الإعلان «أنا بصدد بدء حملة ضد بقاء هذا الكذاب على رأس مكتب القناة في فلسطين» ورد آخر بالقول «أعتقد أن قناة الجزيرة غير مستعدة بتاتا لسبب أنه صحفي قدير، وهذه علينا الاعتراف بها» وعقب آخر «الزلمة ما كذب في شيء وبنقل الحقيقة ولكن الحقيقة ما بتعجب الناس». وتواصل التهديد والوعيد على هذا النحو إلى أن ذهب أحد المعلقين إلى كتابة الرسالة التالية في نفس الموقع « الأخوة الأعزاء أرجو الموافاة بتفصيل عن نقل الجزيرة للخبر. هل كان عن طريق العمري أم أبو شماله؟ وماذا قال بالضبط. لأنني سأتابع الموضوع مع مدير عام القناة».

لم يكن هناك تقرير ولم يكن هناك كلام مفبرك. كان كل ما حصل أن السلطة في غزة وكانت بقيادة فتح في حينه اتهمت عناصر من كتائب القسام بمحاولة اختطاف مرافق لأحد المسؤولين فيها خلال تواجده في مدينة خانيونس. تم نقل الخبر وبعده نفي من حماس في سياق تغطية ميدانية للتطورات في القطاع الذي كان يغلي كالمرجل. وكان ذلك في سياق لقاء على الهواء لمراسل من غزة وليس لوليد العمري.

كانت الحملات ضد الصحفيين مستمدة في الأساس من حالة الاستقطاب التي نهشت الجسم الإعلامي

الفلسطيني. وكان كل صحفي لا يرضى عنه طرف معين سرعان ما يتهم بشتى أنواع الاتهامات وأقلها الانحياز. وإذا كانت حركة حماس تهاجم مراسلي الجزيرة في الأراضي الفلسطينية فذلك «ليس مستغرب فمراسلو الجزيرة في فلسطين جلهم من الفتحاويين» . . . «أنا كنت قلت وسأظل أقول إن الجزيرة أخت العربية إلا أن العربية أشد وقاحة والإعلام العربي كله أصبح يرثى على حاله !» . . . «اللهم انتقم من الحقير وائل الدحدوح والأحقر وليد العمري ومن إدارة الجزيرة أيضا . . . »[٧٨].

إذا كانت حماس تحرض ضد الصحفيين بأسمائهم، فقد كانت فتح تهاجم القناة بمراسليها ومحرريها بشكل جارف، مثلما فعل أعضاء منها في مظاهرة بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٦ جاءت احتجاجا على تصريحات للسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس جرت في رام الله وتحولت إلى مظاهرة ضد قناة الجزيرة، وتم فيها توزيع ملصقات عليها شارة الجزيرة زائد نجمة داوود السداسية تساوي فتنة وأخرى عليها إشارة الجزيرة تساوي فتنة»[٧٩].

كان في ذلك تحريض واضح وبحضور مسؤولين كبار في المظاهرة نفسها. وكانت الصحف الإسرائيلية وفي نفس الشهر قد نقلت خبرا يقول: «كمين على الشاشة – مواجهة في الجزيرة بين مسؤول إسرائيلي وشخص من حماس»[٨٠]. لم يكن هناك كمين ولم تعتذر الجزيرة، لأنها أصلا لم تتلق من وزارة الخارجية الإسرائيلية طلبا من هذا القبيل، لكن وسائل الإعلام المقربة من حركة فتح والناطقة باسمها خرجت في اليوم التالي بعنوان يقول: «لأنها جمعت مسؤولين فلسطينيا وإسرائيليا في برنامج إخباري – قناة الجزيرة تعتذر لإسرائيل»[٨١].

إغلاق مكتب الجزيرة في رام الله

شكل إغلاق مكتب الجزيرة الرئيس في مدينة رام الله وحظر عملها في «فلسطين» بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٩، بموجب القرار الذي سلمته الشرطة ورئاسة الوزراء الفلسطينيتين للجزيرة واستمر خمسة أيام، تتويجا لحملة التحريض التي واصلها مسؤولون خصوصا في مكتب الرئيس الفلسطيني في رام الله. وذلك على الرغم من أخذ تصريحات فاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح والتي أدلى بها أمام مجموعة من الصحفيين في عمان واتهم فيها «الرئيس الفلسطيني محمود عباس والقيادي الفتحاوي الغزي محمد دحلان بالضلوع في مؤامرة مع أريئيل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية على قتل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بالسم».

النبأ نقلته الجزيرة وعالجته في مستهل نشراتها الإخبارية بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٩ وضمن برنامج من وراء الخبر، وذلك بعد أن كانت مواقع إنترنت عديدة وأيضا فضائيات عربية قد تعاملت معه، لكن أوساطا في الرئاسة الفلسطينية رأت فيما نقلته الجزيرة أنه حملة تحريض وليس نقلا بريئا لخبر هام من شخصية هامة. فجاء بيان وزارة الإعلام الفلسطينية ليتهم قناة الجزيرة "بالتحريض ونشر للفتنة وترويج أنباء كاذبة"[٨٢].

ومن ثم جاء «قرار وزير الإعلام بشأن وقف عمل فضائية الجزيرة مؤقتا» والذي أبلغ فيه مدير قناة الجزيرة وليد العمري بقرار الإغلاق ونقلته الشرطة الفلسطينية، يبلغ الجزيرة «بوقف عملها بالكامل في فلسطين ومنع طواقمها من القيام بأي أعمال إلى حين صدور قرار قضائي نهائي في هذا الشأن»[٨٣].

وجاء في نص القرار الذي وقعه الدكتور سلام فياض رئيس الحكومة بوصفه وزير الإعلام، جاء «بشأن نظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية والفضائية لاسيما المواد (٨ و١٥) منه، وبناء على مقتضيات المصلحة العليا، ولحماية المصالح الوطنية العليا للشعب العربي الفلسطيني. قررنا ما يلي: المادة الأولى: تعليق عمل مكتب محطة الجزيرة الفضائية العامل في فلسطين، ومنع طواقمها من القيام بأية أعمال إلى حين صدور قرار

قضائي نهائي في هذا الشأن»[٨٤]. وردت الجزيرة من ناحيتها في بيان رسمي، قالت فيه بأنها تلقت بكثير من الاستغراب قرار السلطة الفلسطينية بتعليق عمل القناة في الضفة الغربية ومقاضاتها، احتجاجا على بث القناة لاتهامات الرجل الثاني في حركة فتح فاروق القدومي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والنائب محمد دحلان بالضلوع في مؤامرة إسرائيلية لقتل الرئيس الراحل ياسر عرفات إبان حصاره، وترى القناة أن القرار يعكس ضيق صدر بالاستماع للرأي الأخر توجها للتطبيق على حرية الإعلام في نشر ما يهم المشاهد من أخبار وليس فقط ما يروق للمسؤولين . . . »[٨٥].

وذهبت الجزيرة في بيانها إلى الترحيب بلجوء السلطة الفلسطينية إلى القضاء «ذلك أنها ترى فيه ساحة لتفنيد المزاعم الخاصة ببثها لأخبار كاذبة، وتعتقد أن أي شخص يحتكم لقواعد المهنة لا يسعه أن يخطئها في نقل اتهام خطير يتعلق بالطريقة التي قضى بها رئيس بثقل الرئيس الراحل ياسر عرفات، وصادر من شخصية بثقل فاروق القدومي، ولاسيما لأن الخبر تم تداوله في جميع وسائل الإعلام وربما باستفاضة أكبر . . . »[٨٦].

فجر ذلك الخبر على نحو جديد، وقاد إغلاق مكتب الجزيرة في رام الله إلى إثارة اهتمام متزايد فلسطينيا وعربيا وإلى حد كبير دوليا بما قاله القدومي ومدى صحته من عدمها. وتناول كثيرون الموضوع في معالجات صحفية.

وقد ذهب المؤيدون لقرار الإغلاق ووقف الجزيرة عن العمل بذريعة الإضرار بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني إلى تبريره بأنه إجراء قانوني وديمقراطي استحقته الساعة، حسب ما كتبه عمر حلمي الغول في صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية إلى حد القول: «لم تترك الجزيرة مناسبة صغيرة وكبيرة إلا وكانت بوقا لصالح شق الساحة الفلسطينية، والعبث بها بكل الوسائل. ومع ذلك لم تحرك لا السلطة أو الحكومة ساكنا. تركت الجزيرة ورديفاتها من أبواق الإعلام المدافعة عن الانقلاب الحمساوي، وكل مظاهر الفتنة والعبث بالساحة الوطنية تعمل دون أن تتعرض لها أو تفكر بإغلاقها . . . . الجزيرة ليست بريئة، بل هي جزء لا يتجزأ من أدوات تفتيت الوحدة الوطنية، وضرب ركائز وحدة المجتمع ككل، وحركة فتح خصوصا، والإسفاف والهبوط بمكانة الحكومة الفلسطينية الشرعية . . . ولا يجوز للحكومة أن تكون ساذجة ومضروبة على رأسها باسم الديمقراطية المهلبية وحرية الفوضى والعبثية، فهل أدرك الحريصون على الديمقراطية أين الفرق بين الديمقراطية وبين الفوضى والتخريب المتعمد الذي تنتهجه قناة الجزيرة العظمى؟»[٨٧].

ورأى المعارضون لقرار الإغلاق في المقابل أن هناك كما وصفه الدكتور عبد الستار قاسم من جامعة النجاح الوطنية بنابلس ظاهرة الخوف من الجزيرة (الجزيرة فوبيا). وقد أشار إلى أنه استمع جيدا لتغطية الجزيرة لتصريحات القدومي حول ما أسماه بالتآمر على حياة عرفات. ولم يجد كما كتب رأيا للجزيرة، أو تحريضا أو انحيازا.

غطت الجزيرة الخبر كما غطته وسائل إعلامية أخرى، وأتت بمحللين ومعلقين بخاصة من حركة فتح ليلقوا بما لديهم من معلومات أو انتقادات، ولم تخرج الجزيرة عن الإطار المهني لأن ما أتى به القدومي يشكل خبرا كبيرا، أو قنبلة على الساحة الفلسطينية، ومن غير المعقول أن تقوم وسيلة إعلام بتجاوزه أو التغاضي عنه. وكانت السلطة الفلسطينية قد فسرت تعليق عمل الجزيرة وإغلاق مكتبها باتهامها قناة الجزيرة بالتحريض الذي يلحق أضرارا بالمصلحة الوطنية الفلسطينية. ولم تقل هذه السلطة كيف حرضت الجزيرة، ولم تشر إلى عبارة تحريضية واحدة.

ووجد الدكتور عبد الستار قاسم في مقالة رد فيها على كتاب السلطة المحرضين على قناة الجزيرة، أنه ومنذ

أن بدأت هذه الفضائية بثها، "وهي تتعرض لحملات متكررة من قبل الأنظمة العربية، وأحيانا من بعض الأشخاص هنا وهناك، تعرضت مكاتب القناة للإغلاق من قبل عدد من الأنظمة مثل النظام الأردني والمصري والسعودي والفلسطيني والمغربي، وتتعرض طواقمها للمضايقات والتهديد باستمرار، ومكاتبها للاعتداءات، وكان آخر الفصول قيام السلطة الفلسطينية بتعليق نشاطها الإعلامي، ولم تسلم الجزيرة آثام دول أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وإذا كان لنا القيام بدراسة مقارنة، نجد الجزيرة هي أكثر وسيلة إعلام عربية تعرضت للقمع والملاحقة والتشهير والطعن من قبل الأنظمة ومن والاها، وهي بذلك تدخل تاريخا مختلفا عن تاريخ وسائل الإعلام الأخرى ستذكره الأجيال"(٨٨).

وكان التفسير الذي ساقه الدكتور عبد الستار قاسم «إن الصورة تبدو مظلمة أمام الأنظمة العربية عندما يرون أن الجمهور لا يشاهد القنوات الرسمية إلا بهدف مشاهدة مسلسل أو فيلم أو مباراة كرة قدم، ويتحول إلى قنوات أخرى على رأسها الجزيرة عندما يبحث عن الحقيقة». «هذه الثقة بالجزيرة» قال الدكتور قاسم «تأتي على حساب ما تبثه القنوات الرسمية، وتشكل حرجا كبيرا للإعلاميين الرسميين المظاهرين للسلطان فيتوارون عن المتسائلين، أو المستهزئين. المعنى أنه كلما زادت درجة الثقة بقناة غير رسمية، ازداد قلق القادة العرب، وانحسرت قدرتهم على حشر العقل العربي في زاوية معينة، وانفرط الحجر العقلي الذي يمارسونه على الناس.»

لم يكن ذلك انعكاسا لإيمان الكاتب بأن الجزيرة منحازة لخط أيديولوجي أو سياسي يؤمن به. وقد سجل موقفه بنفسه مؤكدا أنه لا يرى "أن الجزيرة ذات بعد أيديولوجي، ولا أراها منحازة لهذا الفكر ضد ذاك. يظهر على شاشتها الإسلامي والقومي والماركسي ورجل الأنظمة والمتمرد على الأنظمة والرجال والنساء والأطفال والشيوخ، والعربي وغير العربي، والمقاوم والمستسلم، وواضح أنها تحاول أن تكون متوازنة بقدر الإمكان، حيث لا تعطي رأيا مساحة أوسع من الرأي الآخر. لكنني أرى من خلال متابعاتي أن الجزيرة منحازة للقضايا العربية، هي منحازة للعراق وفلسطين ووحدة السودان، وللتنمية العربية في مختلف المجالات، وللثروات العربية والمحافظة عليها، وللبحث العلمي عند العرب، ولحرية العربي... الخ" (٨٩).

الاعتداءات على قناة الجزيرة

سجلت الاعتداءات التي تعرضت لها فضائية الجزيرة من إسرائيل وأطراف فلسطينية في الفترة الممتدة من منتصف عام ٢٠٠٦ حتى منتصف عام ٢٠٠٩، ذروة غير مسبوقة من حيث عددها ونوعيتها، فقد بلغ عددها ستة وعشرين اعتداء، وكان بينها إحراق سيارات ومكاتب واعتداءات بالضرب. وهو ما وثقته التقارير الشهرية حول انتهاكات الحريات الإعلامية، الصادرة عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى -. وأيضا ما وثقه مكتب قناة الجزيرة في رام الله. ولم يتم شمل التهجمات والتحريض الذي كان متواصلا على المواقع الإلكترونية لكل من حركتي حماس وفتح.

قائمة الاعتداءات على قناة الجزيرة:

- ٢٠-٥-٢٠٠٦: أقدم مجهولون يعملون لصالح أحد المتنفذين في حركة فتح على إحراق سيارات تابعة للجزيرة، إحداها كانت السيارة الخصوصية لمدير مكتب الجزيرة، والأخرى استوديو إخراج متنقل وتضررت سيارتان أخريان من الحريق بالإضافة للمبنى، وذلك في أثناء وجودهما داخل مرآب تحت الإرض أسفل المبنى الذي تقيم فيه قناة الجزيرة في مدينة رام لله. وهددت النيران حياة العاملين والمقيمين في المبنى.
- ٢٦-٦-٢٠٠٦: أطلق جنود الإحتلال الإسرائيلي النار على سيارة حسن التيتي مراسل قناة الجزيرة الفضائية

في نابلس، في أثناء قيامه بتصوير اقتحام قوات إسرائيلية للمدينة. وقد أسفر ذلك عن تحطيم نوافذها وإلحاق أضرار بها.

- ١٦-٧-٢٠٠٦: احتجزت المخابرات الإسرائيلية طاقم الجزيرة ويضم المراسل الياس كرام والمصور مجيد الصفدي والمساعد الفني والسائق عبد الناصر بعيرات في مدينة حيفا لأكثر من ساعتين داخل سيارة الشرطة في مرآب مركز شرطة حيفا، وذلك خلال تغطيتهم الحرب الإسرائيلية على لبنان.
- ١٧-٧-٢٠٠٦: احتجزت المخابرات الإسرائيلية فريق الجزيرة ويضم المراسل وليد العمري مدير مكتب الجزيرة والمصور مجيد الصفدي والمساعد الفني والسائق مأمون عثمان، خلال تغطيتهم للحرب على لبنان، وذلك بعد أن اقتادتهم بعد منتصف الليل إلى مركز شرطة حيفا وذلك لأكثر من ثلاث ساعات.
- ١٨-٧-٢٠٠٦: اعتقلت المخابرات الإسرائيلية وليد العمري مدير مكتب الجزيرة ونقلته من بلدة كفر ياسيف في الجليل الغربي شمال إسرائيل، حيث كان يقوم بتغطية أحداث الحرب على لبنان، ونقلته إلى مركز الشرطة في مدينة عكا، حيث أجرت معه تحقيقا امتد ست ساعات، حاولت فيها إلصاق تهمة له بتقديم معلومات لحزب الله خلال الحرب على لبنان. وذلك من خلال بث المواقع التي تسقط فيها صواريخ حزب الله.
- ٢-١٠-٢٠٠٦: أطلق مجهولون النار على سيارة حسن التيتي مراسل قناة الجزيرة في مدينة نابلس بينما كانت متوقفة قرب منزله، وقد حاول المهاجمون اقتحام منزله بعد منتصف الليل، وجاء ذلك عقب تهديدات تلقاها من شخص عرف نفسه بأنه يتحدث باسم حركة حماس في المدينة.
- ١٦-١١-٢٠٠٦: وجهت مجموعة فلسطينية مسلحة أطلقت على نفسها اسم صقور فتح تهديدات لمكتب الجزيرة في رام الله من خلال بيان وزعته على وسائل الإعلام اتهمت فيه الجزيرة بشن حرب إعلامية علنية وخفية على حركة فتح. وكان مكتب التعبئة التابع لحركة فتح قد اتهم الجزيرة بالانحياز وعدم الموضوعية، وقال في بيان وزعه في ٣-١١-٢٠٠٦ "انحيازها المفضوح وابتعادها عن الموضوعية والأصول المهنية في التعاطي مع الشأن الفلسطيني".
- ٢٠-٧-٢٠٠٦: استهداف طاقم الجزيرة من قبل الجيش الاحتلال الاسرائيلي في نابلس، وذلك في أثناء تغطية عملية عسكرية إسرائيلية استهدفت نشطاء من كتائب شهداء الأقصى، ومحاصرة منطقة المقاطعة وتدمير مبان فيها؛ مما أدى إلى إصابة وائل طنوس (مهندس سيارة البث) برصاصتين مطاطيتين في الرجل، وحاولت دورية عسكرية إسرائيلية دفع ودهس المراسلة جيفارا البديري.
- ٢٣-٢-٢٠٠٧: جنود الاحتلال الاسرائيلي يعتدون على عدد من الصحفيين كانت بينهم مراسلة الجزيرة جيفارا البديري، وذلك خلال تغطيتهم لاحتجاج فلسطيني على بناء الجدار العازل في بلدة بلعين غرب مدينة رام الله، حيث رشوهم بالمياه الآسنة والمياه الملونة.
- ٨-٣-٢٠٠٧ أصيب مأمون عثمان مساعد فني وسائق في قناة جزيرة من قنبلة صوتية في بطنه أطلقها عليه جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال تصوير طاقم الجزيرة لاحتجاجات فلسطينية في ضاحية واد الجوز في القدس المحتلة.
- ١٦-٥-٢٠٠٧: محاصرة عشرات الصحفيين في أبراج الشوا والحصري، والجوهرة، والشروق في مدينة غزة حيث تتواجد مقار لوكالة راماتان للأنباء وقناتي الجزيرة والعربية وهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي. وكان ذلك خلال اشتباكات مسلحة بين مجموعات من حركتي حماس وفتح؛ مما عرض حياة عشرات الصحفيين للخطر لعدة ساعات؛ إذ لاذ مسلحو فتح بأسطح المباني بينما استولى مسلحو حماس على مداخلها ومحيطها وتبادل الجانبان إطلاق النيران.
- ٢-٥-٢٠٠٧: حاول سائق جرافة عسكرية إسرائيلية دهس مصورين لوكالة وفا وأسوشييتدبرس ورويترز وأيضا كان بينهم مراسل الجزيرة في جنين علي السمودي، حيث طاردهم مرتين في أحد شوارع مخيم جنين، بينما كانوا يغطون عمليات تدمير وتجريف يقوم بها جنود الاحتلال في المخيم.
- ١٧-٦-٢٠٠٧: اقتحمت مجموعة مسلحة تابعة لحركة فتح مكتب مراسل الجزيرة في مدينة نابلس حسن

التيتي وأضرموا فيه النار؛ مما أدى إلى احتراقه بكامل معداته ومحتوياته وإلحاق أضرار بمنزله الذي يقع أعلى المكتب.

- ١-١١-٢٠٠٧ : احتجز جنود الاحتلال الإسرائيلي مراسل الجزيرة في جنين علي السمودي عدة ساعات على حاجز الحمرا في أثناء توجهه من مدينة جنين إلى مدينة أريحا للمشاركة في دورة للصحافة .
- ٢٧-١١-٢٠٠٧ : اعتدى عناصر من الشرطة الفلسطينية على مراسل الجزيرة وائل الشيوخي بينما كان يغطي مسيرة معارضة لمؤتمر أنابوليس في مدينة رام الله وانهالوا عليه بالضرب، مما أدى إلى إصابته بكسور في ذراعة اليسرى، كما اعتدوا على نعيم الطوباسي رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين ومعمر عرابي مدير تلفزيون وطن المحلي في رام الله عندما حاولوا منعهم من الاعتداء عليه.
- ٢١-٣-٢٠٠٨ : التهديد بالاعتداء على مكتب الجزيرة في مدينة غزة والعاملين فيه من قبل مجموعة أطلقت على نفسها اسم جماعة العدل والمساواة في فلسطين، وذلك في بيان حمل توقيعها واتهمت فيه الجزيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية وتأجيج الصراع الداخلي.
- ١٧-٧-٢٠٠٨ : اعتقل الأمن الوقائي الفلسطيني وضاح عبد الكريم عيد مراسل الجزيرة نت في نابلس.
- ٢٤-١٠-٢٠٠٨ : اعتدى جنود الاحتلال الإسرائيلي على حسن التيتي مراسل قناة الجزيرة ومصور وكالة رويترز في مدينة نابلس، وذلك خلال تصويره جني ثمار الزيتون في قرية كفر قدوم قرب مدينة قلقيلية. حيث كان المزارعون الفلسطينيون عرضة لاعتداءات المستوطنين، وقد تواجدت قوات عسكرية هناك وأعلنت المنطقة أنها عسكرية مغلقة.
- ٢١-١١-٢٠٠٨ : حظرت الرئاسة الفلسطينية على طواقم قناة الجزيرة ومراسليها الدخول إلى مقر الماقطعة، حيث يتواجد مقر الرئاسة، ومنعتهم من تغطية نشاطات الرئيس الفلسطيني، حيث كان الحراس على المداخل يمنعون طواقم الجزيرة من الدخول ويمنعونها من تغطية الأنشطة المتعلقة بالرئيس محمود عباس، استمر ذلك ثلاثة أشهر. جاء ذلك بعد أسابيع من التحريض الذي قادته شخصيات متنفذة في الرئاسة وأوساط في حركة فتح.
- ٧-٣-٢٠٠٩ : العثور على عبوة ناسفة عند مدخل مكتب قناة الجزيرة في مدينة غزة، جاء ذلك بعد تلقي أحد الموظفين في المكتب اتصالا هاتفيا من مجهول هدد فيه بالقول "نريد تفجير الجزيرة، من أشباح سميح المدهون"، كان المدهون من قادة فتح العسكريين الذين قتلتهم حركة حماس بشكل بشع وأمام عدسات التلفزة خلال الانقلاب في غزة. وقد أبطلت الشرطة مفعول العبوة قبل انفجارها، وتم العثور على ورقة مع العبوة كتب عليها "إن فكرتم في الحل، فالحل هو أن ترحلوا – أشباح الشهيد المعلم سميح المدهون".
- ١-٦-٢٠٠٩ : اعتقلت الاستخبارات العسكرية الفلسطينية مراسل الجزيرة نت في الخليل عوض الرجوب. حيث استدعي إلى مقرها، وهناك تم توقيفه والتحقيق معه حول مقابلة أجراها مع أحد قادة حماس، وأطلق سراحه بعد عدة ساعات، وكان جهاز الأمن الوقائي قد اعتقله قبل ذلك بتاريخ ٢٩-٧-٢٠٠٨.
- ١٥-٦-٢٠٠٩ : احتجز الأمن الوقائي في مدينة الخليل المراسل وائل الشيوخي والمصور زياد الأقرط والمساعد الفني محمد سلامه، وصادر شريط التصوير بعد عودتهما من قرية بيت الروش الفوقا، حيث أجريا مقابلات مع ذوي هيثم عمرو، الذي توفي في سجن المخابرات في الخليل بعد أربعة أيام من اعتقاله. وقد أعادوا لهم الكاميرا والشريط بعد أن شطبوا الصور منه.

الفصل الخامس:
الانتهاكات الإسرائيلية ولدت التحدي والانتهاكات الفلسطينية عمقت الخوف.

الرقابة وحرية التعبير

عرف العلماء حرية التعبير بأنها حق كل فرد في إبداء رأيه وقول ما يريد، دون فرض قيود فظة على ذلك. جاء في إطار التعريف أن ذلك يتم من خلال كل الطرق المستخدمة، وتم تحديد هذه الطرق على النحو التالي: الحديث أي النطق، الكتابة، إنتاج الأفلام وكل طرق وسائل الإعلام «لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير»، مثلما جاء في إعلان حقوق الإنسان، وبذلك شكل مبدأ حرية التعبير توسيعا لمبدأ حرية الحديث.

تعتبر حرية التعبير واحدة من الحقوق الاستمرارية للإنسان، لكن يتم في كثير من الأحيان تقييدها بواسطة قوانين وإجراءات عندما تصطدم بقيم أخرى أكثر أهمية. ظلت لذلك حرية التعبير خاضعة لجدل مستمر، وقد فرض ذلك التوازن بين حرية التعبير وحق الجمهور بالمعرفة بفضل قانون منع القذف والذم والتشهير.

لقد حدد الفيلسوف جون ستيوارت ميل عالم الاجتماع الإنجليزي من القرن التاسع عشر أربعة مبررات تجعل من تقييد حرية التعبير عقبة أمام الحقيقة[١].

- أولاً: لأن الشيء الذي يريدون منعه هو الحقيقة.
- ثانياً: ليس هناك حقائق مطلقة وكاملة، ويتم الوصول إلى الحقيقة الأكثر كمالاً كتسوية بين أفكار مختلفة تشتمل على حقائق جزئية. لذلك يجب الاستماع لكل الآراء وعدم تقييدها.
- ثالثاً: تعزز الحقيقة من خلال الصراع مع الكذب، لذلك فإنه حتى لو كانت الأمور التي يريدون إسماعها هي كذب – يجب إسماعها.
- رابعاً: الحقيقة تفقد قدرتها الإقناعية عندما تحتاج إلى قوة الذراع. حتى لو شكل تقييد حرية التفكير والحديث حماية للحقيقة – فإن الأمر ضار.

أما كلمة الرقابة فقد جاءت من المصطلح اللاتيني«censor” ومعناها فاحص. وهو تعبير أطلق على موظف كانت وظيفته فحص ما ينشر، والتحفظ على كل ما من شأنه أن يكون مرفوضا من قبل السلطات. كان الهدف منع نشر مضامين من شأنها أن تمس تلك السلطات أو تهز الثقة بها. كانت الأديان رائدة في فرض تلك الرقابة للحفاظ على المؤمنين بها، وكانت أبرزها الرقابة التي شهدتها القرون الوسطى في أوروبا.

امتدت الرقابة في العصر الحديث إلى الكتب والمنشورات والمسرحيات والأفلام والبرامج التلفزيونية والإذاعية والتقارير الإخبارية، وما تنقله وسائل الإعلام المختلفة. جاء ذلك بهدف إقصاء اقتباسات أو مقتطفات غير مريحة أو تلك التي تمس السلطة، أو تثير المعارضة أو تكشف عن أسرار عسكرية أو أمنية. هكذا اعتبرت المواد «غير اللطيفة» للوهلة الأولى موادّ غير أخلاقية، أو فظة، كافرة أو ملحدة، محرضة أو تمس الأمن القومي.

أصبحت محاولة نشرها مبررا للرقابة في معرض تمسكها بالدفاع عن ثلاث مؤسسات اجتماعية هي: العائلة، والدين والدولة.

لم يتطرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ إلى الرقابة كما أنها لم تضمن التحرر من الرقابة، علما أن الرقابة كانت ثابتة في مؤسسات العديد من الدول التي توصف بالديمقراطية، إلا أن الرقابة لم تتفكك على نطاق العالم، ومال كثيرون من «أصحاب الفكر العلماني والليبرالي في الفن والإعلام إلى اعتقاد مفاده إن الرقابة تفسد التواضع والأخلاق وتتآمر على الثقافة»[١٢].

تأتي الرقابة الذاتية على هذا الأساس على أنها رقابة من العاملين والقائمين والمتنفذين بوسائل الإعلام. كما أن المقصود بذلك أصحاب السلطة في الصحف والتلفزيونات والقائمين على برامج قنوات البث. وهم الأشخاص الذين لهم صلة بالمواد الإخبارية التي يتم بثها في وسائل الإعلام التي يسيطرون عليها أو يعملون بها.

يأتي ذلك بعد قرار داخلي منبعه عادة مصالح اقتصادية أو سياسية. حيث يقرر هؤلاء أي مواد أو أخبار ومعلومات يتم نقلها وعرضها ونشرها في وسائل الإعلام. يتم على هذا الأساس عرض ما يرونه ملائما من الأخبار على الجمهور، وبالمقابل حرمان الجمهور نفسه من مواد أخرى حسب ما تراه المراقبة من قبلهم، بحيث لا يعرف الجمهور بأمر وجوده. ولد ذلك ثلاثة أخطار أساسية للرقابة الذاتية هي[١٣]:

أولاً: الحد من التنوع الإعلامي، أي تقليص الأفكار وتقليص السوق الحرة للآراء.
ثانياً: المساس بحرية التعبير.
ثالثاً: المساس بحق الصحافة ووسائل الإعلام والصحفيين في نقل الأخبار والتقارير.
من هنا جاءت الرقابة الذاتية بشقين هما[١٤]:

الشق الأول: الرقابة الذاتية الإيجابية، وهي الرقابة التي تمنع صاحبها من المس بحرية الآخرين، حيث يعرف الفرد فيها حدود حريته ليوظفها في خدمة الحقيقة.

الشق الثاني: الرقابة السلبية، وهي رقابة ذاتية قمعية، تنشأ عن الخوف والرهبة، بحيث يصبح فيها الصحفي المبدع عاجزا عن إظهار آرائه ويخشى نقل الحقائق. تؤثر هذه الرقابة سلبا على الحريات الصحفية، وتجعل المجتمع يعيش حالة من الرعب والخوف.

تزدهر الرقابة الذاتية السلبية أو القمعية في المجتمعات مسلوبة الإرادة، والتي ترزح تحت الاحتلال، وما يفرضه من إجراءات تمنع دعوات التحرر والديمقراطية. تزدهر أيضا في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، بحيث ينحدر المستوى الثقافي، ويكون التعليم فيها نظاما عقيما غير قادر على تفتيح العقول، ويزدهر في ظل ذلك الرعب والخوف وتنتشر الخرافات، ويكثر المشعوذون، ويتم إقصاء النابغين والمتفوقين. كما يزدهر في البلدان التي يحكمها العسكر وينخرها الفساد، ويسود فيها السلاح والفوضى، حيث تصبح الرقابة لديها قمعية. تعمد هذه الأنظمة إلى إلهاء الناس عن قضايا السلطة، حيث تذهب السلطات فيها إلى ضبط الإعلام كمصدر ثقافي.

تضع العقوبات القاسية على كل الذين يتعرضون للحاكم أو لسلطته، أو يعترضون على سياسته، أو فساد حكمه؛ وتهدف الدول المستعمرة من ناحيتها إلى جعل المستعمرين تحت سلطانها قطيعا من الخائفين والموالين.

تسبب عسكرة المجتمعات في إلهاء الناس وترسي من أجل تحقيق ذلك قواعد رقابة قمعية. يأتي هذا خلافا

للمجتمعات المدنية والديمقراطية. ينفرد هذا النوع من السلطات "بالسلطات الأربعة، وتصبح هي السلطة المشرعة للقوانين، وهي أيضا السلطة التنفيذية لهذه القوانين، وهي أيضا السلطة الرقيبة عليها، وهي السلطة القضائية أيضا"[١٥]. يصبح فصل السلطات مع ذلك مستحيلا؛ إذ تنفرد زمرة بالسلطات الأربعة وتتحكم بأعناق الناس وحناجرهم وأرزاقهم. وتتذرع من أجل الاستمرار بذلك بالأمن القومي والمصالح الوطنية العليا. ولا تتوانى عن الاستعانة بمخلفات الاحتلال من قوانين وأوامر ونظم لإرساء تشريعات جديدة تصبغها بصفة الوطنية. كما أنها لا تتردد عن الاستئناس بأحكام ديكتاتورية وعسكرية بذريعة حماية الوطن والمواطن.

شملت الرقابة القمعية السلبية المفكرين والصحفيين ورجال الدين وكل المؤثرين في توجيه الرأي العام. لقد شهدت فلسطين أنواعا شتى من الرقابة السلبية والقمعية، فقد وضع العثمانيون أسس الرقابة الأولى بإصدار القانون العثماني الأول عام ١٨٧٢. كان هذا القانون ينص على ضرورة أخذ موافقة السلطات، وحدد لوائح لمعاقبة المخالفين. ثم جاء الانتداب البريطاني في عام ١٩١٨ واستعان بقانون المطبوعات العثماني من عام ١٩٠٩. جعل هذا الانتداب المطبوعات خاضعة للشرطة الجنائية ثم نقل السلطة عليها إلى مكتب المطبوعات في عام ١٩٢٨.

كانت الرقابة سلاحا فتاكا بيد سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ بشكل خاص، حيث أغلقت خلال هذه الفترة ثماني صحف فلسطينية وفرضت غرامات مالية على ثمان وعشرين صحيفة أخرى.

تشتت الصحافة الفلسطينية بعد النكبة عام ١٩٤٨، فأصبحت الصحافة الفلسطينية في غزة تابعة للصحافة المصرية، وأصبح ترخيصها خاضعا للحاكم العسكري، وخضعت الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية للرقابة الأردنية.

حصل الانكسار الأول بعد العام ١٩٤٨ ونكبة فلسطين، حيث تبعثرت مجمل مؤسسات المجتمع الفلسطيني ومنها النخب المثقفة والصحفيون. لكن التغيير السلبي الأكبر حصل عندما أضحت الصحافة والصحافيون الفلسطينيون خاضعين لأنظمة سياسية وقانونية في كل من غزة والضفة الغربية ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، "حيث أصبحت حدود الحريات منخفضة جدا وتقلص الحديث عن أي أساس قانوني يعزز تطور الصحافة وتكرست هنا الرقابتان المباشرة وغير المباشرة"[١٦].

ازدهرت الرقابة القمعية السلبية في عهد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، فقد أصدرت سلطات الاحتلال في ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧ أوامر عسكرية، كان أشهرها الأمر ١٠١، [١٧]الذي يحظر "أي مواد ذات طبيعة تحريضية، ويحظر الاجتماعات والمسيرات دون موافقة الحاكم العسكري". حدد هذا الأمر العقوبة "بالسجن عشر سنوات لمن يخرقه، أو غرامة مالية عالية، أو العقوبتين معا".

دخل الاحتلال الإسرائيلي على بيئة تقلص فيها هامش الحرية داخل الأراضي التي احتلها وهي الضفة الغربية وقطاع غزة. جاء كاحتلال جثم على ما تبقى من حريات وأطبق على أنفاسها. انتشرت الصحف المدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات قليلة من الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧. خضعت هذه الصحف للرقابة العسكرية الإسرائيلية، لجأت في ظل هذه المعادلة إلى تحديد "سياسة تحريرية تقضي بالسير على البقعة الرمادية، أي عدم إزعاج الرقابة العسكرية الإسرائيلية، وعدم التطرق إلى القضايا الحساسة في السياسة الداخلية الفلسطينية، وعلى هذه البيئة جاءت السلطة الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٩٤"[١٨].

نشطت مع إنشاء السلطة الفلسطينية المطالبة بإصدار قانون المطبوعات والنشر، رغم أن كثيرين اعتقدوا أن معظم القوانين الصحفية تعزز بذور الرقابة الذاتية. لكن قانون المطبوعات الفلسطينية صدر موقعا من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مايو/ أيار عام ١٩٩٥، وذلك قبل إجراء أول انتخابات تشريعية فلسطينية بتاريخ ٢٥-٦-١٩٩٥. كان هذا القانون أشبه بأمر حكومي رسمي، ولأن الهيئة الراعية ممثلة بوزارتي الإعلام والقضاء الفلسطينيتين كانت أضعف من أن تتحمل مسؤولية تطبيقه، تولت الأجهزة الأمنية مهمة متابعة النشاط الصحفي، وهو ما جعل المادة الثانية من هذا القانون حبراً على ورق، وهي المادة التي تنص على أن الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، ومن حقه أن يعرب عن رأيه كتابة وقولا وتصويرا ورسما.

يرى الدكتور نبيل الخطيب رئيس التحرير في قناة العربية والمتخصص في الإعلام الفلسطيني، أن السلطة الفلسطينية عاشت صراعا بين اتجاهين "ديكتاتوري" يطالب بقمع الحريات الصحفية وحرية التعبير، و"ليبرالي" يسعى إلى تعزيز الحريات حتى مستوى قمة السلطة. يضيف الدكتور نبيل الخطيب أن المحصلة كانت في حل وسط بين التيارين، وقد تجسدت بقانون المطبوعات والنشر من مايو ١٩٩٥، "والذي غرق في عموميات النصوص المتعلقة بالحريات، فعزز الرقابة الذاتية لدى الصحفيين"[١٩].

كانت السلطة الفلسطينية آنذاك تعمل على تعزيز تقاليد منظمة التحرير الفلسطينية في "إخفاء عيوب الفلسطينيين والحديث فقط عن الاحتلال". وهو ما أدى إلى استياء كبير في أوساط الصحفيين من هذا القانون، "لقد ادعوا أن القانون ورغم أنه ألغى الرقابة المباشرة، إلا أنه احتوى على مواد غامضة، أجبرتهم على مراقبة أنفسهم كي لا يتجاوزوا الخطوط الحمراء. وقال العديد من الصحفيين إنهم كانوا يفضلون تعريف المواضيع التي مصرح لهم الكتابة عنها وتلك المحظور عليهم الكتابة فيها"[٢٠].

لقد أبقى ذلك الصحفيين الفلسطينيين يعيشون تحت وطأة الرقابة القمعية بأنماطها المختلفة. فقد أضيفت إلى رقابة الاحتلال، أنماط جديدة من الرقابة أثقلت على العمل الصحفي وقلصت هامش الحرية، وتمثلت بالأنماط التالية:

- الرقابة السلطوية – السلطة الفلسطينية حديثة العهد.
- الرقابة الحزبية والفصائلية- حيث أصبحت للفصائل والأحزاب مكاتب علنية داخل الأرض.
- الرقابة الأسرية العائلية – تعزز نفوذ العائلات من خلال تبوء أبنائها مواقع في أجهزة السلطة.
- الرقابة الناجمة عن غياب سيادة القانون. وبسط المتنفذين قوتهم لحماية مصالحهم.
- رقابة المهنة ورب العمل–بات الصحافي يخشى على مصدر رزقه ورب العمل على مؤسسته.

أضيفت هذه الأنماط الرقابية على كاهل الصحافي الفلسطيني إلى جانب رقابة الاحتلال. وتعززت هذه الرقابة على نحو خطير بفعل الاستقطاب السياسي المرعب الذي ضرب الساحة الفلسطينية في عام ألفين وستة، وأنتجه الصراع الدامي على السلطة المنقوصة بين الفصيلين الأكبرين «فتح وحماس» على الساحة الفلسطينية المحتلة إسرائيليا. أضيفت إلي ذلك مضاعفة التجاوزات والانتهاكات لحرية الصحافة، وسجلت ذروات غير مسبوقة، تجسدت في تعرض صحفيين للقتل والاختطاف والاعتقال، وإغلاق مؤسسات صحفية ومهاجمة أخرى بالتفجير والحرق، وأصبحت سطوة الرقابة الذاتية القمعية السلبية أشد عنفا وخطورة.

أثر الرقابة الذاتية القمعية – السلبية على عمل الصحفيين

كانت الرقابة المفروضة على الصحفيين تابعة للسلطة الحاكمة خلال العهدين العثماني والبريطاني. وهو ما

أدى إلى ترهيب الإعلاميين الذين تجرؤوا على الخروج عن النظام الرقابي المفروض. وقد امتد ذلك إلى عهد الاحتلال الإسرائيلي مرورا بما واجهته الصحافة الفلسطينية من قبل السلطتين الأردنية والمصرية بعد تهجيرها عن مدينة يافا بعد نكبة فلسطين. حيث اضطر الصحافي الفلسطيني "للسير على البقعة الرمادية" مثلما يقول الإعلامي الدكتور نبيل الخطيب(٢١)، أي اضطر هذا الصحفي إلى المناورة والبحث عن الطريق الوسط بين الامتناع عن مقارعة الرقابة العسكرية الإسرائيلية و الابتعاد عن إغضاب أولي الأمر الفلسطينيين. أي أنه التزم من ناحية بعدم:

- إزعاج الرقابة العسكرية الإسرائيلية.

ومن ناحية أخرى بعدم:

- التطرق إلى القضايا الحساسة في السياسة الفلسطينية الداخلية.

لم ينته ذلك مع إنشاء السلطة الفلسطينية، لا بل أصبح استعمال الإغراءات المالية والمعنوية ومنح المناصب والسلطات للصحفيين الموالين، وإقصاء ذوي الآراء الحرة، ملحوظا بشكل كبير، وتفاقم بشكل بشع بعد تقسيم حركتي فتح وحماس ما تبقى من الوطن الفلسطيني بينهما بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦. أضيف إلى ذلك «عدم تمكين القطاعات الإعلامية المستقلة من الحصول على المعلومات بحرية، وإلزام الصحفي بأخذ معلوماته من المصادر الرسمية فقط. أدى ذلك إلى آثار سلبية على عمل الصحفيين»(٢٢).

لجأ بعض الصحفيين طلبا للحماية وحفاظا على شيء معقول من المهنية إلى طرق ملتوية تجلت آثارها بالمظاهر التالية:

- لجوء صحفيين للعمل تحت أسماء مستعارة.
- لجوء صحفيين للعمل مع وكالات أنباء أجنبية.
- لجوء بعض الصحفيين للعمل مع الإعلام الإسرائيلي.
- لجوء الكتاب لطباعة مؤلفاتهم في الخارج خوفا من الملاحقة.
- خضوع البث الإعلامي للرقابة عبر شبكات الإرسال الإسرائيلية.
- الانتماء لفصائل متنفذه والانحياز لمواقفها طلبا لحمايتها.

لم تتراجع هذه الآثار مع إنشاء السلطة الفلسطينية، لا بل زادت تعقيدا، إذ آثر بعض الصحفيين الهروب من تسمية بعض الأسر والعائلات واختيار تعبيرات مثل "إحدى العائلات المعروفة". وكان اجتزاء الحقائق في نقلهم للأخبار خوفا من الملاحقة، واضطر الكثيرون منهم إلى التعمية على الأسماء الحقيقية برموز، والامتناع عن الإشارة لعين المكان، واختزال الأحداث خوفا من نشر الفضائح، وفضل العديد من الصحفيين عدم نشر أسمائهم على تحقيقات أجروها، ولجؤوا إلى استخدام تعابير مثل "مصدر خاص، أو مصدر حسن الاطلاع، أو مصدر معروف". وهكذا.

لقد أشارت دراسة مشتركة لجامعة بيرزيت ومركز القدس للاتصالات والإعلام (JMCC) فحصت مدى تأثر الصحفيين الفلسطينيين بالرقابة والإجراءات السارية، وانعكاسات ما أصبح عليه الواقع الفلسطيني بعد عامين من الصراع الفتحاوي الحمساوي، أشارت إلى أن:

- ٥٩٪ من الصحفيين قالوا إنهم شعروا بوجود خطوط حمراء خشوا تجاوزها.
- ٥٣،٦٪ من الصحفيين قالوا بأن رؤساء التحرير شطبوا مقالاتهم.
- ٦٢،٩٪ قالوا إنهم تبنوا طوعا رقابة ذاتية.

وكان البحث قد أجري في حزيران ٢٠٠٩ ، وشمل ٢٢٨ صحفيا فلسطينيا موزعين على النحو التالي : ٥٤ ، ٥٪ من الضفة الغربية ، ٢٧ ،٦٪ من القدس الشرقية المحتلة ، ١٧ ، ٩٪ من قطاع غزة»[٢٣] .

أدى ذلك فيما أدى أيضا إلى ابتعاد الكثير من الصحفيين عن التعرض للقضايا الخطيرة في المجتمع ، مثل «سفاح القربى» وقضايا التطرف المنسوبة للدين . يرى الأستاذ أحمد الشيخ رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية أنه « إن كنا نظن أن تغطية ما تحمل مخاطر على حياة أفراد الطاقم فلا حاجة بنا للقصة أساسا ، لكننا في العادة ندرس الأمر ونترك لكل فرد منهم الحرية في أن يقبل القيام بالمهمة أو رفضها»[٢٤] . يؤكد الدكتور نبيل الخطيب رئيس التحرير في قناة العربية الفضائية بالمقابل أن الموقف وصل إلى حدّ أن «الأخبار التي نعرفها أكثر بكثير من تلك التي نقوم ببثها ومشاركة المشاهدين بها»[٢٥] .

كما أن تغطية استغلال الأطفال وامتهان حقوقهم ما تزال إشكالية خطيرة . ولا يتم الاقتراب من قضايا اضطهاد النساء والاعتداء عليهن ، حيث ما تزال تغطية هذا النوع من القضايا معقدة ، لا تجر على من يجرؤ على الاقتراب منها إلا المزيد من المتاعب . ناهيك بالطبع عن قضايا الاعتداء على المال العام ، والفساد الإداري والمالي والسياسي والأخلاقي .

مما زاد الطين بلة وضع شروط من قبل الجهات المسؤولة على العمل الصحفي ، مثل : فرض شخصيات لتدلي بآرائها ، وإقصاء شخصيات معارضة أو لا تروق لأولي الأمر ، وإغلاق مناطق تجري فيها الأحداث ومنع التغطية الصحفية فيها بذريعة ضرورات الأمن .

يضاف إلى ذلك كله ، عدم قدرة الكثير من الصحفيين حماية أنفسهم من الاعتداءات الانتقامية والكيدية ، سواء على أمور نشروها أو علموا بأمرها وكانت حقيقة مجردة ، وبلغ الأمر في بعض الأحيان حدّ أن صحفيين وجدوا أنفسهم ضحايا تنصل المسؤولين في وسائل الإعلام التي يعملون لصالحها من مسؤولياتهم . وقد أبقى ذلك الكثيرين منهم مع إحساس رقابة الرعب الذاتية في كل تقرير يكتبونه أو خبر ينقلونه .

انتهاكات متعددة وهدف واحد

بلغت الانتهاكات بحق الصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم حدا لا يطاق ، سواء أجاءت من جانب السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح في الضفة الغربية ، أو سلطة الأمر الواقع التي أنشأتها حركة حماس بعد استيلائها على السلطة في قطاع غزة في حزيران من عام ألفين وسبعة ، وسلطة الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة منذ عام ١٩٦٧ .

شكلت هذه الانتهاكات أداة ضغط على الصحفيين وعلى مؤسساتهم ، بعد أن وصل خطرها إلى حد تهديد حياتهم ومصادر أرزاقهم . كانت تلك الاعتداءات متنوعة ومتعددة وطالت العديد من الصحفيين ونفذتها جهات رسمية أو شبه رسمية في كثير من الأحيان ، بالإضافة لما كان يقترفه الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات وفظائع .

كان الهدف من الإجراءات والانتهاكات بحق الصحفيين هو «إخراس الصحافة»[٢٦] .

لقد تنوعت الانتهاكات والاعتداءات على نحو مثير، وشملت:

- قتل صحفيين.
- إطلاق النار على مؤسسات صحفية.
- الاعتداء بالضرب على صحفيين.
- إهانة صحفيين بطرق شتى.
- اعتقال صحفيين واحتجازهم دون سبب قانوني.
- منع صحفيين من ممارسة عملهم.
- منع صحفيين من تغطية الأحداث الجارية.
- مصادرة بطاقات صحافة.
- مصادرة أجهزة ومعدات ومواد صحفية.
- قصف ودهم مقرات ومكاتب صحفية
- إغلاق مقار ومكاتب صحفية والعبث بمحتوياتها.
- منع صحفيين من السفر إلى الخارج.
- منع صحفيين من مغادرة أماكن سكناهم.
- دهم منازل صحفيين.
- إحراق وتدمير ممتلكات ومعدات صحفية.
- تفجير مكاتب صحفية.
- تهديدات متواصلة مباشرة وبالهاتف للصحفيين.

كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رائدة ومتفردة بهذه الاعتداءات، وقد بلغ مجموع الانتهاكات التي رصدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في السنوات السبع الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الثانية المعروفة باسم انتفاضة الأقصى ٧٨٦ اعتداء، بينها ثماني جرائم قتل ارتفعت إلى ثلاث عشرة جريمة مع نهاية عام ٢٠٠٧، وأصيب فيها ١٧١ صحفيا [٢٧]. كان ذلك قبل أن تضيف السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجهات التي حركت الفلتان الأمني فيهما، جرائم وانتهاكات بلغت في الفترة الممتدة ما بين بداية كانون الأول عام ٢٠٠٦ حتى نهاية حزيران عام ٢٠٠٩، ٢٤٤ اعتداء، ولا تشمل هذه الإحصائية التهديدات الهاتفية والبيانات، وكان عام ٢٠٠٧ الأسوأ وقد شهد نحو ٢٥٠ انتهاكا معظمها فلسطينية، حسب رصد منظمات حقوق الإنسان.

كان لافتا هذا التصعيد في جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين. تشهد حالة المصور الصحفي عماد غانم الذي كان يعمل لصالح فضائية الأقصى، وقد اضطر الأطباء في غزة إلى بتر ساقه اليمنى من أعلى الركبة، وساقه اليسرى من أسفل الركبة، بعد إصابته بأعيرة نارية من قبل قوات الاحتلال، خلال اجتياحها لمخيم البريج بتاريخ الخامس من تموز عام ٢٠٠٧، تشهد حالته على ما واجهه الصحفيون الفلسطينيون في تغطياتهم الميدانية.

تشهد حالة الصحفي عباس المومني المصور في وكالة الأنباء الفرنسية «A.F.P" على استخفاف جنود الاحتلال الإسرائيلي بالصحفيين قاطبة والفلسطينيين بخاصة، وروى ما تعرض له في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٧ بعد أن انتهى وزملاؤه من تغطية المسيرة الأسبوعية للاحتجاج على جدار الفصل العنصري في قرية بلعين غرب رام الله؛ إذ قال: "اعترضنا عدد من الجنود الإسرائيليين بينما كنا في طريق العودة لاستقلال سيارتنا، وكانت تحمل شارة الصحافة بشكل بارز، وتقف عند مدخل قرية بلعين، وبعد جدال سمحوا لاثنين منا بالذهاب لإحضار السيارة، إلا أن الجنود احتجزوهما قرب السيارة. سألنا أحد الجنود وكان برتبة ضابط لماذا نحن في المنطقة،

أجبته بأننا كنا نقوم بعملنا الصحفي ونحن الآن في طريق العودة، فما كان من أحد الجنود إلا أن أشهر بندقيته وأطلق عيارا معدنيا باتجاهي من مسافة مترين تقريبا، أصابني العيار في جبيني، بين الخوذة الواقية التي كنت أرتديها وعيني اليسرى، سقطت على الأرض، تجمع حولي زملائي، إلا أن جنود الاحتلال أطلقوا عليهم أربع قنابل غاز مسيلة للدموع، وعلمت بعد أن تلقيت العلاج اللازم في المستشفى في رام الله أن جنود الاحتلال احتجزوا بعض زملائي لأكثر من ساعتين"[٢٨].

يشكل المصورون الغالبية بين ضحايا الانتهاكات والاعتداءات، لكونهم الأكثر تواجدا في الميدان من بين الصحفيين. هكذا هو حالهم مع السلطات الفلسطينية أيضا. زادت الانتهاكات بحقهم خلال فترة الفلتان الأمني التي سادت الأراضي الفلسطينية من بداية الانتفاضة في أيلول عام ألفين حتى نهاية عام ألفين وخمسة، حيث تصاعدت هذه الاعتداءات بشكل خطير للغاية مع تصاعد الاحتراب بين حركتي حماس وفتح على مقاعد السلطة ومنافعها.

أخذت الاعتداءات على الصحفيين أشكالا خطيرة وصلت إلى الخطف والقتل وتحطيم المعدات والاعتقال والاحتجاز في الضفة الغربية وقطاع غزة. يدل ما تعرض له الصحفي حافظ عساكرة[٢٩] فيما كان متجها إلى مقر وكالة "معا" الإخبارية في مدينة بيت لحم بتاريخ ٢٤-١١-٢٠٠٧، يدل على حالة الرعب التي تعرض لها الصحافيون في أثناء عملهم، حيث اعترض خمسة مقنعين بينهم مسلحان سيارة كان يستقلها، من ثم قيدوه في يديه ورجليه، واحتجزوه اثنتي عشرة ساعة، وبعد أن استجوبوه هددوه، وكانوا يريدون منه نشر أخبار أمنية عارية عن الصحة. تلقي قصة الصحفي عبد الفتاح شريم مراسل صحيفة فلسطين من قلقيلية مزيدا من الضوء على حالة الخطر التي يعيشها الصحفيون، حيث اعترضته دوريات تابعة لأجهزة أمنية فلسطينية بينما كان عائدا إلى منزله ليلا، وعندما حاول الفرار أطلقوا النار عليه، وأصابته شظية في أسفل رأسه من الخلف. وبعد أن تم إسعافه وتلقى العلاج تم اعتقاله.

لم تكن الانتهاكات بحق الصحفيين في قطاع غزة أقل سوءا. لقد أوقفت وزارة الإعلام في الحكومة الفلسطينية المقالة بقيادة حركة حماس بتاريخ ١-٨-٢٠٠٩ بث برنامج «خط أحمر»، الذي كان يعده ويقدمه الصحفي حسن الكاشف في تلفزيون فلسطين، حيث وصلت رسالة رسمية إلى وكالة راماتان التي كان الكاشف يعد ويبث برنامجه منها في مدينة غزة، تخطر القائمين بتعليق برنامج خط أحمر، وبررت الرسالة الإجراء «بأن البرنامج يعد لتلفزيون فلسطين الرسمي من قطاع غزة، والذي ما زال مصيره مرتبطا بالحالة السياسية القائمة، وخطوات ترتيب البيت الفلسطيني على أساس المفهوم الوطني، ووفق نصوص قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥»[٣٠].

تؤكد حالة الصحفي عبد ربه عودة الله المصور في وكالة رويترز العالمية للأنباء في غزة، تؤكد على حالة الرعب التي لاحقت الصحفيين، حيث كان بتاريخ ٢٤-٨- ٢٠٠٧ يقوم بتصوير مسيرة لأنصار فتح قرب السرايا بغزة، وحصل احتكاك بينهم وبين عناصر من القوة التنفيذية التابعة للحكومة المقالة، تم الاعتداء عليه بينما كان يغطي الحدث، بإطلاق بعض عناصر القوة التنفيذية النار باتجاهه، وحاول آخرون الاستيلاء على كاميراته ومنعه من التصوير، وعندما حاول المغادرة لحق به بعض العناصر وسط إطلاق نار لإجباره على تسليم كاميراته، ولما سقط أرضا حماه بعض زملائه ومنعوا احتجازه، فغادر المكان دون أن يتمكن من القيام بعمله.

تشكل هذه النماذج أمثلة ليست للحصر، فهناك المئات من الحوادث والانتهاكات التي استهدفت الصحفيين، وحالت دون قيامهم بعملهم. وإذا كان الاحتلال الإسرائيلي يشكل خرقا وانتهاكا لكل المواثيق والعهود الدولية الإنسانية، فإن ما فعلته السلطات الفلسطينية بقيادة حركتي فتح وحماس يخالف القوانين الفلسطينية بشكل

فظ، حيث نص البند الثاني من المادة ٢٧ من القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ على «حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقا لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة».

نص البند الثالث من نفس المادة على أنه «تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقا للقانون وبموجب حكم قضائي»، كان البند ٤٢\أ من قانون المطبوعات والنشر المادة رقم ٩ لعام ١٩٩٥، الذي أكدت مادته الرابعة على ممارسة الصحافة مهمتها بحرية، قد نصت بأن تقوم «المحكمة المختصة بالنظر في جميع المخالفات التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون، ويتولى النائب العام التحقيق فيها، وذلك وفقا للصلاحيات والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الجزائية المعمول بها».

غياب الحماية زاد مخاوف الصحفيين

دعت نقابة الصحفيين الفلسطينيين الجهات الرسمية والأهلية الفلسطينية للدفاع عن حرية الصحافة في فلسطين، وحماية الصحافيين والإعلاميين من جميع أشكال التعديات والانتهاكات، ومنها التحريض المباشر وغير المباشر ضد الصحافيين والمؤسسات الإعلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية. جاء ذلك عقب تحريض أرعن بلغ ذروة غير مسبوقة ضد العاملين في مكاتب الجزيرة الفضائية، «أشارت النقابة بشكل خاص إلى ما يتعرض له العاملون في قناة الجزيرة الفضائية من حملات تحريض واعتبرت أن هذه الحملة تستهدف كل الصحفيين الفلسطينيين وحرية الصحافة بشكل عام... ودعت النقابة جميع المسئولين في قيادة منظمة التحرير والحكومة والفصائل والمنظمات الأهلية إلى حماية حرية الصحافة ووسائل الإعلام. مؤكدة أن أي اعتداء أو انتهاك للحريات الصحفية هو اعتداء على النقابة والأسرة الصحفية برمتها»[٣١].

بلغ عدد الاعتداءات وأعمال التحريض والانتهاكات التي تعرضت لها مكاتب قناة الجزيرة في كل من رام الله والقدس وغزة أربعة وثمانين اعتداء، وذلك منذ انطلاقها وبدء عملها في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل أواخر عام ١٩٩٦ حتى نهاية عام ألفين وثمانية. اشتملت هذه الاعتداءات على إغلاقين لمكتبها في رام الله، وإحراق سيارات وتحطيم ذراع مراسل وإحراق مكتب مراسل مساعد في الضفة الغربية، وعشرات من بيانات التهديد والمداهمة من قبل مسلحين، ولم تشمل هذه الإحصائية اتصالات هاتفية مهددة ومتوعدة»[٣٢]. يقول الأستاذ أحمد الشيخ عن تأثير تلك الاعتداءات وما ولدته من مخاوف في أوساط طواقم الجزيرة «إن المخاوف تزيدنا حرصا لكنها لم تولد في نفوس العاملين ممارسة خطرة جدا للرقابة الذاتية وإن أدت في بعض الأحيان إلى هذه الممارسة غير المقبولة، لم تنجح حملات التحريض ومحاولات التخويف في ثني القناة عن سياستها وفي تخويف المراسلين بصورة خطيرة، رغم أن الاستهداف بلغ حدا خطيرا عندما أحرقت سياراتنا في سرداب العمارة التي تضم مكتبنا في رام الله»[٣٣].

وصل التحريض إلى حد فبركة أخبار كاذبة على مدونات ومواقع إلكترونية تابعة لحركتي فتح وحماس. برز ذلك بشكل جلي بتاريخ ١٦-٢-٢٠٠٨، عندما نشر موقع «فلسطين الآن» الموالي لحماس، تقريرا ادعى فيه أن قناة الجزيرة مباشر قطعت بث مؤتمر صحفي لوزير الداخلية سعيد صيام بعد تهديد رام الله لوليد العمري»[٣٤] حيث كان صيام قد عقد مؤتمرا صحفيا عرض فيه ما وصفها «اعترافات مصورة للمجرمين الذين خططوا لاغتيال رئيس الوزراء إسماعيل هنية»، كان المقصود بذلك نشطاء من فتح اعتقلتهم الحكومة بقيادة حماس في غزة بهذه التهمة. (أستشهد صيام في الحرب الإسرائيلية على غزة في كانون الثاني ٢٠٠٩).

رد موقع «وكالة فلسطين برس للأنباء» الموالي لحركة فتح، وفي نفس اليوم بتقرير من جانبه عنوانه «الجزيرة قطعت نقل المؤتمر بعد كشف المسرحية: العمري ينفي مزاعم حماس بأن السلطة برام الله هددته إذا استمر البث»[٣٥]. كان البث قد تم قطعه بقرار من إدارة الجزيرة وهيئة التحرير في المقر الرئيس في قطر، لأن المادة كانت تحريضية ودعائية. لم ترغب الجزيرة أن تتورط في تلك الحرب. لم يكن لوليد العمري مدير مكتب الجزيرة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل – الباحث – علاقة بقطع البث، ولم يتصل به أحد ليهدده كما ادعى موقع حركة حماس، كما لم يكن له علاقة بالنفي، ولم يتصل به أحد ليأخذ تعقيبه مثلما ادعى موقع حركة فتح.

كان الجانبان يتبادلان الأكاذيب، وكل منهما لا يقيم وزنا لمصداقية الخبر أو كرامة الإنسان. كان ذلك يعكس بما لا يدع مجالا للشك محاولة كل طرف توجيه ما أمكن من اتهامات للجزيرة، وإرهاب العاملين فيها. كانت قناة الجزيرة في نظر مسؤولين في الرئاسة برام الله «الجزيرة شريكة في جرائم ميليشيا القوة التنفيذية وكتائب القسام الانقلابية ... لا يمكن السكوت على الجزيرة بعد اليوم لتهديدها المباشر لوعي المواطن والتشجيع على جرائم الانقلابيين من خلال تبنيها للإرهابين الظالمين المتطرفين»[٣٦]. وكانت قناة الجزيرة بنظر مسؤولين في حماس «وليد العمري مراسل الجزيرة من رام الله خرج برواية أن القائد القسامي أبو محمد الجعبري كان في المنطقة المستهدفة في بيت حانون وأن الصهاينة استهدفوها ظنا منهم أنه متواجد هناك... صاحبنا – أو بالأحرى صاحبهم – أرجع سبب المجزرة إلى شك الصهاينة في وجود القائد المجاهد... مبروك لوليد العمري عمالته، أو بالأحرى تأكيدها[٣٧]»، وكانت الجزيرة عند الإسرائيليين «صوت الكراهية والعنف والتطرف»[٣٨].

كانت عملية تخويف واضحة تضاف إلى أساليب أخرى استهدفت قناة الجزيرة ومكتبها والعاملين فيه، مثلما استهدفت العديد من الصحفيين ومؤسساتهم. «أنا لا أستطيع أن أكون صحفيا تحت الضغط، يجب أن أتحرك بنوع من الحرية حتى أكون صادقا مع مهنتي ومع المواطن والمشاهد بما أنقله للمستمع بشكلها الحقيقي»[٣٩].

كان الضغط منبعه التحريض والافتراء والكذب من جهات سياسية ذات مصلحة ضد الصحفيين، «إن الاتهام بعدم الحياد وعدم العمل المهني تسبب في الرقابة الذاتية لتجنب المضايقات والانتقادات والاتهامات التي وجهت للصحفيين، وبالتالي كان له التأثير السلبي على واقع العمل والحريات الإعلامية»[٤٠].

يقول نبيل الخطيب وكان قد عمل مراسلا لقناة أم بي سي في مستهل إنشاء السلطة الفلسطينية، وقد تعرض للاعتقال من قبل الأمن الوقائي الفلسطيني بالضفة الغربية عام ١٩٩٥، ومن ثم كان مديرا لمكتب تلفزيون ام بي سي والعربية في القدس قبل أن يلتحق برئاسة التحرير في المقر الرئيس في دبي. وقد تعرض مكتبهم في رام الله للاقتحام وإطلاق النار وتدمير محتوياته بينما تعرض مكتبهم في غزة إلى التفجير، يقول إن «الحوادث المتكررة من المضايقات ذات الطابع أو الخطر الأمني، عززت عمليا الشعور بالقلق من الأبعاد الأمنية التي قد تحيط بنشاطاتنا الإخبارية، واقصد بنشاطاتنا الإخبارية، أننا –كما الجميع– نسعى إلى استقصاء أساس الخبر وصدقيته وتفاصيله لدى تلقي إشارة خبرية، لكن مع ازدياد الشعور بالمخاطر الأمنية، التي قد تترتب على تقصينا للحقائق وصياغتنا للأخبار، أصبح هناك ازدياد في الهوة بين:

١. الأخبار الجارية والأخبار التي نستطيع كشفها لصالح المشاهدين.
٢. الأخبار التي نعرفها والأخبار التي نبثها.
٣. كما كان ازدياد في الأخبار التي تفتقد للصدقية –الإشاعات– وتبثها الأطراف المتصارعة، وهي مطمئنة إلى أننا غير قادرين على كشفها جميعها، وإن استطعنا معرفة حقيقتها–لا نكشفها بسهولة»[٤١].

تواجه وسائل الإعلام غير المنحازة لأي من طرفي الصراع الداخلي مواقف مشابهة. تجعلها في مثل هذه المواقف

تقوم ببث أخبار ومعلومات أقل كثيرا من تلك التي تعرفها. يعود السبب إلى أن المشهد السياسي والقانوني المحيط بالعملية الإعلامية في الأراضي الفلسطينية شهد تحولا على مدار السنين. واجه الصحفي الفلسطيني الصعوبات والمتاعب مع الرقيب العسكري الإسرائيلي الذي كان يمارس عليه رقابة مباشرة. أصبح الصحفيون جراء الأوضاع مأخوذين بما يعتبرونها معايير سياسية وطنية، وقد مارسوا على أساسها الرقابة الذاتية انطلاقا مما كان سائدا في منظمة التحرير الفلسطينية من مفاهيم إعلامية. اقتضت هذه المفاهيم منهم تجنب النقاش الصريح حول الأوضاع الداخلية الفلسطينية والسياسات الداخلية الفلسطينية، وأن صب الجهد يجب أن يتركز على فضح سياسات الاحتلال فقط.

لا غرابة أن تعمق تلك الانتهاكات من قبل السلطات المختلفة التي توالت عليهم الخوف لديهم. وهو ما جعل هيئات التحرير كما يشهد رئيس تحرير قناة العربية الفضائية «الأولوية المطلقة لأمن طواقم الصحافيين والتقنيين العاملين في المناطق الخطرة، وأصبحنا نصنف غزة، وفي فترة من الفترات الضفة الغربية على أنها مناطق غير آمنة لطواقمنا، وليس فقط بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية، وإنما أيضا بسبب المخاوف من تهديدات الأطراف الفلسطينية»[٤٢]. ويؤكد رئيس التحرير في قناة الجزيرة أن «حرصنا على طواقمنا وخوفنا عل سلامتهم سياسة ثابتة؛ إذ إن الأولوية للسلامة دائما، وكل أنواع السبق الصحفي ودرجاته لا تساوي حياة أحد من أفراد الطاقم»[٤٣].

صحفيون بين التحدي والخوف

دل استطلاع شمل ٥٨ موظفا وصحفيا يعملون في مكاتب الجزيرة الثلاث في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل- (رام الله، غزة، القدس)، على أن درجات الخوف وتأثير ذلك على عملهم قد تباينت، لكن معظمهم أكد أن التحريض المتواصل بأشكاله المختلفة الذي تعرضت له قناة الجزيرة قد أثر على عملهم[٤٤].

كان السؤال المطروح عليهم، قد تلخص على النحو التالي: إلى أي مدى يؤثر التحريض ضد الجزيرة على عملك؟

أجاب:
- ٤٢ موظفا منهم بأنه يؤثر.
- ٣٦ موظفا من بينهم قالوا إن الخوف لديهم قد زاد وتعزز.
- ١٣ موظفا منهم أكدوا أنهم بسبب التحريض باتوا يخشون من التعريف بأنهم يعملون لصالح فضائية الجزيرة القطرية خاصة في المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة في الضفة الغربية ونشاطات حركة فتح.

كان التحريض والملاحقة للجزيرة وأطقمها لافتا في مناطق عملها داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية وأيضا في قطاع غزة. دلت ردود العاملين على أن هناك تباينا بدرجات الخوف لديهم من منطقة إلى أخرى. كما دلت النتائج على أن درجة الخوف الكبرى هي بين العاملين في مكتب الجزيرة في رام الله بالضفة الغربية، حيث تعرض هذا المكتب والعاملون فيه وتحديدا خلال الفترة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ إلى سلسلة اعتداءات، نتيجة حملات تحريض قادها وأثارها مسؤولون متنفذون في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة فتح. اشتملت الاعتداءات على إحراق سيارات، والاعتداء على مراسلين وإحراق مكتب ومداهمات واقتحامات وتحريض عبر وسائل إعلام رسمية من شخصيات رسمية. أكد موظفون ميدانيون، مصورون، مراسلون، مساعدون فنيون، أنهم غالبا ما يتحاشون الرد على الشتائم وهم في الميدان. كان العاملون في هذا

المكتب الأكثر عرضة للتحريض والتحرش والاعتداءات بحكم أنهم الأكثر احتكاكا مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. أكد خمسة وعشرون من أصل تسعة وعشرين يعملون في مكتب الجزيرة في رام الله لتغطية الأحداث في الضفة الغربية أن التحريض أثر عليهم وزاد من مخاوفهم.

لم ينكر العاملون في مكتب الجزيرة في غزة وجود مخاوف لديهم جراء التحريض والشتائم، فقد أجاب عشرة من أصل أربعة عشرة يعملون في هذا المكتب المكلف بتغطية قطاع غزة، بأن التحريض أثر عليهم وزاد المخاوف. أكد هؤلاء أن الخوف ازداد خلال أحداث دامية كانت سلطة الأمر الواقع التي تقودها حركة حماس طرفا فيها. كما أن محاصرتهم من قبل مسلحين لحركة حماس داخل مقرهم القديم خلال الاقتتال بين حماس وفتح قد أشعرهم بحجم الخطر على حياتهم.

كان العاملون في مكتب الجزيرة بالقدس الأقل خوفا جراء التحريض من الجهات الإسرائيلية. أجاب سبعة من أصل خمسة عشر يعملون في هذا المكتب المكلف بتغطية إسرائيل والقدس المحتلة، بأن الخوف انتابهم جراء التحريض الذي دأبت عليه وسائل إعلام ومسؤولون إسرائيليون ضد الجزيرة خلال فترة الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦.

كانت طواقم الجزيرة سواء في إسرائيل أو في الضفة الغربية أو في قطاع غزة مكشوفة لحملات تحريض متواصلة، شاركت فيها الصحافة المنحازة والموالية في المناطق الثلاث، ورددت مقولات لساسة متنفذين ضد الجزيرة.

أكد مصور في مكتب قناة الجزيرة في الضفة الغربية بأن الخوف قد ازداد لديه.

وقال: "دائما هناك مضايقات لنا في تغطيتنا لفعاليات تابعة لحركة فتح أو للسلطة، فنحن نتعرض للتضييق وللتمييز بيننا وبين الطواقم الأخرى".

- أجاب مصور آخر في السياق نفسه قائلا:
"لم أعد قادرا على القول إنني أعمل في قناة الجزيرة خوفا من سماع الانتقادات أو التعرض لأذى واعتداء".
- شهدت منتجة أخبار على تأثير التحريض المتواصل ضد الجزيرة حيث قالت:
- "إن التحريض المتواصل يولد توترا وخوفا داخل المكتب".
- اعترف أحد الموظفين الميدانيين بأنه أزال شعار الجزيرة عن سيارته بسبب الخوف وقال:
"أصبحت أتجنب أن يعرف الناس أنني من طاقم الجزيرة، وأحيانا أكذب وأقول إنني أعمل لصالح محطة أخرى".
- جاء ذلك لأن التحريض المتواصل وقيام عناصر أمن رسمية بممارسته، وما يتم بثه من شائعات قد غير من معاملة الكثيرين تجاه الجزيرة.
- قال مصور ميداني: "أشعر أحيانا أنهم يكرهون الجزيرة، ويقومون بتفريغ هذا الكره علينا".
- قال أحد عشر موظفا في الجزيرة إنهم "لا يستطيعون القول إنهم يعملون في قناة الجزيرة بسبب التحريض المتواصل".
- قال اثنان من العاملين في القسم الإداري -غير الصحفي- في قناة الجزيرة إنهم عندما يخرجون لقضاء أعمال تخص الجزيرة وبخاصة في المؤسسات الرسمية والحكومية، يشعرون "بأنه غير مرغوب بنا".
- قال خمسة من العاملين في الميدان "نعم هذا التحريض يهدد حياة كل شخص في الجزيرة في فلسطين وبخاصة الطاقم في الميدان".
- أشار عاملون في الميدان إلى أن التحريض الذي يتعرضون له ليس بسيطا "كثير من الناس توحي لنا بأننا نعمل لجهة على حساب جهة أخرى".

- قالت مراسلة إن أكثر ما يؤثر عليها، هو أنها لم تعد تشعر بأن الجزيرة هي قناة "الرأي والرأي الآخر، رغم أنني أدافع عن هذا الشعار خارج القناة بقوة..". وأشارت إلى أن للتحريض المتواصل "تأثيرا سلبيا، يؤدي إلى الخوف أحيانا من العمل في الميدان، وهذا لم يكن موجودا حتى في ظل الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية".
- أكد مراسل في مكتب القدس أن شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي تنظر إلى الجزيرة على أنها "عدو أو وسيلة تساعد الأعداء، وتصدق الاتهامات بأن الجزيرة كانت تساعد حزب الله في توجيه صواريخه على الأهداف الإسرائيلية خلال الحرب".
- أكد هذا المراسل على الرغم من ذلك أن "الخوف لم يزد لدي أبدا كما أنه لم يعزز الرقابة الذاتية".
- أكد منتج للأخبار في مكتب رام الله من ناحيته أن التحريض المتواصل يؤثر على عمله "هذه مشكلة قديمة متجددة، كان الاحتلال يمارس هذا النوع من التحريض والآن سلطتنا التي هي مسؤولة عنا -كوني فلسطينيا- تلاحقنا وتتهمنا وتشتمنا بدم بارد"، وحسب ما يراه فإن هذا التحريض "سلاح ذو حدين من حيث التأثير على مسار العمل: الأول - يكسر عزيمتي ويحبطني وهذا يؤثر على إنتاجي، والثاني - يقوي شعوري بالتحدي والمثابرة على إقناع الغير، بأننا ما زلنا قادرين على تغيير هذا الواقع المرير".

أشارت غالبية المستطلعين من طاقم الجزيرة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل إلى أن التحريض يسبب لها الخوف ويزيد عوامل الحذر لديها. لكن هذا الخوف وحسب تسعة من الصحفيين وبخاصة المراسلين ومنتجي الأخبار لم يؤد إلى تعزيز الرقابة الذاتية لديهم. اختار هؤلاء استخدام عبارة "الحذر" للتأكيد على أنهم لجؤوا إلى أخذ احتياطات إضافية ورباطة جأش للامتناع عن الانجرار وراء ما يتعرضون له من تحريض وملاحقة.

أشار المراسل وائل الشيوخي وكان من أكثر موظفي الجزيرة عرضة للاعتداءات، حيث حطم عناصر في الأمن الفلسطيني ذراعه في رام الله، واحتجزه جهاز أمن فلسطيني لساعات في الخليل، وتعرض للضرب من قبل جنود الاحتلال ومستوطنيه وأصيب بالرصاص المطاطي أكثر من عشر مرات وكان شاهدا على اعتداءات تعرض لها بعض زملائه. أشار إلى أن "الخوف من الجانب الإسرائيلي لا مكان له عندي، لأن أساليبه معروفة ومتوقعة فهو احتلال لا يعير الاهتمام لأي قانون إنساني، أما خوفي من اعتداء فلسطيني، سواء كان من رجل أمن، إما بالضرب أو الاعتقال أو من أي فرد أو مجموعة من أناس عاديين مدفوعين كانوا من جهة معنية أو بإرادتهم، هو الذي يخيف أكثر".

وأضاف الشيوخي حول ما إذا عمق ذلك الرقابة لديه وأثر على عمله، بأنه بات يتوخى الحذر الشديد في عمله خاصة تجاه الأجهزة الأمنية الفلسطينية" بعد أن أصبح تعاملها مع كل من يعمل في قناة الجزيرة جراء حملة التحريض التي نواجهها مختلفا عن تعاملها مع الصحفيين الآخرين من الفلسطينيين وحتى الإسرائيليين الذين يحظون بمعاملة أفضل منا. وقد أثر ذلك على طبيعة عملي، لما أعانيه من ضغط نفسي، جراء كل ما تتعرض له قناة الجزيرة من حملة تحريض ومن أكثر من جهة فلسطينية".

وقال زميله في قطاع غزة وائل الدحدوح إنه "بالتأكيد للتحريض على الجزيرة تأثير على العمل خصوصا وأن الحملة تأخذ مناحي عديدة تتجاوز الخطوط الحمراء"، لم يخف المراسل وائل الدحدوح أن لذلك "تأثيرا واضحا على العمل بشكل عملي، ومن الناحية الذاتية له تأثيرات كبيرة. كصحفي مهني في مؤسسة كبيرة يمكن أن تتحول هذه الرقابة الذاتية إلى توازن في عرض المعلومات، لا السقوط في براثن الانحياز". اعتبر الياس كرام مراسل الجزيرة في إسرائيل "أن عمليات التحريض وما رافقها من اعتقالات خلال الحرب على لبنان واعتداءات كما حدث معنا في نهاريا والقدس وسدروت من قبل إسرائيليين غاضبين، يعكس أن شرائح من المجتمع الإسرائيلي ترى بنا وبالجزيرة أعداء أو نعمل لصالح الأعداء، لكن ذلك وإن زاد الخوف إلا أنه لم يعزز

الرقابة الذاتية، لأننا نتعامل مع القضايا المختلفة بمهنية عالية وبتوازن، لكن الحرص والانتباه زادا بلا شك".

كانت الإجابات قد شملت على ردود متفرقة لدى ثلاثين من الموظفين الذين لعملهم طبيعة صحفية صرفة في مكاتب الجزيرة الثلاثة التابعة لمكتب القدس، حيث حدد فيها البعض أنه يدرك جيدا بأن "العمل في الصحافة في جو من التحريض يعتبر نوعا من المخاطرة". اعترف آخرون بأن التحريض "يؤثر على حياتي الاجتماعية". وأكد آخر أن للتحريض أثرا "على الناحية النفسية باعتبار غيرتنا على المؤسسة التي نعمل لديها"، وقال آخر إن هذا التحريض على الجزيرة "يحزنني لأنني اعرف أن دور الجزيرة هو دور رائد وكبير في تحريك القضية الفلسطينية والقضايا العربية".

انقسمت الردود على خلفية هذه الإجابات على النحو التالي:
أجاب ثمانية من المستطلعين بأن الخوف لم يعترهم بسبب التحريض، ولم يجدوا داعيا للخوف كما لم تتعزز الرقابة الذاتية لديهم.

أجاب ثمانية عشر بأن التحريض زاد الخوف لديهم؛ وبالتالي عزز الرقابة الذاتية وأخذ المزيد من الحرص والحيطة والحذر.

أجاب أربعة بأن التحريض دفعهم إلى إزالة شعار الجزيرة عن سياراتهم وشعار الجزيرة عن ملابسهم، وذلك للحؤول دون تعرضهم لاعتداءات من قبل المحرضين.

كان لذلك مدلولات كبيرة على طبيعة العمل في مكتب الجزيرة، لكنه لم يمنع طواقم الجزيرة من مزاولة عملها كما يجب وفق المعايير المهنية. كانت هذه الأطقم أول من يتواجد في الميدان من بين زميلاتها، وأول من ينقل المعلومة الصحيحة والدقيقة وبالتوازن المطلوب. لكن ما تعذر تغطيته صحفيا بسبب إجراءات أو ملاحقات كان يتأثر سلبا، بحيث كان ما يتم نقله دقيقا وحقيقيا، حتى لو حال التحريض والتخويف والاعتقال إلى عرقلة العمل دون التقاط الصور اللازمة لتأكيد الخبر.

لعب المواطنون في كثير من الأحيان دور عنصر مساند، سواء بتوفير الصور أو التحقق من المعلومات، أو مساعدة طواقم الجزيرة على الوصول إلى عين الحدث رغم الإجراءات والعراقيل.

عزز ذلك الثقة وساعد العاملين ضمن أطقم الجزيرة على القيام بعملهم على أحسن وجه. تشهد على ذلك أحداث كثيرة، بينها ما يتعرض له المسجد الأقصى من قبل الإسرائيليين، أو عمليات لأجهزة أمنية تابعة للسلطة في الضفة الغربية أو لسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة ضد مواطنين فلسطينيين.

يقول أحمد الشيخ رئيس التحرير في قناة الجزيرة إن حملات التحريض ومحاولات التخويف "لم تنجح في ثني القناة عن سياستها"، ويعتقد كما يقول "إن ما تعرضنا له من مضايقات سواء من جانب السلطة الفلسطينية أو إسرائيل كان له تأثير جوهري على نشاطنا في المناطق الفلسطينية، وإن وقع أي تأثير كان آنيا أي عند توقيف الطاقم أو منع تحركه، كما حدث أثناء الحرب على لبنان. أعتقد أن أداء فريقنا في إسرائيل والمناطق الفلسطينية هو الأفضل إن أردنا أن نجري مقارنة مع غيرنا"(٤٥).

مضى رئيس التحرير في قناة الجزيرة إلى تقديرات مفادها "أن المخاوف تزيدنا حرصا، لكنها لا تولد في نفوس

العاملين ممارسة خطرة جدا للرقابة الذاتية، وان أدت في بعض الأحيان إلى هذه الممارسات غير المقبولة، إذ تجد أن المراسل يخشى من العواقب عندما تطلب منه قصة تطال القائمين على سجون السلطة أو القائمين على الوضع في غزة"[٤٦].

"مؤامرة الصمت" CODE OF SILENCE

يدفع التحريض والترهيب إلى ما يمكن وصفه "بمؤامرة الصمت والتكتم"، بحيث تتلاقى مصالح الأطراف على طمس الحقيقة من خلال تجاهلها وإخفائها، وتشارك في ذلك هيئات التحرير أيضا"[٤٧]. جاء ذلك في سرد الدراسة التي أعدتها مؤسسة مكتبة كندي في الولايات المتحدة حول تغطية النزاعات في الشرق الأوسط وإيرلندا الشمالية، حيث تتحدث عن عملية قتل ماثيو بيرنز، وكان بطلا في لعبة الملاكمة، غضب عليه الجيش الإيرلندي السري لأنه رفض التعاون معهم والانضمام إلى صفوفهم. وقد نفذ أعضاء هذا الجيش جريمة القتل رغم مشاركة ذراعهم السياسية «منظمة الشين فين» في الحكومة الإيرلندية الشمالية. لقد قتلوه بعد أن شوهوا سمعته وألصقوا به اتهامات وشنوا حملة تحريض واسعة ضده على مرأى ومسمع الكثيرين ووسائل الإعلام في جريمة بشعة، ونفذوا جريمتهم بعد أن نصبوا له كمينا قرب منزل ذويه الذي استدرجوه إليه:

"The vilification of Matthew in a local paper turned them away from attempting to have his murder highlighted in the media. They still receive anonymous threats and the IRA figures,who murdered Matthew still jeer at the family in the street "[٤٨].

تضيف الدراسة بعد أن تسرد تفاصيل مقتل ماثيو بتاريخ ٢١ شباط ٢٠٠٢، فتقول تحت عنوان مؤامرة الصمت حول ذبح لاعب البوكس الذي قتله سفاحو الجيش الإيرلندي السري: إن كل من يعيش في بلدة كاستليووالن مسقط رأس ماثيو ومكان قتله يعرف من قتل ماثيو ويرى القاتلين وفيللهم وسياراتهم الفاخرة.

"They know all this, but they also know what happens to people who breach the Omerta the Code of silence"[٤٩].

كان الصمت إزاء حقائق قتل ماثيو متوافقا مع مصالح الساسة والصحفيين على حد سواء، لأن أيا منهم لم يرغب في إزعاج عملية السلام الجارية بين الفرقاء الإيرلنديين، فبينما كان "القادة يتقاسمون السلطة كانت أذرعهم العسكرية تصفي الحسابات وتقترف أبشع مظاهر الجريمة المنظمة"[٥٠].

تتقصى دراسة مؤسسة مكتبة كندي بخصوص ما يحدث للصحافة والصحفيين في مناطق النزاع من قبل وسائله الإعلامية، قصة الصحافي هنري ماك دونالد وكان يعمل لصالح تلفزيون البي بي سي في إيرلندا الشمالية. حيث بعث إلى محطته بتقرير حول مقتل نورمان هارلي وهو كاثوليكي قتله رجال البروتستانت UDA. وحصل ذلك في بلفاست في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، وجاء عشية زيارة مقررة للرئيس الأمريكي بيل كلنتون إلى المنطقة. لقد علم ماك دونالد من كبير المحققين ديريك مارتينديل أن هارلي قتل لأسباب طائفية، وقد أنهى تقريره التلفزيوني بجملة يقول فيها "إنه لمن السخرية أن تستمر الجرائم الطائفية في بيلفاست بينما الرئيس كلنتون يستعد لزيارة المدينة دعما لعملية السلام"[٥١].

تم شطب هذه الجملة من النص التلفزيوني وكانت تشكل الجملة التي يختم بها المراسل تقريره والمعروفة Piece to

camera، وعندما راجع الصحفي هنري ماك دونالد هيئة التحرير في محطته جاءه الرد: لأنها لم تكن لائقة [٥٢]

"Because it was not appropriate in the week that the president was over to support the process".

كان ذلك نموذجا صريحا وصارخا لدور الرقابة الذاتية في غرفة الأخبار، حيث ينصب المسؤولون في هيئة التحرير أنفسهم رقباء دون تكليف من الحاكم. تتكرر مثل هذه المشاهد يوميا في الصحافة العربية والفلسطينية. وبخاصة لأن كثيرين من رؤساء التحرير ينصبون أنفسهم رقباء دون تكليف رسمي من صاحب السوط والصولجان. يأتي ذلك تارة بسبب قناعات سياسية، وتارة دينية، وأخرى إرضاء لأولي الأمر.

أقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢١ تشرين الأول من عام ٢٠٠٨ على قرار أقال بموجبه اللواء توفيق الطيراوي من رئاسة جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، وعينه في الوقت نفسه مستشارا أمنيا برتبة وزير ورئيسا لأكاديمية الأمن. كان قرار الإقالة مدويا بسبب خلفيته التي تعلقت بتقرير للمخابرات «عن تورط مسؤول كبير بفضيحة جنسية»، كان الاشتباه أن المخابرات أسقطت المسؤول لابتزاز الرئيس الفلسطيني، وقد أثار التقرير غضب الرئيس الفلسطيني واعتبره مفبركا، وكان الطيراوي ترأس هذا الجهاز بعد أن كان مديره في الضفة الغربية وأصبح أقوى رجالات السلطة، وجاءت إقالته على خلفية خلافات خلقت توترا لافتا. كان الخبر يتلخص بإقالة الطيراوي، لكن وسائل الإعلام تعاملت مع الخبر، ونشرته وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية على النحو التالي:

- **قناة الجزيرة**: الرئيس الفلسطيني يقيل الطيراوي من رئاسة جهاز المخابرات.
- **وكالة معا للأخبار**: الرئيس يعين الطيراوي مستشاراً أمنياً ويرقيه لوزير ورئاسة أكاديمية الأمن.
- **تلفزيون فلسطين**: الرئيس يعين اللواء الطيراوي مستشارا للأمن برتبة وزير.
- اقتبست الصحف الفلسطينية صحيفتا الأيام والحياة الجديدة في اليوم التالي العنوان عن تلفزيون فلسطين حرفيا.

يشكل هذا نموذجا لعمق الرقابة التي يخضع لها الصحفيون جراء سطوة الجهات المتنفذة. كما يشكل انعكاسا يؤسس للاتهام بالانحياز ومناصبة بعض وسائل الإعلام العداء من قبل أصحاب المصلحة في الخبر. كان النص الذي نشرته الجزيرة كافيا لملاحقة الجزيرة ومعاتبتها واتهامها بمعاداة اللواء الطيراوي، توالت الاتصالات الهاتفية من مكتب الطيراوي وأيضا من الرئاسة في أعقاب نشر الخبر الذي كانت قناة الجزيرة سباقة في نقله. جاء بعض الاتصالات بنبرة عتاب، وجاء بعضها الآخر بنبرة عداء وتحذير وصلت إلى حد التهديد.

كان نص الجزيرة مثيرا للغضب عند قيادة جهاز المخابرات والرئاسة الفلسطينية، بينما كانت النصوص الأخرى ودية لديهم.

عكس هذا المثال ما كانت قد آلت إليه العديد من وسائل الإعلام على خلفية الاحتراب ثم الانقسام الذي شوه الساحة الفلسطينية وأدماها، «إن أجهزة الإعلام الفلسطينية بمجملها قد انزلقت إلى حدود التورط في الصراع الداخلي والاحتراب. مع ذلك لم تتوقف التخوفات والمحاذير عند هذا الحد بل إن ما يثير قلق النخب الثقافية والمجتمعية أن يصبح الخطاب الإعلامي مؤججا للصراع ومحرضا عليه من خلال التعبئة المتعصبة وشيطنة الآخر إلى حد استباحته وتصفيته بدم بارد»[٥٣].

لم تكن وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية غريبة عن النمط الذي اتبعته وسائل الإعلام في إيرلندا الشمالية، حيث كانت تكتفي وسائل الإعلام وبخاصة المحلية والرسمية الفلسطينية بالرواية الرسمية حتى لو تأكد لها كذب تلك الرواية، حيث أدى الخوف إلى تعزيز الرقابة الذاتية لدى الصحافي أو مؤسسته الإعلامية مما دفعها إلى اعتماد الرواية الرسمية وهو ما انتهى بعدم كشف الحقيقة للمواطن.

هكذا كان حال وسائل الإعلام الفلسطينية الموالية للسلطة الفلسطينية في رام الله في قضية مجد البرغوثي الذي توفي خلال التوقيف في سجن للمخابرات الفلسطينية في رام الله بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٨. كانت السلطة قد ادعت أن الوفاة طبيعية بينما قالت حركة حماس التي انتمى إلى صفوفها إنه توفي جراء التعذيب في أقبية جهاز المخابرات.

اكتفت وسائل الإعلام الموالية للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية في اليوم التالي بنشر عناوين تروج لما قالته السلطة حول أسباب الوفاة؛ فقد خرجت صحيفة الحياة الجديدة الناطقة باسم السلطة بالضفة الغربية وحركة فتح بعنوان يقول: "كان موقوفا لدى جهاز المخابرات والرئيس أمر بالتحقيق وعزى عائلته. النيابة العامة: سبب وفاة المواطن مجد البرغوثي طبيعية ذات منشأ مرضي"[٥٤]، كانت فضائية الجزيرة من ناحيتها قد غطت خبر الوفاة منذ اللحظة الأولى بلقاءات حية مع مراسليها. وعززت ذلك بتقرير تعامل مع ادعاءات الجانبين، السلطة الفلسطينية وحركة حماس التي انتمى إلى صفوفها وتم اعتقاله بسببها.

هكذا فعلت أيضا في يوم تشييع جثمانه ودفنه. غطت الجزيرة ذلك بثلاثة تقارير على ثلاثة أيام متتالية، وبلقاءات مباشرة استضافت فيها متحدثين من جميع الجهات على مدار ثلاثة أيام. نقلت فيها كل المواقف ومنها موقف ذوي الضحية وحركة حماس والسلطة في الضفة الغربية ومنظمات حقوق الإنسان. وقد قامت طواقم الجزيرة بالتصوير للحدث رغم محاولات عناصر الأمن في الضفة الغربية وتحديدا في رام الله منعها من ذلك.

كان الأمر محفوفا بالمخاطر لكن وفاة مواطن فلسطيني داخل المعتقل وعلامات التعذيب جلية على جسده في سجن للمخابرات الفلسطينية وقد اعتقل على خلفية انتمائه السياسي كان حدثا جللا.

كان التزام الصمت والاكتفاء برواية الجهات الرسمية من نصيب وسائل الإعلام الموالية للحكومة المقالة في قطاع غزة أيضا. لقد سيطرت حالة مماثلة على وسائل الإعلام التابعة لحركة حماس وسلطة الأمر الواقع التي أقامتها في قطاع غزة. تجلى ذلك بشكل كبير وواضح عندما هاجمت قوات امن مسلحة تابعة للحكومة المقالة وحركة حماس مسجد «ابن تيميه» في مدينة رفح جنوب قطاع غزة بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٩، كان ذلك في إثر خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ عبد اللطيف موسى زعيم «جند أنصار الله»- الحركة السلفية الجهادية، وهاجم فيها حركة حماس وحكومتها واتهمهما بمحاولة السيطرة على المسجد، وأعلن خلالها عن إقامة «إمارة إسلامية»، فهاجمت تلك القوات المسجد بعد أن قصفته ثم هاجمت منزله وفجرته على من فيه. وقد انتهت تلك الواقعة بمقتل ٢٨ عنصرا وجرح نحو ١٥٠ تحصنوا مع الشيخ داخل المسجد وفي منزله. كان الشيخ نفسه وزوجته وابنه بين القتلى بالإضافة لقيادي بارز في كتائب القسام الذراع العسكرية لحماس.

قامت وسائل الإعلام الفلسطينية الموالية لسلطة حماس (سلطة الأمر الواقع) في قطاع غزة بنشر الخبر طبقا لرواية مصادر حركة حماس فقط «مقتل ثلاثة عشر مواطنا وإصابة العشرات جراء اشتباك برفح»[٥٥]، كان حال قناة الجزيرة وطواقمها في قطاع غزة كحال باقي وسائل الإعلام الأخرى. فقد منعت الحكومة المقالة الصحفيين من الاقتراب من الموقع. لم تغط الجزيرة الحدث إلا بمقابلات حية مع مراسليها من مسافة كيلومتر من موقع

الحدث. لم تستضف أيا من السلفيين أو ممثليهم في فلسطين أو خارجها. كان المتحدثون هم الناطقون الرسميون باسم الحكومة المقالة وحركة حماس، وغاب الخبر في اليوم التالي عن الشاشة. تم إعداد التقارير وعددها اثنان، من غرفة الأخبار في الدوحة بدولة قطر، ولم يتناول أي من البرامج الحوارية في الجزيرة هذا الخبر لا من قريب ولا من بعيد. ولم تكن هذه من عادة الجزيرة، التي كانت توسع المواضيع نقاشا وبحثا وتعليقا، وتستضيف القاصي والداني ومنحه فرصة الإدلاء برأيه.

جسدت هذه النماذج تمدد حالة الاستقطاب السياسي إلى وسائل الإعلام والعاملين فيها، آثر العديد من الصحفيين مع حالة الانهيار التي ضربت المجتمع الفلسطيني جراء الاحتراب بين حركتي فتح وحماس، الاكتفاء بالروايات الرسمية للجهة المتنفذة في المنطقة التي تسيطر عليها. وقد سارت الأمور في تغطية القضايا الحساسة والخطيرة على النحو التالي:
الاقتتال الداخلي ← استقطاب سياسي إعلامي ← اتهامات بالانحياز ← تهديد ← خوف ← الرقابة الذاتية ← اعتماد الروايات الرسمية ← عدم كشف الحقيقة.

هكذا وجد الصحفي الفلسطيني نفسه مهدداً من السلطات الفلسطينية التي تحكم المناطق التي يعمل فيها، لقد أضاف ذلك إلى جانب التداعيات النفسية والجسدية والتهديدات من وطأة الاحتلال الإسرائيلي وآلته العسكرية وإجراءاته مزيدا من الأعباء النفسية وأثر سلبا على الجانب المهني، حيث كان هذا الصحافي يراوح بين المستشفيات التي تستقبل الضحايا والمقابر التي يدفنون فيها، والمواقع التي تجري فيها المواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال.

»As a reporter, my time has been divided between going to the hospital to interview injured people,going to the cemetery to bury the dead,and going to the checkpoints to run after boys throwing stones [٥٦] «.

هكذا لخصت الصحفية سوزان من جنين والتي تعمل مراسلة في محطة تلفزة محلية في رام الله رحلتها اليومية في كتاب" أصوات محتلة". وقد قالت للكاتبة أنها إنما تفعل ذلك كإنسان وكفلسطينية وكصحفية. عكست بذلك التحدي الذي واجهه معظم الصحفيين الفلسطينيين في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى بعد أن أعادت إسرائيل احتلال مناطق السلطة الفلسطينية.

لا تنتهي المعاناة عند هذا القدر، يقول محمد دراغمه مراسل وكالة الأنباء اسوشييتد برس في الضفة الغربية[٥٧].
لقد تعرض الصحافي محمد لانتهاكات من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، اشتملت على الاحتجاز والاعتقال والتحقيق معه حول مصادره الإخبارية في قضايا فساد تخص السلطة الفلسطينية ومن قبل إسرائيل في قضايا أمنية، ويقول إن الضغط الذي تعرض له "ولد الكثير من القلق في نفسي، مما اضطرني إلى التخلي عن تغطية أنباء ذات أبعاد أمنية رغم أهميتها، وأضطر لقطع اتصاله بأحد أهم المصادر الإخبارية في هذا المجال، وبدأت أفكر ألف مرة قبل أن أتناول موضوع فيه مس بأحد أصحاب النفوذ الكبير في السلطة الفلسطينية".

أكد الصحافي محمد دراغمه أن إجراءات الجانبين وطريقة ملاحقتهما للصحافة مثيرة للقلق، تدفع الصحافي إلى الابتعاد عن الخوض في موضوعات يخشى أن تثير ردود فعل غاضبة من الجانبين. عمق هذا كما يقول الرقابة الذاتية لديه لأن "متابعة الأمور الأمنية وتغطيتها من شأنها أن تثير القلق لدي من الجانب الإسرائيلي، ومتابعة أمر اجتماعي اقتصادي سياسي أمني على درجة عالية من الحساسية يثير القلق لدي من قبل السلطة الفلسطينية "[٥٨].

يعترف خالد مسوده مدير إذاعة وتلفزيون النورس في الخليل[٥٩]، بأنه بعد أن تعرضت الإذاعة والتلفزيون للإغلاق من قبل الشرطة الفلسطينية مدة ١٦ يوما على خلفية تغطية إضراب المعلمين، وإغلاق الإذاعة والتلفزيون أنفسهما ستة أشهر من قبل سلطات الاحتلال على خلفية تغطيتهما لجرائم الاحتلال، وقصف قوات الاحتلال لغرفة البث وأبراجه، قد وجد هو وزملاؤه أنفسهم مستهدفين «مما أثر على طبيعة عملنا وجعلنا ندقق ذاتيا في كل خبر أو برنامج قبل عرضه على الهواء، وهل هذا يسيء أم لا».

قالت نسرين سلمي مراسلة فضائية «أل بي سي» اللبنانية إن معظم ما تعرضت له من مضايقات واعتداءات كان من الجانب الإسرائيلي، سواء من الجيش أو من المستوطنين، وأضافت أنها بعد أصابتها في نابلس بنيران قوات الاحتلال انتابها الخوف من التغطية في مناطق المواجهات «لكن ذلك كان لفترة قصيرة بعدها أصبحت أحبذ التحدي في المناطق الصعبة»[٦٠]. تشير الصحافية نسرين سلمي إلى أن السلطة الفلسطينية لاحقتها ذات مرة على خبر تبين أنه غير صحيح وكانت الفضائية التي تعمل لصالحها قد نقلته عن وكالة الصحافة الفرنسية «أصبحت بعدها أدقق كثيرا سواء في الأخبار التي أنقلها أنا أو التي تحصل عليها المحطة من وكالات الأنباء».

كان تلفزيون وطن المحلي في مدينة رام الله قد تعرض خلال الاجتياح الإسرائيلي في نيسان من عام ٢٠٠٢ لعملية احتلال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. حيث استولت على المعدات وبثت أفلاما إباحية على الهواء مباشرة. وتعرض العاملون فيه لإطلاق النار خلال عملية الاقتحام التي انتهت بتدمير معداته. تعرضت طواقمه للتوقيف من قبل قوات الاحتلال خلال تغطيات ميدانية كما تعرض منزل مديره معمر عرابي للاقتحام، وتعرض هذا التلفزيون للإغلاق خمس مرات من قبل السلطة الفلسطينية، وتعرض طاقمه مرتين للضرب خلال تغطية مظاهرة مناوئة لمؤتمر أنابوليس، وأخرى نظمها حزب التحرير تم بعدها اقتحام التلفزيون واحتجاز مديره خمس ساعات في مقر المباحث الجنائية، ومنع طاقم تلفزيون وطن عدة مرات من التغطية من داخل مقر المقاطعة برام الله.

قال معمر عرابي المدير العام لتلفزيون وطن، إن هذه الانتهاكات قد أثرت بشكل كبير على طبيعة عملهم، وإذا كانت اعتداءات قوات الاحتلال قد أثرت ماديا فإن انتهاكات السلطة الفلسطينية أثرت عليهم معنويا. فسر عرابي ذلك بالقول «اعتداءات الاحتلال جعلتنا نقف ونواجه ميدانيا كي نقوم بالتغطية اللازمة، أما مضايقات السلطة الفلسطينية فقد دفعتنا إلى أن ندافع عن حقنا في ممارسة عملنا بمزيد من الحريات، وما استمرار عملنا إلا تجسيد لهذه المطالب والتي تلقى آذانا صاغية أحيانا وإن لم تصل إلى المستوى المطلوب حتى اللحظة[٦١].

جاءت معظم الانتقادات والاتهامات الموجهة لوسائل الإعلام بعدم الحياد في سياق محاولات الجهات المتنفذة، سواء تمثلت بالاحتلال الإسرائيلي أو السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أو سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، في منع وسائل الإعلام من تغطية حقيقية لما يجري من انتهاكات وأحداث لا تروق لهذه الجهات على الأرض. اندرج ذلك في سعي كل طرف على جعل وسائل الإعلام تتبنى روايته الرسمية، ومس ذلك بحرية الصحفيين ووسائلهم الإعلامية من الوصول إلى مصادر المعلومات ونقل الحقائق إلى الجمهور، ومثل انتهاكا واعتداء على حق المواطنين في الحصول على معلومات من المصادر المختلفة.

تفاقمت حملات التحريض والاتهام والانتهاك عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ التي فازت بها حركة حماس. تفاقمت الحملة على الرغم من أن تقارير المراقبين ورصد التغطية الإعلامية لهذه الانتخابات، على مدار الأسابيع الثلاثة التي سبقت انعقادها، قد أكدت التوازن والحياد في تغطية وسائل الإعلام غير المنتمية سياسيا سواء العربية منها والفلسطينية.

شملت المراقبة إذاعة وتلفزيون فلسطين الرسميين، والمحطتين المحليتين وطن في رام الله والأمل في الخليل، والفضائيتين العربيتين الأكثر مشاهدة في الأراضي الفلسطينية وهما الجزيرة والعربية، وأيضا الصحف الفلسطينية الثلاث وهي القدس والأيام والحياة الجديدة. «على عكس التلفزيون الفلسطيني الرسمي، جاءت تغطية قناة الجزيرة وقناة العربية أكثر توازنا. مثلا خصصت الجزيرة ما نسبته ٣٤٪ من تغطيتها الإخبارية والبرامجية للرئيس محمود عباس، في حين حصلت حركة فتح على تغطية بلغت ٢٨٪، أما حركة حماس فحصلت على ١٨٪ من التغطية، ويمكن القول إن نبرة التغطية للحركتين المتنافستين جاءت إخبارية مهنية محايدة» [٦٢].

كانت المضايقات الإسرائيلية قد حدت من حرية الحركة لدى الصحافيين الفلسطينيين، وبالتالي حدت من حرية التعبير ونقل المعلومة؛ مما جعلهم أكثر حذرا وحيطة، لكنه جعل أكثريتهم ترى بالقيام بعملها رغم المخاطر تحديا لا بد منه.

وتسببت الاتهامات بعدم الحياد وعدم المهنية من قبل حركتي فتح وحماس والسلطتين في قطاع غزة والضفة الغربية وأجهزتهما الأمنية في تعزيز الرقابة الذاتية لدى العديد من الصحافيين؛ وذلك لتجنب المضايقات والانتقادات والاتهامات التي وجهت للصحافيين. وكان لذلك تأثير سلبي على واقع العمل والحريات الإعلامية، «الاعتبارات التي ساقتها الأطراف الرسمية لم تستند إلى أسس مهنية وجاءت لاعتبارات سياسية في الغالب، وقادت هذه السياسات المنهجة من الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية إلى تراجع في الحريات الإعلامية» [٦٣].

الفصل السادس:
استنتاجات وتوصيات

استنتاجات وتوصيات

عاشت الصحافة والصحافيون الفلسطينيون سيرة حياة مطابقة إلى حد كبير لمعاناة شعبهم. حيث كانت مسيرتهم مزدحمة بالتحديات والمعاناة والتضحيات والإخفاقات، وذلك على نحو أثر على الحركة الصحفية الفلسطينية، وقد مضى عليها نحو قرن من الزمان، كانت بدايته في الهزيع الأخير من الإمبراطورية العثمانية. ولّدت هذه المسيرة أجواء تحد وأجواء خوف في صفوف الصحفيين.

ميز التحدي التعامل مع الاحتلالات المتلاحقة بينما تميز عهد أول سلطة وطنية فلسطينية بأجواء خوف أثرت على عمق الرقابة الذاتية لدى الصحفيين وعلى طبيعة عملهم، لاسيما في تناولهم للشأن الداخلي الفلسطيني. كان ذلك وليد صراعات بين رؤى ومفاهيم مختلفة في دائرة القرار الفلسطيني لدور الإعلام في مرحلة التحرر الوطني وبين مصالح لجهات وشخصيات متنفذة خشيت على مصالحها من الضرر، إذا ما انكشف أمرها إعلاميا على الملأ أمام الرأي العام.

طرحت سيرة الحركة الصحفية الفلسطينية ثلاث فرضيات، اهتمت بالبحث عن الجذر الأساس للرقابة الذاتية لدى الصحافيين الفلسطينيين، واهتمت أيضاً بتفسير تعزز الرقابة الذاتية لدى هؤلاء الصحافيين والقائمين على المؤسسات التي يعملون بها.

الفرضية الأولى: أدى تتالي الاحتلالات الغريبة إلى زراعة بذور الرقابة الذاتية لدى الصحافيين الفلسطينيين، بدأ ذلك بالقانون العثماني، وانتهى بأوامر الاحتلال الإسرائيلي.

الفرضية الثانية: تناقض الاتجاهات والرؤى داخل أول سلطة فلسطينية فوق جزء من الأرض الفلسطينية، دار هذا التناقض بين توجه ديكتاتوري وآخر ليبرالي في التعامل مع الصحافة والصحافيين، أدى هذا التناقض إلى تعزيز الرقابة الذاتية لدى الصحافيين، مما اضطرهم على الرضوخ للضغوطات خوفا ومصلحة.

الفرضية الثالثة: الصحافيون عززوا رقابتهم الذاتية بمحض إرادتهم مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام ٢٠٠٠، لأنهم وجدوا أنفسهم في خندق واحد مع السلطة والشعب في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

كانت بداية تجربة الصحافيين الفلسطينيين مع الإمبراطورية العثمانية. آنذاك تم زرع بذور الرقابة الأولى بإصدار العثمانيين مطبوعة، القانون العثماني الأول عام ١٨٧٢. اشترط هذا القانون أخذ موافقة من مجلس المعارف لأي مطبوعة، ووضع لوائح عقابية لمن يخالف القانون. ثم أصدر العثمانيون قانون المطبوعات العثماني في عام ١٩٠٩. خلف الانتداب البريطاني الحكم العثماني على فلسطين في عام ١٩١٨، واستعان في تعامله مع الصحافة بالبنود الجزائية من قانون المطبوعات العثماني، التي جعلت المطبوعات خاضعة للشرطة الجنائية، قبل أن تنقل السلطة على المطبوعات إلى مكتب المطبوعات في عام ١٩٢٨.

شهدت فلسطين كل أنواع الرقابة سلبية كانت أم قمعية. كان سلاح الرقابة فتاكا لدى الانتداب البريطاني، وبخاصة في عهد ثورة عام ١٩٣٦ التي اجتاحت فلسطين احتجاجا على تصاعد هجرة اليهود إلى فلسطين بدعم بريطاني وغربي، تجلت شراسة الرقابة الانتدابية على مدار السنوات الثلاث التي تلت تلك الثورة حتى عام ١٩٣٩. أغلقت سلطات الانتداب خلال هذه الفترة ثماني صحف فلسطينية، وفرضت غرامات على ثمان وعشرين صحيفة ومطبوعة أخرى.

يرى الباحثون "أنه وعلى الرغم من أن الصحافة الفلسطينية خضعت لضغوط في إبان الانتداب البريطاني لاسيما بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤٥، إلا أنها كانت الفترة الذهبية على الإطلاق في تاريخ الصحافة الفلسطينية، التي انتعشت وتعددت ووصل عددها في تلك الفترة إلى نحو مئتي مطبوعة نافست صحافة متطورة كالتي وجدت في بلد مثل لبنان"[١].

سقطت الصحافة الفلسطينية مع سقوط مدينة يافا في عام ١٩٤٨، والتي كانت العاصمة الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية للفلسطينيين[٢]. هجرت هذه الصحافة وتقطعت أوصالها تماما كما حصل مع الشعب الفلسطيني، بعد سيطرة العصابات الصهيونية، وسقوط أكثر من ثلثي فلسطين فريسة لها.

أصبحت الصحافة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ مشردة، «شكل ذلك أول انكسار لها، إذ تبعثرت مجمل مؤسسات المجتمع الفلسطيني»[٣]، خضع ما تبقى منها فيما تبقى من فلسطين للأنظمة العربية. حيث أصبحت الصحافة في قطاع غزة تابعة للصحافة المصرية، وأصبح ترخيص الصحف في القطاع خاضعا للحاكم العسكري، بينما بقيت الرقابة في الضفة الغربية في يد السلطات الأردنية. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الصحافة وتشردها من جديد.

حصل التغيير السلبي الأكبر عندما أضحت الصحافة والصحفيون الفلسطينيون تحت رحمة الأنظمة السياسية والقانونية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. امتدت هذه الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧. أصبحت حدود الحريات فيها منخفضة جدا؛ إذ غاب الحديث عن أي أسس قانونية من شأنها تعزيز الحريات الصحفية وتطور الصحافة، وتكرست بالمقابل الرقابة المباشرة وغير المباشرة.

جاء الاحتلال الإسرائيلي في حزيران عام ١٩٦٧ على هذه البيئة، حيث دخل بجهاز الرقابة العسكرية المباشرة، واستولى على ما تبقى من فلسطين التاريخية. تفاقمت الرقابة القمعية الذاتية بشكل لافت. حيث أصدرت سلطات الاحتلال أوامر عسكرية، كان أبرزها الأمر ١٠١، وقد صدر بتاريخ ٢٧-٨-١٩٦٧. قضى هذا الأمر «بحظر طبع أي مواد «ذات طبيعة تحريضية» من وجهة نظر سلطات الاحتلال، كما حظر الاجتماعات والمسيرات دون الحصول على موافقة الحاكم العسكري، وفرض عقوبات على من يخالف هذا الأمر العسكري، وصلت هذه العقوبات إلى حد السجن لمدة عشر سنوات، ودفع غرامات مالية كبيرة، أو العقوبتين معا»[٤].

أدى ذلك إلى تعرض العديد من الصحافيين والكتاب للسجن والملاحقة ولم يسلم أصحاب المكتبات والمطابع من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أصبح الكتاب يماثل السلاح عند المحتلين.

جاءت في الوقت نفسه الصحافة المدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية والخاضعة للرقابة العسكرية الإسرائيلية تحت الاحتلال.

حددت هذه الصحافة لنفسها سياسة تحريرية تقضي «بالسير على البقعة الرمادية، أي عدم إزعاج الرقابة العسكرية الإسرائيلية، وعدم التطرق إلى القضايا الحساسة في السياسة الداخلية الفلسطينية»(٥).

كان أبرز آثار ذلك على الصحافيين والكتاب الفلسطينيين، إذ اختار «بعضهم العمل تحت أسماء مستعارة، ولجأ آخرون منهم للعمل مع الصحافة الأجنبية طلبا للحماية، بينما اختارت قلة منهم العمل مع الإعلام الإسرائيلي نفسه. وخضع البث الإعلامي للمراقبة عبر شبكات الإرسال الإسرائيلية، ولجأ كثيرون من الكتاب والأدباء إلى طباعة مؤلفاتهم في الخارج خوفا من الملاحقة»(٦).

ظهرت الحاجة لبناء منظومة إعلامية فلسطينية تعتمد مبدأ الحريات الصحافية مع تكوين السلطة الفلسطينية. كانت هذه السلطة قد بدأت بمحاولة تعزيز تقاليد منظمة التحرير الفلسطينية في إخفاء عيوب الفلسطينيين، والحديث فقط عن الاحتلال الإسرائيلي؛ وعاشت هذه السلطة صراعا بين تيارين متناحرين، أحدهما طالب بقمع الحريات الصحافية والتعبير، وثانيهما ليبرالي سعى حتى على مستوى قمة السلطة الفلسطينية إلى تعزيز الحريات. كان الحل الوسط بين الاتجاهين هو صدور «قانون المطبوعات والنشر» في أيار عام ١٩٩٥، «غرق هذا القانون في عموميات النصوص المتعلقة بالحريات فعزز الرقابة الذاتية لدى الصحافيين»(٧).

كانت المطالبة لإصدار قانون المطبوعات قد نشطت، رغم إدراك الكثيرين أن القوانين تسهم في زرع بذور الرقابة الذاتية. أبدى معظم الصحافيين استياء من قانون المطبوعات والنشر، «حيث رأوا أن القانون قد ألغى بالفعل الرقابة المباشرة ولكنه احتوى موضوعات غامضة أجبرتهم على مراقبة أنفسهم بأنفسهم كي لا يتجاوزوا الخطوط الحمراء، ولم يخف الكثيرون منهم أنهم كانوا يفضلون تعريف الموضوعات المسموح الكتابة فيها والموضوعات المحظور الكتابة عنها»(٨).

صدر قانون المطبوعات الفلسطيني موقعا من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات قبل إجراء الانتخابات التشريعية الأولى بتاريخ ٢٥-٦-١٩٩٥. جاء القانون بمرسوم رئاسي، وتحول إلى أمر حكومي رسمي، وهو ما جعله تعزيزا إضافيا للرقابة الذاتية، وبخاصة بعد أن أخفقت وزارة الإعلام الفلسطينية بوصفها الجهة الرسمية الراعية له والهيئة القضائية في تطبيقه القيام بمهماتها، حيث تولت الأجهزة الأمنية المهمة. لاحقت هذه الأجهزة كتاب الرأي والأعمدة والصحافيين وتابعتهم، وأصبحت هي الجهة المسؤولة عن تطبيقه لأكثر من اثني عشر عاما من عمر السلطة الفلسطينية. ويقول الدكتور نبيل الخطيب مدير التحرير في قناة العربية الفضائية، وكان مراسلا لقناة أم بي سي ومن أوائل الصحافيين الذين اعتقلتهم السلطة الفلسطينية بعد إنشائها في عام ١٩٩٤ «أصبح الصحافيون الفلسطينيون ثالث أكثر فئة تتعرض للاعتقال من قبل السلطة الفلسطينية في الأعوام الثلاثة الأولى من تأسيس السلطة، وذلك بعد المعارضة السياسية والمتهمين بالتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي».

أبقى ذلك المادة الثانية من قانون المطبوعات الفلسطينية شعارا، وهي المادة التي تنص على أن «الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية، كتابة وقولا وتصويرا ورسما». جعل ذلك القانون الجديد غطاء لمزيد من كثافة القمع والانتهاكات للحريات، وهي حالة أثارت المخاوف والقلق، لاسيما أنه تشابك مع صدمة نفسية للصحافيين الفلسطينيين، الذين انتظروا على أحر من الجمر السلطة الفلسطينية لتخلصهم من قمع الاحتلال الإسرائيلي ورقابته، فإذا هم أمام سلطة لا تقل قمعا ورقابة.

مفارقة عجيبة

كانت هناك مفارقة عجيبة للحالة الغريبة التي عاشها الصحافيون الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي. حيث اضطروا للعمل تحت الاحتلال الإسرائيلي في صحافة موالية لحركة تحرر –هي منظمة التحرير الفلسطينية– وهي صحافة كانت خاضعة للرقابة العسكرية الإسرائيلية المباشرة التي فرضتها السلطة الإسرائيلية وهي قوة الاحتلال.

هكذا وجد الصحافيون أنفسهم في آن واحد خاضعين لسلطة احتلال قاسية في رقابتها على ما يكتبون وينشرون من جانب، والى سطوة الجهة الممولة والمشرفة على الصحافة والصحف التي يعملون فيها داخل الأرض المحتلة من جانب آخر، وهي منظمة التحرير الفلسطينية التي تحظر عليهم الحديث في الشأن المحلي، الداخلي، الاجتماعي المثير للجدل، سواء أكان سياسيا أم اجتماعيا أم اقتصاديا.

خلقت هذه المتناقضات المتعايشة مع بعضها قسرا، خلقت « محفزا خارجيا ارتبط باستجابة سلوكية معينة « مثلما حدد ذلك عالم النفس الروسي أيان بافلوف في بحثه حول كيفية عمل جهاز الهضم في الكلب، حيث تبين له أن هناك ربطا عصبيا بين شيئين، حيث كان لعاب الكلب يسيل كلما دق الجرس بجانبه. مثل هذا الربط العصبي قائم لدى الناس أيضا.

لقد خلقت هذه المتناقضات سيكولوجيا مشوهة لدى الصحافيين القادرين على جمع كل تلك المتناقضات والاستمرار في العمل في آن واحد. كانوا من جهة يراعون سطوة الرقيب العسكري الإسرائيلي الذي يمثل قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وبدا لهم كأنه رئيس التحرير الفعلي وصاحب الكلمة الأخيرة لما ينشرونه في صحفهم، وكانوا من الجهة الأخرى يرضون طموحهم الوطني كجزء من حركة تسعى للتحرر من هذا الاحتلال. كان ذلك أشبه بانفصام في الشخصية المهنية للصحافي الفلسطيني، فهو من جهة خاضع لمقص الرقيب الإسرائيلي ومن الجهة الأخرى لرحمة الممول المشرف الفلسطيني. «شكل ذلك الجذر الأساس لتعزيز الرقابة الذاتية لدى الصحافيين الفلسطينيين»(٩)، جاء ذلك جراء قبول منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٦٨ الدخول في لعبة غير معلنة من جانب الاحتلال، تلخصت هذه اللعبة بالسماح لصحافة حركة التحرر من الاحتلال أن تعمل تحت الاحتلال الذي تسعى لإزالته وإنهائه والتحرر من نيره، وأن تعمل تحت رقابته بدل أن تعمل على التحرر من قيوده ومحاربته بالصدور سرا وليس في العلن.

عكس ذلك قناعة لدى قمة الهرم السياسي الفلسطيني بأهمية الإعلام كثالثة الأثافي إلى جانب الأمن والمال في السيطرة على السلطة والحكم. تفاقمت هذه القناعة مع تفاقم المشكلات والصراعات الفلسطينية الداخلية.

ليس أدل على تفاقمها من كون الصحافيين ثالث أكثر مجموعة تعرضت للاعتقال من قبل السلطة الفلسطينية في مستهل عمرها.

تفاقمت سطوة الرقابة الذاتية القمعية مع احتدام الاحتراب الداخلي بين الفصيلين الأكبرين على الساحة الفلسطينية، والذي انتهى بهما إلى تقسيم الوطن الباقي بين سلطة بقيادة حركة فتح في الضفة الغربية، وسلطة بقيادة حركة حماس في قطاع غزة. وذلك في حزيران من عام ٢٠٠٧.

أدى الوضع الفلسطيني الجديد إلى تجاوزات وانتهاكات طالت الصحفيين ومؤسساتهم الصحفية، فتكت بحرية التعبير وحرية الصحافة، وأضافت مطرقتين فلسطينيتين إلى المطرقة الإسرائيلية، تناوبتا وتشاركتا معها فوق

رأس الصحافي الفلسطيني، الذي أصبح يراوح بين ثلاث مطارق متناحرة وسندان هيئة التحرير في المؤسسة التي يعمل فيها، وهو ما عزز الرقابة الذاتية لديه على نحو ضيق من هامش الحرية على نحو خطير.

أدى الاستقطاب السياسي في الساحة الفلسطينية إلى انحياز وسائل إعلام كثيرة وانقسامها بين موالاة حركة فتح أو موالاة حركة حماس. أدى ذلك إلى تعقيد التحديات أمام الصحافيين الفلسطينيين والعرب العاملين على تغطية الوضع الفلسطيني. فبعد أن كان هذا التحدي واضح المعالم منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في حزيران عام ١٩٦٧ حتى الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦، حيث كانت الحدود بينة بين إسرائيل واحتلالها من ناحية والفلسطينيين وأرضهم المحتلة من ناحية أخرى، وعرف الصحافي كيف يتقن لعبة التوازن في حال اللزوم. أصبح هذا التحدي معقدا، إذ تطلب منه التعامل مع قوتين هما فتح وحماس، ولما اشتعلت الحرب الدامية بينهما، وجد هذا الصحافي نفسه متهما من قبل كل واحدة منهما بالانحياز للأخرى، دون ذنب اقترفه. لا بل بلغ الأمر بهما حدّ الاعتداء عليه وعدم الاكتفاء بانتهاك حقوقه. وزاد الموقف تعقيدا وخطورة عندما استشرت حالة الفلتان الأمني، وأصبح السلاح الحكم بيد جهات غير مصرح لها بحمله، وقد عملت في صالح متنفذين، وضعوا مصلحتهم الشخصية فوق كل المصالح.

تعددت مع ذلك أنماط الرقابة القمعية التي تعرض لها الصحافي الفلسطيني. حيث وجد نفسه إلى جانب الرقابة الاحتلالية يواجه الرقابة الحزبية والفصائلية، والرقابة الأسرية والعائلية، بالإضافة لرقابة صاحب المؤسسة ورب العمل.

تفاوتت أدوار ومكانة وقوة تأثير هذه الرقابة عند الصحافيين الفلسطينيين. لكن آثارها كانت خطيرة بشكل لافت:

- عدم قدرة كثير من الصحافيين على حماية أنفسهم من الاعتداءات الكيدية والانتقامية.
- اشتراط الجهات المتنفذة في العمل الصحفي التعامل مع شخصيات معينة لإعطاء الرأي.
- اختيار بعض الصحافيين الموالين ومنحهم الامتيازات واصطحابهم إلى مواقع الأحداث.
- عجز الكثير من الصحافيين المهنيين عن معالجة قضايا مجتمعية خطيرة، أو التعرض لها.
- اجتزاء بعض الصحافيين للحقائق في تقاريرهم وتحليلاتهم خوفا من الملاحقة.
- الهروب إلى التلميحات وابتداع تعبيرات خوفا من نفوذ تلك الجهات والعائلات.
- قطع أرزاق بعض الصحافيين بالاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم ومؤسساتهم ليكونوا عبرة للآخرين.

أصبحت قضايا مثل «سفاح القربى»، و«انتحار الفتيات أو قتلهن بعد الاعتداء الجنسي عليهن– فيما عرف بقضايا الشرف»، و«تفشي الدعارة بأيد متنفذة» و«الفساد الأخلاقي والمالي والإداري» و«قضايا التطرف المنسوبة للدين» من المحظورات. وزاد تناول قضايا استغلال الأطفال تعقيدا، كما امتد التعتيم إلى قضايا مجتمعية مثل اضطهاد النساء والاعتداء عليهن، والفساد والاعتداء على المال العام، وأصبح الاقتراب منها مثيراً للمتاعب للصحافيين. لجأ الصحافيون إلى الاستعاضة عن الأسماء الحقيقية إلى ابتداع مسميات مثل «إحدى العائلات الكبيرة»، و«مسؤول رفيع المستوى»، و«جهة معينة»، و«جهة معروفة» . . . إلى آخره. مما عمق مشاعر الخوف وعزز الرقابة الذاتية، وبلغ الأمر ببعض المؤسسات الإعلامية درجة التنصل بدل حماية الصحافيين العاملين لديها. ولم يشفع لبعضهم التاريخ الصحفي الطويل، وهو ما عزز «رقابة الرعب الذاتية في تقاريرهم وكتاباتهم» (١٠).

كانت الجرأة في الاقتراب من نشر الفضائح محفوفة بالمخاطر، وقد دفع ذلك بعض الصحافيين إلى تفضيل عدم

نشر أسمائهم على تحقيقاتهم الصحفية، ونسبتها إلى «مصدر خاص». ولجأ المتنفذون في السلطة إلى العمل على إقصاء صحافيين رفضوا الابتزاز وسياسة التخويف، وبالمقابل تعزيز مكانة بعض الصحافيين المصطفين.

كما لجأت أجهزة السلطة إلى إغلاق المناطق التي تدور فيها الأحداث أمام التغطية الصحفية بحجة ضرورات الأمن.

كان إغلاق المناطق الفلسطينية بذريعة الأمن، أكثر سياسات الإحتلالات التي توالت على فلسطين رواجا. لكن تجربة الصحافيين الفلسطينيين مع إجراء كهذا تطبقه سلطة وطنية بدت أشد قسوة وفظاعة.

فجوة في المفاهيم والأدوار

وقف البحث على الفجوة التي تفصل بين مفاهيم السلطة السياسية وشخوصها المتنفذة لدور الإعلام وفهم الإعلاميين لدور الساسة في هذه السلطة. أدت الفوارق في المفاهيم إلى نتيجة خلاصتها: إن «المرغوب هو الموجود». كان الموقف الإسرائيلي الرسمي من وسائل الإعلام العربية يتحدد حسب الأحداث. تمثل أبرز الأمثلة على ذلك في تسهيل السلطات الإسرائيلية عمل الصحافيين الفلسطينيين والعرب خلال الخروج الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، والمعروف بالانفصال أحادي الجانب، «لأن ذلك استجاب للمصلحة الإسرائيلية»[١١].

شكل تعامل السلطات الإسرائيلية مع وسائل الإعلام العربية خلال الحرب على لبنان الوجه الآخر، حيث لاحقت أجهزة الأمن الإسرائيلية الصحافيين وعرقلت عملهم في تغطية الحرب من داخل حدودها، وذهبت إلى حد اعتقالهم والحد من حركتهم واتهامهم بالعمل لصالح حزب الله لتعميق مشاعر الخوف لديهم من العقاب، مثلما جرى مع أطقم قناة الجزيرة الفضائية خلال تغطيتها لهذه الحرب من الجانب الإسرائيلي.

كشف ذلك أن إسرائيل تريد من ناحية أن تظهر في الإعلام بصورة الضحية، بينما هي تشن حربا لا رحمة فيها. وسرعان ما اتضح أنها لا تستطيع اعتمار قبعة الضحية قبل أن تخلع عن نفسها ملابس المحتل.

لم يقل الوضع على الساحة الفلسطينية ومن قبل السلطات المتنفذة فيها سوءا وعرقلة وتعقيدا، حيث لاحقت الصحافيين، عاتبتهم وانتهكت حقوقهم، واعتدت جسديا عليهم وعلى مؤسساتهم، وهددت حياتهم.

وجد الصحافيون أنفسهم خاضعين لأهواء شخصية وفصائلية في أغلب الأحيان. أرادت هذه الشخوص من الصحافي أن يرسم لها صورة المناضل من أجل الوطن، بينما هي تنتهك الحقوق والمواثيق. سرعان ما اتضح أن هذه الشخوص لا تستطيع أن تظهر بمظهر المقاتل من أجل الوطن بينما هي غارقة في مستنقعات الفساد والشعوذة.

قاد الاستقطاب السياسي الذي ولّده الاحتراب الدامي بين حركتي فتح وحماس إلى دفع وسائل إعلام وصحافيين عاملين فيها إلى التحيز، سواء لتلاقي مصالحهم ومواقفهم مع هذه الفئة أو تلك، أو حماية لحياتهم، وآثر كثيرون "السير بجانب الحائط" لتحاشي غضب السلطان وسوطه.

كانت البيئة السائدة منذ وصول أول سلطة وطنية فلسطينية، قد عكرت الأجواء في فضاء العمل الإعلامي. انعكس ذلك بشكل خاص جراء تباين المفاهيم بين تيارين في السلطة الوليدة:

الأول، مثل توجها ديكتاتوريا تعمد التعامل مع الصحافة بتضييق الخناق عليها وتجنيدها لصالح روايته، وإن رفضت ملاحقتها والبطش بها.

الثاني، ليبراليا أراد توسيع هامش الحرية أمام وسائل الإعلام.

انتهى المطاف بهما وبسرعة إلى قانون "المطبوعات والنشر" كحل وسط. صدر هذا القانون كمرسوم رئاسي بعد عام من إنشاء السلطة الفلسطينية، وقبل أول انتخابات تشريعية فيها. زاد هذا القانون الأمر تعقيدا أمام الصحافيين، وعلى نحو عزز الرقابة الذاتية لديهم.

كان الجذر الأساس للرقابة الذاتية المعززة لدى الصحافيين الفلسطينيين قد ضرب أطنابه بعد احتلال إسرائيل في حزيران عام ١٩٦٧ للبقية الباقية من فلسطين التاريخية. تمثل ذلك في قرار منظمة التحرير الفلسطينية الدخول في لعبة غير معلنة وغير متكافئة من جانب الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبلت في إطارها صحافة حركة التحرر من الاحتلال أن تعمل تحت قوانين ورقابة نفس الاحتلال الذي عليها التحرر منه.

كانت الصحافة الفلسطينية قد وصلت إلى هذه المحطة بعد تشرد ولجوء أعقبا نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. وجدت هذه الصحافة نفسها مثقلة بتبعات قوانين وإجراءات موروثة من العهد العثماني إلى الانتداب البريطاني، وأنظمة رقابة وتحكم مصرية وأردنية، قبل أن يتمدد الاحتلال الإسرائيلي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم تقوم أول سلطة فلسطينية فوق جزء من هاتين المنطقتين. أصبحت هذه الصحافة بعد ذلك تعمل تحت أكثر من نظام سياسي واعتبارات ضاعفت من التحديات والمخاطر التي تتهدد الكلمة الحرة والعمل الصحفي.

سقط خلال المسيرة الإعلامية العديد من الصحافيين، ضحايا ملاحقات وإجراءات قمعية من جهات عدة. كانت الصحافة الفلسطينية مع كل سقوط تتعرض لضربات متتالية. عكس ذلك برمته الصراع بين السلطة والإعلام. واختلاط المهمة على كثير من الصحافيين، الذين دفعتهم الظروف القاهرة إلى لعب أدوار مزدوجة، سياسية وإعلامية. وهو ما أدخل تشوهات على مهنة الصحافة في حقب مفصلية، تعززت معه رقابتهم الذاتية على عملهم وعمل خلانهم.

كان التحدي أمام الصحافيين الفلسطينيين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي واضحا، هكذا كانت الحدود أيضا. أدرك الصحافيون أنهم يتعاملون مع طرفين متقاتلين، كل منهما يؤمن بحقه المطلق، وعلى الرغم من تقيدهم بعدم الخوض ومعالجة شؤون داخلية فلسطينية عملا بتقليد منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر، التزموا جانبا من "التوازن" تمثل من ناحية بالرضوخ لقوانين الرقابة العسكرية الإسرائيلية المفروضة عليهم بقوة الحراب، والتسليم بنفوذ المشرف على المؤسسات الإعلامية التي عملوا فيها بسطوة المال.

صدم الصحافيون الفلسطينيون بعد قدوم السلطة الفلسطينية، كان أملهم منها أن تخلصهم من سطوة الاحتلال ومقص رقيبه ونفوذ الممول، الذي كان امتدادا للذراع الطويلة للفصائل الفلسطينية الموجودة في الخارج، فإذا بهم ينوؤن تحت نير المزيد من القيود والسلطات التي تنافست في مضاعفة القيود عليهم والحد من هامش الحرية.

زاد الطين بلة بعد الاحتراب الدامي بين فتح وحماس بعد الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦. أدت التجاذبات على الساحة الفلسطينية، بعد حسم حركة حماس الصراع عسكريا في قطاع غزة، إلى تحويل الصحافيين إلى ثاني فئة مستهدفة بعد استهداف كل طرف من الفريقين لكوادر وأعضاء الفريق

الآخر. كان الصحافيون في السنوات الثلاث الأولى، التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية ثالث فئة من حيث الاستهداف بعد المعارضة السياسية والمتهمين بالعمالة لإسرائيل.

عززت الرقابة القمعية، التي ولدتها الملاحقات والمطاردات، الرقابة الذاتية لدى الصحافيين مما جعلهم في الكثير من الأحيان، يبتعدون عن الأخبار التي من شأنها إثارة أحد الأطراف المتنفذة. يشهد على ذلك رؤساء التحرير في الفضائيتين العربيتين العالميتين الجزيرة التي تبث من دولة قطر والعربية التي تبث من أمارة دبي، وهما الإعلاميان الفلسطينيان المعروفان، أحمد الشيخ ونبيل الخطيب. يقول احمد الشيخ "تجد أن المراسل يخشى من العواقب عندما تطلب منه قصة تطال القائمين على سجون السلطة أو القائمين على الأوضاع في غزة"، ولا يقف نبيل الخطيب بعيدا عن هذه القراءة: "كثيرا ما أطلب تفاصيل لخبر أو لتقرير من الأراضي الفلسطينية ويأتي الجواب أن تفاصيل الحكاية هي كذا وكذا ولكن يصعب إنتاج التقرير، خشية من ردود الفعل من جانب الأطراف المتصارعة ذات العلاقة بالخبر".

يردد غيرهم من صناع القرار ورؤساء التحرير في وسائل الإعلام العربية والفلسطينية، مثل هذه المواقف، سواء أكان مقر هذه الوسائل الإعلامية داخل الأراضي الفلسطينية أم خارجها.

تكالبت أدوات القمع للحريات على الصحافة الفلسطينية على مدار قرن من الزمان؛ وكانت حرية الصحافة في الأراضي الفلسطينية، كلما تقدمت واتسع هامشها، جاء من يهشمها ويضيق عليها الخناق.

جسد ذلك تداخل الفرضيات الثلاث التي اعتمد عليها المبحث واستمراريتها مع تقلب السلطات الحاكمة والمتنفذة، التي زرع احدها بذور الرقابة الذاتية، وجعلها الآخر تترعرع ثم تزدهر في صالح حكمه وسطوته. اجتمع الالتزام الوطني للصحافي الفلسطيني مع الرقابة القمعية المفروضة عليه، وتقاطع خوفه من توالي الاحتلالات والسلطات عليه وعلى وطنه مع السياسات والقوانين التي جاءت بها أو ابتدعتها تلك السلطات لتقيد حريته، تماما كما كان حال أبناء شعبه وأهل بلده.

توصيات

١ . يجب أن تأخذ نقابة الصحفيين دورها في حماية الصحفيين لا أن تتحول إلى أداة قمع أخرى بيد متنفذين أو جهات سلطوية .
٢ . يجب أن تكون القوانين أكثر وضوحا وبعدا عن الغموض الذي ميز نصوص قانون الطباعة والنشر ، ويجب أن تبتعد عن العموميات .
٣ . يجب أن تبتعد الجهات السياسية ممثلة بالسلطة والمعارضة عن زج الصحافة والصحفيين في صراعاتها الداخلية ، ويجب أن يكون القانون هو السيد .
٤ . ضرورة توقف الجهات السياسية عن انتهاك الحريات ومعاداة الصحافة وإلصاق التهم بالصحفيين جزافا سواء من خلال تخوينهم أو تكفيرهم .
٥ . على المؤسسات الصحفية أن تحمي صحفييها وعدم التردد في التصدي لمن يعتدي عليهم، وكشفه ومحاكمته .
٦ . على الصحفيين مراعاة الرقابة الإيجابية منعا للوقوع بالمحظور ، ومقاومة الرقابة السلبية وعدم الرضوخ لها ، والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية .
٧ . لا بد للنخب ومنها الصحفيين أن تحترم بعضها بعضا باعتبار أن الجميع شركاء في عملية البناء .
٨ . لا بد للصحفيين من اكتساب الخبرة والثقافة التي تتيح لهم إدراك حدود ومعايير أخلاقيات المهنة .
٩ . المصلحة الوطنية و الأمن القومي يجب أن لا يعنيا بأي حال من الأحوال الامتناع عن كشف بؤر الفساد السياسي والأمني والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي .
١٠ . يجب أن تكف الأجهزة الأمنية عن ملاحقة الصحفيين ، وإبقاء ذلك من مهمة وزارة الإعلام لمعالجة أي إخفاق أو انحراف يحصل من قبل الصحفيين .
١١ . على وزارة الإعلام أو الجهة المخولة أن تأخذ دورها وأن لا تسمح للأجهزة الأمنية بالتمادي في قمعها للحريات .
١٢ . يجب أن لا تلتزم النخب على اختلاف أنواعها الصمت إزاء الانتهاكات لحرية الرأي والتعدي عليها ، إذ ينبغي عليها إعلان مواقف صريحة لا تقبل التأويل تندد وتستنكر وتسمي الجاني وتطالب بمحاكمته .
١٣ . لا بد لنقابة الصحفيين أن تكون مستقلة وقائمة على أسس ومعايير مهنية واضحة .
١٤ . ضرورة وضع نص قانوني أو دستوري يحمي حرية الرأي ويساعد الصحافي في حماية مصادره وعدم الكشف عن هويتها تحت ضغوطات سياسية أو أمنية .
١٥ . يدل ارتفاع نسب الصحفيين الذين باتوا يراقبون أنفسهم إلى وجود منظومة رقابة ذاتية لدى العديد من الصحفيين أدت إلى فقدانهم القدرة على إيصال الحقيقة للناس . وهو ما يؤكد ضرورة توفير جهاز حماية وتشجيع يساعد الصحفيين على التخلص من المخاوف التي تلاحقهم .
١٦ . معظم الضغوط والملاحقات التي تعرض لها الصحفيون كانت مصادرها الأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها وأنواعها . وهو ما يستدعي انسحاب الأجهزة الأمنية والكف عن التدخل في الشأن الصحفي .
١٧ . لقد أدى شظف العيش من ناحية وتدخل وتأثير الأجهزة الأمنية إلى زيادة الأعباء على الصحفيين وتضييق الخناق عليهم وتعدد الخطوط الحمراء أمامهم، ومما زاد الطين بلة خشية الصحفيين من المسؤولين في المؤسسة الإعلامية التي يعملون فيها ، وهو ما يتطلب العمل على تخفيف الضغوطات ليقل تأثيرها .
١٨ . لا بد من إقامة مراكز لحماية الصحفيين مدعومة برجال قانون ومتصلة بمنظمات حماية حرية التعبير وحرية الصحافة .
١٩ . توثيق الانتهاكات ومتابعتها وملاحقة الجهات المسؤولة قضائيا .
٢٠ . إرساء نصوص في القانون تؤكد حرية التعبير والصحافة ، وهي تبقى ناقصة من دون آلية تضمن تحقيقها

من قبل الجهات المسؤولة أولا ، كما أن التصريحات الجميلة التي يطلقها المسؤولون بهذا الخصوص تبقى غير كافية ما لم تجد تعبيرها العملي .

٢١ . لا بد من تأهيل الصحفيين وتثقيفهم ليدركوا جيدا حقوقهم وواجباتهم المهنية وأخلاقيات مهنة الصحافة . كي لا يكون هناك تعدّ على حريات الأفراد والمواطنين ، وتمييز بين المسؤول والمواطن في معالجتهم للقضايا التي تهم الرأي العام .

هوامش الفصل الأول

١ . مركز الإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي للإحصاء لعام ٢٠٠٦، رام الله، فلسطين.
٢ . http://www.moheet.com/tvClass.aspx
٣ . Foreign Press Association. Who is who 2008. Tel Aviv.Israel
٤ . وزارة الإعلام الفلسطينية، الدليل الإعلامي ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين
٥ . وزارة الإعلام الفلسطينية، الدليل الإعلامي ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين
٦ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ١٧، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي.
٧ . أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية صفحة ١٦٤، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل أبيب، إسرائيل.
٨ . سوفير، ارنون (٢٠٠٧) معضلات في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط صفحة ١٢، وزارة الدفاع الإسرائيلية جامعة تل أبيب، إسرائيل.
٩ . شكيد، حاييم (١٩٧٨) الدول العربية سلسلة متغيرات ومشكلات أساسية الجامعة المذاعة صفحة ١٩ (The Arab World-Processes and Basic Issues)وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل أبيب، إسرائيل.
١٠ . *-Goren. Dina (1986) Communication and Reality. Basic Concepts in Mass-Communication.Keter Publishing House. Jerusalem. Israel
** Fred S..Siebert (1986) "The Authoritarian Theory" in Four Theories of the Press. by Siebert. Peterson and Schramm. Urbana. University of Illinois
١١. *** Marshall Mclvhan. (1972). The Gutenberg Galaxy Hohenberg. John. Free Press. Free People. The Free Press. New York
*Goren. Dina (١٩٨٦) Communication and Reality. Basic Concepts in Mass-Communication.Keter Publishing House. Jerusalem. Israel
** Fred S..Siebert (1986) "The Authoritarian Theory" in Four Theories of the Press. by Siebert. Peterson and Schramm. Urbana. University of Illinois
*** Marshall Mclvhan. (1972). The Gutenberg Galaxy Hohenberg. John. Free Press. Free People. The Free Press. New York
١٢ . أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ٦١، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل.
١٣ . أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١١٢، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل.
١٤ . الفيكونت فيليب دي، طرزاي (١٩٣٣، ١٩١٣)، تاريخ الصحافة العربية الأجزاء ١-٤ ص ٦٧، بيروت – لبنان.
١٥ . شنعار، دوف (١٩٨٧) أصوات فلسطينية، الإتصالات وبناء الدولة في الضفة الغربية ص ٣٩، بولدر- كولرادو.
١٦ . الدين النشاشيبي، ناصر (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة ص ٢٧، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا
١٧ . النشاشيبي، ناصرالدين (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة ص ٢٨، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا
١٨ . زنفت، الكسندرا (١٩٨٧) الوضع الحالي للصحافة في الأردن، ص ٦، هامبورغ، المعهد الشرقي الألماني
١٩ . زنفت، الكسندرا (١٩٨٧) الوضع الحالي للصحافة في الأردن، ص ٧، هامبورغ، المعهد الشرقي الألماني
٢٠ . أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١١٧، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل.
٢١ . TOTRY.Mary (2004) Mass communication and Nation Building:PalestinianMassCommunication. As Case Study P 62. Thesis. submitted for the Degree Doctor of Philosophy. Univeristy of Haifa – Israel.

٢٢. TOTRY Mary (2004) Mass communication and Nation Building: Palestinian Mass. submitted for the Degree,Doctor of. Thesis,Communication. As Case Study P 62 Univeristy of Haifa – Israel.,Philosophy

٢٣. أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١١٦، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل

٢٤. Moshe Negbi(1985), Paper Tiger, The sturggle for a Press Freedom in Israel P .17, Sifriat Poalim

٢٥. أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١١٧، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل

٢٦. أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١١٩، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل

٢٧. TOTRY, Mary (2004) Mass communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 63, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel

٢٨. العمري، وليد (١٩٩٤) الإعلام الإسرائيلي هيكلية وآلية عمل كتاب رقم٦، رام الله، منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية.

٢٩. Nabil Khatib (1998), Media-Communication–Strategies: The Palestinian Experience .in Media and communication skills: Civil Society empowrment, Passia,Jerusalem

٣٠. إدريس، عدنان (١٩٨٨) الصحافة الفلسطينية تحت الإحتلال، رابطة الصحفيين العرب بالقدس صدر بمناسبة مرور عشرين عاما على الإحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، منشورات جامعة النجاح بنابلس .

٣١. TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 63, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel British Government, A survey of Palestine, 1945-1946

٣٢. بلغت مساحة فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني عشية حرب عام ١٩٤٨ والتي عرفت فيما بعد «بالنكبة» ٢٦٣٢٣ كيلومترا مربعا، كان ٥، ٨٧٪ منها بيد الفلسطينيين ٦، ٦٪ بيد اليهود، والباقي ٥، ٩٪ كانت أراضي أميرية مملوكة للدولة وضعت تحت إدارة سلطات الانتداب. وقد قضى قرار التقسيم بإقامة دولتين فيها:

دولة يهودية: على ما مساحته ٥٦، ٤٧٪ من المساحة الكلية لفلسطين، وكان عدد سكانها من اليهود ٤٩٨ ألف نسمة و٣٢٥ ألف نسمة من العرب.

دولة عربية: على ما مساحته ٤٣، ٥٣٪ من المساحة الكلية لفلسطين، وكان عدد سكانها من العرب ٨٠٧ الآف نسمة وعشرة آلاف نسمة من اليهود .

وتم تعريف منطقة القدس كمنطقة منزوعة السلاح تبقى تحت إشراف دولي للحفاظ على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان، وكان فيها مائة ألف من اليهود ومائة وخمسين ألفا من العرب

٣٣. Boyd, Doglas (1999) Broadcasting in the Arab World- A survey of the Electronic Media in the Middle East 3 edition, Ames Iowa : Iowa State, Univeristy Press

34. MacDonland, C.A. (1977), Bari Radio: Italian Wireless Propaganda in the Middle 'East and British Countermeasures 1934-38, Middle Eastern Studies, 13 No, 2 'May

٣٥. النشاشيبي، ناصرالدين، صحفي فلسطيني عمل في تلك الفترة " مقابلة شخصية"
٣٦. Boyd. Doglas (1999) Broadcasting in the Arab World- A survey of the Electronic Media in the Middle P. 93 East.3 edition. Ames Iowa : Iowa State. Univeristy Press
٣٧. العمري، وليد (١٩٩٤) الإعلام الإسرائيلي هيكلية وآلية عمل كتاب رقم٦، رام الله، منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية .
٣٨. النشاشيبي، ناصرالدين (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة ص ٤٥، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا
٣٩. الإحصائيات وفق معطيات الامم المتحدة: «دمرت المنظمات الصهيونية خلالها نحو خمسمائة بلدة وقرية عربية، وتحول ٧٢٦ ألف فلسطيني إلى لاجئين وهو ما يساوي ٦٥٪ من المجموع الكلي للسكان الفلسطينيين، منهم ٣٠٠ ألف لجؤوا إلى الضفة الغربية ومساحتها ٥٨٠٠ كيلومتر مربع وقد تم ضمها إلى الأردن و٢٠٠ ألف إلى قطاع غزة ومساحته ٣٦٥ كيلومتر مربع وقد بقيت تحت الإدارة المصرية وأصبح اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من عدد المواطنين الفلسطينيين الأصليين في المنطقتين. ولجأ ٢٠٠ ألف إلى سوريا ولبنان وسبعة الاف إلى مصر. بينما لم يتبق سوى ١٦٠ ألفا من الفلسطينيين داخل ما بات يعرف بإسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وتحولوا إلى مواطنين فيها».
٤٠. TOTRY. Mary (2004) Mass communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 65. Thesis. submitted for the Degree Doctor of Philosophy. Univeristy of Haifa – Israel
٤١. روغ، وأ (١٩٧٩) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ٢٥، الصحافة العربية، نيويورك.
٤٢. النشاشيبي، ناصرالدين (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة، ص٥٨، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا.
٤٤. النشاشيبي، ناصرالدين (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة ص٥٨، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا
٤٥. النشاشيبي، ناصرالدين (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة، ص٦١، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا
٤٦. رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، ص٣٤، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الاوسط العربي.
٤٧. كول هارلد، كارل (١٩٩٧) الدليل العالمي للراديو والتلفزيون، صفحة ١٩، بادن، هامبورغ، المانيا.
٤٨. روغ، وأ (١٩٧٩) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ٣٥، الصحافة العربية، نيويورك.
٤٩. الصايغ، يزيد (١٩٩٧) الكفاح المسلح والسعي إلى الدولة – الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٣ –١٩٩٤، مطبعة جامعة اوكسفورد، نيويورك.
٥٠. * الصايغ، يزيد (١٩٩٧) الكفاح المسلح والسعي إلى الدولة – الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٣ –١٩٩٤، مطبعة جامعة اوكسفورد، نيويورك
** شيمش، موشيه (١٩٨٨) الكيان الفلسطيني ١٩٥٩–١٩٧٤ «السياسات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، لندن
٥١. هيس، عميره (١٩٩٧)، لنشرب من مياه غزة، المكتبة الجديدة – بني براك – الكيبوتس الموحد، إسرائيل.
٥٢. إدريس، عدنان (١٩٨٨) الصحافة الفلسطينية تحت الإحتلال ص ٣، رابطة الصحفيين العرب بالقدس صدر بمناسبة مرور عشرين عاما على الإحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، منشورات جامعة النجاح بنابلس
٥٣. TOTRY. Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 70. Thesis. submitted for the Degree Doctor of Philosophy. Univeristy of Haifa – Israel
٥٤. العمري، وليد (٢٠٠٥) ورشة عمل لطلبة الدكتوراة في كلية الاجتماع بجامعة تل ابيب، شارك فيها الباحث حيث قدم محاضرة حول الصحافة العربية وتغطيتها للصراع، إسرائيل.

٥٥. TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 72, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٥٦. إدريس، عدنان (١٩٨٨) الصحافة الفلسطينية تحت الإحتلال، ص٩، رابطة الصحفيين العرب بالقدس صدر بمناسبة مرور عشرين عاما على الإحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، منشورات جامعة النجاح بنابلس.
٥٧. أبو الزلف، وليد، صحيفة القدس (٢٠٠٨) – «اتصال شخصي»
٥٨. أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية، ص٦١، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل.
٥٩. أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ٦١، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل
٦٠. قانون الانتداب البريطاني (١٩٤٥) المادة ٨٧ من قوانين الدفاع – الطوارئ.
٦١. قانون الانتداب البريطاني (١٩٤٥) المادة ٩٦ من قوانين الدفاع – الطوارئ.
٦٢. رابطة الصحفيين العرب (تموز١٩٨٥) الصحفي – نشرة غير دورية من اصدار– العدد الاول، القدس.
٦٣. مجموعة الأوامر العسكرية الإسرائيلية (١٩٦٧)، الامر العسكري الإسرائيلي رقم ١٠١ الصادر بتاريخ ٤ ايلول ١٩٦٧
٦٤. إدريس، عدنان (١٩٨٨) الصحافة الفلسطينية تحت الإحتلال، ص٢٢، رابطة الصحفيين العرب بالقدس صدر بمناسبة مرور عشرين عاما على الإحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، منشورات جامعة النجاح بنابلس.
٦٥. TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 75, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٦٦. الكولونيل افي غور اريبه، تعليمات الرقابة العسكرية الموجهة للصحف العربية الصادرة في القدس٢٧-١-١٩٨٧
٦٧. رابطة الصحفيين العرب (١٩٨٦) التقرير السنوي لرابطة الصحفيين العرب الصفحات ١٠-١٣، القدس.
٦٨. إدريس، عدنان (١٩٨٨) الصحافة الفلسطينية تحت الإحتلال، رابطة الصحفيين العرب بالقدس صدر بمناسبة مرور عشرين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، منشورات جامعة النجاح بنابلس.
٦٩. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (١٩٩٩)، سلسلة تقارير المركز تقرير عام ١٩٩٩، رام الله.
٧٠. TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 86, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel

هوامش الفصل الثاني

١ . الشقاقي، خليل (١٩٩٨) الانتقال إلى الديموقراطية في فلسطين: عملية السلام، الترميم الوطني والانتخابات، جفعات حبيبا – المعهد لأبحاث السلام .
٢ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي .
٣ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين. ووزارة الإعلام الفلسطينية – دور الإعلام في بناء مجتمع حر – مجموعة من ورشات العمل، رام الله
٤ . TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 81, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٥ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، ص٨١، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي .
٦ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، ص٨٣، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي .
٧ . عمرو، نبيل (١٩٩٤) وقد عرف نفسه أنه أحد المؤسسين في الإعلام الرسمي الفلسطيني– الإعلام والسلطة – منشورات وزارة الإعلام – دور الإعلام الحر في بناء مجتمع ديموقراطي، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٤ – كتاب رقم ١ صفحة ٤ ، رام الله .
٨ . شنعار، دوف (١٩٨٧) أصوات فلسطينية، الإتصالات وبناء الدولة في الضفة الغربية، ص ٤٩ ، بولدر– كولرادو .
٩ . TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 81, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
١٠ . Israeli-Palestinian Interm Agreement on the West Bank and Gaza Strip, Article 36, September 28, 1995 Telecommunications Washington
١١ . السلحوت، جميل (١٩٩٤) الإعلام والسلطة: دور الإعلام الحر في بناء مجتمع ديمقراطي – كتاب رقم ١ ص ٤٢ ورشة عمل في وزارة الإعلام الفلسطينية رام الله .
١٢ . عمرو، نبيل (١٩٩٤) الإعلام والسلطة: دور الإعلام الحر في بناء مجتمع ديمقراطي وقد عرف نفسه أنه أحد المؤسسين في الإعلام الرسمي الفلسطيني–– منشورات وزارة الإعلام –، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٤ – كتاب رقم ١ص ٤ ، رام الله .
١٣ . البرغوثي، حافظ البرغوثي وخوري، سمعان والصياد، أحمد (١٩٩٤) دور الإعلام في بناء مجتمع ديمقراطي « إعلام عام أم حر» كتاب رقم ٤ منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية –– ورشة عمل– رام الله .
١٤ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ٥١، جامعة بيرزيت، فلسطين. منقول عن غووارز اندرو. ووكر توني – خلف الاسطورة – ياسر عرفات والثورة الفلسطينية. لندن ١٩٩٠ .
١٥ . أبو عياش، رضوان رئيس هيئة الاذاعة والتلفزيون (١٩٩٤) في مقابلة مع صحيفة هأرتس الإسرائيلية بتاريخ ٢٠–٧–١٩٩٤ .
١٦ . بلستاين ريبورت، القدس، العدد ١٧ ، ١٨–٧–١٩٩٤ .
١٧ . بلستاين ريبورت، القدس، العدد ١٧ ، ١٨–٧–١٩٩٤ .

١٨ . بلستاين ريبورت، القدس، العدد ٣١، ١٨-٩-١٩٩٤ .
١٩ . Peace Watch (١٩٩٦) حرية الصحافة في ظل السلطة الفلسطينية، ص ٩، القدس ١٩٩٦ .
٢٠ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ١١٣، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي .
٢١ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ١١٣، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي .
٢٢ . عبد الله، حسن (١٩٩٧) وسائل الإعلام الخاصة في المدن الفلسطينية، القدس، مركز المعلومات البديلة .
٢٣ . TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 206, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٢٤ . TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 209, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٢٥ . نزال، عمر(١٩٩٦) صاحب تلفزيون وطن في رام الله ان ذاك، مقابلة اجرتها معه (Palestine Report) بتاريخ ٢٥ اكتوبر ١٩٩٦ .
٢٦ . جيروزليم تايم، القدس، العدد الصادر في ٢ فبراير ١٩٩٨ .
٢٧ . عبد الهادي، مهدي (١٩٩٧) اعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي بشأن سلطات الحكم الذاتي المؤقتة ص ١٩٣، دليل مؤسسة باسيا القدس ١٩٩٧ .
٢٨ . TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 177, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٢٩ . وزارة الإعلام الفلسطينية (١٩٩٦)، وثيقة عرضت فيه مهامها والسياسة الإعلامية للسلطة الفلسطينية، رام الله .
٣٠ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ١٦، فلسطين، جامعة بيرزيت، ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي .
٣١ . قطامش، أحمد (١٩٩٤)–مداخل لصياغة البديل ص ٣٦٥، سجن النقب .
٣٢ . بروتوكول إتفاق القاهرة حول الحكم الذاتي في غزة وأريحا – الموقع في أيار عام ١٩٩٤ في القاهرة .
٣٣ . Article XII, Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area-Cairo, May 4th 1994
٣٤ . TOTRY, Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 182, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel
٣٥ . عبد الهادي، مهدي (١٩٩٧)، وثائق عن فلسطين دليل مؤسسة باسيا، القدس ١٩٩٧ .
٣٦ . Nabil Khatib (1998), Media-Communication–Strategies: The Palestinian Experience .in Media and communication skills: Civil Society empowrment, Passia, Jerusalem
٣٧ . جيروزاليم بوست (١٩٩٥) القدس، ٢١ يوليو ١٩٩٥، صحيفة "نقلا عن أحد المدراء العاملين في وزارة الإعلام الفلسطينية" .
٣٨ . المركز الفلسطيني لحقوق الانسان – نقد قانون الصحافة الذي أصدرته السلطة الفلسطينية ١٩٩٥– غزة ١٩٩٥ .
٣٩ . من شهادات عاملين في هيئة الإذاعية والتلفزيون الفلسطيني جمعها الباحث .

٤٠ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، ص١٦، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي.

٤١ . الباحث تابع بنفسه هذه القضية في حينه ومن مصادرها المباشرة، (حيث سمعت رواية الصحفية دانييلا خلف وتدخلت لدى القائمين على هذه الاذاعة والتلفزيون دون جدوى).

٤٢ . من متابعة الباحث للأخبار عبر صوت فلسطين في حينه ١٥ شباط ١٩٩٤ .

٤٣ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ١٦، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي.

٤٤ . لمركز الفلسطيني لحقوق الانسان (١٩٩٥) «نقد قانون الصحافة لسنة ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الفلسطينية» ص ٣١، غزة

٤٥ . مشروع قانون المرئي والمسموع لعام ١٩٩٦ الفقرة رقم ١١ المادة العاشرة.

٤٦ . TOTRY. Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 262. Thesis. submitted for the Degree Doctor of Philosophy. Univeristy of Haifa – Israel

٤٧ . أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١٦٩، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل أبيب، إسرائيل

٤٨ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين ص ٥٠، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي.

هوامش الفصل الثالث

١. رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٤٩٩١) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، نقلا عن صحيفة القدس ٣٠-١١-١٩٩٤.

٢. رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية ٤-٩-١٩٩٦.

٣. TOTRY, Mary (2004) Mass communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study P 250, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel

٤. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن)كانون الاول ٨٠٠٢ (واقع الحريات الاعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، رام الله

٥. رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، اصدار المعهد الالماني لدراسات الشرق الأوسط- يونيو عام ٢٠٠٠، مترجم للعربية عن الالمانية.

٦. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨ (واقع الحريات الاعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، رام الله

٧. أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية ص ١١٢، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل أبيب، إسرائيل

٨. كماليبور، ي، ومولانا (١٩٩٤) وسائل الإعلام الجماهيرية في الشرق الأوسط، دليل شامل، ص٢٢٥ مطبعة غرينوود، ويستبورد.

٩. رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، ص١٦، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الأوسط العربي.

١٠. TOTRY, Mary (2004) Mass communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study, Thesis, submitted for the Degree Doctor of Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel

١١. مركز القدس للاعلام والاتصال (JMCC) استطلاع، نشرته الجيروساليم ريبورت في ٢٤-٥ ١٩٩٩.

١٢. بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين- مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان – رام الله.

١٣. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن – التقرير السنوي السادس (حالة حقوق المواطن الفلسطيني) ١ كانون ثان ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠، رام الله

١٤. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (٢٠٠٤)، سلسلة تقارير إخراس الصحافة، التقريران ١٠ و١١، توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله.

١٥. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، (٢٨-٩-٢٠٠٠ إلى ٢٠-١١-٢٠٠٠) تقرير خاص عن الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين، رام الله.

١٦. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، (٢٨-٩ إلى ٢٠-١١-٢٠٠٠)، تقرير خاص عن الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين، رام الله.

١٧. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي السادس (حالة حقوق المواطن الفلسطيني) ١ كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٠، رام الله.

١٨. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، اذار ٢٠٠٢، التقرير السنوي السابع (حالة حقوق المواطن

الفلسطيني) ١كانون ثان ٢٠٠١ - ٣١ كانون الأول ٢٠٠١، رام الله.
١٩. لجنة حماية الصحفيين الدولية، بيان استنكار، ٣١-٢١-١٠٠٢، نيويورك.
٢٠. Human Rights Watch: Center Of The Storm : A Case Study Of Human Rights Abuses in Hebron District.
٢١. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، اذار ٢٠٠٣، التقرير السنوي الثامن (حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٢)، ١ كانون ثاني ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢، رام الله.
٢٢. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، آذار ٢٠٠٣، التقرير السنوي الثامن (حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٢)، ١ كانون الثاني ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢، رام الله.
٢٣. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، آذار ٢٠٠٣، التقرير السنوي الثامن (حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٢)، ١-١-٢٠٠٢ إلى ٣١-١٢-٢٠٠٢، رام الله.
٢٤. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن،التقرير السنوي التاسع (حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٣)،١ كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٣، رام الله.
٢٥. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي التاسع (حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٣)،١ كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٣، رام الله.
٢٦. نشرة اخبار الساعة ١٢:٠٠، الإذاعة الإسرائيلية (ريشيت بيت) باللغة العبرية ١١-٩-٢٠٠٣، إسرائيل.
٢٧. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (٢٠٠٤)، سلسلة تقارير اخراس الصحافة، التقريران ١٠ و١١، توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله.
٢٨. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (ايار ٢٠٠٤)، إعاقة عمل الموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان، رام الله.
٢٩. اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) البرتوكول الأول الإضافي، البندان الأول والثاني من المادة ٧٩.
٣٠. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)، سلسلة تقارير اخراس الصحافة، التقرير١٠، توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة١-٤-٢٠٠٣ إلى ٣١-٣-٢٠٠٤، رام الله.
٣١. الموقع الإلكتروني لمنظمة بتسيلمhttp://www.btselem.org، (الجدار الفاصل).
٣٢. الموقع الإلكتروني لمنظمة هيومان رايتس ووتش ttp://www.hrw.org.h، تموز ٢٠٠٤.
٣٣. الأمين العام للأمم المتحدة، مذكرة آب ٢٠٠٥، (الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية).
٣٤. الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الفلسطينيةhttp://www.moh.gov.ps، تقرير ٤-١-٢٠٠٦، رام الله. الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسانhtp://www.pchrgaza.org رام الله.
٣٥. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٥)، التقرير ١١، شهادة مدير المرئي والمسموع في وزارة الإعلام الفلسطينية، رام الله.
٣٨. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الحادي عشر، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٥ من ١-١-٢٠٠٥ إلى ٣١-١٢-٢٠٠٥، رام الله، فلسطين.
٣٧. وزارة الإعلام الفلسطينية (١١-١٠-٢٠٠٦) بيان، رام الله، فلسطين.
٣٨. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٦)، التقرير السنوي الثاني عشر، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٦ من ١كانون الثاني ٢٠٠٦ - ٣١كانون الأول ٢٠٠٦، رام الله، فلسطين.
٣٩. بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين-، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله.

٤٠ . مجموعة الرقابة الفلسطينية التابعة لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، تقرير رصد إغلاق المعابر الدولية من قبل إسرائيل في عام ٢٠٠٦ ، رام الله .
٤١ . منظمة بتسيلم الاسرائيلية (٢٨-١٢-٢٠٠٦) بيان صحفي حول معطيات عام ٢٠٠٦ ، إسرائيل .
٤٢ . المصدر١ - : المادة ٣٣ تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم، اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ - المادة ١٢والمادة ٥٤ — العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -- حق الأشخاص في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة ومغادرة أي بلد -- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧).
٤٣ . المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (ايلول ٢٠٠٧)، سلسلة تقارير إخراس الصحافة، التقرير الحادي عشر، الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين، رام الله .
٤٤ . وزارة شؤون الأسرى والمحررين (٢٠٠٦)، التقرير السنوي، الأسرى الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، رام الله .
٤٥ . مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير نتاج الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الفترة من ٢٥-٦-٢٠٠٦ إلى ٢٦-١١-٢٠٠٦، فلسطين .
٤٦ . الهيئة العامة للاستعلامات في السلطة الفلسطينية- تقرير، المركز الصحفي الدولي .
٤٧ . الهيئة العامة للاستعلامات في السلطة الفلسطينية- المركز الصحفي الدولي ٥-٨-٢٠٠٦، تقرير .
٤٨ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين-، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله
٤٩ . الوقائع الفلسطينية (٧-٣-٢٠٠٧) العدد ٦٨، مرسوم رئاسي رقم ١ لسنة ٢٠٠٧، قبول استقالة رئيس الوزراء وتكليفه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية .
٥٠ . الربعي، عبد الفتاح (٢٠٠٨)، القرار الرئاسي الفلسطيني رقم ٢٨٥ (١١-٥-٢٠٠٦) تشكيل أول لجنة ضباط لقوى الأمن الفلسطينية - (حيث تمت تسمية الضباط العشرة الذين تتشكل منهم هذه اللجنة، ولم يشرك القرار وزير الداخلية في أي من صلاحيات لجنة الضباط، دليل الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني، الطبعة الاولى .
٥١ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله .
٥٢ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٧)، التقرير السنوي الثالث عشر، - وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من ١-١-٢٠٠٧ إلى ٣١-١٢-٢٠٠٧، رام الله .
٥٣ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله .
٥٤ . وكالة الأخبار المحلية «معا» ٢٦-٨-٢٠٠٧، تقرير، رام الله .
٥٥ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله .
٥٦ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٧)، تقرير، الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من ١٥-٦ إلى ٣٠-١١-٢٠٠٧، رام الله .
٥٧ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين-، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله
٥٨ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله .
٥٩ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، تقارير شهرية، انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة

الفلسطينية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة في الفترة ما بين ٧-٦-٢٠٠٧ حتى ٢١-٦-٢٠٠٧، رام الله.
٦٠. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (آذار ٢٠٠٨) تقرير خاص عن أثر الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٧ على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية حقوق المواطن الفلسطيني، رام الله.
٦١. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» (١ كانون ثان -٢٠٠٨) تقرير.
٦٢. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٧) التقرير الحادي عشر، سلسلة تقارير إخراس الصحافة الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين، رام الله.
٦٣. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٧)، التقرير الشهري عن شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧، حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله.

هوامش الفصل الرابع

١ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، سلسلة تقارير خاصة كانون الاول ٢٠٠٨، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله .
٢ . الاعلان العالمي لحقوق الانسان، القرير ١٩ (The Universal Declaration of Human Rights) .
٣ . المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، حزيران ٢٠٠٧، انتهاكات الحريات الإعلامية .
٤ . المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»، حزيران ٢٠٠٧، انتهاكات الحريات الإعلامية .
٥ . أبو رزق، منير – مدير مكتب صحيفة الحياة الجديدة في مدينة غزة، وضع وسائل الإعلام في الصراع المحتدم، نشر في صحيفة الحياة الجديدة ١٦ حزيران ٢٠٠٧، رام الله .
٦ . المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»، حزيران ٢٠٠٧، تقرير، عام ملطخ بدماء الصحفيين وهو الأسوأ من حيث الانتهاكات من أطراف فلسطينية .
٧ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، ص ٩٠-، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله .
٨ . وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، الناطق باسم القوة التنفيذية، بيان، غزة .
٩ . * الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠٠٨)، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية .
* المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية «مدى»، حزيران ٢٠٠٨، التقرير السنوي، انتهاكات الحريات الإعلامية .
١٠ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٧-١١-٢٠٠٨)، بيان، وقف عرض المدنيين على القضاء العسكري وتنفيذ قرارات محكمة العدل العليا فورا، رام الله .
١١ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، ٢٠٠٨، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله .
١٢ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، ص ٩٠-، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله .
١٣ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، ص ٩١-، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله .
١٤ . شبكة الجزيرة الفضائية، ملفات المكتب (٢٠٠٨)، لقاء مع الرئيس الفلسطيني دعى إليه مكتب الرئيس عباس مدير مكتب شبكة الجزيرة بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٨، القدس .
١٥ . فضائية تلفزيون فلسطين، مقابلة تلفزيونية ١٩-١١-٢٠٠٨، مع ياسر عبد ربه- أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله .
١٦ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، تقرير خاص – واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، شهادة ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقابلة ١٩-١١-٢٠٠٨ مع الباحثين في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله .
١٧ . صحيفة الحياة الجديدة، (٢٠٠٨)، بيان نعي للجزيرة باسم نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، نشر بتاريخ ٥-٩-٢٠٠٨، رام الله .
١٨ . العمري، وليد (٢٠٠٨)، من شهادة مدير مكتب الجزيرة وليد العمري والملف الذي وثق وسجل الاعتداءات التي تعرضت لها الجزيرة وتم عرضها على طاقم التحقيق التابع للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم « – بتاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨، رام الله .
١٩ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، تقرير خاص – واقع الحريات الإعلامية في مناطق

السلطة الوطنية الفلسطينية، إفادة للصحفية هديل وهدان أمام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧-١١-٢٠٠٨، رام الله.
٢٠. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، تقرير واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إفادة للصحفي نضال حسن، مدير قناة العربية في فلسطين، أمام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧-١١-٢٠٠٨، رام الله
٢١. بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين ص ١٨٧-، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
٢٢. بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين ص ١٨٤- ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
٢٣. بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين ص ١٨٤-، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
٢٤. Miles. Hugh. Al Jazeera. How Arab TV news challenged the World. page 68.
٢٥. وكالة معا الإخبارية، مقال، عصام برقان، قناة الجزيرة في عيون العرب والعرب وإسرائيل، ١٧-٣-٢٠٠٨، رام الله.
٢٦. وكالة معا الإخبارية، مقال، عصام برقان، قناة الجزيرة في عيون العرب والعرب وإسرائيل، ١٧-٣-٢٠٠٨، رام الله.
٢٧. جامعة بيرزيت، منتدى المناظرة، الحلقة الأولى ٢٦-٢-٢٠٠٨، رام الله.
٢٨. قبلان، مروان-أستاذ في قسم الإعلام وأستاذ العلوم السياسية في جامعة دمشق، مداخله بعنوان الإعلام بين المهنية التبعية www.baath-party.org/nadwa/2006/nadwa).
٢٩. قبلان، مروان-أستاذ في قسم الإعلام وأستاذ العلوم السياسية في جامعة دمشق، مداخله بعنوان الإعلام بين المهنية التبعية www.baath-party.org/nadwa/2006/nadwa).
٣٠. قبلان، مروان -أستاذ في قسم الإعلام وأستاذ العلوم السياسية في جامعة دمشق، مداخله بعنوان الإعلام بين المهنية التبعية www.baath-party.org/nadwa/2006/nadwa).
٣١. صحيفة الجيروساليم بوست الناطقة بالانكليزية ٢٣-٧-٢٠٠٨، ص١، إسرائيل.
٣٢. Miles. Hugh. Al Jazeera. How Arab TV news challenged the World. page 69.
٣٣. العمري، وليد (٢٠٠٨)، رسالة، وجهها الباحث بوصفه مدير مكتب الجزيرة في القدس إلى المدير العام لشبكة الجزيرة – تحت عنوان: إجراءات إسرائيلية ضد طاقم الجزيرة في القدس بسبب الحلقة الأخيرة من برنامج حوار مفتوح – ٢٣-٧-٢٠٠٨، رام الله.
٣٤. حجاوي، عارف (٢٠٠٨) تقرير تقييم لحلقة برنامج حوار مفتوح السبت ١٩-٧-٢٠٠٨ – أعده مدير البرامج في قناة الجزيرة عارف حجاوي بتاريخ ٢٩-٨-٢٠٠٨، الدوحة، قطر.
٣٥. خنفر، وضاح (٢٠٠٩) بيان للصحافة أصدره المدير العام للجزيرة وضاح خنفر بتاريخ ٢-٨-٢٠٠٩، الدوحة، قطر.
٣٦. الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت الاسرئيلية، (٢٠٠٨)، مقاطعة للجزيرة بعد حفلة قنطار بتاريخ ٦-٨-٢٠٠ (8http://www.ynet.co.il)، إسرائيل.
٣٧. الموقع الإلكتروني لصحيفة هأرتس الإسرائيلية، (٢٠٠٨)، الجزيرة اعتذرت أمام إسرائيل بتاريخ ٧-٨-٢٠٠٨ (http://www.haaretz.co.il)، إسرائيل.
٣٨. صحيفة الأيام، (٢٠٠٨)، مقال عن صحيفة هأرتس الإسرائيلية بتاريخ ٨-٨-٢٠٠٨-ص١: هآرتس « الجزيرة « تعتذر لإسرائيل عن تغطيتها لإطلاق سراح سمير قنطار، وصحيفة الحياة الجديدة (٢٠٠٨) بتاريخ ٨-٨-٢٠٠٨-- العنوان ص١: في اعتذار ضمني لإسرائيل، قناة الجزيرة تقول أن بثها لحفل القنطار

انتهك ميثاقها الأخلاقي، رام الله.
٣٩. صحيفة القدس (٢٠٠٩) مقال، العنوان ص ١١ : مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي ووسائل إعلام إسرائيلية تلقت البيان الصادر من المدير العام للقناة القطرية : « الجزيرة « تقر في بيان بأن برنامجا أثار غضب إسرائيل تجاوز قواعدها الأخلاقية) ٩-٨-٢٠٠٩، القدس.
٤٠. الموقع الإلكتروني لصحيفة السفير اللبنانية ٧-٨-٢٠٠٨- العدد ١١٠٦٨ (www.assafir.com)، لبنان.
٤١. مجلس الوزراء الأمانة العامة، السلطة الوطنية الفلسطينية، المسودة الأولى لنتائج التحقيق في ملف هيئة الإذاعة والتلفزيون - ١١\٥٠\١٢\م.و\أ.ق - التاريخ ٧-٤-٢٠٠٨ : تقرير التحقيق - تقرير اللجنة المكلفة من السيد الرئيس محمود عباس في التحقيق بالتقصير في التصدي لانقلاب المليشيات الخارجة عن القانون في غزة - ٢١-٥-٢٠٠٨، رام الله.
٤٢. رسالة من مركز اسرائيلي اسمه : ((National Centre For Terror Victims in Israel، وثيقة رقم ٧٧٠ - إلى حضرة قناة الجزيرة - حضرة هوليد عمري - حضرة داني سيمان رئيس مكتب الصحافة الحكومي في إسرائيل - الموضوع : تعويض مالي لتمويل نشاط لصالح إخوتنا ضحايا الإرهاب جراء حفلة سمير قنطار برعاية قناة تلفزيون الجزيرة ٧-٨-٢٠٠٨، إسرائيل.
٤٣. نتائج استطلاعات للرأي جرت في الأراضي الفلسطينية في صيف عام ٢٠٠٨، رام الله.
٤٤. صحيفة الايام، (٢٠٠٨)، خبر بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨، الشاعر محمود درويش يتعافى بعد خضوعه لعملية «قلب مفتوح»، رام الله.
٤٥. مقر الرئاسة الوطنية الفلسطينية، بيان بخط اليد (صرح ناطق باسم الرئاسة الفلسطينية حول الحالة الصحية للشاعر الكبير محمود درويش . . . بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٩، رام الله.
٤٦. عباس، محمود الرئيس الفلسطيني، (٢٠٠٨)، بيان نعي الشاعر محمود درويش بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨، مقر الرئاسة الفلسطينية، رام الله.
٤٧. دائرة الثقافة والاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، بيان، «الجزيرة انحازت ضد حرية عميد الأسرى واستهانت بمشاعر شعبنا وتضحيات مناضليه» وزعته فلسطين برس ووكالة وفا - ٢٥-٨-٢٠٠٨. رام الله.
٤٨. تلفزيون فلسطين، (٢٠٠٨)، مقابلة أجراها المذيع أحمد زكي مع السيد ياسر عبد ربه بتاريخ ٢٥-٨-٢٠٠٩، رام الله.
٤٩. قناة الجزيرة الفضائية - مكتب القدس (٢٠٠٩)، رسالة موجهة إلى سيادة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٦-٨-٢٠٠٩، رام الله.
٥٠. قناة الجزيرة الفضائية - مكتب القدس (٢٠٠٩)، نص الرسالة (المصدر السابق) وعليه تعقيب الرئيس الفلسطيني أعلى الصفحة - ٢٦-٨-٢٠٠٩ - مرفق رقم ٢ -صورة عن الرسالة وتعقيب الرئيس مرفقة، رام الله.
٥١. حزب الشعب الفلسطيني، رسالة إلى مدير مكتب شبكة الجزيرة وليد العمري، رام الله.
٥٢. البطل، حسن، (٢٠٠٨)، مقال، بعنوان : «الجزيرة ومعايير التغطية» صحيفة الأيام٣-٩-٢٠٠٨، رام الله.
٥٣. صحيفة الحياة الجديدة - ٥-٩-٢٠٠٨، ووكالة معا المحلية للأخبار ٥-٩-٢٠٠٨، رام الله.
٥٤. صحيفة القدس، الايام الحياة، بتاريخ ٤-٩-٢٠٠٨، رام الله.
٥٥. Amos Hael&Avi Isacharoff- The Seventh War –p19-Miskal – Yedioth Ahronoth Books and Chemed Books

٥٦. Amos Hael&Avi Isacharoff- The Seventh War –p19-Miskal – Yedioth Ahronoth Books and Chemed Books) and Millward Brown- استطلاع للرأي – صحيفة غلوبس، الاقتصادية المتخصصة – ٩، ١٠\ شباط \٢٠٠٩).
٥٧. صحيفة غلوبس الاقتصادية المتخصصة (٢٠٠٩) ص ١٦ – ١٠بتاريخ ٩-٢-٢٠٠٩.
٥٨. اوربخ، اوري– حقوق الإرهابي (٢٠٠٨)، مقال «باسم الديمقراطية»، صحيفة يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٤-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٥٩. صحيفة الشرق (٢٠٠٩)، مقال بتاريخ ١٣-٣-٢٠٠٩، الدوحة، قطر.
٦٠. يسخاروف، افي (٢٠٠٨)، مقال، صحيفة هآرتس ٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٦١. ليفي، جدعون (٢٠٠٨) مقال، صحيفة هآرتس ٨-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٦٢. إذاعة صوت اسرائيل بالعبرية – ريشت بيت (٢٠٠٩)، نشرة اخبار السابعة صباحا ٢-٣-٢٠٠٩، إسرائيل.
٦٣. ليفي جدعون (٢٠٠٨)، مقال: «الصمت أنهم يطلقون النار – كيف خانت الصحافة مهنتها « صحيفة هآرتس٨-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٦٤. بري، سمدار (٢٠٠٩)، مقال: » الجزيرة وجه مزدوج في المرآة»، صحيفة يديعوت احرونوت ١٩-٣-٢٠٠٩، إسرائيل.
٦٥. فاينبرغ، افي– الامين العام لمجلس الصحفيين في اسرائيل (٢٠٠٨) مقال: «وسام للجزيرة» نقلا عن الموقع الإلكتروني http//www.ynet.co.il بتاريخ ١٩-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.

٦٦. رفيد، براك وشطيرن، يؤاف(٢٠٠٨)، نائب الوزير أعلن فرض القطيعة والحرمان على الجزيرة، وفي وزارة الخارجية لم يسمعوا بذلك، صحيفة هآرتس ١٣-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٦٧. رفيد، براك وشطيرن، يؤاف(٢٠٠٨)، نائب الوزير أعلن فرض القطيعة والحرمان على الجزيرة، وفي وزارة الخارجية لم يسمعوا بذلك، صحيفة هآرتس ١٣-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٦٨. رفيد، براك وشطيرن، يؤاف(٢٠٠٨)، نائب الوزير أعلن فرض القطيعة والحرمان على الجزيرة، وفي وزارة الخارجية لم يسمعوا بذلك، صحيفة هآرتس ١٣-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٦٩. بركائي رازي (٢٠٠٨)، برنامج مه بوعير « شو السيرة «، اذاعة الجيش الإسرائيلية « غالي تساهل « – الساعة التاسعة والنصف صباحا – ١٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٧٠. صحيفة الجروزليم بوست، (٢٠٠٨) مقال، Foreign Ministry begins sanctioning AlJazeera over Gaza coverage، ٥-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٧١. فيشمان، اليكس (٢٠٠٨)، مقال بعنوان «لا تسقطوا في الفخ الحمساوي، صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٥-٢-٢٠٠٨، إسرائيل.
٧٢. زحالقه، جمال– عضو الكنيست ورئيس كتلة التجمع الوطني الديموقراطي (٢٠٠٨)، تصريح صحفي يستنكر القرار الإسرائيلي ويتضامن مع الجزيرة – ١٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٧٣. بركة، محمد– عضو الكنيست رئيس كتلة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (٢٠٠٨)، رسالة إلى وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ١٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
٧٤. ربحي، عبد الله (٢٠٠٨)، مقال «حواجز العنصرية»، صحيفة الوطن القطرية ص٦ ١٤-٣-٢٠٠٨، قطر.
٧٥. مكتب الجزيرة في القدس، رسالة بعنوان «تعرض طواقم ومراسلي قناة الجزيرة إلى مضايقات وتحريض» إلى الهيئات الحقوقية المحلية والدولية – بعثها مكتب الجزيرة بتاريخ ٤-٦-٢٠٠٩، القدس.

٧٦. الموقع الإلكتروني لصحيفة Palestinianforum.net، مقال بعنوان «لحساب من يعمل وليد العمري، بتاريخ ٨-٥-٢٠٠٨.
٧٧. الموقع الإلكتروني لصحيفة Palestinianforum.net، مقال بعنوان: «الحملة الكبرى لفصل وليد العمري، بتاريخ ٩-٥-٢٠٠٨.
٧٨. الموقع الإلكتروني: http://www.paldf.net/forum/showthread.php، مقال بعنوان "حسبي الله عليك يا قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٨-١-٢٠٠٧.
٧٩. تحريض على الجزيرة في مظاهرة لفتح في رام الله بتاريخ ٢٢-٤-٢٠٠٦ - رسالة إلى المدير العام لشبكة الجزيرة، مع نسخ من الملصقات - ٢٢-٤-٢٠٠٦، رام الله.
٨٠. صحيفة يديعوت أحرونوت ص٣ - ١١-٤-٢٠٠٦، إسرائيل.
٨١. صحيفة الحياة الجديدة ص٤ - ١٢-٤-٢٠٠٦، رام الله.
٨٢. وزارة الإعلام الفلسطينية (١٥-٧-٢٠٠٩)، بيان صحفي «بشأن تحريض قناة الجزيرة الفضائية وترويجها لأنباء كاذبة»، رام الله.
٨٣. وزير الإعلام الفلسطيني (١٥-٧-٢٠٠٩)، قرار وزير الاعلام بشأن وقف عمل فضائية الجزيرة مؤقتا- أمر موجه إلى وليد العمري - مدير مكتب قناة الجزيرة الفضائية - سلمته الشرطة الفلسطينية وموقع من وزارة الداخلية وشرطة محافظة رام الله، رام لله.
٨٤. وزير الإعلام الفلسطيني، (١٥-٧-٢٠٠٩)، قرار وزير الاعلام بشان وقف عمل فضائية الجزيرة مؤقتا - موقع من سلام فياض- رئيس الوزراء وزير الإعلام بالإنابة - صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله.
٨٥. قناة الجزيرة الفضائية (١٥-٧-٠٠٩) بيان، الدوحة - قطر.
٨٦. قناة الجزيرة الفضائية (١٥-٧-٠٠٩) بيان، الدوحة - قطر.
٨٧. الغول، عمر حلمي (١٨-٧-٢٠٠٩)، مقال بعنوان: «سؤال اليوم - أين البعد الموضوعي في القرار ؟» صحيفة الحياة الجديدة، رام الله.
٨٨. الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية، بعنوان «الخوف من الجزيرة، فوبيا الجزيرة». قطر.
٨٩. الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية، بعنوان «الخوف من الجزيرة، فوبيا الجزيرة». قطر.

هوامش الفصل الخامس

١. Stuart Mill, John, wikipedia, The Free Encyclopedia
٢. Capaldi, Nicholas(2004) John Stuart Mill, A Biography, P 33, Cambridge.
٣. Stuart Mill, John, Wikipedia, The Free Encyclopedia
٤. Stuart Mill, John (1985), On Liberty, P 83-84 1859, Gertrude, Himmelfarb, UK; Penguin.
٥. Stuart Mill, John (1985), On Liberty, P 83-84 1859, Gertrude, Himmelfarb, UK; Penguin.
٦. عوابدة، موريس (٢٠٠٧)، الإعلام والسياسة، نسيج من العلاقات العدائية –Media and Politics Texture of Hostile Interrelationship، الجامعة العبرية، القدس.
٧. RourkeJ.T.(1991). International Politics on the World Stage (3rd edition Guilford,CT: The Dushkin Publishing Group,Inc

مقتبس: عوابدة، موريس (٢٠٠٧)، الإعلام والسياسة، نسيج من العلاقات العدائية –Media and Politics- Texture of Hostile Interrelationship، الجامعة العبرية، القدس

٨. Mannhiem, J.B. (1994), Managing Kuwait's stmage During the Gulf Conflict in W.L. Bennet and Benne) and DL. Paletz (eds.). Taken by storm: the Media, Pulbic Opinion, and US Foreign Policy in the Gulf War, Chicago, IL, Univeristy of Chicago Press.
٩. مقتبس عوابدة، موريس (٢٠٠٧)، الإعلام والسياسة، نسيج من العلاقات العدائية – Media and Politics- Texture of Hostile Interrelationship، الجامعة العبرية، القدس
١٠. Gadi, Waolfsfeld, (2004), Media and the Path of Peace, Cambridge University Press,. Cambridge, UK

مقتبس: عوابدة، موريس (2007)، الإعلام والسياسة، نسيج من العلاقات العدائية – and Media –Politics Interrelationship of Hostile Texture، الجامعة العبرية، القدس

١١. Miles, Hugh (2005) AlJazeera: How Arab TV News, Challenged the World P.361.
١٢. (wikipedia.org/wiki/%D7%A6%D7%AO%D7%96%D7%A8%D7%94
١٣. www.mkm.haifa.co.il/schools/alliance/27042008-6807672
١٤. أبو شومر، توفيق –الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطيني– (http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797
١٥. ابو شومر، توفيق –الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطيني– (http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797
١٦. الخطيب، د. نبيل– رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني – مقابلة أجراها معه الباحث – تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٧. الحاكم العسكري الاسرائيلي – الأمر العسكري ١٠١ بحظر الاجتماعات والمسيرات وطبع المواد ذات الطبيعة التحريضية – صدر بتاريخ ٢٧-٨-١٩٦٧.
١٨. الخطيب، د. نبيل– رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالإعلام الفلسطيني – مقابلة أجراها معه الباحث – تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٩. الخطيب، د. نبيل– رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالإعلام الفلسطيني – مقابلة أجراها معه الباحث – تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٢٠. TOTRY, Mary (2004) Mass communication and Nation Building: Palestinian, Mass

Communication As Case Study P 269, Thesis, submitted for the Degree Doctor of .Philosophy, Univeristy of Haifa – Israel

٢١ . الخطيب، د. نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني – مقابلة أجراها معه الباحث – تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٢٢ . أبو شومر، توفيق –الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطيني– (http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797

٢٣ . استطلاع لآراء الصحفيين الفلسطينين (حزيران ٢٠٠٩) معهد الإعلام في جامعة بير زيت ومركز القدس للاتصالات والاعلام "JMCC"، رام الله .

٢٤ . الشيخ، أحمد- رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية – مقابلة أجراها معه الباحث في تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٢٥ . الخطيب، د. نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالإعلام الفلسطيني – مقابلة أجراها معه الباحث – تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٢٦ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)، التقرير العاشر، توثيق انتهاكات قوات الإحتلال الاسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من ١-٤-٢٠٠٣ وحتى ٣١-٣-٢٠٠٤، رام الله .

٢٧ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)، التقرير العاشر، توثيق انتهاكات قوات الإحتلال الاسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من ١-٤-٢٠٠٣ وحتى ٣١-٣-٢٠٠٤، رام الله .

٢٨ . المومني، عباس – مصور صحفي في وكالة الأنباء الفرنسية – قصته كما رواها للباحث .

٢٩ . عساكرة، حافظ – مقابلة أجراها معه الباحث .

٣٠ . وزارة الإعلام في الحكومة الفلسطينية، رسالة بتاريخ ١-٨-٢٠٠٧، حدث ذلك بعد سيطرة حماس على السلطة في غزة وإقالة الرئيس الفلسطيني لحكومتها .

٣١ . نقابة الصحفيين الفلسطينيين، بيان صادر عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين ٥-٩-٢٠٠٨ تدعو لحماية الحريات الصحفية، وتعلن تضامنها مع الزميلات والزملاء العاملين في الجزيرة، رام الله .

٣٢ . قناة الجزيرة الفضائية (٢٠٠٨) سلسلة التحريض والاعتداءات التي تعرض لها مكتب قناة الجزيرة في القدس – ويشمل مكاتبنا في رام الله وغزة والقدس، رام الله .

٣٣ . الشيخ، أحمد- رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية – مقابلة أجراها معه الباحث في تشرين ثان ٢٠٠٩ .

٣٤ . الموقع الالكتروني لوكالة فلسطين الان، عنوان «قناة الجزيرة مباشر تقطع بث مؤتمر وزير الداخلية بعد تهديد رام الله لوليد العمري « .

٣٥ . الموقع الإلكتروني لوكالة فلسطين برس للانباء، عنوان : «الجزيرة قطعت نقل المؤتمر بعد كشف المسرحية : العمري ينفي مزاعم حماس بأن السلطة برام الله هددته» .

٣٦ . عبد ربه، ياسر (٢٠٠٧) حديث في إذاعة صوت فلسطين – ١٧-٦-٢٠٠٧ . رام الله

٣٧ . رسالة وصلت إلى مكتب الجزيرة في رام الله عبر الفاكس من حركة حماس بعد اتصال هاتفي من مجهول بتاريخ – ١٦-٦-٢٠٠٧ .

٣٨ . زيسر، ايال (٢٠٠٨)، مقال بعنوان: »الجزيرة : صوت الكراهية والعنف – ٤-٣-٢٠٠٨ عن الموقع الالكتروني www.ynet.co.il .

٣٩ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينة ص. ٣٠، شهادة وليد العمري، مدير مكتب الجزيرة في فلسطين، رام الله .

٤٠ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ص. ٣١، شهادة وليد العمري، مدير مكتب الجزيرة في فلسطين، رام الله.
٤١ . الخطيب، د. نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالإعلام الفلسطيني - مقابلة أجراها معه الباحث - تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٤٢ . الخطيب، د. نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني - مقابلة أجراها معه الباحث - تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٤٣ . الشيخ، أحمد- رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية - مقابلة أجراها معه الباحث في تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٤٤ . قناة الجزيرة الفضائية (٢٠٠٩) استطلاع للرأي بين العاملين في مكاتب الجزيرة بالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة اجراه الباحث في نوفمبر ٢٠٠٩- كما أن الاقتباسات جميعها مأخوذة من إجابات الذين شملهم هذا الاستطلاع، رام الله.
٤٥ . الشيخ، أحمد- رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية - مقابلة أجراها معه الباحث في تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٤٦ . الشيخ، أحمد- رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية - مقابلة أجراها معه الباحث في تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٤٧ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland,Septemper (16-19,2006- John F.Kenneddy Library Foundation – Boston,Massachusetts
٤٨ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland –Septemper 16-19,2006- John F.Kenneddy Library Foundation – Boston,Massachusetts—Jim (Cusack:Conspiracy of silence over slaughter of kick-boxer who was saw off IRA thugs
٤٩ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland –Septemper 16-19,2006- John F.Kenneddy Library Foundation – Boston,Massachusetts—Jim Cusack: Conspiracy of silence over slaughter of kick-boxer who was saw off IRA thugs.
٥٠ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland –Septemper 16-19,2006- John F.Kenneddy Library Foundation – Boston,Massachusetts—Jim Cusack: Conspiracy of silence over slaughter of kick-boxer who was saw off IRA thugs
٥١ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland –Septemper 16-19,2006- John F.Kenneddy Library Foundation – Boston,Massachusetts—Jim Cusack: An example of suppressed or censored news story in Northern Ireland – p1
٥٢ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland –Septemper 16-19,2006- John F.Kenneddy Library Foundation – Boston,Massachusetts—Jim) Cusack: An example of suppressed or censored news story in Northern Ireland – p1
٥٣ . بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين ص ١٤- ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
٥٤ . الموقع الإلكروني لصحيفة الحياة الجديدة (٢٣-٢-٢٠٠٨)، عنوان "كان موقوفا لدى جهاز المخابرات والرئيس أمر بالتحقيق وعزا عائلته.
٥٥ . الموقع الإلكتروني لصحيفة فلسطين (١٥-٨-٢٠٠٩)، عنوان: «على أثر إعلان مجموعة مسلحة مولد « الإمارة الاسلامية « - مقتل ثلاثة عشر مواطنا وإصابة العشرات جراء اشتباكات مسلحة برفح - ص٢٧ - نشرت الصحيفة العنوان المرفق فقط على الصفحة الأولى، كان عدد الضحايا وفق الإحصائية الرسمية من

الليلة الاخيرة، لكنه ارتفع إلى ٢٨ قتيلا في ساعات الصبح .

٥٦ . Pearlman. Wendy. Occupied Voices-Stories of Everyday life from the Secound intifada.
p..51

٥٧ . دراغمة، محمد (٢٠٠٩) مقابلة أجراها معه الباحث في نوفمبر ٢٠٠٩ .

٥٨ . دراغمة، محمد، (٢٠٠٩) مقابلة أجراها معه الباحث في نوفمبر ٢٠٠٩ .

٥٩ . مسودة، خالد (٢٠٠٩)، تلفزيون وغذاعة النورس – الخليل – مقابلة أجراها معه الباحث في أوكتوبر ٢٠٠٩ .

٦٠ . سلمي، نسرين – مراسلة فضاية ال بي سي في الضفة الغربية – مقابلة أجراها الباحث معها في أوكتوبر ٢٠٠٩ .

٦١ . سلمي، نسرين– مراسلة فضاية ال بي سي في الضفة الغربية – مقابلة أجراها الباحث معها في أوكتوبر ٢٠٠٩– عرابي، محمد، المدير العام لتلفزيون وطن – مقابلة أجراها معه الباحث في أوكتوبر ٢٠٠٩ .

٦٢ . * سلمي، نسرين– مراسلة فضاية ال بي سي في الضفة الغربية – مقابلة أجراها الباحث معها في أوكتوبر ٢٠٠٩–. ** عرابي، محمد، المدير العام لتلفزيون وطن – مقابلة أجراها معه الباحث في أوكتوبر ٢٠٠٩ . *** فلسطينيات –تقرير رصد التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية الفلسطينية كانون ثان ٢٠٠٦ – منظمة فلسطينيات بالتعاون مع منظمات الدعم الدولي للاعلام، اللجنة الاهلية لرقابة الانتخابات والمذكرة ٩٨)

٦٣ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ص. ٣١، شهادة وليد العمري، مدير مكتب الجزيرة في فلسطين، رام الله .

هوامش الفصل السادس

١ . الخطيب، د . نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني - مقابلة أجراها معه الباحث - تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٢ . النشاشيبي، ناصر الدين (١٩٨٣)، كتاب قصتي مع الصحافة ص ٢٧ - صدر عام ١٩٨٣ ، القدس .

٣ . الخطيب، د . نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني - مقابلة أجراها معه الباحث - تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٤ . الحاكم العسكري الإسرائيلي - الأمر العسكري رقم ١٠١ - بحظر الاجتماعات والمسيرات وطبع المواد ذات الطبيعة التحريضية - صدر بتاريخ ٢٧-٨-١٩٦٧ .

٥ . الخطيب، د . نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني - مقابلة أجراها معه الباحث - تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٦ . أبو شومر، توفيق -الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطينيين-
(http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797

٧ . أبو شومر، توفيق -الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطينيين-
(http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797

٨ . TOTRY. Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian. Mass Communication As Case Study P 269. Thesis. submitted for the Degree Doctor of Philosophy. University of Haifa – Israel.

٩ . الخطيب، د . نبيل- رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالاعلام الفلسطيني - مقابلة أجراها معه الباحث - تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

١٠ . ابو شومر، توفيق -الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطينيين-
(http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797

١١ . عوابدة، موريس (٢٠٠٧)، الإعلام والسياسة، نسيج من العلاقات العدائية - أطروحة دكتوراه -Media and Politics- Texture of Hostile Interrelationship، الجامعة العبرية، القدس .

قائمة المراجع

١ . جهاز الإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين .
٢ . http://www.moheet.com/tvClass.aspx
٣ . Foreign Press Association. Who is who 2008. Tel Aviv. Israel
٤ . وزارة الإعلام الفلسطينية، الدليل الاعلامي ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين .
٥ . رويتر، كريستوف وزيبولد، ايرمترأود (٢٠٠٠) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، فلسطين، جامعة بيرزيت ومؤسسة هنريخ بل مكتب الشرق الاوسط العربي .
٦ . أيلون، عامي (٢٠٠٠) تاريخ الصحافة العربية، وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل ابيب، إسرائيل .
٧ . سوفير، ارنون (٢٠٠٧) معضلات في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، وزارة الدفاع الإسرائيلية جامعة تل أبيب، إسرائيل .
٨ . شكيد، حاييم (١٩٧٨) الدول العربية سلسلة متغيرات ومشكلات أساسية الجامعة المذاعة (The Arab World-Processes and Basic Issues)—وزارة الدفاع الإسرائيلية وجامعة تل أبيب، إسرائيل .
٩ . Goren، Dina (1986) Communication and Reality، Basic Concepts in Mass-Communication.Keter Publishing House، Jerusalem، Israel .
١٠ . Fred S..Siebert (1986) "The Authoritarian Theory" in Four Theories of the Press. by Siebert. Peterson and Schramm. Urbana. University of Illinois.
١١ . Marshall Mclvhan. (1972). The Gutenberg Galaxy Hohenberg. John. Free Press، Free People. The Free Press. New York.
١٢ . الفيكونت فيليب دي، طرزاي (١٩٣٣، ١٩١٣)، تاريخ الصحافة العربية الأجزاء ١-٤ ص ٦٧، بيروت – لبنان .
١٣ . شنعار، دوف (١٩٨٧) أصوات فلسطينية، الإتصالات وبناء الدولة في الضفة الغربية ص ٣٩، بولدر-كولرادو .
١٤ . النشاشيبي، ناصرالدين (١٩٨٣) قصتي مع الصحافة ص ٢٧، شركة نوفوغراف، مدريد، اسبانيا .
١٥ . زنفت، الكسندرا (١٩٨٧) الوضع الحالي للصحافة في الأردن، هامبورغ، المعهد الشرقي الألماني .
١٦ . TOTRY. Mary (2004) Mass Communication and Nation Building: Palestinian Mass Communication. As Case Study. Thesis. submitted for the Degree Doctor of Philosophy. University of Haifa – Israel.
١٧ . Moshe Negbi(1985). Paper Tiger. The struggle for a Press Freedom in Israel. Sifriat Poalim.
١٨ . العمري، وليد (١٩٩٤) الإعلام الإسرائيلي هيكلية وآلية عمل كتاب رقم ٦، رام الله، منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية .
١٩ . Nabil Khatib (1998). Media-Communication–Strategies: The Palestinian Experience in Media and communication skills: Civil Society empowerment. Passia. Jerusalem.
٢٠ . إدريس، عدنان (١٩٨٨) الصحافة الفلسطينية تحت الإحتلال، رابطة الصحفيين العرب بالقدس صدر بمناسبة مرور عشرين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، منشورات جامعة النجاح بنابلس .
٢١ . British Government. A survey of Palestine. 1945-1946

بلغت مساحة فلسطين الواقعة تحت الإنتداب البريطاني عشية حرب عام ١٩٤٨ والتي عرفت فيما بعد "بالنكبة"

٢٦٣٢٣ كيلومترا مربعا، كان ٨٧،٥٪ منها بيد الفلسطينيين ٦،٦٪ بيد اليهود، والباقي ٩،٥٪ كانت أراضي أميرية مملوكة للدولة وضعت تحت إدارة سلطات الإنتداب. وقد قضى قرار التقسيم بإقامة دولتين فيها:
دولة يهودية: على ما مساحته ٤٧،٥٦٪ من المساحة الكلية لفلسطين، وكان عدد سكانها من اليهود ٤٩٨ ألف نسمة و٣٢٥ ألف نسمة من العرب.
دولة عربية: على ما مساحته ٥٣،٤٣٪ من المساحة الكلية لفلسطين، وكان عدد سكانها من من العرب ٨٠٧ الآف نسمة وعشرة آلاف نسمة من اليهود.
وتم تعريف منطقة القدس كمنطقة منزوعة السلاح تبقى تحت إشراف دولي للحفاظ على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان، وكان فيها مائة ألف من اليهود ومائة وخمسين ألفا من العرب

٢٢. Boyd, Doglas (1999) Broadcasting in the Arab World- A survey of the Electronic Media in the Middle East 3 edition, Ames Iowa : Iowa State, University Press

٢٣. MacDonland, C.A. (1977), Bari Radio: Italian Wireless Propaganda in the Middle 'East and British Countermeasures 1934-38, Middle Eastern Studies, 13 No, 2 'May

٢٤. الإحصائيات وفق معطيات الامم المتحدة: «دمرت المنظمات الصهيونية خلالها نحو خمسمائة بلدة وقرية عربية، وتحول ٧٢٦ ألف فلسطيني إلى لاجئين وهو ما يساوي ٦٥٪ من المجموع الكلي للسكان الفلسطينيين، منهم ٣٠٠ ألف لجؤوا إلى الضفة الغربية ومساحتها ٥٨٠٠ كيلومتر مربع وقد تم ضمها إلى الأردن و٢٠٠ ألف إلى قطاع غزة ومساحته ٣٦٥ كيلومترا مربعا وقد بقيت تحت الإدارة المصرية وأصبح اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من عدد المواطنين الفلسطينيين الأصليين في المنطقتين. ولجأ ٢٠٠ ألف إلى سوريا ولبنان وسبعة الاف إلى مصر. بينما لم يتبق سوى ١٦٠ ألفا من الفلسطينيين داخل ما بات يعرف بإسرائيل بعد عام ١٩٤٨ وتحولوا إلى مواطنين فيها».

٢٥. روغ، وأ (١٩٧٩) الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، الصحافة العربية، نيويورك.

٢٦. زنفت، الكسندرا (١٩٨٧) الوضع الحالي للصحافة في الأردن، هامبورغ، المعهد الشرقي الألماني

٢٧. كول هارلد، كارل (١٩٩٧) الدليل العالمي للراديو والتلفزيون، بادن، هامبورغ، المانيا

٢٨. الصايغ، يزيد (١٩٩٧) الكفاح المسلح والسعي إلى الدولة – الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٣ -١٩٩٤، مطبعة جامعة اوكسفورد، نيويورك.

٢٩. شيمش، موشيه (١٩٨٨) الكيان الفلسطيني ١٩٥٩-١٩٧٤ «السياسات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، لندن

٣٠. هيس، عميره (١٩٩٧)، لنشرب من مياه غزة، المكتبة الجديدة – بني براك – الكيبوتس الموحد، إسرائيل.

٣١. أبو الزلف، وليد، صحيفة القدس (٢٠٠٨) – «اتصال شخصي»

٣٢. قانون الانتداب البريطاني (١٩٤٥) من قوانين الدفاع – الطوارئ.

٣٣. رابطة الصحفيين العرب (تموز١٩٨٥) الصحفي – نشرة غير دورية من اصدار– العدد الاول، القدس.

٣٤. مجموعة الأوامر العسكرية الإسرائيلية (١٩٦٧)، الامر العسكري الإسرائيلي رقم ١٠١ الصادر بتاريخ ٤ ايلول ١٩٦٧.

٣٥. الكولونيل افي غور اريبه، تعليمات الرقابة العسكرية الموجهة للصحف العربية الصادرة في القدس٢٧-١-١٩٨٧.

٣٦. الشقاقي، خليل (١٩٩٨) الانتقال إلى الديموقراطية في فلسطين: عملية السلام، الترميم الوطني والانتخابات، جفعات حبيبا – المعهد لأبحاث السلام.

٣٧. عمرو، نبيل (١٩٩٤) وقد عرف نفسه أنه أحد المؤسسين في الإعلام الرسمي الفلسطيني– الإعلام

والسلطة – منشورات وزارة الإعلام – دور الإعلام الحر في بناء مجتمع ديموقراطي، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٤ – كتاب رقم ١ صفحة ٤، رام الله.
٣٨. Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and Gaza Strip. Article 36. September 28. 1995 Telecommunications Washington.
٣٩. السلحوت، جميل (١٩٩٤) الإعلام والسلطة: دور الإعلام الحر في بناء مجتمع ديموقراطي – كتاب رقم ١ ص ٤٢ ورشة عمل في وزارة الإعلام الفلسطينية رام الله.
٤٠. البرغوثي، حافظ البرغوثي وخوري، سمعان والصياد، أحمد (١٩٩٤) دور الإعلام في بناء مجتمع ديموقراطي «إعلام عام أم حر» كتاب رقم ٤ منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية -- ورشة عمل- رام الله
٤١. أبو عياش، رضوان رئيس هيئة الاذاعة والتلفزيون (١٩٩٤) في مقابلة مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ٢٠-٧-١٩٩٤.
٤٢. بلستاين ريبورت، القدس، العدد ١٧، ١٨-٧-١٩٩٤، العدد ١٨٣١-٩-١٩٩٤.
٤٣. Peace Watch (١٩٩٦) حرية الصحافة في ظل السلطة الفلسطينية، القدس ١٩٩٦
٤٤. عبد الله، حسن(١٩٩٧) وسائل الإعلام الخاصة في المدن الفلسطينية، مركز المعلومات البديلة، القدس.
٤٥. نزال، عمر(١٩٩٦) صاحب تلفزيون وطن في رام الله ان ذاك، مقابلة اجرتها معه (Palestine Report) بتاريخ ٢٥ اكتوبر ١٩٩٦.
٤٦. جيروزليم تايم، القدس، العدد الصادر في ٢ فبراير ١٩٩٨.
٤٧. عبد الهادي، مهدي (١٩٩٧) أعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي بشأن سلطات الحكم الذاتي المؤقتة، دليل مؤسسة باسيا القدس ١٩٩٧.
٤٨. وزارة الإعلام الفلسطينية (١٩٩٦)، وثيقة عرضت فيه مهامها والسياسة الإعلامية للسلطة الفلسطينية، رام الله.
٤٩. قطامش، أحمد (١٩٩٤)–مداخل لصياغة البديل، سجن النقب.
٥٠. بروتوكول اتفاق القاهرة حول الحكم الذاتي في غزة واريحا – الموقع في أيار عام ١٩٩٤ في القاهرة
٥١. Article XII. Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area-Cairo. May 4th 1994
٥٢. عبد الهادي، مهدي (١٩٩٧)، وثائق عن فلسطين دليل مؤسسة باسيا، القدس ١٩٩٧.
٥٣. جيروزاليم بوست (١٩٩٥) القدس، ٢١ يوليو ١٩٩٥، صحيفة "نقلا عن أحد المدراء العامين في وزارة الإعلام الفلسطينية».
٥٤. من شهادات عاملين في هيئة الإذاعية والتلفزيون الفلسطيني جمعها الباحث.
٥٥. الباحث تابع بنفسه هذه القضية في حينه ومن مصادرها المباشرة، (حيث سمعت رواية الصحفية دانييلا خلف، وتدخلت لدى القائمين على هذه الإذاعة والتلفزيون دون جدوى)
٥٦. من متابعة الباحث للأخبار عبر صوت فلسطين في حينه ١٥ شباط ١٩٩٤.
٥٧. مشروع قانون المرئي والمسموع لعام ١٩٩٦ الفقرة رقم ١١ المادة العاشرة.
٥٨. كماليبور، ي، ومولانا (١٩٩٤) وسائل الإعلام الجماهيرية في الشرق الأوسط، دليل شامل ص ٢٢٥ مطبعة غرينوود، ويستبورد.
٥٩. مركز القدس للاعلام والاتصال (JMCC) استطلاع، نشرته الجيروساليم ريبورت في ٢٤-٥ ١٩٩٩.
٦٠. بني عودة، غازي وعثمان، زياد (٢٠٠٨) الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان – رام الله.
٦١. لجنة حماية الصحفيين الدولية، بيان استنكار، ١٣-١٢-٢٠٠١، نيويورك.
٦٢. Human Rights Watch: Center Of The Storm : A Case Study Of Human Rights Abuses (in Hebron District

٦٣ . الإذاعة الإسرائيلية (ريشيت بيت) باللغة العبرية، نشرة أخبار الساعة ١٢:٠٠، ١١-٩-٢٠٠٣، إسرائيل.
٦٤ . اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) البرتوكول الأول الإضافي، البندان الأول والثاني من المادة ٧٩ .
٦٥ . الموقع الإلكتروني لمنظمة بتسيلم htp://www.btselem.org، (الجدار الفاصل).
٦٦ . الموقع الإلكتروني لمنظمة هيومان رايتس ووتش http://www.hrw.org (. ، تموز ٢٠٠٤ .
٦٧ . الأمين العام للأمم المتحدة، مذكرة آب ٢٠٠٥، (الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية).
٦٨ . الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الفلسطينية http://www.moh.gov.ps، تقرير ٤-١-٢٠٠٦، رام الله. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://www.pchrgaza.org رام الله.
٦٩ . وزارة الإعلام الفلسطينية (١١-١٠-٢٠٠٦) بيان، رام الله، فلسطين.
٧٠ . مجموعة الرقابة الفلسطينية التابعة لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، تقرير رصد إغلاق المعابر الدولية من قبل إسرائيل في عام ٢٠٠٦، رام الله.
٧١ . منظمة بتسيلم الاسرائيلية(٢٨-١٢-٢٠٠٦) بيان صحفي حول معطيات عام ٢٠٠٦، إسرائيل.
٧٢ . المصدر١- : المادة ٣٣ تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم، اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ - المادة ١٢والمادة ٥٤ — العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - حق الأشخاص في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة ومغادرة أي بلد -- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧) .
٧٣ . وزارة شؤون الأسرى والمحررين (٢٠٠٦)، التقرير السنوي، الأسرى الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، رام الله.
٧٤ . مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير نتاج الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الفترة من ٢٥-٦-٢٠٠٦ إلى ٢٦-١١-٢٠٠٦، فلسطين.
٧٥ . الهيئة العامة للاستعلامات في السلطة الفلسطينية- المركز الصحفي الدولي ٥-٨-٢٠٠٦، تقرير.
٧٦ . الوقائع الفلسطينية (٧-٣-٢٠٠٧) العدد ٦٨، مرسوم رئاسي رقم ١ لسنة ٢٠٠٧، قبول استقالة رئيس الوزراء وتكليفه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
٧٧ . الربعي، عبد الفتاح (٢٠٠٨)، القرار الرئاسي الفلسطيني رقم ٢٨٥ (١١-٥-٢٠٠٦) تشكيل أول لجنة ضباط لقوى الأمن الفلسطينية -(حيث تمت تسمية الضباط العشرة الذين تتشكل منهم هذه اللجنة، ولم يشرك القرار وزير الداخلية في أي من صلاحيات لجنة الضباط، دليل الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني، الطبعة الأولى.
٧٨ . وكالة الأخبار المحلية «معا» ٢٦-٨-٢٠٠٧، تقرير، رام الله.
٧٩ . المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» (١ كانون ثان -٢٠٠٨) تقرير.
٨٠ . الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، التقرير ١٩ (The Universal Declaration of Human Rights)
٨١ . المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية «مدى»، حزيران ٢٠٠٧، انتهاكات الحريات الإعلامية.
٨٢ . أبو رزق، منير - مدير مكتب صحيفة الحياة الجديدة في مدينة غزة، وضع وسائل الإعلام في الصراع المحتدم، نشر في صحيفة الحياة الجديدة ١٦ حزيران ٢٠٠٧، رام الله.
٨٣ . المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية «مدى»، حزيران ٢٠٠٧، تقرير، عام ملطخ بدماء الصحفيين وهو الاسوأ من حيث الانتهاكات من أطراف فلسطينية.
٨٤ . وزارة الداخلية في الحكومة المقاله، الناطق باسم القوة التنفيذية، بيان، غزة.
٨٥ . شبكة الجزيرة الفضائية، ملفات المكتب (٢٠٠٨)، لقاء مع الرئيس الفلسطيني دعى إليه مكتب الرئيس عباس مدير مكتب شبكة الجزيرة بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٨، القدس.

٨٦ . فضائية تلفزيون فلسطين، مقابلة تلفزيونية ١٩-١١-٢٠٠٨ ، مع ياسر عبد ربه- أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله .
٨٧ . صحيفة الحياة الجديدة،(٢٠٠٨)، بيان نعي للجزيرة باسم نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، نشر بتاريخ ٥-٩-٢٠٠٨ ، رام الله .
٨٨ . العمري، وليد (٢٠٠٨)، من شهادة مدير مكتب الجزيرة وليد العمري والملف الذي وثق وسجل الاعتداءات التي تعرضت لها الجزيرة وتم عرضها على طاقم التحقيق التابع للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم » - بتاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨ ، رام الله .
٨٩ . Miles, Hugh, Al Jazeera, How Arab TV news challenged the World .
٩٠ . وكالة معا الإخبارية، مقال، عصام برقان، قناة الجزيرة في عيون العرب والعرب وإسرائيل، ١٧-٣-٢٠٠٨ ، رام الله .
٩١ . جامعة بيرزيت، منتدى المناظرة، الحلقة الأولى ٢٦-٢-٢٠٠٨ ، رام الله .
٩٢ . قبلان، مروان-أستاذ في قسم الإعلام وأستاذ العلوم السياسية في جامعة دمشق، مداخله بعنوان الإعلام بين المهنية التبعية www.baath-party.org/nadwa/2006/nadwa.
٩٣ . صحيفة الجيروساليم بوست الناطقة بالانكليزية ٢٣-٧-٢٠٠٨ ، ، إسرائيل .
٩٤ . العمري، وليد (٢٠٠٨)، رسالة، وجهها الباحث بوصفه مدير مكتب الجزيرة في القدس إلى المدير العام لشبكة الجزيرة - تحت عنوان : إجراءات إسرائيلية ضد طاقم الجزيرة في القدس بسبب الحلقة الأخيرة من برنامج حوار مفتوح - ٢٣-٧-٢٠٠٨ ، رام الله .
٩٥ . حجاوي، عارف (٢٠٠٨) تقرير تقييم لحلقة برنامج حوار مفتوح السبت ١٩-٧-٢٠٠٨ - أعده مدير البرامج في قناة الجزيرة عارف حجاوي بتاريخ ٢٩-٨-٢٠٠٨ ، الدوحة، قطر .
٩٦ . خنفر، وضاح (٢٠٠٩) بيان للصحافة أصدره المدير العام للجزيرة وضاح خنفر بتاريخ ٢-٨-٢٠٠٩ ، الدوحة، قطر .
٩٧ . الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرئيلية، (٢٠٠٨)، مقاطعة للجزيرة بعد حفلة قنطار بتاريخ ٦-٨-٢٠٠ (8http://www.ynet.co.il)، إسرائيل .
٩٨ . الموقع الإلكتروني لصحيفة هأرتس الإسرائيلية، (٢٠٠٨)، الجزيرة اعتذرت أمام إسرائيل بتاريخ ٧-٨-٢٠٠٨ (http://www.haaretz.co.il)، إسرائيل .
٩٩ . صحيفة الأيام، (٢٠٠٨)، مقال عن صحيفة هأرتس الإسرائيلية بتاريخ ٨-٨-٢٠٠٨-ص١ : هآرتس « الجزيرة » تعتذر لإسرائيل عن تغطيتها لإطلاق سراح سمير قنطار، وصحيفة الحياة الجديدة (٢٠٠٨) بتاريخ ٨-٨-٢٠٠٨-- العنوان ص١ : في اعتذار ضمني لإسرائيل، قناة الجزيرة تقول إن بثها لحفل القنطار انتهك ميثاقها الأخلاقي، رام الله .
١٠٠ . صحيفة القدس (٢٠٠٩) مقال، العنوان ص ١١ : مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي ووسائل إعلام إسرائيلية تلقت البيان الصادر من المدير العام للقناة القطرية : « الجزيرة » تقر في بيان بأن برنامجا أثار غضب إسرائيل تجاوز قواعدها الأخلاقية ٩-٨-٢٠٠٩ ، القدس .
١٠١ الموقع الالكتروني لصحيفة السفير اللبنانية ٧-٨-٢٠٠٨- العدد ١١٠٦٨ (www.assafir.com)، لبنان .
١٠٢ . مجلس الوزراء الامانة العامة، السلطة الوطنية الفلسطينية، المسودة الأولى لنتائج التحقيق في ملف هيئة الإذاعة والتلفزيون - ١١\٥٠\١٢\م . و\أ . ق - التاريخ ٧-٤-٢٠٠٨ : تقرير التحقيق - تقرير اللجنة المكلفة من السيد الرئيس محمود عباس في التحقيق بالتقصير في التصدي لانقلاب المليشيات الخارجة عن القانون في غزة - ٢١-٥-٢٠٠٨ ، رام الله .
١٠٣ . رسالة من مركز إسرائيلي اسمه : National Centre For Terror Victims in Israel، وثيقة رقم ٧٧٠ - إلى حضرة قناة الجزيرة - حضرة وليد عمري - حضرة داني سيمان رئيس مكتب الصحافة الحكومي في

إسرائيل – الموضوع : تعويض مالي لتمويل نشاط لصالح أخوتنا ضحايا الإرهاب جراء حفلة سمير قنطار برعاية قناة تلفزيون الجزيرة ٧-٨-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٠٤. نتائج استطلاعات للرأي جرت في الأراضي الفلسطينية في صيف عام ٢٠٠٨، رام الله.
١٠٥. صحيفة الايام، (٢٠٠٨)، خبر بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨، الشاعر محمود درويش يتعافى بعد خضوعه لعملية «قلب مفتوح»، رام الله.
١٠٦. مقر الرئاسة الوطنية الفلسطينية، بيان بخط اليد (صرح ناطق باسم الرئاسة الفلسطينية حول الحالة الصحية للشاعر الكبير محمود درويش . . . بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨، رام الله.
١٠٧. عباس، محمود الرئيس الفلسطيني، (٢٠٠٨)، بيان نعي الشاعر محمود درويش بتاريخ ٩-٨-٢٠٠٨، مقر الرئاسة الفلسطينية، رام الله.
١٠٨. دائرة الثقافة والاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، بيان، «الجزيرة انحازت ضد حرية عميد الأسرى واستهانت بمشاعر شعبنا وتضحيات مناضليه» وزعته فلسطين برس ووكالة وفا – ٢٥-٨-٢٠٠٨. رام الله.
١٠٩. تلفزيون فلسطين، (٢٠٠٨)، مقابلة أجراها المذيع أحمد زكي مع السيد ياسر عبد ربه بتاريخ ٢٥-٨-٢٠٠٩، رام الله.
١١٠. قناة الجزيرة الفضائية – مكتب القدس (٢٠٠٩)، رسالة موجهة إلى سيادة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٦-٨-٢٠٠٩، رام الله.
١١١. قناة الجزيرة الفضائية – مكتب القدس (٢٠٠٩)، نص الرسالة (المصدر السابق) وعليه تعقيب الرئيس الفلسطيني أعلى الصفحة – ٢٦-٨-٢٠٠٩ – مرفق رقم ٢ –صورة عن الرسالة وتعقيب الرئيس مرفقة، رام الله.
١١٢. حزب الشعب الفلسطيني، رسالة إلى مدير مكتب شبكة الجزيرة وليد العمري، رام الله.
١١٣. البطل، حسن (٢٠٠٨)، مقال، بعنوان : «الجزيرة ومعايير التغطية» صحيفة الأيام٣-٩-٢٠٠٨، رام الله.
١١٤. صحيفة الحياة الجديدة – ٥-٩-٢٠٠٨، ووكالة معا المحلية للأخبار ٥-٩-٢٠٠٨، رام الله.
١١٥. صحيفة القدس، الأيام الحياة، بتاريخ ٤-٩-٢٠٠٨، رام الله.
١١٦. Amos Hael&Avi Isacharoff- The Seventh War –Miskal – Yedioth Ahronoth Books And Chemed Books). and Millward Brown –استطلاع للرأي – صحيفة غلوبس، الاقتصادية المتخصصة – ٩، ١٠\ شباط \٢٠٠٩).
١١٧. صحيفة غلوبس الاقتصادية المتخصصة (٢٠٠٩) ص ١٦ – ١٠بتاريخ ٩-٢-٢٠٠٩.
١١٨. اوربخ، اوري– حقوق الارهابي (٢٠٠٨)، مقال «باسم الديموقراطية»، صحيفة يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٤-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١١٩. صحيفة الشرق (٢٠٠٩)، مقال بتاريخ ١٣-٣-٢٠٠٩، الدوحة، قطر.
١٢٠. يسخاروف، افي (٢٠٠٨)، مقال، صحيفة هآرتس ٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢١. ليفي جدعون (٢٠٠٨)، مقال: «الصمت إنهم يطلقون النار – كيف خانت الصحافة مهنتها» صحيفة هآرتس٨-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢٢. إذاعة صوت اسرائيل بالعبرية – ريشت بيت (٢٠٠٩)، نشرة اخبار السابعة صباحا ٢-٣-٢٠٠٩، إسرائيل.
١٢٣. بري، سمدار (٢٠٠٩)، مقال: » الجزيرة وجه مزدوج في المرآة»، صحيفة يديعوت أحرونوت ١٩-٣-٢٠٠٩، إسرائيل.

١٢٤ . فاينبرغ، افي- الأمين العام لمجلس الصحفيين في إسرائيل (٢٠٠٨) مقال: «وسام للجزيرة» نقلا عن الموقع الإلكتروني http//www.ynet.co.il بتاريخ ١٩-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢٥ . رفيد، براك وشطيرن، يؤاف(٢٠٠٨)، نائب الوزير أعلن فرض القطيعة والحرمان على الجزيرة، وفي وزارة الخارجية لم يسمعوا بذلك، صحيفة هآرتس ١٣-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢٦ . بركائي رازي (٢٠٠٨)، برنامج مه بوعير « شو السيرة «، إذاعة الجيش الإسرائيلية « غالي تساهل « - الساعة التاسعة والنصف صباحا - ١٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢٧ . صحيفة الجروزليم بوست، (٢٠٠٨) مقال، Foreign Ministry begins sanctioning AlJazeera over Gaza coverage، ٥-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢٨ . فيشمان، اليكس (٢٠٠٨)، مقال بعنوان «لا تسقطوا في الفخ الحمساوي، صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٥-٢-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٢٩ . زحالقة، جمال- عضو الكنيست ورئيس كتلة التجمع الوطني الديموقراطي (٢٠٠٨)، تصريح صحفي يستنكر القرار الاسرائيلي ويتضامن مع الجزيرة - ١٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٣٠ . بركة، محمد- عضو الكنيست رئيس كتلة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (٢٠٠٨)، رسالة إلى وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ١٢-٣-٢٠٠٨، إسرائيل.
١٣١ . ربحي، عبد الله (٢٠٠٨)، مقال «حواجز العنصرية»، صحيفة الوطن القطرية بتاريخ ١٤-٣-٢٠٠٨، قطر.
١٣٢ . مكتب الجزيرة في القدس، رسالة بعنوان «تعرض طواقم ومراسلي قناة الجزيرة إلى مضايقات وتحريض» إلى الهيئات الحقوقية المحلية والدولية - بعثها مكتب الجزيرة بتاريخ ٤-٦-٢٠٠٩، القدس.
١٣٣ . الموقع الإلكتروني لصحيفة Palestinian forum.net، مقال بعنوان «لحساب من يعلم وليد العمري، بتاريخ ٨-٥-٢٠٠٨.
١٣٤ . الموقع الإلكتروني لصحيفة Palestinian forum.net، مقال بعنوان: «الحملة الكبرى لفصل وليد العمري، بتاريخ ٩-٥-٢٠٠٨.
١٣٥ . الموقع الإلكتروني: http://www.paldf.net/forum/showthread.php، مقال بعنوان "حسبي الله عليك يا قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٨-١-٢٠٠٧.
١٣٦ . تحريض على الجزيرة في مظاهرة لفتح في رام الله بتاريخ ٢٢-٤-٢٠٠٦ - رسالة إلى المدير العام لشبكة الجزيرة، مع نسخ من الملصقات - ٢٢-٤-٢٠٠٦، رام الله.
١٣٧ . صحيفة يديعوت أحرونوت ص٣ - ١١-٤-٢٠٠٦، إسرائيل.
١٣٨ . صحيفة الحياة الجديدة ص٤ - ١٢-٤-٢٠٠٦، رام الله.
١٣٩ . وزارة الإعلام الفلسطيني (١٥-٧-٢٠٠٩)، بيان صحفي «بشأن تحريض قناة الجزيرة الفضائية وترويجها لأنباء كاذبة»، رام الله.
١٤٠ . وزير الإعلام الفلسطيني (١٥-٧-٢٠٠٩)، قرار وزير الإعلام بشأن وقف عمل فضائية الجزيرة مؤقتا- أمر موجه إلى وليد العمري - مدير مكتب قناة الجزيرة الفضائية - سلمته الشرطة الفلسطينية وموقع من وزارة الداخلية وشرطة محافظة رام الله، رام لله.
١٤١ . وزير الاعلام الفلسطيني، (١٥-٧-٢٠٠٩)، قرار وزير الإعلام بشان وقف عمل فضائية الجزيرة مؤقتا - موقع من سلام فياض- رئيس الوزراء وزير الاعلام الانابة - صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله.
١٤٢ . قناة الجزيرة الفضائية (١٥-٧-٢٠٠٩) بيان، الدوحة - قطر.
١٤٣ . الغول، عمر حلمي (١٨-٧-٢٠٠٩)، مقال بعنوان : «سؤال اليوم - اين البعد الموضوعي في القرار ؟» صحيفة الحياة الجديدة، رام الله.

١٤٤ . الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية، بعنوان «الخوف من الجزيرة، فوبيا الجزيرة». قطر.
١٤٥ . Capaldi، Nicholas(2004) John Stuart Mill, A Biography, P 33, Cambridge.
١٤٦ . Stuart Mill, John (1985), On Liberty, P83-84 1859, Gertrude, Himmelfarb, UK Penguin
١٤٧ . عوابدة، موريس (٢٠٠٧)، الإعلام والسياسة، نسيج من العلاقات العدائية –-Media and Politics
Texture of Hostile Interrelationship، الجامعة العبرية، القدس.
١٤٨ . RourkeJ.T.(1991). International Politics on the World Stage (3rd edition. Guilford,CT
The Dushkin Publishing Group,Inc
١٤٩ . Mannhiem, J.B. (1994), Managing Kuwait's stage During the Gulf Conflict in W.L.
Bennet and Benne) and DL. Paletz (eds.). Taken by storm: the Media, Public Opinion,
and US Foreign Policy in the Gulf War, Chicago, IL, University of Chicago Press (150)
Gadi, Waolfsfeld, (2004), Media and the Path of Peace, Cambridge University Press,
Cambridge, UK
١٥١ . (wikipedia.org/wiki/%D7%A6%D7%AO%D7%96%D7%A8%D7%94
١٥٢ . www.mkm.haifa.co.il/schools/alliance/27042008-6807672
١٥٣ . أبو شومر، توفيق –الرقابة الذاتية عند الصحفيين الفلسطيني–
(http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145797
١٥٤ . الخطيب، د. نبيل– رئيس تحرير قناة العربية الفضائية، متخصص بالإعلام الفلسطيني – مقابلة أجراها معه الباحث – تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٥٥ . الحاكم العسكري الإسرائيلي – الامر العسكري ١٠١ بحظر الاجتماعات والمسيرات وطبع المواد ذات الطبيعة التحريضية – صدر بتاريخ ٢٧-٨-١٩٦٧.
١٥٦ . إستطلاع لآراء الصحفيين الفلسطينين (حزيران ٢٠٠٩) معهد الإعلام في جامعة بير زيت ومركز القدس للاتصالات والإعلام «JMCC"، رام الله.
١٥٧ . الشيخ، أحمد– رئيس التحرير في قناة الجزيرة الفضائية – مقابلة اجراها معه الباحث في تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٥٨ . المومني، عباس – مصور صحفي في وكالة الأنباء الفرنسية – قصته كما رواها للباحث.
١٥٩ . عساكرة، حافظ – مقابلة أجراها معه الباحث.
١٦٠ . وزارة الإعلام في الحكومة الفلسطينية، رسالة بتاريخ ١-٨-٢٠٠٧، حدث ذلك بعد سيطرة حماس على السلطة في غزة وإقالة الرئيس الفلسطيني لحكومتها.
١٦١ . نقابة الصحفيين الفلسطينيين، بيان صادر عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين ٥-٩-٢٠٠٨ تدعو لحماية الحريات الصحفية، وتعلن تضامنها مع الزميلات والزملاء العاملين في الجزيرة، رام الله.
١٦٢ . قناة الجزيرة الفضائية (٢٠٠٨) سلسلة التحريض والاعتداءات التي تعرض لها مكتب قناة الجزيرة في القدس – ويشمل مكاتبنا في رام الله وغزة والقدس، رام الله.
١٦٣ . الموقع الإلكتروني لوكالة فلسطين الان، عنوان «قناة الجزيرة مباشر تقطع بث مؤتمر وزير الداخلية بعد تهديد رام الله لوليد العمري «.
١٦٤ . الموقع الإلكتروني لوكالة فلسطين برس للانباء، عنوان: «الجزيرة قطعت نقل المؤتمر بعد كشف المسرحية : العمري ينفي مزاعم حماس بأن السلطة برام الله هددته».
١٦٥ . عبد ربه، ياسر (٢٠٠٧) حديث في إذاعة صوت فلسطين – ١٧-٦-٢٠٠٧. رام الله.
١٦٦ . رسالة وصلت إلى مكتب الجزيرة في رام الله عبر الفاكس من حركة حماس بعد اتصال هاتفي من مجهول بتاريخ – ١٦-٦-٢٠٠٧.

١٦٧ . زيسر، ايال (٢٠٠٨)، مقال بعنوان: «الجزيرة: صوت الكراهية والعنف ٤-٣-٢٠٠٨ عن الموقع الإلكتروني www.ynet.co.il .
١٦٨ . قناة الجزيرة الفضائية (٢٠٠٩) استطلاع للرأي بين العاملين في مكاتب الجزيرة بالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة أجراه الباحث في نوفمبر ٢٠٠٩- كما ان الاقتباسات جميعها مأخوذة من اجابات الذين شملهم هذا الاستطلاع، رام الله .
١٦٩ . Covering Conflict –Reporting from the Middle East and Northern Ireland –September. 16-19.2006- John F. Kennedy Library Foundation – Boston.Massachusetts—Jim Cusack: (Conspiracy of silence over slaughter of kick-boxer who was saw off IRA thugs
١٧٠ . الموقع الالكتروني لصحيفة الحياة الجديدة (٢٣-٢-٢٠٠٨)، عنوان «كان موقوفا لدى جهاز المخابرات والرئيس أمر بالتحقيق وعزا عائلته .
١٧١ . الموقع الإلكتروني لصحيفة فلسطين (١٥-٨-٢٠٠٩)، عنوان: «على أثر إعلان مجموعة مسلحة مولد « الإمارة الإسلامية « – مقتل ثلاثة عشر مواطنا واصابة العشرات جراء اشتباكات مسلحة برفح – ص٢٧ – نشرت الصحيفة العنوان المرفق فقط على الصفحة الأولى، كان عدد الضحايا وفق الإحصائية الرسمية من الليلة الاخيرة، لكنه ارتفع إلى ٢٨ قتيلا في ساعات الصبح .
١٧٢ . Pearlman. Wendy. Occupied Voices-Stories of Everyday life from the Second intifada .p. 51
١٧٣ . دراغمة، محمد، (٢٠٠٩) مقابلة اجراها معه الباحث في نوفمبر ٢٠٠٩ .
١٧٤ . مسودة، خالد (٢٠٠٩)، تلفزيون وإذاعة النورس – الخليل – مقابلة اجراها معه الباحث في أوكتوبر ٢٠٠٩ .
١٧٥ . سلمي، نسرين – مراسلة فضاية ال بي سي في الضفة الغربية – مقابلة اجراها الباحث معها في أوكتوبر ٢٠٠٩ .
١٧٦ . عرابي، محمد، المدير العام لتلفزيون وطن – مقابلة أجراها معه الباحث في أوكتوبر ٢٠٠٩ .
١٧٧ . فلسطينيات –تقرير رصد التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية الفلسطينية كانون الثاني ٢٠٠٦ – منظمة فلسطينيات بالتعأون مع منظمات الدعم الدولي للاعلام، اللجنة الاهلية لرقابة الانتخابات والمذكرة ٩٨) .
١٧٨ . هنغبي، موشيه، نمر من ورق، ص١٧ .
١٧٩ . العلمي، ماهر (١٩٩٦) رئيس تحرير صحيفة القدس .
١٨٠ . بروتوكول جنيف الاول لعام ١٩٧٧ المكمل لاتفاقيات جنيف الاربع / المادة ٧٩ . المادة ٢-١٩ من العهد الدولي الخاص بأحقوق المدنية والسياسية التي تنص أن لكل فرد الحق في حرية التعبير) .
١٨١ . قانون الضابطة القضائية – المادة ٢٩ – القانون األاساسي الفلسطيني .
١٨٢ . البرفسور هان، أوليفر (Business and Information Technology School)، دورتموند غرب المانيا- تصريحات نقلتها صحيفة الشرق القطرية ١٣-٣-٢٠٠٨ .
١٨٣ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (١٩٩٩)، سلسلة تقارير المركز تقرير عام ١٩٩٩، رام الله .
١٨٤ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (١٩٩٥) «نقد قانون الصحافة لسنة ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الفلسطينية»، غزة .
١٨٥ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)، سلسلة تقارير اخراس الصحافة، التقريران ١٠ و١١، توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بتحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله .
١٨٦ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (٢٨-٩-٢٠٠٠ إلى ٢٠-١١-٢٠٠٠) تقرير خاص عن الاعتداءات

الإسرائيلية على الصحفيين، رام الله .
١٨٧ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (ايار ٢٠٠٤)، إعاقة عمل الموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان، رام الله .
١٨٨ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن)كانون الاول ٢٠٠٨ (واقع الحريات الاعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ ، رام الله .
١٨٩ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن – التقرير السنوي السادس، السابع، الثامن، التاسع، الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر (٢٠٠٠-٢٠٠٧) (حالة حقوق المواطن الفلسطيني) ١ كانون الثاني ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ ، رام الله .
١٩٠ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٥)، التقرير الحادي عشر، شهادة مدير المرئي والمسموع في وزارة الإعلام الفلسطينية، رام الله .
١٩١ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٧)، تقرير، الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من ١٥-٦ إلى ٣٠-١١-٢٠٠٧ ، رام الله .
١٩٢ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، تقارير شهرية، انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة في الفترة ما بين ٧-٦-٢٠٠٧ حتى ٢١-٦-٢٠٠٧ ، رام الله .
١٩٣ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (آذار ٢٠٠٨) تقرير خاص عن اثر الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٧ على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية حقوق المواطن الفلسطيني، رام الله .
١٩٤ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٧)، التقرير الشهري عن شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله .
١٩٥ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، سلسلة تقارير خاصة كانون الأول ٢٠٠٨ ، واقع الحريات الاعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينة، رام الله .
١٩٦ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٧-١١-٢٠٠٨)، بيان، وقف عرض المدنيين على القضاء العسكري وتنفيذ قرارات محكمة العدل العليا فورا، رام الله .
١٩٧ . لهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، تقرير خاص- واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، شهادة ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقابلة ١٩-١١-٢٠٠٨ مع الباحثين في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله .
١٩٨ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، تقرير خاص - واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إفادة للصحفية هديل وهدان أمام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧-١١-٢٠٠٨ ، رام الله .
١٩٩ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (٢٠٠٨)، تقرير واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إفادة للصحفي نضال حسن، مدير قناة العربية في فلسطين، أمام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧-١١-٢٠٠٨ ، رام الله .






SONY
Canon
















الحرية للصحافة



